صوته

عبد الحكيم حاشية
عبد الغفور ملا

يا لطيف الالطاف انت حسبي وكفى

يا لطيف لم يزل اللطف بنا فيما نزل حاشية نفيسه هو العليم

وهذه الحواشي على حاشية عبد الغفور على شرح
ملا جامي للشمس الدين عبد الحكيم
ان الكولي كالدر واللآلي المنضد
بعض الطلبات ادام الله
على مر الليالي وانا الفقير
محمد بن يوسف
الكسلامبولي
عفى عنه الملك
الغني

٨٩٩

حاشیه ملا عبد
الحکیم و حاشیه ملا
عبد الغفور بر شرح مولانا
جامی قدس سره السـ...

یا کبیکج

٨٩٩



چهار روپیه

~~٨٩~~٩١٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الحمد مصدر المعلوم وهو الظاهر لكونه معدولا من حمدت الحمد لله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعماله قوله اي كل الى آخره تفسير على كلا الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق في افادة اختصاص جميع المحامد له تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام الخطابي بخلاف الاستغراق وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاغراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف والا لكان هذا العموم داخلا في عموم كل حمد قوله او القدر المشترك في الرضى ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبة الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل ماخوذ في مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبني للفاعل وان اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبني للمفعول واذا لم يعتبر شيء منهما فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه لفظ الحمد قوله الحاصل بالمصدر المعنى المصدري من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار بالذات والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدري ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وستايش وليس المراد منه الاثر الذي

الحمد مصدر للمعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول والقدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه بلا نهاية الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش ه ملا عبد الغفور رح

عمومه كل حمد اي قوله يشعر بالتعظيم او فى كلامه مستفاد من اللام صح

يترتب

يترتب على المعنى المصدري كالالم على الضرب قوله اي للحري بجنس الحمد اي فالضمير راجع الى الجنس سواء كان اللام للجنس او للاستغراق وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما صرح به في الكشاف في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن وذلك ليفيد ان غيره تعالى ليس جديرا بالحمد اصلا ثم ان الولي بمعنى الحري ليس من اسمائه تعالى وانما هو بمعنى النصير او المتولي للامر القايم به بل لم يوجد بهذا المعنى في الكتب المتداولة نعم ذكر في الصحاح هو اولى به واحرى وفي شمس العلوم والجامع وغيره اذا صار اولى به وتفسيره بالحري مبني على قصده المعنى الوصفي دون ذاته تعالى بخصوصه وعلى ان استعمال مبداء الاشتقاق كاف في الاشتقاق فان تم والا فلا وتفسيره بالمحب او النصير او المتولي لا يساعده الذوق السليم كما ترى فقوله وان الوهم عطف تفسيري للتعيين صريحا بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما يشعر بالعلية ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق قوله من النبوة على وزن المروة في شمس العلوم النبوة الارتفاع وفي الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان جعلت النبي ماخوذا منها اي شرفه على سائر الخلق فاصله غير الهمزة فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نُبَيٌّ والجمع انبياء وان جعلت ماخوذا من النبأ بمعنى الخبر لانه انباء منه سبحانه فاصله الهمزة وتصغيره نُبَيِّئٌ وجمعه نبياء على ما قال سيبويه ليس احد من العرب الا ويقول تنبّأ مسيلمة بالهمزة غير انهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوه في الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الاحرف

ولا يهمزون غيرها وانما جمع انبياء لان الهمزة لما ابدل والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف العلة كعيد واعياد ولعدم احتياج الوجه الاول الي ارتكاب تكلف اختاره وقيل انه منقول من النبي بمعنى الطريق لانه طريق الي الله تع **قوله** انسان انما قال انسان ليشملهم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوتها **قوله** اهل بيته اولاده وازواجه وخدمه كما جاء في الحديث ان سلمان من اهل البيت **قوله** كطاهر واطهار نظيره لاستشهاده لانه يحتمل التاويل المذكور ايضا قال في شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفي المطول الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب **قوله** وجمع صَحْبٍ بمعنى صاحب او جمع صاحب على ما في الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع **قوله** المخفف صاحب بحذف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما **قوله** بناء على ما قيل متعلق بكلا الوجهين **قوله** من ان فاعلا اسما كان او صفة **قوله** اي الذين ثبت الخ لما كان ظاهر الفقرة يقتضي ان يكون كل صحابي متادبا بجميع ادابه صلى الله عليه وآله وسلم بناء على ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجي وذلك باطل في نفسه ومستدعي لاستواء جميع الصحابة في الفضل اولهما بحمل الاسناد في الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على عمومه كما في قولهم بنو فلان قتلوا واليه اشار بقوله اي الذين ثبت فيما بينهم التادب بادابه وبحمل الجمع الثاني مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اي جنس الادب من حيث انه مختص بنا به صلى الله عليه وآله وسلم وقائم به واليه اشار بقوله والاداب المنصوبة

بصيغة حيث اوره بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالا علل بقوله للغناء في ذاته ومعنى الغناء في اصطلاح الصوفيه تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكانه كلما ارتفع صفة منها قامت صفة الهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الغناء في النبي والشيخ وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح ولعل المحشي سمعه منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى الساعين غاية السعي في التادب بادابه بحمل صيغة الفعل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط قوله **قوله** ما سيتلى عليك وهو المعاني المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الي المخاطب او الحاضرة في الذهن ان كانت ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها وعلى اي تقدير جعلها مشار اليه بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد وفي هذا التفسير اشارة الي ان المشار اليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود من الكتاب والي ان خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية والمسمى المعاني المدونة باي محل قامت كيلا يلزم الاشتراك او النقل الي الوضع العام **قوله** من الفيد في التاج القيد زيادت شدن ومنه الفائدة في القاموس فادت له فائدة اي حصلت وفي الصراح الفائدة آنچه داده وكرفته شود از مال وكار دانش فلعله معنى نقل اليه من اول صيغة من الاشكال بمعنى الاشتباه اشكل الامر دخل في اشكاله وامثاله

قوله اي ما سيتلى عليك ... عبد الغفور رح

قوله جمع فائدة من الفيد بمعنى آنچه كرفته وداده شود از دانش ومال مشكلات الكافية الشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وهو مسمى اللغوي مشكلات لا يرتبه الباقي والثالث والكافية للمبالغة او النقل او الثانية باعتبار الرسالة عبد الغفور رح

ثم استعمل بمعنى الاشتباه قوله للمبالغة يعني في الاصل صفة جعل علما فان
اعتبر زيادة التاء حين النقل فهي اما للمبالغة في كفاية المبتدي في علم
النحو او للنقل من الوصفية الى الاسمية وان اعتبر سابقا عليه فهي للتانيث
الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار اخره وان
كان فيه بقاء التاء على اصله قوله التوهم اي لمانع هو توهم التانيث قوله كناية
اي المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض والاشتهار فيهما كناية عن
الاشتهار فيه قوله من اول السرطان آه وهو من غاية القرب من القطب
الشمالي الى غاية القرب من القطب الجنوبي قوله يعني ستر الله الى آخره
حاصله اذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل
التوسع للمبالغة آه او على حذف المضاف اي تقصيراته واضافة الغفران الى
ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشي آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله به
ذنوبه قوله من غير سابقة عمل يقال له سبقة في هذا الامر اذا سبق الناس اليه والمعنى
من غير سبق في العمل قوله ويجوز الخ اي يجوز ان يكون الستر كناية عن الاحاطة
فلا حاجة الى التوسع والحذف ولا الى جعل الاضافة للاختصاص قوله
قال الشارح التغمد كناه بوشيدن الخ يعني ان التغمد اذا كان بمعنى ستر المعصية
فان قصد من الاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الاول من
غير احتياج الى مؤنة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل
التغمد على المعنى الحقيقي لاستلزام آلية الشي لنفسه فلا بد من تجريده عن
بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية عن
الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لا ستر ذنوبه بخلاف
ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه لا يحتاج في جعله كناية الى مؤنة التجريد

فالحاصل

فالحاصل انه ان جعل التغمد بمعنى الستر مطلقا احتاج استخراج
المعنى الاول الى مؤنة التوسع او الحذف وان جعل بمعنى
ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني الى التجريد قوله
التلهف الخ التلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب
والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه قوله جعل الا
سباب الخ ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان
شرا يقال له الخذلان قوله الحسب الخ يعني انه في الاصل مصدر
مستعمل بمعنى اسم الفاعل قوله عطف على جملة هو حسبي وكلاهما
انشائيان وكذا قوله وما توفيقي الا بالله والواو فيه اعتراضية
وهو تذييل لدفع توهم التعجب الناشي من الكلام السابق لتضمنه
قوله لتضمنه معنى الفعل فانه بمعنى يحسبني قوله والمخصوص
الخ ويجوز تقدم المخصوص نص عليه في المفتاح قوله اي
ترك التصدير فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له
متحدا فانه شرط نصبه عند الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير
ولو جعل علة النفي بتاويل انتفى التصدير كان فاعله التصدير
وفاعل الهضم المصنف رحمه الله قوله بتخييل التخييل كرد خيال
اندا ختن اي بتخييله لنفسه دفعا للعجب لهذا التصنيف الانيق
فان النفس اطوع للمخيلات من المعقولات قوله من حيث انه
صنفه اشار بذلك الى ان الحيثية في عبارته للتقييد ان
كان الشايع في تقييد الشي بنفسه افادة الاطلاق وذلك
بحمل الاضافة في الحيثية على الاختصاص لكونه مصنوعا له

قوله فانهم انما يستحسنون الخ بدليل تركهم في ما لا يعتنون بهم كا
المكاتبات والامور الحسنة ولان المامور به في الحديث
افتتاح امر ذي بال وشرف قوله لكن بقي توهم الخ انما قال توهم امالانه
قد اندفع بقوله بان جعله جزءا واما لانه مبني على جعل الباء في
الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزءا للمبتداء به و
هو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ مع ان المامور
به الابتداء به في كل امر ذي بال فهو بالملابسة اي لم يبداء ذلك
الامر ملتبسا بحمد الله فيكون المامور به التلفظ في اول الامر
لا الجزئية وهذا حاصل جواب الشارح قدس سره قوله اي عن
احوال منسوبة اليهما من حيث الخ قيد الحيثية مستفاد من
جعل محط الفايدة الاختصاص المستفاد من الاضافة
اوهما تقرير من ان الامور المختلفة لا بالاعتبار يجب اعتبار قيد
الحيثية فيها وفايده الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة
اليهما باعتبار امر اعم ككونهما عرضا ومسموعا غير قار الذات
او باعتبار امر اخص ككونهما فصيحا وغير فصيح وانما لم يقل
عن احوال عارضة لهما من حيث انهما كذلك كما يشعر به
تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة
الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة
كيفية التركيب العربي صحة وسقاما قوله سواء اثبت الخ
البحث اثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية
لموضوع العلم باثباتها لنفسه او لنوعه او لعرضه الذاتي او لنوع

عرضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين الى القسم الثالث ان
الموضوع المقيد بالعرض الذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشي
على القسمين وفائدة قيد الحيثية لان الشي الواحد قد يكون
قسما لموضوعين فمن حيثية يبحث في علم ومن اخرى في اخر قوله
وفيه اشارة وليس بيانا للموضوع قصدا حتى يرد ان التصريف
والمعاني والبيان والبديع والنحو بل جميع العلوم الادبية
تشترك في ان موضوعه الكلمة والكلام ولا بد من اعتبار الحيثية
حتى يتميز موضوعه عما عداه بان يقال موضوعه الكلمة والكلام
من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاما
قوله من قال ان موضوعه الكلمة هربا من لزوم تعدد
الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحقق جهة
الوحدة قوله تكلف لان كلا منهما مبحوث عنه في العلم و
بكل منهما يعرف كيفية التركيب فجعل البحث عن احدهما
تبعا للاخر تكلف بقي انه يبحث فيه عن احوال المركب الغير
الاسنادي ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلثة اللهم الا ان
يقال لانه لقلته صار كلم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما والصواب ان
موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلثة
قوله اي لم يتصور اشارة الى انه لم يعرفها من المعرفة لا من التعريف اذ البحث
عن احوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف قوله ولما ثبت وجوب تصورهما
الى آخره دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه على
التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التقريب وحاصل الدفع انه

لماثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيل ماهو الاوا
لا لوجوه بهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقا في تحصيل
المقصود يختار ايهما شاء بارادته والمرجح الارادة كما هو طريقة اهل الحق
قوله انه قيل الى اخره لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
انها كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساولهما ليتمكن من اثبات
الاحوال المخصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا
يرد لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية في قولهم لم يصح البحث
عن احوالها الخ فلا ولى اسقاط الحيثية او اسقاط هذا البحث
الذي يكلف في دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق
قوله وجد جهة التقديم الى اخره وهو الجزئية اما جزئية الفرد
للفرد فقط واما جزئية المفهوم للمفهوم فلانه اخذ في تعريف الكلام الكلمة
باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنوانا للملاحظة ومن لم يفهم وقع
في حيص بيص قوله لتوافقت الى اخره لان التصور يتبع اللفظ والتلفظ
يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين اللفظي والذهني
والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقت الكل في التقدم قوله الاشتقاق
الى اخره ثم تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم فيرد احدهما
الى الاخر اشارة الى انه ليس داخلا في التعريف بل هو بيان لتعين المشتق
والمشتق منه فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه قوله تناسبا
الى اخره اشارة الى انه لابد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل
المنفصل مصدرا مشتقا من القتل وكلمة او للتعميم ولبيان انواع المحدود
من الاشتقاق الصغير والكبير والاكبر لا للابهام والتشكيك قوله

وقد اشار

وقد اشار الى حاصل ما ذكره الشارح في بيان التناسب المعنوي هو
ان المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تاثير معانيهما في النفوس شبيه
بالمعنى المطابقي للكلم في كون كل منهما فردا للتاثير وحاصل وجه البعد ان
تشبيه تاثير المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح
بخصوصه مشبها به وان اريد تشبيه تاثير يصحبه الالم كان التشبيه مناسبا
لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها فانها مناسبة باعتبار
ما ترتب على معاني بعض افرادها غير لازمة لشيء من معانيهما فان تاثير
المعاني بالالم يختلف لاشخاص والاوقات والاحوال وحاصل ما ذكره المحشي
ان التناسب المعنوي اشتراكهما من حيث انفسهما اي مع قطع النظر عن
المعنى في المدلول الالتزامي وهو تاثير التابع للقوة التي هي المدلول
الالتزامي لجوهر الحروف قوله مع ان المناسب الخ ظرف لا يخفى اي لا
يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة قوله تاثير انفسهما اي
نفس الكلمة والكلم والكلام من غير نظر الى معانيهما قوله ونقش الصور
في الاذهان اي صورها ذواتها ومعانيها قوله وما يترتب عليهما اي
على الفرع ونقش الصور من الافعال والانفعالات فانه يترتب عليها
جذب الملائمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام والتالم والتلذذ
والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله من متتبعات
خزائن قوله مدلول الكاف واللام والميم اي مدلول الالتزامي لها الكون
الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة قوله فان
تقاليبها الخ يقال ملكت العجين اذا شددت عجنه ويقال كمل
الشيء اذا تم ففي التمام قوة ذلك الشيء ويقال كمكت البئر اذا قل ماؤها

فانها القويها وعدم رخاوتها بقلة ماءها والملك جلاء يكتحل به
العين فان الاكتحال يوجب القوة **قوله** فالكلمة فذلكة لما تقدم اي يحصل
من ذلك التفصيل ان الالفاظ الثلثة متساوية الاقدام في المدلول
الالتزامي لها وهو تاثيرها في الاسماع والاذهان لاجل القوة المفهومة
التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينهما تناسبا مفهوميا من
حيث اتحاد مدلولها الالتزامي واما كون الكلمة والكلام فرعين
للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف او الحركات **قوله**
لوجب التانيث لكونه مسندا الى ضمير جمع غير العقلاء **قوله** واليه ذهب
صاحب الصحاح فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة
قوله فان الصاعد الخ يعني ان تانيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة
الى لفظ الكلم الا ان الصاعد في الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار
تاويله بالبعض بهذا التذكير الضمير الراجع الى المونث بتاويله بالشخص
على ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومونثا باعتبار آخر
يجوز تذكير ضميره وتانيثه وليس مراد الشارح هو ان لفظ البعض
ههنا مقدر على ما فهم **قوله** يقتضي تعريف المصطلح لانه المبحوث عنه
في العلم **قوله** لا التعريف الفرد النوعي اي لا يقتضي المقام تعريفه بهذا اللغوي
وان كان متحدا بالمصطلح عليه **قوله** ولا بيان الطود اي لا يقتضي
المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع افراده كما قيل لان
المقصود معرفة ما يبحث عن احواله فالزايد عليها زايد على مقتضى
المقام **قوله** والتعريف الى آخره عطف على ان المقام يقتضي تعريف المصطلح
اي التعريف ليس الا التصوير حقيقة المعرف اما بالكنه او بالوجه من حيث

هي مع قطع النظر عن تحققه فاللام للجنس والطبيعة اي الماهية من
حيث هي وفي عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس ههنا با
لمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني **قوله** ولقائل ان
يمنع الى آخره يعني انه كان في اللغة فيه معنى الوحدة فالتاء الفردية ثم
لما نقل الى المعنى الجنسي المصطلح عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء
حينئذ لمجرد التانيث اللفظي **قوله** على تقدير الى اخره احتراز عن القول
بوضعها للمفهوم من حيث هي والوحدة مدلول تنوين التنكير فهو
وليس التاء الى اخره رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد
مستندا بان التاء نص فيه **قوله** بدليل كلمتان الخ فيه ان الوحدة
المعتبرة في كل منهما في نفسه لا ينافي المتعدد الذي هو مدلول
التثنية من حيث اجتماعهما نعم لو كان مدلول التاء الوحدة
بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع اخر لوجب التجريد كيف وقد
عرفت التثنية بالحوق في اخره الف او ياء ونون مفتوحة ليدل
على ان معه اخر من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء نصا في الوحدة
لما جاز كماة للجنس كماء للواحد والكثير **قوله** ولتسليم ما منعناه
بقوله ولقائل ان يمنع **قوله** طبيعية كانت اي خلقية كانت كا
لانسان واعتبارية كما في ما نحن فيه فالمراد بالصناعية
ما يتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة
اولا **قوله** ويمكن ان يجاب عنه الخ يعني نقلت الكلمة من المعنى اللغوي
اعني اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسي الموصوف
بالوحدة الجنسية **قوله** فيجوز الى اخره فيقال فيما نحن فيه جنس

الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في المعنى على التاء كما
في التلفظ رعاية لجزالة المعنى أو يقال الكلمة الواحدة التي هي جنس
كما هو الظاهر من دخول الله التاء وفيه اشارة الى دفع ما
يتوهم من استدراك القول والواحد بالجنسة لانه يكفي لدفع المنافاة
اتصاف الجنس بالوحدة قوله وهي شيء من الفم يعني ان اللفظ
في اللغة يقال المطلق الرمي سواء كان من الفم او غيره وهي شيء
من الفم حرفا او غيره والتكلم والشارح اختار انه لمطلق الرمي
اذ لو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخرين يكون استعماله
في المطلق على سبيل الاشتراك او المجاز والاصل ينفيهما بخلاف ما
اذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة
من قبيل استعمال المطلق في المقيد قوله خروج المنوي الى اخره لعدم
كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي قوله المراد باللفظ الى اخره لا يخفى ان
هذا التعميم اما بطريق التجوز او بطريق النقل والاول ينفيه المقام
التعريف فتعين الثاني قوله يريد واللفظ المعنى الى اخره فصار المعنى
اللغوي اعني الملفوظ حقيقة متروكا في استعمالاتهم وهذا معنى
النقل قوله من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية
الى اخره فان التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار
كل واحدة من العلاقتين قوله وليس فيه مؤنة تعدد النقل
بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من المعنى المصدري الى
الملفوظ ثم الى ما يتلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله بمعنى
الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا ان يراد بالنقل المعنى

المعنى اللغوي

اللغوي قوله وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى الفهم قوله
ابتداء او بواسطة كما ذكره على تقدير كونه من الرمي مطلقا
قوله والباء للتعدية لا للسببية او الالة حتى يقتضي با
للسان ونحوه قوله وليس فيه دور الى اخره تصريح لما علم ضمنا
من تفسيره التلفظ بكفتي قوله اختلفوا الى اخره فانها دالة
على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشيخ الرضي
الى انها موضوعة لهذه المعنى فيكون كلمة وبعضهم الى ان
الموضوع هو اللفظ الموضوع للموصوف بها بالوضع النوعي
فلا يكون كلمة قوله من تحقيق معنى التلفظ حيث اعتبر ان يكون
متعلقه الكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منهما قوله
وفيه بحث الى اخره يعني انه وان خرج عما يتلفظ به على التحقيق
المذكور لكن بتعميم التلفظ بقوله لفظا او حكما يدخلها لكونه
مشاركا للملفوظ اعني الواو والالف والياء في الدلالة على المعاني
الثلثة قوله انما قيد به تقريبا الى اخره يعني كان الظاهر ما يتلفظ به
مطلقا لكنه لما لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيده
بذلك تقريبا التصوير اللفظ من الفهم فالقيد المذكور للتصوير
لا للتقييد قوله اي لفظا الى اخره اشارة الى ان قوله حقيقة
او حكما صفة لمصدر محذوف اي تلفظا ثابتا له في حد ذاته
بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا ثابتا له بالنظر الى
الاحوال بان يشاركه الملفوظ في الاحوال قوله فالمستعمل الى
اخره بيان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بانه مجاز

مرسل اما باعتبار المشارفة فان ما يصح استعماله مشارف
للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص وارادة العام قوله لانه في
الاصل مصدر والمصدر يستوي فيه الواحد والكثير
لانه موضوع للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع قوله اي
الملفوظ به الحقيقي فسره بذلك ليصح مقابلته بالحكمي والا فكلاهما
لفظ حقيقي لكونهما فردين له قوله الذي هو اعم من الحروف اي ضمنا
ان فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج ووجودا ان فسر بالكيفية
العارضة للصوت فذكر نفي الصوت بما اغنى عنه نفي كونه ملفوظا
فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن ما لا صورة له
في اللفظ والبارز ما له صورة في اللفظ قوله ولا ادري من اي مقولة
هو تحقيق المقام يقتضي بسطا في الكلام وهو انه لا شك ان ضرب
في زيد ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوي بسبب تكرر
الاسناد بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما
ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب تاخير الفاعل فاما ان يجعل
الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار امر آخر معه وهو
ظاهر البطلان والا لكان الفعل فقط مفيدا لمعنى الجملة فلا
يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الواضع
اعتبر مع معنى الفعل حين عدم ذكر الظاهر امرا آخر عبارة
عما تقدم كالجزء والتتمة له واكتفى بذكر الفعل عن ذكره
كما في الترخيم بجعل ما ابقي دليلا على الحذف نص عليه الرضي
فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في

نحو ضرب زيد ينبغي ان يكون اقل من الضرب بنصفه او ثلثه ليكون ضمير
المفرد اخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في افادة ما
قصده من غير اعتبار بتعيينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا
او حركة او هيئة من هيئات الكلم بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدم
وكالجزء له فلم يكن داخلا في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف
اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه ومما ذكرنا ظهر دخوله في تعريف الضمير
المتصل لكونه لفظا حكميا موضوعا للغائب تقدم ذكره وكالجزء مما
قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي الا بما قبله وظهر فساد ما قيل من
انه الفاعل المعقول واعتبره جزء من الكلام الملفوظ لجعله جزء من
الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا
وتارة ممكنا جسما وعرضا وتارة من مقولة الصوت بان رجع الضمير
الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي
لانه حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الواضع معتبر فيه و
قد تنبه ذلك القائل بهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ
الى اعتبار الوضع الحكمي وهذا اعجب من الاول لانه لا بد من المغايرة
بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وان احتاج الى اعتبار
هذا الوضع وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ما قيل انه معدوم
فلا يكون داخلا في شيء من المقولات لانه ان اراد انه معدوم مطلقا
فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان اراد انه معدوم عن اللفظ
وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد قوله قال المصنف في الايضاح لما
كان نائب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند

عدم التلفظ به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعلية
حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكم بانه موجود والا فالضمير
في قولك نهيض في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تع ولكم فيها ما
تشتهيه الانفس وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى
ففهم من المحشي ان الفرق بين المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح
والا فهما معتبران كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى
وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده
ويجعل في حكم الملفوظ للدلالة الفعل عليه عند عدم تقدم المرجع
فهو معتبر في الكلام دال على الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه
حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ
واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفا غير منوي وان كانا مشتركين
في احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما فعلى هذا يكون كلامه موافقا
لما قاله القوم قوله كناية عنه الضمير لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدر قوله فهو عارية
لا ان المقدر هو هذا المصرح به كيف ويجوز الفصل بين الفعل وهذا
المصرح به بنحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفعول المصرح به غير
المتصل فهو تحكم كذا في الرضى قوله عطف على قوله ليس الى اخره و
الجامع ان المعطوف عليه لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف
لاثبات انه لفظ حكمي قوله لانه على تقدير وجوده الخ انما قال ذلك ليشمل
المحذوف الواجب الحذف قوله يتلفظ به الانسان لكونه من
مقولة الحرف قوله وكلمات الله تع داخلة فيه الخ اعلم ان هذا
الكلام اشارة الى سوال وجواب اوردهما السيد قدس سره في

حواشيه

١٠

حواشيه على شرح الرضي ومنشاءه ما وقع فيه من ان اللفظ خاص
بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال قيل
فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها يطلق على مفردات كلام الله
تع فلا يجوز اخذه في حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة
او حكما لينتاول الضماير المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شانها
ان يلفظ بها قطعا بل هي ملفوظة بالفعل وان لم يكن ملفوظة بالقياس
اليه تع انتهى فالاعتراض بهذه الكلمات الالهية التي وصلت
الينا ونقرءها وانه لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف
وقد قال المحشي سابقا ان قيد الانسان لتقريب تصوير اللفظ
من الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذي اختاره
الشم رحمه الله وهو الاخير في الكلام السيد قدس سره ان كلامه
تعالى انما لا يقال له لفظ بالقياس الى ذاته تع فلا يكون كلماته الفاظا
من هذه الحيثية وان كانت الفاظا في انفسها لانه يتلفظ به الانسان في
بعض الاحيان اي حين القراءة وحاصل الجوابين السابقين ان كلماته
تع ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوي وهو ما يخرج من الفم
بل بالمعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به حقيقة او حكما او ما من شانه
ان يتلفظ به فعلى هذين الجوابين يكون كلماته تع الفاظا بالقياس الى
ذاته تع ايضا وانما تركهما الشم رحمه الله لان جعلها الفاظا
حكمية او التاويل بما من شانه انما يناسب ان يصار اليه اذا لم يكن
الفاظا حقيقة واذا عرفت ما ذكرنا لك ظهر لك ان ما ذكره المحشي
بقوله لا يقال الا موقع له اصلا لان الكلام في الكلمات الالهية

التي وصلت الينا الا فيما هو قائمة بذاته تع وكذا بقوله ثم لا يخفى ان
هذا الاهتداء الى آخره كيف خروج الكلمات القائمة بذاته تع او المعلومة
له او بما يظهر في امر آخر سوى الانسان لا يضرنا حتى يتحمل لادخالها
اذ تدوين النحو انما هو لمعرفة احوال الالفاظ التي يتلفظها **قوله** اذا ثبت
ان كلمات الله تع الى آخره كما ذهب اليه الحنابلة ان كلمات الله تع هو هذه
الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب وان القراءة حادثة والمقروء قديم
والكرامية الى جواز قيام الحوادث بذاته تع **قوله** جمع نصيبة على
على وزن فعيلة كصحف وصحيفة في شمس العلوم النصب بضمتين
وبالتخفيف العلم ويقال هو جمع نصيبه **قوله** الذي هو اول اجزاء
التعريف قيد بذلك لانه لو كان غير داخل في الجزء الثاني مثلا مع
دخوله في الجزء الاول احتيج في تصحيح التعريف الى اعتبار قيد هو الجزء
الثاني كالمهملات فانه غير داخلة في الوضع وداخلة في اللفظ لا بد
في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع **قوله** لم يحتج الى آخره معنى هذا
النفي كذا ما في قول الشارح انه لا قيد ههنا ولا احتياج من قبيل لا
يهتدى لمنارها اي لا اهتداء ولا منار وفيه اشارة الى ان من
قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط من وجهين لاشتمال كلامه على
انه لا بد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد مخرج له فاندفع ما
قيل من ان الظاهر ان يقول فلا معنى لاخراجها بذكره ردا على من قال
انه احتراز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج الى اعتبار قيد **قوله** حتى
يلزم علينا الى آخر هذا الاحتراز وقع من المص في شرحه فلذا تعسفوا
في تصحيحه ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد

مع كو

مع كونه اخص احترازا عن دخول الدوال الاربع لما بينهما من العموم
والخصوص من وجه **قوله** واما الما سيأتي في قوله فانه لا يقال لفظة و
احدة وهو الذي ذكره المص في الايضاح **قوله** وقد انتفت بههنا
الى آخره لانه مصدر لا يتحمل الضمير ويستوي فيه المذكر والمؤنث
قوله بجعل المعنى حيزا للفظ كانه بذلك التعيين يستقر في ذلك
المعنى ولا يتجاوز عنه الا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز
قوله ملحوظا بخصوصه بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته
او بعمومه بان يلاحظ بامر اعم يشمله وغيره وكذا الحال في
جانب الموضوع له فههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما
بخصوصهما كما في الاعلام واسماء الاجناس او يلاحظ الموضوع
بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات
او عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع
وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق اقول ولعل المنوي
من هذا القبيل على ما عرفت في تحقيقه **قوله** هو يتوهم انه
مجهول له لمشابهة المحرف من الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة
الى التصريح بقيد التواطؤ لاخراج المحرفات كما في الرضي
قوله ان كان الباء الى آخره السيد ذكر قدس سره في شرح المفتاح
وحواشي الكشاف الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص
والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
فيقال اخص الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد الا
ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور كقولك خص

زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد اشهى فلذا قدم
المحشى هذا الاحتمال قوله لا يوجد في كل وضع لخروج وضع المرادف
على تقدير والمشترك على تقدير آخر قوله بتجريد التخصيص الى آخره
فيؤل الى التعريف المختار وهو تعيين شي بازاء شي قوله بحسب
الجعل بان يكون احدهما مقصورا على الآخر مشاركه معه آخر في
الجعل لا بحسب الحكم اي الاثر المترتب على الجعل من كونه موضوعا
وموضوعا له ودالا ومدلولا قوله ولما كانت الاوضاع الى آخره بناء
على ان الواضع واحد وهو الله تعالى على ما هو مختار الشيخ الا
شعري والحكمة في احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق
افادة ما في الضمير فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد
فان وضع اللفظين لمعنى واحد سواء كان من لغة واحدة
او من لغتين زايدا على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين
مخل بالتفاهم فالاشتراك والترادف خلاف الاصل ووقع
من الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ تسهيلا
للحفظ وافادة طريق الاخفاء في الاشتراك والتوسعة
في التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف قوله
وبان التخصيص اضافي اي بالنسبة الى بعض الالفاظ وبا
لنسبة الى بعض المعاني قوله وبان معنى كل المترادفين
الخ يعني ان معنى تخصيص شي بشي جعل شي خاصا بشي
آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد الا انه ترك
من اللفظ كما تركت في تعريفات الكليات بناء على ما

تقرر من ان قيد الحيثية في تعريفات الامور الاضافية ماخوذة
ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال لفظ
التخصيص لا اختياره على لفظ التعيين والاوجه ان يقال ان
التخصيص لكونه بمعنى جعل الشي حال كونه خاصا يتضمن معنى
الجعل والخصوص فالباء متعلق به باعتبار معنى الجعل الخصوص
كما في قولهم تعيين شي بازاء شي فالمعنى جعل شي حال كونه خاصا
بمقابلة شي سواء اعتبر خصوصيته من حيث المادة والصورة
معا كما في وضع الجوامد او من حيث الصورة فقط كما في وضع
المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا
تعتبر فيه خصوصية الموضوع اصلا بل مراده على وجود العلاقة
وهنا على طبق ما قاله المحقق التفتازاني في التلويح من ان قيد
الحيثية في قولهم موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق
بالبحث وان يتعلق بالعروض لتضمن لفظ الموضوع كليهما
قوله ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة الى آخره اما اذا
كان الباء داخلا على المقصور عليه فورود الشبهة
ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد واما اذا كان داخلا على
المقصور فلوجود لفظ اخر في بعض منها كالمبهمات والمضمرات
فانه لم يعتبر لواحد منها وضع له لفظ اخر بخصوصه ايضا
قوله اي حال كونه الى آخره اشارة الى ان الباء للملابسة و
الجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالا من الشي الاول قوله
متى اطلق وسمع الى آخره يعني ان المعطوف محذوف

بقرينة الجزاء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق
ومقابلته احسن باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل
بالخاص يراد به ما سوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع
قوله لا يبعد كل البعد وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف قوله ظاهره
في ان التخصيص الى اخره لما انه جعل التخصيص ملابسا لله لا له دائرة معه
قوله فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل الى اخره بان يقال ان صح لعموم الاوقات
مع انه اذا اطلاق الشئ الاول واحس مرة ثانية لا يمكن فهم الشئ الثاني لا
متناع تحصيل الحاصل قوله وكذا وضع الفعل الى اخره لعدم فهم النسبة
الجزئية الا بعد ذكر الفاعل قوله كاسماء الاشارة لعدم انفهام المشار اليه
منها الا بعد ضم الاشارة قوله فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه يعني الوجه
الكلي ولا شك في كونه مفهوما قبل انضمام الضميمة قوله وهذا الفهم ليس غاية
لان المقصود فهم المعاني الجزئية قوله لا حاجة الى تقييد الى اخره كما يشعر به
عبارة المجيب قوله كما اذا سعلت من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر
قوله ما يصح ان يقصد بشئ سواء تعلق به القصد من شئ آخر الا من شئ
او لم يتعلق به القصد اصلا قوله مع بعده لفظا للزوم التخفيف الغير
القياسي قوله الميل الى جانب المعنى لصحته من غير اعتبار النقل و
التجوز قوله حتى يكون المراد الى اخره فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول
الشئ الثاني مع الشرطية لا الشئ الثاني فقط قوله لانها قيد الى اخره
لان قوله متى لوحظ ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء وهو
قيد للشئ الثاني فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما للترك
الشرطية ايضا فعلى هذا يكون المعنى قول الشارح ولما كان

المعنى

المعنى ماخوذا عبارة عن الشئ الثاني سماه معنى باعتبار ما يؤول اليه
والاظهر ان يتوقع معناه لما كان مدلول المعنى ماخوذا وهو الشئ الثاني مع
الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبني على التجريد ولذا وضع المظهر
موضع المضمر واليه يشير قول المحشي وبذكر المعنى يعود معنى الوضع فانه
يدل على ان يؤدي لفظ المعنى الشئ الثاني مع الشرطية واحد قوله اي
بما يقصد بذلك الشئ اي بسبب ذلك التخصيص قوله لاشتماله عليه
من غير ان يقيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع الى اللفظ
بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشئ الاول المفهوم من الوضع ضمنا
كانه قبل تخصيص شئ هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول به بعد
الفعل فكما ان ذكرهما بعده اقتضى تعيين لما يفهم منه ضمنا وليس
من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا فما قيل ان ذكر اللفظ بعده ايضا
مبني على التجريد ترك الشارح على المقايسة كلام ظاهري قوله لا انه لا حاجة
اليه لان عدم الاحتياج الى اعتباره قوله من جعل الوضع بمعنى الصوغ
على ما في الرضي وفي التاج الصوغ زركري كردن وافريدن قوله المفيد من
الحقيقة لكون المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي ولذا سماه الشيخ فخر
الاسلام حقيقة قاصرة قوله وفيه كشف الاحتراز الى آخره حيث خرج بالاول
المهملات والدال بالطبع والعقل وبالثاني خرج في الهجاء ولاجل التنصيص
على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة ارتكب المصنف رحمه الله التجريد
قوله كما يدل الى اخره يعني ترك ذكره بقرينة عموم الدليل وما للاختصاص
قوله ان يجعل الى اخره بذكر الخاص وارادة العام فان الدلالة الطبعية
عقلية لكون العلاقة تاما عقليا الا انه لاعتبار خصوصية زائدة فيها

انما قلنا ومع ذكر الفاظ فلا يصح ان يقال ان ذكر لفظ المعنى بعده مبني على التجريد لعدم الاحتياج

جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر لي فرق بينهما
قوله اى حروف فلان الخ هكذا ذكر الفاضل السمنونى والطيبى فى الاساس
تعداد الحروف مطلقا وفى القاموس الهجاء ككساء تقطيع اللفظ
بحروفه وفى التاج الهجو والهجاء هجا كردن حرف قوله فيه اغماض الى اخره مقصوده
دفع ما قيل ان الجواب ليس الا اعادة للعموم المستفاد من التعريف فان
سلم للمعترض العموم فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع
ان الاعتراض مبنى على الاغماض عن العموم بحمله على ما عدا اللفظ بناء
على شيوع استعمال اللمعنى فى مقابلته فانه مما من عام الا وقد خص
منه البعض والجواب لختيار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص
قوله اى شخصة من حيث انها مشخصة دفع لما يقال كان الظاهر
ان يقول الى الفاظ مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصوصة
والمركبة والمفردة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد
المعنى كان مادة النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ مشخصة
من غير نظر الى قيد افرادها وتركيبها فلذا قال الفاظ مخصوصة بخلاف
النقض الثانى فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر فى مادة النقض كونها
الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة فى مقابلة المخصوصة فما وقع فى بعض
نسخ الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصحيف الناسخ
قوله وكذلك لانك اذا اعتبرته الى اخره ذهب بعض الناظرين فى الشرح الى
ان القاعدة ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة
قبل تعلق الفعل ومفاد كلام المحشى انه يفهم ان الاتصاف به
حاصل حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه

كون الاتصاف سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو
الظاهر المتبادر الى الفهم واما القبلية فباطل لان قولنا جاءنى الرجل
الراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجى واما ان الركوب مقدم
عليه زمانا او ذاتا فلا فحاصل كلام الشارح ان اللفظ جعل مفردا صفة
للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
زمان تعلق الوضع لا بسببه وليس الامر كذلك فان اتصافه بهما
بسبب الوضع فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية فما
وقع فى بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله اتصاف
ولعل هذه منشاء توهم القبلية قوله الظهور المراد ههنا يعنى
ان وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث
جعل مفادها امرا وهميا لا يلتفت اليه الذهن كالمجاز
المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة فى لا ياكل من هذه النخلة
وكما فى قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه قوله بطريق
المشارفة المشارف بتجريده وبدونه قوله المفهوم من كلام
الرضى الى اخره ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب
صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود
الفاظا بل الواجب استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين
انتهى كلامه وحاصله الاعتراض على المصنف بانه جعل الافراد
صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف فيخل بالغرض من الحد وهو الدلالة
له على ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة قوله وكانه النكتة فى
فى تقديم الوضع على الافراد فى الذكر مع ان كون الاصل فى الصفة

الافراد تقتضي تقديم مفرد قوله فاستتر الى اخره لابد من ضم مقدمة
وهي ان صيغة الماضي ههنا ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع
بل للمضي عما يقارنه وهو قيد الافراد ومعلوم انه لا يسبقه للوضع
على الافراد زمانا فعلم انه مستعار لسبقه منه رتبة قوله لكان
بجنسه وان تاخر عن المفعول تعين كونه حالا من المفعول كما في
ضربت زيدا قائما قوله فان بعضهم يراعون الى اخره ويقولون
ان في صورة التاخر عن المفعول يجوز ان يكون حالا عن الفاعل وعن المفعول
والتعيين مفوض الى القرينة قوله ولئن سلم اي لزوم ذلك عند غير الكل
بان يجعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اي لزوم ذلك كونه حال
الفاعل بجنسه فيما اذا لم يكن قرينة على ارادة تعيين ذي الحال و
اما اذا قامت قرينة كما في نحن فيه فيجوز تاخير حال الفاعل عن المفعول
لعدم الالتباس كما في قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة
واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من الله اخر عن المفعول
والمعطوف على الفاعل قوله اذا تغير المعنى عطف على اذا لم يكن وهذا
مما لم يوجد في الكتب المشهورة ولعله تخصيص بالنظر الى العلة فانه
لدفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى قوله تبع الشارح
الى اخره بناء على قول من جوز ذلك قوله من غير اشتراط قال ابو حيان
في النهر في تفسير قوله تع قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم قرئ سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال
من النكرة جائز نص سيبويه على ذلك قوله سنذكره وهو كونها
مخصصة بالصفة او الاضافة او بوقوعها بعد النفي والنهي

او الاستفهام

او الاستفهام او كون المفرد مشاركها لها في حال قوله لان صاحب الحال نكرة
والقاعدة ان صاحبها اذا كان نكرة وجب تقديمها قوله مطلقا
اي سواء كان مجرورها بالاضافة نحو قوله تع واتبع ملة ابراهيم
حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه قوله عند اكثر البصريين
خلافا لابن كيسان وابن علي وابن برهان فانهم جوزوا التقديم في
المجرور بحرف الجر استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس قوله
واللام واسطة ان حروف الجر لافضاء معنى الفعل الى مدخولها قوله
فلتحد الى اخره فلا يرد ان عامل ذي الحال حرف الجر وعامل الحال
الفعل فلا يتحد عاملهما والجمهور على اشتراط الاتحاد قوله موضوعة
بالوضع النوعي بيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية
فيه فهو الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان
يضع قانونا كليا يعرف منه الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي
وتلك الالفاظ قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف والنحو قوله
كما اشرنا اليه في تعريف الوضع قوله ومثل رجل فانه بعد كلمة واحدة
لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذي هو قسم من الكلمة قوله تاء
التانيث المتحركة احتراز عن تاء التانيث الساكنة التي تلحق فعل
الماضي فانهم عدوها من حروف المعاني وذكروا احوالها في الحرف
قوله وجماعة الى انها الخ وجه الفرق ان هذه الحروف مغيرة للبناء
فيكون من حروف المباني بخلاف اللام والتنوين قوله كان المراد بالاعراب
الخ دفع لما يرد انه يفهم من سياق كلام الش انه كان اللام لمثل الرجل
وقائمة ان يعرب باعرابين لانه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعراب

واحد وليس كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء
لانتفاء التركيب الموجب للاعراب قوله ولا يخفى ان هذا ظاهر وذلك
لانه اجرى الاعراب فيهما على الجزء الثاني وزال عنه البناء الذي
كان يستحقه فصار اخر الجزء الاول وسط الكلمة سالما عن الاعراب
الذي كان يستحقه فصح انه اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة قوله
فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني والجزء الاول باق على حاله
السابق من السكون فمن اين يعلم انه اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة
وكذا الحال في الثاني قوله فان علامة التثنية والجمع فيهما الخ فلا
يصح انه اعرب باعراب واحد بل جعل احد الكلمتين اعراب الاخرى قوله
وفيه تأمل وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات والحركات لا بد لها
من حروف تتبعها يكون الاعراب مغاير الكلمتين واما اذا كان بالحروف
والحروف لا يحتاج الى حرف اخر لا يكون الاعراب مغاير الكلمتين بل
احدى الكلمتين بنفس الاعراب فتدبر قوله ولا تعدد للمقتضي الخ
لامتناع توارد العاملين كتوارد العلتين المستقلتين قوله
الوضع السابق على الوضع العلمي قوله وهو اي عبد الله باعتبار الوضع
السابق على الوضع العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه والمضاف اليه
معرب بالاضافة المقتضية له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه
العامل قوله والاول فاسد الخ بخلاف تابط شرا فان الجزء الاول منه
مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء من حركته قابلا للاعراب فجعل
اعرابه تقديريا على مذهب صاحب اللباب وجعل مبنيا على مذهب
الجمهور قوله فليس لعبد الله الا اعراب واحد فعلى هذا المراد بقوله

المجموع باعراب واحد ح

معرب

16

معرب باعرابين فكيف بحركتين على طبق قوله اعرب باعراب واحد قوله اعرب باعراب
الكلمة الواحدة بخلاف ما بعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة وبقي احد
الجزئين على حاله السابق مثل الرجل ورجل فان ليس فيه اهمال جانب
اللفظ اصلا مع تحقق رعاية جانب المعنى باخراج عن حد الكلمة وفيه
اشارة الى انه يمكن ان يجعل قوله احد مضافا اليه لاعراب لا صفته ولكان
حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرابين اباه عنه وما قيل انه يندفع
بهذا التقرير ما سبق من انه يستفاد من العبارة ان حضرموت مثلا يعرب باعرابين
الا انه لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان تاء التانيث مبني
الاصل من غير حاجة الى تاويل الاعراب بما يشمل الحركة الاعرابية والبنائية فليس
بشيء لانه يرد عليه انه يفهم من العبارة حينئذ ان حضرموت يعرب باعراب
لفظين الا انه لشدة الامتزاج اعرب باعراب لفظ واحد وليس كذلك لان تاء
التانيث لم يستحق الاعراب قوله ادنى ما يطلق عليه اللفظ اي بعد
الواحد في الحقيقة قوله النذر بالنون المفتوحة وسكون الذال المعجمة
القليل قوله لم يخرج عنه مثل عبد الله لوجود الوحدة العلمية فيه
قوله واراد بها خصوص وحدة بان يكون واحدة من حيث الاعراب
قوله اللهم اشارة الى ضعفه اذ صيغة المرة لا يدل على ذلك فليس
اخذه في التعريف للتقييد اما خوذا من خارج لاخراج مادة النقض
قوله مسامحة ومجاز الا ان البقاء يقتضي سبق الدخول ولا دخول
سابقا عن اللفظ فالمعنى ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقي
من الامرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف مثل قائمة وبصري حال
كونه داخلا فيه لم يحتج الى التسامح لعدم اقتضائه بقاء الدخول قوله

ان كانت الحرارة ممتازة عن العقلية كان المدلول في العقلية هو المؤثر
وفي الطبيعة الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدأ
الآثار واندفع ما قيل ان الحلاوة في الطبيعة ايضا عقلية فلا وجه
لاخراجها منها وابقاء الباقي على حاله قوله المرئيات لا يطرد له البتة لاجتماع
مع سبب آخر للعلم وهو المشاهدة قوله لا من اللفظ لان العلم اذا
حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهي لا يمكن استفادته
بطريق النظر اعني الاستدلال من الاثر على المؤثر قوله السر في تثليث
القسمة دفع لما يرد على التقسيم من انه ان اريد الاقسام الاولية
فهي اثنان كما يرشدك الدليل وان اريد ما هو اعم من الاولية والثانوية
فلا وجه للحصر في الثلثة وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم
ضبط اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء
من حيث وقوعها في لغة العرب بالتتبع فالملحوظ في القسمة
تباين احوالها الاحوال واختلافها دون الاولية والثانوية
قوله تباين احوال الاقسام اي تباين خواصها منصرفا وغير منصرف
وتثنية وجمعا مكسرا وسالما وكونه متعديا ولازما وامرا ونهيا
ومضارعا وجارة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك من الاحوال المختصة
التي يبحث عنها في بحث كل منها قوله واختلافها اي تخالفها باعتبار
كون تلك الاقسام مادة وصورة الكلام فان الاسم مادة تامة له
للكلام باعتبار جزئية والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف
مادة له باعتبار جزئية احد جزئيه كقولنا للانسان حجر
واللاحجر انسان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجزء الاول

يوجب

يوجب كون الجملة اسمية وفعليته يوجب فعليتها وفي جعلها عين
صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليستا امرا
زايدا على فعلية الجزء الاول واسميته قوله يفهم الخ فقوله وهي اسم و
فعل وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم
منه منقسمة لان حمل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبارها في
نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو معنى الانقسام وبسبب
السكوت عن ذكر قسم آخر في محل بيان الاقسام يفهم منه الانحصار
فقول الش اي منقسمة ومنحصرة ليس تقدير للخبر في العبارة بل
بيان للمعنى اللازم والكنائي الذين وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا
باعتباره وانما اختار المص الواو العاطفة مع ان الشايع في
التقسيمات كلمة او الدالة على الانفصال الحقيقي او منع الجمع تنبيها
على تحقق الاقسام الثلثة وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال
العقلي قوله ويتعلق به الخ يعني ان الدليل المذكور دليل الانحصار
لا دليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفة
الى امر مشترك فهي تصوير محض لا يحتاج الى الدليل ولذا جعل
من تتمة تعريف المقسم قوله الحصر عقلي ان كان الجزم بالانحصار
حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة
بامر آخر بان يكون دايرا بين النفي والاثبات فعقلي وان كان
مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعي اي
يقيني وان كان مستفادا من تتبع فاستقرائي وان حصل
من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلي قوله انه في

قوله تقسيمين لما كان الحصر العقلي دايرا بين النفي والاثبات
لا يمكن ان يكون الاقسام الحاصلة به الا قسمين والاقسام
والاقسام المذكورة ثلثة فلذا وجه بانه في المغني تقسيمان
كانه قيل وهي اما اسم او ليس باسم وما ليس باسم اما فعل او
ليس بفعل قوله وان ابيت الخ لان القسيم الثالث الحاصل من التقسيم
الثاني الداير بين النفي والاثبات مفهوم سلبي يجوز ان يكون اعم
من الحرف قوله اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات معينة عند
النحاة وضع هذه الالفاظ بازائها سوى المفهومات التي
حصلها التقسيمان المذكوران في وجه الحصر والحصر في
التقسيمين المذكورين عقلي لكونه دايرا بين النفي والاثبات
فيكون الحصر في الاقسام الثلثة بعد ملاحظة وجه الحصر
قطعيا لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان
للاقسام المذكورة مفهومات سوى ما اخرجه التقسيمان
وان كانت مساوية له في الصدق فانه لا يكون الحصر المذكور
قطعيا بالتجويز العقلي قسما اخر بالنظر الى تلك المفهومات
قوله قيل التقدير هكذا يعني ان الكلام على حذف المضاف
اما من اسم ان او من خبرها قوله ان تقديره الخ وهو تقديم
الجار والمجرور خبر الا يدل لو عاملا فيه والمجموع خبر لان
وانما لم يقدر صفتها بدون الجار بان يكون مبتدا وان
مدل خبرها رعاية لجانب المعنى فان الدلالة من بعض
صفاتها ولم يكن متنا في عدم تقدير المضاف قوله ولا

تناسب الخ لانه حينئذ يكون القسمة للحال او الدلالة قصدا وللكلمة تبعا قوله ولا
القول بان الثاني حرف الخ لان الظاهر ان المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس بحرف
بل حال الحرف واراد فالكلمة المذكورة في القسم الثاني وكيف غير مناسب قوله
لان حال الكلمة الى اخره دليل لقوله ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول قوله ولا
لانها الى اخره دليل لقوله وعدم صحة الحمل على الثاني قوله مع ان الى اخره متعلق
بقوله فلا تناسب الى اخره علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة مما يقبله
الطبع السليم قوله الضرورة وهي عدم صحة حمل الحدث على الذات
قوله من الثاني اي قوله اما ان تدل الامر لا والاي من قولهم لانها قوله
فالالتوا الخ لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء قوله واما تقدير
الذات عطف على قوله واما تقدير الحال قوله فيخالفهما اقتضاه زيادة
ان لان زيادة مع الفعل يجعله نصا في المعنى الحدثي المتجدد والكلمة
موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها قوله وكذا
الخ اي يخالف مقتضى زيادة ان تاويل ان يدل باسم الفاعل لاجل صحة الحمل
لانه نص في الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت قوله قال السيد
الخ في حواشيه على شرح الرضي قوله التقدير اي تقدير المضاف من التقدير
قوله انه ليس في المعنى المصدر حقيقة لان معنى المصدر الحدث والنسبة
خارجة عن مفهومه قد يعتبر معه على التقييد والفعل مع انه مشتمل على
النسبة التامة الى الفاعل فبهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات نعم انه
ما اول به وليس كل ما اول حكمه حكم ما اول به قوله ولا يخلو عن خدشة
لعل ذلك لانه ليس كل ما اول الى ان الفعل بعد دخول ان يصح ان يصير مسندا
اليه فلا يكون النسبة المعتبرة فيه حينئذ تامة بل تقييدية واشكال

الجمل باق او مركب اليه زاده ليخرج عن الاسم الحروف التي يحتاج الى المركب
كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل فانها يدل على معنى من غير حاجة الى
انضمام كلمة اخرى بل الى انضمام مركب قوله معطوف على الجملة الاستينافية
فيكون باعتبارها استينافا فامقدما على العطف وحينئذ يكون الجامع
مجرد كونهما جوابين لسوالين مقدرين من غير اعتبار ارتباط بينهما
في نفسهما كما ان الجامع حينئذ في السوالين كونهما ناشيين عما سبق
قوله ولك ان لا يعطف اولا فيعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة
الاستينافية وهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كما ان الجامع بين
السوالين كون كل منهما سوالا عن الحال المتقابلين ثم يجعل المجموع جوابا
لمجموع السوالين وهذا ابلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث
الذات والاول اظهر لتقدم الاستيناف على العطف ذكرا قوله لم يقل اي في جانب
من الكلام مع انه انسب لمقابلة صرف الشيء بمعنى طرفه قوله لما اعتبر الخ فبالمقا
المطروفة للفهم خرج الثاني وبالفهم الذي هو ظرف للمقارنة خرج الاول وبتقييد
الفهم بكونه عنها خرج الثالث ولو اخر الاول عن الثاني لكان اظهر ليكون النشر
على ترتيب اللف قوله من السمو بضمتين وتشديد الواو مصدر سمى يسمو كعلا
يعلو علوا قوله اي سمي اسما الى اخره اراد ان قوله ماخوذ حال من فاعل سمي
المستفاد من جعل الاسم على الثاني قوله بحركات السين ولا يجوز ان يكون اصل اسم
سمو بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين يجمع على افعل وفعول
كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع كلمة على افعال كاحمال واقفال
في جمع حمل وقفل قوله حذفت الواو المجرد التخفيف من غير علة قياسية ولذا
اراد الاعراب على اخرها الباقي قوله ليصح الوقف فان الوقف بالاسكان او الاشمام

اوالروم

اوالروم شيء منها لا يصح بدون الحركة ولانه قوله ولانه يرفع المسمى
اذ به تميز في الذهن والخارج قوله وبعد فعد اشتقاق يسمي الماضي فان
امثلة اشتقاقه من التصغير والتكسير والفعل المجرد والمزيد
كلها منقوصة كسمي اسماء واسامي وسما وسميت وتسميت ولو
كان مشتقا من الوسم لكان امثلة اشتقاقه مثال واوي كوسيم
واوسام واوسيم ووسم ووسمي ووسمت وتوسمت قوله وارتكاب
القلب بعيد رد لما يقال على الاستشهاد من انه لم لا يجوز ان يكون
اصله وسم جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تحقيقه بالحذف
ادموضع الحذف اللام ثم حذف نسيا ورد في تصرفاته في موضع
اللام اذ حذف من ذلك المكان يعني ان القول بالقلب بعيد لانه
مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا وههنا مطرد كما عرفت قوله
باسم المدلول اي المتضمن قوله الواو للاعتراض لعدم ذكر المعطوف
عليه صريحا وهذا على مختار صاحب الكشاف من انه لا يشترط في
الاعتراض ان يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بل
يجوز ان يكون في اخر الكلام نحو قوله عليه السلام انا سيد و
لد آدم ولا فخر قوله لتنبيه من لا يحد به الاشارة لا يخفى ان هذه
نكتة لذكر هذه الجملة غير مختصة بحال الاعتراض مذكورة في
الشرح فالاولى تركه او ايراد نكتة مختصة به الا ان يقال انه تعرض
به للاشارة الى ان الاشتمال على النكتة معتبر في مفهوم الاعتراض
قوله او للعطف على الخبر وهي جملة مستانفة جواب سوال نشا
من القسمة كانه قيل لم كانت الكلمة منحصرة فيها جاب انحصارها لانها

الى اخره قوله اى علم انحصار الكلمة فهذه الجملة نتيجة لما قبله فصل
عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال قوله وعلى هذا التقدير الخ لكون
المقارنة بين العلمين محققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة
بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منها قوله الباء للاستعانة لان
لان المبادى الات لحصول العلم بالمطالب على ما تقرر فى محله قوله
اشارة الى استحقاق التعظيم باستعارة الصيغة الموضوعة
للبعد المكانى الرتبى وكلما بعد رتبة يستحق التعظيم قوله الجود لته
فانه حصر قطعى مشتمل على بيان المعانى التى وضعت كل منها لها
مع الاشتمال على لمية عدم صلاحية الحرف لكون عمدة فى الكلام
قوله بل يكفى افاده الكلام الاختصاص الخ وهو كون المجرور مرتبطا
بما قبله سوى الظرفية والجنسية قوله للتبعيض لان كل واحد جزء
من مجموع الاقسام الثلثة قوله فان الحد عند الادباء الى اخره اذ ليس
ليس غرضهم من الحد الا التميز التام واما التميز بين الذاتيات والعرضيات
فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ما هى عليه
لا يستلزم الى اخره لجواز كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة فلا
يكون حدا الوجوب اشتماله على الذاتيات قوله فى اللغة اللبن الى اخره
هكذا فى الصحاح وفى الرضى الدر ما يدر من الضرع من اللبن
او من السحاب من المطر قوله وفيه خير الى اخره اذ به معاشهم
قوله فاريد به الخير اما مجازا لغويا او منقولا لغويا فيكون
لغة طارية قوله اى لاكثر خيره قدره مشتق من الدر بمعنى
الخير الكثير جود عن الخير واستعمل لمعنى الكثير قوله وذلك

اى كونه مقيدا للمدح ثابت قوله وقد يقال اللام للتعجب و
هو لام الاختصاص افاد التعجب لان الله تعالى منشئ العجايب
فى القاموس اللام يجى للقسم والتعجب معا ويختص باسم الله
وللتعجب المجرد عن القسم ويستعمل فى لله دره وفى النداء نحو يا
للماء ولا يخفى ان كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن
فالمعنى ان اللام للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز
ان يكون لمجرد الاختصاص وان يكون مع التعجب فالاظهر ان يقول
وقد يقال الدر اللبن واللام للتعجب الى اخره قوله الى غير ذلك
الخ مما جعل كلاما مستعملا تمييزا من نسبة الدر الى الضمير نحو لله
دره فارسا قوله فصل الخ لكونه كلاما متعلقا ببيان امر هو
موضوع العلم براسه ولو عطف لتوهم السبقية والتطفل قوله
فى اللغة ما يتكلم به المعنى اللغوى للكلمة قد علم من بيان
الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها للوحدة قوله ثم استعمل
اى اسم استعمل بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم قوله تضمن
الكل الجزئه لا الكلى للجزئى لعدم صدق الكلام على كل واحد من
الكلمتين قوله وكانه قال كلمة وكلمة فكما ان العطف بالواو حكم
على كل واحد مع قطع النظر عن الاخر كذلك فى صيغة التثنية
لا انه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق الى الوهم من استفاد
تها بلفظ واحد وفيه اشارة الى ان منشاء توهم اتحاد المتضمن و
والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظا لا الكلية والجزئية
والا لتوهم فى قولنا ما تضمن كلمتين وكلمة قوله قيل لو جعلت الباء

الخ قايله السيد قدس سره في الحواشي على الرضى والمقصود من النقل
تحقيق المقام لو الاعتراض على الشارح بانه يعد ما حمل الباء على
الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي فرع الاستعانة ولذا وفق
الرضى الباء للاستعانة اي تركب من كلمتين بسبب هذا الربط
ارتكب التاويل مع انه لا احتياج اليه ولو بنى التاويل على جعل
بمعنى مع اي على جعل المصاحبة كان الواجب ان يقول المتضمن
كل واحد من الاجزاء الثلثة لا كل واحد من الكلمتين قوله على
جعل الهيئة الخ اشار بلفظ الهيئة الى الاسناد عند القايل
بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى
بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافي جزئيته
للكلام على وهم كالهيئة السريرية للسرير قوله لفظا حقيقة اذ
الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون
لفظا الا على التسامح وجعل الكل ملفوظا باعتبار اجزائه
المادية وعدم الاعتداد بالهيئة قوله ولو لم يجعل جزءا بل شرطا
لحصول الكلام خارجا عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لا عتبار
هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كاختلافها
باختلاف الكلمات انفسها فجعل احدهما داخلا والاخر
خارجا تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات
واعتبروا في تعريفهما المفرد والمركب الاجزاء المترتبة في
السمع لئلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات قوله فقط بخلاف
المركب من اكثر كلمتين نحو ضربت زيدا قايما فالمتضمن

مجموع

[illegible]

مجموع الكلمات والتضمن مجموع الكلمتين قوله اي تضمنا الخ يعني
ان الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف
او ظرف لغو فيكون زيادة حاصل البيان المعنى لا التقدير المتعلق وسببية الاسناد
للتضمن ان كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار انه شرط الخبر لحصول
المجموع الذي هو التضمن او جزء له وان كان عبارة عن مدلولها فباعتبار
انه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية قوله ويجوز ان يكون الخ ينتقض تعريف
الكلام بغلام زيد في غلام زيد قايم لانه يصدق عليه انه تضمن حال كونه
ملاصقا لاسناد قائم اليه مع انه مركب اضافي فلذا ترك الشارح هذا الوجه
بخلاف ما اذا حمل على السببية فانه تضمنه لغلام زيد ليس بسبب
الاسناد بل بسبب الاضافة قوله اي ضم احدى الكلمتين الخ لما
كان الشايع في عرفهم ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء و
هي صفة المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة اوله بحمل النسبة على
المعنى اللغوي او بحذف المضاف وعلى الاول يكون اطلاق المسند
اليه والمسند على الالفاظ حقيقة وعلى الثاني اي بحذف المضاف
مجازا تسمية الدال بوصف المدلول واعلم ان المصادر الثلثة اعني
الاسناد والنسبة والضم عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول
وهي الحالة التي بين الكلمتين او مدلولها ولذا عبر عنه الشارح الرضى
بالرابط بين الكلمتين قوله يخرج عنه الخ لكونه اسنادا بين الجملتين والا
على تعليق حصول مضمون احدى الجملتين بالاخرى قوله لان الشرط الخ
دليل المنع يعني لا نسلم ان الاسناد فيهما بين الجملتين بل الاسناد
انما هو في الجزاء والشرط قيد للحكم الذي في الجزاء بمنزلة الظرف

قالوا ان الاسناد اليه ثم معنى قولك ان جئتني اكرمتك اكرمتك في وقت
مجيئك فلا اسناد فيهما بين الكلمتين اللتين هما المسند اليه والمسند
في الجزاء قوله ولذا قالوا الخ اي ولاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة
الظرف قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال المصرح ان
الكلام لا يحصل الا من الاسم والفعل ولو كان الحكم في الجملة
الشرطية بين الشرط والجزاء لم يصح القولان لتحقق الاسنادين
الجملتين وحصول الكلام فيهما قوله ولو جعل الرابط الخ بان
يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الاخبار لو
قوع الجزاء وقت وقوع الشرط قوله كما حققه السيد السند قدس
سره في حواشيه على شرح التلخيص قوله لخرج عنه قطعا اي لخرج الا
سناد الذي في الجملة الشرطية عن تعريف الاسناد قطعا اذ ليس المسند
اليه والمسند فيهما كلمة حقيقة وهو ظاهر ولا حكما اذ لا يصح التعريف
عن طرفيها اي الشرط والجزاء بمفرد اذ المقصود حينئذ تعليق الحكم
بالحكم فيكون النسبة في كل واحد منهما ملحوظا تفصيلا لابد فيها
من ملاحظة ملاحظة المسند اليه والمسند قصدا لا اجمالا فلا يصح التعبير
بالمفرد ومن هذا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم ذاك ليس
تعبيرا عن معناه بل عما يلزم معناه قوله والدليل الخ هذا خلاصة
ما ذكره السيد قدس سره في بيان ان الحكم في الشرطية بين الشرط و
الجزاء ردا على المحقق التفتازاني حيث قال ان الحكم في الجزاء و
الشرط قيد له وحاصله ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد
المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط اولا

ولوكان

ولو كان الشرطية قيدا للجزاء كالظرف كان صدقها موقوفا على تحقق
الجزاء في وقت تحقق الشرط كقولك اكرمتك وقت مجيئك وذلك
لان نسبة الاخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصدق اذا وقعت
تلك النسبة في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتني ضربتك
صادق اذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب
اصلا الا يرى الى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا شرطية
صادقة مع امتناع تحقق الشرط لامتناعه قوله اي من شانه الخ اي ليس
المراد تلبس النسبة بحيثية الافادة بالفعل اذ لا يجب في الاسناد
وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونها بحالة تمكن ان يقصد
به افادة المخاطب قوله اي لو سكت المتكلم الخ فالمراد بالسكوت
سكوت المتكلم وبالصحة عدم نسبة القصور اليه في المحاورات
وان كان محتاجا بعد الى ذكر شيء آخر وقيل المراد سكوت يحصل له
المخاطب بان لا يبقى منتظرا انتظاره للمسند للمسند اليه ولا يخفى ان
تفسير السكوت بعدم الانتظار وكذا ان السكوت يقتضي سبق المتكلم
وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص من
غير مخصص قوله فدخل فيه الخ فان هذه الجمل وان كانت غير
مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة
للمخاطب لكن من شانها ان يقصد بها الافادة كما اذا لم يكن واقعة
موقعها او معلومة له قوله فلم يخرج ولا يصح لانه كلام الا انه
مشتمل على حشو قوله اي محكية بها عن الواقع لله در المحشي حيث
فسر الخبرية والانشائية بعبارة محررة فارقة بينهما قرينة عن

ذهن المبتدى فارغة عن المشكوك التي وردت في هذا
المقام كما لا يخفى على الواقف عليها قوله لان النسبة في هذه
المركبات مجملة لا يخفى ان النسبة ليست مشتملة على امور
متعددة حتى يتصور فيها الاجمال والتفصيل في ذاتها فمعنى
كون النسبة في المركبات الواقعة خبرا جملة انها ملحوظة قصدا
في ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اى
ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك لما امكن حمل المركب المشتمل
عليها على شئ كما يشهد به الوجدان قوله فيجوز التعبير عنها
الخ بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لما لاحظتها كذلك
من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا ممتازا كل
منهما عن الاخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد قوله ولا يصح
القول الخ توهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لانفسها لا
لفهمها منها عند اطلاق فهي دالة على انفسها وليست
دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الاثر على المؤثر او
بالعكس ولا تاثير ههنا ولا طبعية لعدم مدخلية الطبع
ههنا فهي وضعية قوله حتى لا يحتاج الى هذا التاويل اى تاويل
المهمل الواقع في الكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة
حكمية لانه لا حاجة في الكلمة الحقيقة قوله غير دالة على انفسها
اذ لا تغاير بين الشئ ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة قوله بل هي
يحضر الخ بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع يعني ان انفهامها
انفسها منها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها

بذواتها عند التلفظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدوال
عليها وانفهام الشئ بحضوره بنفسه ليست بدلالة قوله
فيحكم عليها عطف على يحضر اى يحضر بانفسها في ذهن السامع
فيحكم السامع على تلك الالفاظ باحوال عارضة لها
بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثي وباحوال عارضة لها من
حيث دلالتها على المعاني نحو ضرب فعل ماض قوله ولئن سلمت
دلالتها بناء على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك
الدلالة بالوضع بل هي بالعقل فانها في الحقيقة دلالة
اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التغاير وهو حال
من احواله واثر من اثاره قوله ودعوى الخ وقع لما قال ذلك
المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لا ينافي كونها مهملة
لان اهمالها بمعنى انها ليست موضوعة لمعان سوى انفسها
قوله مما لا يقدم عليه فانهم في جميع مباحث الالفاظ اعتبروا
احوال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة والمفرد
والمركب والمشترك وغير المشترك والكلي والجزئي ولو كان المهملات
موضوعة لانفسها لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان
الحكمة في احداث الموضوعات اللغوية اعلام ما في الضماير
واستعلامها لينتظم المعاش فان الانسان مدني بالطبع وذلك
مفقود في وضع الالفاظ لانفسها والمسئلة بالضم العقل الوافي
قوله اذ لم يكن الالفاظ اى الالفاظ المهملة قوله لم يكن اى المهملات
قوله فكيف يصح الاخبار عنها الخ في قولنا جسق مهمل ودين

مقلوب زيد قوله في تاويل الاسم المفرد لوقوعها في موقعه قوله
من الخواص الاضافيه الخاصة الاضافيه ما يكون خاصة
للشي بالنسبة الى بعض ما عداه قوله اذا كان ذلك الغير موضوعا
الى اخره فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا
مستعملين في المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهما لا يوجد
ان في الاسم ايض بدون الاستعمال قوله والالفاظ كلها
مهملة كانت او موضوعة فعلا او حرفا او اسما قوله في ذلك اي
جواز الاخبار ولحوق التنوين قوله لا يخفى عليك الى آخره يعني يلزم
على الظاهر او على المصنف بناء على ما هو ظاهر من كلامه ان
يكون تحقق ثلث افراد من الكلام وهي ضربت وضربته زيد
او ضربت زيدا قايما في هذا التركيب مع وحدة الاسناد فيه
والتزامه تكلف به بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم
عليه تحقق افراده من الكلام في نحو ضربت اقوم رجل وضرب هو
قايم مع بعدم الاسناد قوله او جملة قسمية الخ اشارة الى ان يصدق
عليه الجملة لا ينحصر في الجمل التي لها محل من الاعراب كما يتراءى من
اقتصار الشروح في الامثلة عليها قوله فليس شي من الشرط والجزاء
لانهما بدخول اداة الشرط انسلختا عن الاسناد التي بين طرفيهما
وصار الاسناد التعليقي بينهما فيكون الكلام هو المجموع و
حينئذ لا بد ان يزاد في تعريف الكلام او جملتين قوله لان الكلام
مسوق للكلام اي فالاشارة الى المقصود بالسوق اولى
قوله ولبعده اي لبعد الكلام في ذكر الامور الثلثة فالاشارة

بذلك الموضوع للبعيد اليه اولى قوله ولان قوله ولا بناء في الخ يعني رعاية
الاسلوب السابق في الكلمة يقتضي ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا
تقسيما بعد التعريف كالسابق قوله لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة المحقق
منها بالاستقراء قسمان قوله فحصر تلك الاحتمالات الاربعة الا كان
العناية بشان الحصر اكثر ولذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة في
الاقسام الثلثة فانه حصر قطعا لا مجال القسم اخر فترك التصريح
به تعويلا على حكم العقل بذلك قوله المنقول الى الانشاء الخ زاد
هذا الوصف لدفع ما يتوهم من انه كيف يكون تعقد بزيد اعوا والحال
ان زيد انشاء وادعوا اخبار قوله والا بيان للعلة الباعثة اي
وان لم تفرها بالكلمة بل ابقى على عمومه قوله والقرينة بيان للنكتة
المصححة للتقسيم يعني انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر في
الاقسام الا انه غير باختصار قوله ما دل بنفسه او في حد ذاته
المعنى الاول بناء على ان في بمعنى الباء على ما هو المشهور والثاني
على ان يكون للظرفية المجازية بان نسبة تمكن الشي في مرتبة ذاته
من غير ملاحظة امر اخر معه بتمكن المظروف في الظرف في عدم ملاحظة
امر اخر معه على ما هو المختار من ان كلمة في للظرفية اما حقيقة او
مجازا ولان ما قالوا من انه يكون بمعنى الباء او على او اللام كلها راجعة
الى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي قوله لان في جعل الخ
تعليل للنفي اي جعل كلمة في بمعنى الباء كما في الوجه الاول خلاف
المختار ان زيد ان في بمعنى الباء حقيقة ومجاز غير مشهور
في التعريف لان زيد انه مجاز في معنى الباء وهو مخل بالفهم لا يجوز

لحمل عليه قوله وان الدلالة الخ هو الوجه الثاني والثالث انه لا يصح
جعله ظرفا لغوا وحالا من ضمير دل لانه ح يكون قيد الدلالة
والدلالة تغير ثابتة للفظ فى مرتبة ذاته فانما هي بالقياس الى كونه
موضوعة للمعنى لا يقال ان الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة فيكون
الكلمة دالة على معنى فى حد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر فى مفهوم
الكلمة لا فيما صدقت عليه والتعريف انما هو للماهية بالقياس
الى تحققها فى افرادها لا للماهية من حيث طبيعتها قوله مع ان
صحة الخ متعلق بقوله لان جعل الخ دليل ثان على التقديرين يكون الى
عدم جعله ظرفا لغوا وحالا اعني ان قوله فى نفسه على التقدير يكون
قيد الدلالة وتقييد الدلالة فى تعريف الاسم بذلك يدل على قصور
فى دلالة الحرف على معناه وانه لا يدل عليه بنفسه والحال انه ليس
الامر كذلك اذ لا قصور فى دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم و
الحرف والفعل متساوية الاقدام فى ذلك انما القصور فى معناه لاحتياجه
فى التعقل الى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظا بتبعية
وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة
فلا يكون قصورا فى دلالة الحرف قوله بالوضع لم يثبت الخ يعني
بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق خاصة اخرى للحرف
بالذات يكون ذلك سببا لقصور الدلالة وانما قيد بالذات لان ذلك
الاحتياج الثابت للمعنى ثابت للحرف بالتبع قوله ولا يلزم من ذلك
اى من الاحتياج الذى ثبت للمعنى الحرفى قبل الوضع قصور فى دلالة
الحرف وبالجملة الخ اى خلاصة ما ذكر من عدم القصور فى دلالة

الحرف

الحرف ان توقف فهم المعنى فى نفسه على شرط هو لفظا كان ذلك
كالمرجع المتقدم فى الضمير الغائب والضميمة فى الحرف او
غيره كالخطاب فى المضمر المخاطب والتكلم والاشارة فى اسماء
لا يستلزم قصورا فى دلالة اللفظ على ذلك المسمى كما ان توقف
فهم المسمى على تحقق القابل والفاعل لا يستلزم القصور فى
دلالته عليه قوله اى ملحوظ فى حد ذاته يعني ان كينونة
المعنى فى نفسه معناه كينونته فى نفسه فى اعتبار العقل
لا فى الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية
الغير كما فى الحرف فان معناه آلة لملاحظة متعلقه ملحوظ
بتبعية قوله اى الدار الملحوظة الى اخره يعني ان فى نفسها
اما صفة للدار فيكون المقدر معرفا بلام التعريف بناء على
ان صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث لا الموصول كيلا
يلزم حذف الموصول مع بعض صلته او يكون حالا عن المبتدأ
عند من جوز الحال عنه او يكون حالا من مفعول الفعل
المستفاد من نسبة المبتداء الى الخبر عند من لم يجوز
قوله لا باعتبار امر خارج عنها متعلق بالوجوه الثلثة قوله
واعترض عليه الشيخ الرضي الى اخره حاصل الاعتراض
انه لا يكون يصح ان يكون فى نفسه فى التعريف من قبيل قولهم
فى نفسها لانه فى مقابلة فى غيره ولا يقال الدار فى غيرها
حكمها كذا بل يقال الدار فى نفسها ومع غيرها حكمها كذا
قوله بان ليس مقصوده الخ اى ليس مقصود المصنف من

التشبيه او المعنى الذي هو مودى كلمة في في الموضعين اعني في
معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحد بل لا يتصور اتحاد
مودا هما فضلا عن ان يقصد ذلك ملحوظة لان يكون المعنى ملحوظا
في ذاته بان يكون مقصودا حصوله بنفسه كونه ملحوظا في
غيره بان يكون ملحوظا في ضمن غيره آلة التعرف حال الدار معقول
بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الى الغير يعني لا في
الخارج ولا في الذهن مع كون ذلك الغير منشاء لحكمها كا
بخلاف القيمة وكذا حكم الدار غير قابل وكذا لان ينسب الى الغير
لبقى بل مقصوده اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى
للترقي اي المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر
الخارج معهما تارة وعدم اعتبار الخارج معهما تارة
اخرى وان اختلف المعنى والدار في اعتبار الخارج فان اعتبار الخارج
في المعنى يكون المعنى تابعا واله لتعرف حاله واعتبار الخارج
في الدار يكون ذلك الخارج تابعا ووصفا لها قوله اي كما ان
الموجود الخارجي الخ افاد بهذا التفسير تحقق معنى القيام
بالغير وهو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق ومعنى القيام
بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير
بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح قدمه
في الذكر لشرافته واصالته في الوجود قوله في الملاحظة اي
بان يكون ملاحظة العقل اياه والتفاته اليه بتبع امر آخر
هو ملتفت اليه بذاته كالابتداء الذي هو آلة لملاحظة

السير

السير وليس المراد التبعية في وجود الذهني على ما وهم
اذ ليس الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلا في
الصورة العقلية للسير فان لكل واحد منهما في العقل
صورة على حدة الا ان حصول احدى الصورتين في
العقل يتبع الاخرى قوله وفيه تشبيه المعقول با
لمحسوس والمراد بالوجود القائم بذاته الجسم مثلا بالموجود
والقائم بغيره الاعراض المحسوسة ليكون التشبيه تنويرا
للمقصود قوله ويظهر منه وجه اخر سوى ما اشار اليه
الشارح بقوله وهذا المراد هو بقولهم ان الاسم معنى الى اخره
كما سيجي بيانه وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه اخر
سوى ما مر في قوله الدار في نفسها واعترض بان في قولهم
السواد في زيد بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد
باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من
غير اعتبار غيره فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار
لا في نفسها من واحد واذن قال يظهر من هذا التشبيه
وجه اخر لاستعمال لفظة في لم يتدبر والتحرير انما مر
بيان المعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في
على ان معنى قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما
ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية
والثاني بطريق الظرفية قوله وهو انه لما شابه المعنى الحرفي
الخ يعني ان شابهة المعنى الحرفي العرض والمعنى الاسمي

للجوهر مصحح لاستعمال كلمة في في الموضعين بمعنى التبعية في الملاحظة وعدم
التبعية فيها كما يستعمل في العرض والجوهر بمعنى التبعية في الحصول
وعدم التبعية فيه كما يقال شابه لابليس فحمل عمله وليس المشاهدة
المذكورة مقصود بالذات كما يكون في التشبيهات الاصطلاحية
والاستعارات قوله بهذا المعنى اي بالمعنى الذي ذكرنا سابقا وهو ان
يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة ويكون التفات النفس اليه كالعرض
التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما با
لذات والاخر بالتبع لا بمعنى ان يكون لمشاهدة مرآة غيره كصورة
العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صور المتعلقاتها
وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا للملاحظة
افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل بصير محكوما عليه و
لا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته لفهم معناه فما قالوا ان
المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه وانه لا بد من
ذكر الغير لاجل فهم معناه كلا الامرين باطلان منشاءه عدم
الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف
الغير العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة
لملاحظتها عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك
الوجه ولا نسلم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة
افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه
باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق

هذا المقام قوله والمراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما
يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا
يرد ان الشي كيف يكون آلة لملاحظة امر يغايره قوله اذ الصالح لهما
الخ فان النفس مجبول على انها ما لم يلتفت الى شي قصدا لا يتمكن من
الحكم على الوجه الا يرى ان حين روية الوجه في المرآة يتمكن
من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على
المرآة لكونها مرئية تبعا فكذا حال البصيرة قوله مفهوم من لفظ الابتداء
بطريق الالتزام قوله فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه لا لفهم معنى
الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق قوله من دله على كذا اي من دل المتعدي
وقوله لتدل من دل اللازم فلا يلزم تعليل الشي بنفسه قوله حتى
يخلو الكلام عن الجدوى الخ لم يقل حتى يلزم استدراك قوله في
نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو تمام التعريف من الفائدة
اذ كون المعنى مدلولا للاسم كلمة بدل يفهم من كونه كلمة ما قوله بل معناه
الى آخره فيكون معنى التعريف الاسم كلمة يدل على معنى ينتقل الذهن اليه
عند انتقالها اليه وحدها وهذا المعنى وان كان معنى مجازيا الا
انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعاني باعتبار انفهامها فيها
صار كلمة في مجازا متعارفا فيه فيجوز استعمالها في التعريف لاجل
مشابهته قوله فلذا قيل ان المعنى اذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار
استقرار ما فيها بنقلهما صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان
المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى
قوله وما يقال الخ اي وليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل

انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف
خالى عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة فى وصح نسبة الى الغير
بكلمة فى لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى
عليك انه لو جعل كلمة فى بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج
لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم الغير
اللايقة لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المتبدى وانه ليس فى
عبارة الشارح قدس سره ما الى اعتبارها فتدبر **قوله** من حيث انه
حالة بين السير والبصرة اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة
تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الاخر **قوله** وهو معنى
قائم الخ عطف تفسيرى لقوله هو هو اى من حيث هو معنى قايم بالسير
بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته
ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم
عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة
بتبعيتهما لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلوله للرابطة بخلاف
ما اذا لوحظت وحدها ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه حينئذ يكون مدلولا اسميا يدل عليهما بقولنا
النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها **قوله** اى
لتعرف نفسه الخ لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة الابتداء للحال الذى
جعل آلة لتعرفه وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء الا معرفة حال آلة
للسير بالقياس الى البصرة مثلا اوله بان المغايرة بينهما اعتبارى و
الابتداء من حيث يلاحظه العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه

من حيث كونه حالا لهما ونسبة بينهما موجبا لانكشاف
احدهما بالقياس الى الاخر **قوله** اى معنى ملتفتا بالتبع اى
ليس المراد من كونه غير مستقل بالمفهومية انه حاصل فى الذهن
فى ضمن اخر معنى كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى بل المراد
انه ملتفت اليه بتبع معنى اخر وان المقصود بالذات انكشاف
ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله **قوله**
اى لا يمكن ان يتعقله السامع اى لما لم يكن توقف تعقل الابتداء
المخصوص على ذكر متعلقه ظاهرا اذ لا يتوقف تعقله على ذكره
فضلا عن ذكر متعلق جزئى ولا يكون قول الشارح رحمه الله ولا
ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه تكرارا الا ان قوله
لا يمكن ان يتعقل يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه
وقوله ولا ان يدل عليه الخ يفيد امتناع افهامه بدون
ضمه ولما وجه ان يقال المراد الذكر القلبى فيفيد ان تعقله
لا يمكن بدون تعقل متعلقه **قوله** لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا
يعنى ان الكلام فى تعقل الابتداء من حيث انه حالة بين السير
والبصرة وذا لا يمكن الا بتعقل الطرفين قصدا وذا لا يمكن
الا بذكر الطرفين صريحا **قوله** والعموم وضع من عطف على قوله
لكونه ملتفتا اليه يعنى ان الحرف وضعه عام والموضوع له
خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما
يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان توقفه على
ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد توقفه

عليه لاجل ذاته قوله والقول الى اخره دفع سوال مقدر وهو انه
يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا انه لو اصح شرط
استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له وحاصل الجواب
حينئذ يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع عدم
استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة
له والقول بذلك مما لا ضرورة تدعو اليه ولو كان الامر كذلك لما
تردد وافي لزوم الحقيقة للمجاز قوله ثم الظاهر ان تلك الجزئيات
الخ دفع لما يتراأى من مخالفة الحاصل للمحصول فان المحصول
يدل على ان الابتداء امر واحد اذا لاحظه قصدا كان مدلولا
اسميا واذا لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان
مدلولا حرفيا والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي
وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي
فحاصل الدفع ان جزئيات الابتداء جزئيات لا حقيقة لكونها
خصصا لمفهوم الابتداء لا ابتداء لان المراد الابتداء من
حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة
مثلا وبتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا
لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار
تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول
اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة
مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا قوله واثبات
الافراد الخ اي اثبات الافراد الحقيقة لمفهوم الابتداء و

حي

هي ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلول
كلمة من مما لا شاهد عليه اذ لا يفهم منه الا الابتداء من و
هذه الخصوصية لا يعطي الجزئية الحقيقية قوله والظاهر
ايضا انها الخ لان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعا يمكن ان
يلاحظه قصدا لكن حينئذ لا يكون معنى حرفيا لان الحروف
الموضوعة للمعاني النسبية من حيث انها هي روابط وآلات
للمعاني الملحوظة بالذات قوله قيل ان معنى الخ يعني ان الحروف
لما كان روابط بين الاسماء والافعال فمعانيهما تعلقات
مخصوصة بين المعاني المستقلة ابية عن الالتفات اليها
قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين
الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا فما يعبر بها من الابتداء
والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير و
الاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني وان من موضوعة
للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابتدائيته منه
او انتهائه اليه وفي للتعلق بين السين بطريق الظرفية
وان موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند اليه
بطريق يفيد تاكيد الحكم وعلى هذا القياس قوله
من المعنى بيان للغير على تقدير ارجاع ضمير في غيره الى
المعنى قوله او في كلمة اخرى بيان له على تقدير ارجاع
الضمير الى ما ولا يظهر وجه لا يراد كلمة في ههنا وتنكير
واراد من الاول وتعريفه قوله وبهذا العبارة الى ما هو

المشهور فانهم اذا حكموا على شيء باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور
الخارجة قالوا الشيء في نفسه كذا كما في قولهم الدار في نفسها حكمنا عليها
كذا قوله وحملها على ما هو الخ فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما هو
على كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظا بالذات
والامتياز باحتياجه الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على
ذلك قوله اي لم يصرف الخ اشارة الى ان قوله لعدم مسبوقيتها بيان
لعدم المانع للظهور والمقتضي ما مر انفا تركه الشارح لظهوره فلا يرد
ان عدم مسبوقيتها بما يدل بخلافه على لا يدل على ظهوره ولا يخفى
ان المناسب ان تكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبوقيتها لكن
الموجود في النسخ التي رايتها الفظة على قوله وارجاع الضمير الى المعنى
فتدبر قوله لا يقال لو كان كذلك اي مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه
الجواب لا دخل للكلية في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره
استطرادا قوله مع انها لازمة الظرفية الا يستعمل الا ظروفا قوله
المفهوم المستقل الخ اي لكونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه
وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح في ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته
سواء كان الخارج معتبرا في اصل الوضع او طاريا في الاستعمال
قوله داخل في الاول فانه موضوع متى للزمان الذي هو ظرف بخلاف
قدام فانه موضوع لما تقدم الشيء الا انه لا يستعمل الا في المكان المتقدم
وكذا حال اجوابه قوله وفيه تامل اذ يجوز ان يكون عدم صحة
الاخبار عنه لعارض كما في تلك الظروف فلا يكون ذلك دليلا على
عدم استعماله في المطلق ولو قال بدل قوله والاصح الى اخره ف

الافهم

الا فهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما
في تلك الظروف فليتم من غير مناقشة وتصير خلاصة الفرق ان معاني تلك
الظروف معان كلية ملحوظة بالذات لا تفهم منها عند الاطلاق
والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة عنها كما في ساير
الاسماء المضافة ولزوم اضافتها في الاستعمال لاجل تحصيل الغرض
من وضعها لا لتوقف فهم معانيها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم
منه معناه بدون الضميمة في الفهم اصل معناه قوله انه اراد بالمعنى
اي المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى التضمني على سبيل البدل
كما هو شان النكرة اي ما يدل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل
في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل بقوله غير مقترن
بارجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله في نفسه اي غير مقترن
ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الازمنة وفائدة لفهم
المعنى وزيادة قيد عدم الاقتران ما اشار اليه الشارح رحمه
الله بقوله فبالصفة الاولى الى اخره من حصول الامتياز بين الاقسام
الثلثة فان قيل لو كان الفعل دالا في نفسه على معناه التضمني
اعني الحدث والزمان مع عدم دلالته على معناه المطابقي
بدون ذكر الفاعل اعني الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين
يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ما
تقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة قلنا دلالة الفعل
على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي
دلالة مطابقية وان كان المدلول مدلولا تضمنيا للفعل لكونه

موضوعا بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على
ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا
مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلا ونقول
ان الماخوذ في مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهي
مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل
في تفصيلها وهي غير داخلة في مدلوله وقد قيل في الجواب ان
الدلالة ليست مجرد انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه منه
من حيث انه مراد المتكلم به بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند
سماعه متاخر عن تذكر الوضع ودلالة اللفظ لانها متاخرة عن المتاخر
عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى
عند تذكر الوضع دلالة اللفظ لانها متاخرة عنه بمرتبتين فهي
التفات النفس اليه من حيث انه مراد المتكلم فحضور الحدث و
الزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه في ضمن
تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث
انه مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابقي بالضميمة
ومشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة
التضمنية وفيه بحث اما اولا فلان القول بانه يتحقق عند سماع
اللفظ الالتفات الى المعنى مرتين احدهما في ضمن تذكر الوضع والثاني
من حيث انه مراد من خلاف الوجدان واما ثانيا فلان القول بان
فهم المعنى متاخر عن تذكر الوضع مسبب له فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم
المعنى وكيفية حضوره نعم انه متاخر عن العلم بالوضع المتاخر عن فهم

المعنى مطلقا لا من اللفظ واما ثانيا فلانه اذا كان حضور المعنى من حيث
انه مراد متاخرا عن حضوره في ضمن تذكر الوضع فلا يمكن حضور المعنى
المطابقي للفعل من حيث هو مراد الا بعد تذكر الحدث والزمان و
النسبة في ضمن تذكر الوضع وذلك التذكر بعد ذكر الضميمة فحضور
الحدث والزمان مجردا عن النسبة لا يكون تذكرا في ضمن تذكر وضع
الفعل قوله باعتبار اشتماله على النسبة اي النسبة التامة الى
فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذ ما لم يذكر الفاعل المعين
لا يفهم النسبة اليه والدليل على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل في
اطلاقاتهم الا مسندا الى الفاعل المعين فلولا اعتبار النسبة في وضعه
لاستعمل غير مسند ايضا كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة
مدلول الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية فان الفعل يدل
على مفهومه تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على مفهومه
تفصيلا ففيه انه ان اراد ان للهيئة التركيبية للفعل مدخلا
في الدلالة على النسبة فمسلم لا يقتضي عدم استقلالها بالمفهومية
وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيخدشه ان لزوم
تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له
والقول بان الحدث المعتبر في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد
للاسناد الى شيء تكلف صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد
اصلا واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا
فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن
من حيث الصيغة على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل على النسبة

ولعمري ان الخروج عن طريقة القوم والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التي يعتري بعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه **قوله** وشهوه امرها الخ يعني كان على الشارح تفسير الازمنة الثلثة لكن لشهوة امرها تركه **قوله** وهو بعيد لانه حينئذ يكون قيد للدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران او الاقتران ركيك **قوله** اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل الخ يشير الى الضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى فيفيد ان المعتبر في الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بالزمان لا الى المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه ايضا يدل على معنى وبنفسه الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المطابقي اذ لا معنى لا مفرد الشيء بجزئه **قوله** الى الوضع الغير المسبوق يعني ان الاول مستعمل في جزء معناه فان مدلوله المطابقي السابق الغير المسبوق وانما فسره بذلك اذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الاخر **قوله** لان معناهما العلمي الى اخره لان الا الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال وخرج عنه الافعال المنسلخة اى ما يدل على انشاء معنى من غير دلالة على الزمان اما الا زمانا كما في عسى او غيره لانهم كما في اشتريت وبعت اقتران لا اقتران معانيها اى المعاني الحدثية مع الزمان في الوضع الاول وهو الوضع الخبري واعلم ان تفسير هذا القيد

اعني

اعني عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل لان السلب انما يتعقل بتعقل الايجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على ما هو المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول اللفظ بالوضع الاصلي الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسماء الفاعل والمفعول عند العمل لكون دلالتهما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لدلالتها بالوضع الثاني العارض ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الاصلي فيكون معناه في حد الاسم عدم الاقتران المعنى الى الصحيح المستقل بحسب الوضع الاصلي الغير المسبوق فيشمل ما لا اقتران لمعناه اصلا وما له اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وما له اقتران بحسب الوضع العارض دون الاصلي ويخرج ما له اقتران بحسب الوضع الاصلي دون العارض فاندفع ما قيل ان يفيد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الاول مما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك لجاز كل تعريف بالاعم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان نحو يزيد ويشكر علمين اسماء وافعال اسميتها انما هو باعتبار الوضع فالاولى ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون الوضع الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه والغاء من وجه اخر **قوله** لان معانيها الى اخره يعني ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني لانشاء المعاني الحدثية وهي غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعاني الحدثية

الجزئية وحاصل الجواب ان المعتبر اقتران المعنى المستقل وهي
المعنى المعاني الحدثية نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية
او خبرية وهي معتبرة في الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب
الوضع الاول قوله ولكنا نقول في بيان قوله غير مقترن باحد الازمنة
بحيث يطرد الحد وينعكس قوله بحسب اصل الوضع اي الاصل الذي
هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشائع يقال له الوضع
ايضا لكنه وضع طار قوله اذ لا وضع لها باذاء المعاني الفعلية بل
استعمل فيها استعمالا شايعا بحيث صار المعاني الوضعية متروكة
قوله على التغليب مطلقا … فان اكثرها اسماء وان كان
بعضها ظروفا وبعضها جارا ومجرورا قوله لا وضع لها باذاء
المعاني الانشائية بل استعملت فيها استعمالا شايعا قوله
بعيد في نفسه لان المتبادر الى الفهم والاستعمال بلا قرينة
دليل الوضع قوله كما يقتضيه ظاهر عبارته اي ظاهر عبارة
المصنف في تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم ما وضع
لانشاء مدح او ذم وافعال الناقصة ما وضع لدنو الخبر
رجاء او حصولا او اخذا فيه واسماء الافعال ما وضع كان
بمعنى الامر والماضي وانما قال ظاهر الامكان ان يصرف عن
الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض وان المراد كان
في الاستعمال قوله لم يسلك الشارح هذا الطريق اي
اعتبار الوضع بل قيد الوضع بالاول قوله ولهذا اي ولاجل
البعد وعدم رضاء المصنف لم يجب الشارح ايضا قوله

انما المعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال بمعنى انها موضوعة للمعاني
المصدرية ومستعملة فيها الا انها لما لوحظت معها الافعال العاملة
فيها اطلق عليها اسماء الافعال بادنى الملابسة وليست بمعنى الافعال
حتى ينتقض التعريفان بها طردا وعكسا قوله ولا بانها الى الآخر اي
لم يجب الشارح رحمه الله ايضا بانها موضوعة للصيغ المخصوصة
فرويد موضوع للفظ امهل وهيهات لصيغة بعد لا لمعانيها قوله
قال الشيخ اسم تائيد لضعف الجواب الاخير قوله لم يخطر ببالك لفظ اسكت
فعلم انه ليس موضوعا للالفاظ قوله الذي حملهم مع تاديتها معنى الا
فعال قوله فانه قد يستعمل مصدرا في الصحاح وله اربعة اوجه
اسم لفعل وصفة وحال ومصدر فالاول نحو رويد عمرا اي ارود
عمرا بمعنى امهله والصفة نحو قولك سار رويدا اي سيرا رويدا
والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا لها و
المصدر نحو قولك رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب
قوله تصغير وترخيم اي بحذف الزوايد قوله لانه قام بليل و
هو يخالفها لها صيغة وتصرفا قوله قدم للاهتمام ليكون لافادة
المستفاد نصب العين فلا يرد ان الاهمية لا يصير سببا ما لم
يبين وجهه قوله وللقصر تاكيد للاختصاص المستفاد من لفظ
الخواص سوى ازالة التردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص
سوى الاضافة في الفعل والحرف على ما بين في محله قوله او مبتدا
بتاويل من بلفظ البعض ولما كان وقوع الحرف بالتاويل غير شايع
ايده بقول صاحب الكشاف لكن عبارة الكشاف ليس نصا في ذلك فانه

قال ومن في من يقول موصوفة كانه قيل ومن الناس ناس يقولون كذا
كقوله تعالى من المومنين رجال قوله ولا يبعد ان يقال يفهم حينئذ اي
حين جعله مبتداء ان الخواص المذكورة اقل من المتروكة وذلك لان كلمة من
يكون مولا بلفظ البعض المضاف الى الخواص والشايع في لفظ البعض
المضاف الى الكل استعماله في القليل من المتروك بخلاف ما اذا جعل
خبرا فانه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كاينا من الخواص على وجه
البعضية فقدبر قوله يبلغ قريبا من ثلثين من جملتها تا التانيث
المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال وتميزا
ومثنى ومجموعا ومنادي ومصغرا ومكسرا ومنسوبا ومستثنى و
مستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تاويل ومنصرفا وغير منصرف
وابدال الاسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت
والقيام اذا خرجت والتنكير والتعريف والتذكير والتانيث قوله
لكانت ابتدائية اتصالية لا وهي ما يكون المجرور بها مبداء الشي
بمنزلة باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لانبائها عن الاتصال
نحو قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى اي
انت متصل ونازل مني منزلة هارون متصلا ونازلا من موسى
قوله هذا من الناس او من الانسان فان الاولى تبعيضية لكونه بعضا
من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة
بل جزئيا له والجزئي متصل بالكلي خارج عنه قوله لان مرتبة اقل
هذا على ما هو المشهور من ان جمع القلة للثلثة الى العشرة وجمع
الكثرة للعشرة الى ما لا يتناهى قوله لا نسلم لزوم ذلك لان التنبيه

على فايدة

على فايدة لا ينافي ان يكون له مدخلا في افادة اصل المعنى قوله اذ لا فرق الخ
على ما هو راي المحققين من ان الاختلاف بينهما انما هو في جانب الكثرة
دون القلة فان اقل منهما ثلثة قوله تفسير لما يتضمنه يختص به
الى اخره وفايدته احتمال ان يكون الباء داخلا على المقصور كما هو
الشايع في الاستعمال قوله وانما لم يقل الخ حتى لا يتوهم الاستدراك
ولا يحتاج الى التفسير قوله باخذه فيه اي باخذ المعنى اللغوي
في المعنى العرفي فانها في اللغة ما يوجد في الشي ولا يوجد في
غيره والعرف اعتبر فيه قيدان ايدا وهو كونه خارجا محمولا قوله
ولم يتحاش الى اخره دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف هو الخاصة
بالمعنى العرفي يلزم التعريف بشموله بما يكون خارجا وغير محمول
وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جايز عند المحققين اذا كان المقصود
امتياز المعرف عن بعض ما عداه وهنا كذلك اذ المقصود تميز الخاصة
عن الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير المحمول
المختص لا يضر اذ المقصود معرفة ما به يميز الاسم عن الفعل والحرف و
كونه خارجا محمولا لا مدخل له في ذلك كما هو ظاهر قوله الا ان
الاصل في الاطلاق الحقيقة والمعاني اللغوية معان مجازية عند
اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ما ذكره من معنى الخاصة
عرف النحاة ايضا كما يشير فرق لكن المصنف رحمه الله في الايضاح
بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة فانه
لا يلزم انعكاسه لجواز عدم شموله قوله ويويده لفظ الحد فان
ذكرها مع الحد قرينة كونه بالمعنى العرفي كلفظ الحد قوله لكان

عدالمذكورات الخ لعدم كونها محمولات على الاسم قوله وهي ذكر
المبداء اي المشتق منه وارادة المشتق فالمراد مدخول اللام و
الجر والتنوين والمضاف والمسند اليه قوله اي اللام باعتبار د
خولها فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله ان
يكون المدخول المضاف مع ان الحكم الى اللام خاصة الاسم دون اللام
لما ان المضاف اليه خارج من المضاف مع ان اللام والتنوين
والجر والخواص من خواصه قوله وانما قال ذلك اي دخول اللام
ولم يكتف على قوله اللام مع انه اخصر واظهر لان المتبادر من
الحكم باختصاص شئ لشئ ان يكون المختص وصفا للمختص
به تابعا له وليس اللام والتنوين والجر مما يتصف به الاسم
وان كانت حاصلة فيه قوله وكان اللام فيها اي لام التعريف
في قوله اللام بدل من المضاف اليه كما هو راي الكوفيين
او العهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف
استعمال اللام مطلقا فيه لام التعريف بخلاف ما عداه
فانه يستعمل بالاضافة فيقال لام الابتداء ولام الامر ولام
جواب القسم او للعهد الذهني اي فرد مبهم من جنس اللام
وحينئذ تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان اللام
الذي هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمال لفظ
اللام فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم قوله لكنه لم يتعرض
له اي لم يتعرض الشارح رحمه الله بشمول حرف التعريف لحرف
النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلا فلا حاجة

الى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير داعيا الى اختيار
على اللام قوله اي في ضمن اختيار الخ فيكون نكتة اختيار
اللام على حرف التعريف رجحانه وعلى الثاني يكون كلاهما متبدأ
مبتداء لبيان نكتة اختيار اللام على الالف واللام قوله ان
اللام الداخلة بكسر الهمزة لكونه مفعول انا قلنا والنقل بمعنى القول
على سبيل الحكاية ولذا دخل الفاء في خبره ومفعول سمعت
محذوف لدلالة عليه قوله منحصرة في الجنس والعهد
لانه ان اريد به معناه من حيث هي او من حيث التحقق في
ضمن كل الافراد او فرد منه فهي للجنس وان اريد به حصة
معينة من معناه فهي للعهد قوله كاللام الداخلة على المعرف با
لتعريف اللفظي فان المراد منه اللفظ وقد حضر بالتلفظ من
غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين وما قيل ان اللفظ اذا
اطلق يحتمل ان يراد به نفسه وان يراد به معناه فاللام الداخل
على المعرف بالتعريف اللفظي لتعيين ان المراد به اللفظ دون
معناه ففيه ان ذلك مستفاد من خارج لا دلالة للام عليه
ولو كان للتعيين لكان للجنس او العهد وقد انتفى الامران
ههنا قوله معناه الحقيقي وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع
له لزم ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا في
معناه المجازي لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازي غير
ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له قوله ولو اريد
الخ اي لو اريد بالمطابقة ما يكون بقصدية لا في ضمن دلالة

اخرى سواء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له فالواو دلالة
اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا
منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم قوله
لزم جواز دخول الخ اى لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل اذا
استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلولا له مطابقة
بهذا المعنى قوله لكن يابى عن دخولها الخ يعنى ان الاستعمال المجازي
فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال الحقيقي للفعل يابى عن دخول
اللام عليه لكن معناه الحقيقي غير مستقل فلذا الاستعمال
المجازي بخلاف الاسم فان كلتا حالية على السواء لكون معناه
الحقيقي والمجازي مستقلا قوله اويقال الخ يعنى انه فرض تجريد
الفعل عن النسبة تجرد فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة
النقض يجب ان يكون محققة قوله ليست اكثر الخ انما قال ذلك
لان الاضافة بمعنى كونه اضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقة
قوله اذا لم يرد به معناه سواء اريد به مجرد اللفظ فقط نحو
الام على لو واشد الهل او اللفظ من حيث دلالته على معناه نحو
قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اى هذا القول من حيث دلالته
على معناه قوله ولذلك اى لعدم كونها حقيقة طوى بيان الاطراد
بان يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة
طوى بيان يقول كلما انتفى تلك الخواص انتفى الاسم ففي كلامه نشر
على غير ترتيب اللف قوله لاختصاص كونه موصوفا الخ فان
الموصوف وذو الحال في الحقيقة تكون مسندا اليه للصفة

والحال

والحال والمفعول مسند اليه للفعل المبني للمفعول والتميز عن النسبة
منزل عن الفاعل والمفعول فلا يصلح شي منها الا ما يصلح ان يكون
مسندا اليه قوله وايضا لتلك الخواص الخ اى لا اكثرها وهي ما عدا الجر فان
للتعريف باللام والاضافة والتنكير الذي هو مدلول التنوين وداعي
يقتضي ايرادها وكذا الاسناد اليه من كونه فاعلا ومبتداء مذكورا او
متروكا مقدما ومؤخرا الى غير ذلك والمزايا جمع مزية كغنية الفضيلة
قوله اراد بالجر الخ اى الجر اما الاسم بمعنى الحركة والحرف الدال على الشي كونه
مضافا اليه فيكون معطوفا على اللام اما مجرورا حملا على لفظه او
مرفوعا حملا على محله لكونه فاعلا للدخول واما مصدر من الفعل
المبني للمفعول اى كون الشي مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا من
الدخول قوله وقس عليه التنوين يعني هو اما بمعنى النون الساكنة
التي يتبع حركة الاخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى
كون الشي منونا فهو عطف على الدخول قوله اى حرف اثره الجر الخ
يعني ان الجر اما بالمعنى الاسمي او بالمعنى المصدري قوله حرف الجزم
فانه بمعنى حرف اثره الجزم واما الجزم بالمعنى المصدري فهو بمعنى
القطع قوله اى الجر الذي الخ قدر ذلك لان قوله واما الاضافة
اللفظية جواب سوال يرد على قوله لانه اثر حرف الجر الى اخره من
انه انما يدل على اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر لا اختصاص
الجر مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير وحاصله ان
الجر الذي ليس اثر حرف الجر لا يكون الا في الاضافة اللفظية وهي
فرع المعنوية واختصاص الاصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف

الفرع الاصل قوله بيان للمخالفة لا لنفي المخالفة قوله ان يختص
الخ فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به الاصل الاسم لانه
الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر في
الفعل لان الحرف لعدم كون معناه ملحوظا بذاته غير صالح لان
يكون مضافا اليه فضلا عن ان يختص به نوع من الاضافة فلذا
فسره بالفعل قوله كما يقتضيه سياق الكلام فان سوق الكلام
في حد الاسم وضمير خواصه راجع الى الاسم بخصوصه قوله
والا لخلا الحكم اي وان لا يكون المراد كون الشيء مسندا اليه
بل كون الاسم مسندا اليه لخلا الحكم عليه بكونه من الخواص
عن الفائدة ضرورة ان كون الاسم موصوفا بصفة مختص به
قوله وتوجيه ذلك اي كون المراد به الشيء مسندا اليه مع ان
الضمير راجع الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على
الشيء الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوان فان حكم على زيد با
عتبار انه انسان بالحيوانية كان لغوا وان حكم عليه باعتبار انه جسم
كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار
ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظته بما هو اعم كا
لكلمة والشيء مثلا وحاصل الثاني ان ملاحظة الحكم بالاختصاص
قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم وحينئذ
يكون اعتبار هذه النسبة التاكيد الحكم بالاختصاص كما في القول
المشهور علامة الرجل لحيته قوله وبالجملة اي مجمل الوجهين وخلاصة
انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه لا

لا

الى خصوصه حتى يكون مفيدا سواء كان ذلك النظر والملاحظة
قبل ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقدما على الحكم في الملاحظة
كما في الوجه الثاني او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما في الوجه
الاول قوله بعيد لانه خروج عن السوق قوله يعني ان العرب لاحظت
الخ بدل انهم يستعملونه الا كذلك قوله المراد بالتخصيص الخ لا ر
التقييد حتى يراد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول و
والظرف والحال وغيرها قوله الا الطبيعة الخ اي المفهوم من حيث
هو والمفهوم من حيث هو والجزئي الحقيقي لا بملاحظة معه
الافراد لانها فرع اعتبار ولذا قال الفقهاء ان لا اكل يقبل
التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا اكل اكلا وقال المنط
المنطقيون ان القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية قوله فلا
يصل التخصيص اي بالمعنى المذكور قوله وفيه تامل اي كون المراد
من التخصيص ههنا ما ذكر تامل لانه يجوز اضافة المصدر
الدال على مجرد الحدث الى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص
ما ذكر لزم ان لا يكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص لعدم
افادته تقليل الاشتراك اذ لا اشتراك في الطبيعة مع انهلا
شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص لكونها اضافة معنوية
الى النكرة وقد صرحوا بانها يفيد التخصيص فعلم ان المراد من
التخصيص الذي هو فائدة الاضافة اعم من تقليل الاشتراك
والتقييد والاحتمال في وجود هذه النوع من التخصيص في الفعل
فلم يصح ان فائدة الاضافة مختصة بالفعل بالاسم مطلقا

قوله ان قلت جرّ بانه فيه الخ اثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بان جرّ بان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل انما هو باعتبار معناه المصدري لانه القابل للتقييد بالظرف والحال دون معناه المطابقي وهو معنى اسمي لكونه مطابقا للمصدر تضمينا للفعل فلم يوجد هذا النوع الا في الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب انا لا نسلم انه لم يوجد الا في الاسم انما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدري التقييد بالظرف والحال الا في قالب المصدر وليس كذلك فانه قابل له في قالب الفعل ايضا كيف لا يكون قابلا له في الفعل والحال ان محال كونه مدلولا للفعل مقيد بالزمان الذي هو مدلوله قوله ليس الا بين المرور وزيد والمرور معنى اسمي فلم يوجد الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الا في الاسم فلا حاجة الى التقييد بتقدير حرف الجر قوله واما الحسن الوجه الخ فان الاضافة فيه متحققة مع عدم افادته التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لا بسقوط التنوين فيه بواسطة اللام قوله لا بمعنى تابع الخ اي بمعنى يصح ان يوخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه قوله وانما لم يجعله الخ على صيغة المتكلم اي انما جعلنا كون الشي مضافا في عبارة الشارح بجعله في مقابلة كونه مضافا واليه از عبارة المصنف لا يساعد هذا المعنى حتى لا يحتاج الى الاعتذار عنه

لانه

لانه يحتاج الى تقدير اليه اذ لا دليل على تقديره قوله والعطف الخ جواب عما يتوهم من انه يجوز قوله والاضافة معطوفا على قوله والاسناد فيكون لفظ اليه متعلقا بهما وانما قال بعيدا لان الظاهر حينئذ تاخير اليه عنهما قوله ولقوله قدس سره الى آخره عطف على قوله اذ لا دليل عليه اي لا احتياج الى تقدير اليه ولقوله قدس سره الخ حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اعم من كونه مضافا ومضافا اليه من خواص الاسم قوله ولان المصنف رحمه الله دليل ثالث على جعله في مقابلة المعنى العام يعني انه مرضي للمصنف حيث فسر عبارة المفصل على وجه الترديد بهذين الاحتمالين فقال وانما اراد المضاف او اراد الجميع ولم يقل او اراد كونه مضافا اليه قوله ان قلت كيف يصح ارادة الجميع اي كونه مضافا ومضافا اليه من لفظ الاضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان ارادة الجميع منه مبني على استعماله في معنى يشملهما اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة موضوعا لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين واما على سبيل عموم المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه الاضافة قوله لا شبهة في انا نجد الى آخره اذ لا شك ان بين غلام وزيد حالة مخصوصة اي ارتباط بواسطة حرف الجر مقيسة تارة

الى علام ويعبر عنه بكونه مضافا ومفيسة تارة الى زيد و
يعبر عنه بكونه مضافا اليه **قوله** فلعله يدعي الخ اي فعل المصنف
رحمه الله يدعي ان تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية
الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة
حرف الجر من غير نظر الى خصوصيه كونه منسوبا ومنسوبا اليه
وانما قال يدعي لان تصورها مجردة فرع ان يكون الحالة المقيسة
الى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيسة الى طرف اخر وهو
ممنوع لجواز اختلافهما بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك
الا في مجرد لفظ الاضافة **قوله** وان لفظ الخ عطف على انها اي
يدعي ان لفظ الاضافة موضوعة لتلك الحالة المجردة عن
الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوى اذ المتبادر من
لفظ الاضافة من غير لفظ الحالة الية المقيسة الى احد
الطرفين اعني المضاف لا ما يشملهما والتبادر علامة الحقيقة
قوله او يدعي الى آخره هذا ايضا مجرد دعوى لانه استعمال
اللفظ في المعنى المجازي من غير قرينة **قوله** وحمل الجميع اي حمل
لفظ الجميع في عبارة المصنف على ارادة كلا المعنيين للا
ضافة على سبيل البدل وكانه قال وانما اراد المضاف فقط
او اراد كل من المضاف والمضاف اليه على سبيل البدل فبعيد
اذ لفظ الجميع لا يساعده وايضا المقابلة بين ارادة رر
المضاف وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة **قوله** كما نقلنا
اي من الايضاح فيما سبق من قوله فان اسماء الزمان

تضاف

تضاف الى الفعل كما ان الاسمية الخ فان المضاف
اليه مجموع المبتداء والخبر لا المبتداء وهذا مبني على ان
المعرب لا يكون له اعراب محل وفي قولنا ان زيدا قايم في
محل المبتداء مجموع ان مع اسمه **قوله** ينبغي ان يكون الخ
ولمن ينصر القول الاول ان يقول ان المختص بالاسم الجر
لفظا او تقديرا لا محلا والمراد من المضاف اليه فيما سياتي
المضاف اليه الذي هو من اقسام المعرب بدليل انه في
بيان المجرورات التي من اقسام المعرب وان معنى الفعل اعني
الحدث فقط باني عن كونه مضافا اليه لاعتباره في الفعل
من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى
الفاعل فلا نسلم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا اليه ايضا
في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ... يوم قدم زيد الحار او البارد
فان الحار والبارد وقع صفة ليوم فلو لم يتعرف بالاضافة
لما جاز توصيفه بهما **قوله** من الاعراب بمعنى الاظهار يقال
اعرب الرجل اذا ابين وافصح فالهمزة للتعدية **قوله** او ازالة
الفساد من عرب معدته اذا افسدت وعرب الجرح اذا غض
وفسد فالهمزة للازالة كما في اشكيته **قوله** وهو محل اظهار
المعاني الخ فانه بصلاحيته للاعراب صار محلا للاظهار
المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية و
الاضافة وازالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني
فعلى هذا الوجه صيغة المعرب اسم المكان **قوله** ومن اعربت

الكلمة الى آخره ومنه اعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكناتها قوله
لا من الاعراب العرفي اي ما اختلف آخره به على راي المصنف او اختلاف
الآخر كما اختاره الزمخشري قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه يعني ان
الاعراب بالمعنى العرفي سواء فسر بما به الاختلاف او باختلاف الآخر اسم جامد
اما على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة او الحرف واما على الثاني
فلان الاختلاف ان كان معنى مصدريا الا ان اختلاف الآخر ليس معنى
حدثيا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا
باعتبار النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم ليل مقمر اي ذو قمر
او باعتبار تحققه فيه وحينئذ يكون القياس كسر الراء لا فتحه لا يقال
جاء الظرف من الجامد ايضا نحو مسبعة ومضبعة ومفعاة لانه
مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفصل وبما حررنا لك ظهر اندفاع
بحث المحشي كما لا يخفى قوله وفيه انه معرب لو جاز الى آخره يعني لا نسلم
ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالكسر بل القياس
الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة لمن
قام به الفعل لا لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المصنف رحمه
الله مبني على ما اختاره الزمخشري من ان الاعراب عبارة عن
اختلاف الآخر وحينئذ يكون القياس معربا بكسر الراء لان الاسم
المعرب مختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان
الحدث ولا يسمى باسم المكان وفيه بحث اما اولا فلان قوله باعتبار
تحقق الاعراب فيه يابى عن هذا التوجيه فان المعرب اذا كان
متصفا باختلاف الآخر كما اعترف فيه لا حاجة الى اعتبار

الظرفية فيه واما ثانيا فلان الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب
وبعد التقييد بالآخر لا يصير صفة الاسم كما حققه السيد السند
الشريف في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا اعتباريا با
لاسم وهو كونه بحيث يختلف آخره الا انه ليس معنى الاعراب
العرفي واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم من كون الاختلاف
معنى مصدريا ان يكون اختلاف الآخر معنى مصدريا حتى
يكون الاعراب مصدرا او يصح الاشتقاق منه قوله من البناء
اي المبني ماخوذ من البناء بالمعنى المصدري بعد نقله من
معناه الحقيقي الى صوغ الكلمة في قالب هيئة لا يتغير لمناسبة
اشتماله على ما هو الغرض من المعنى الحقيقي اعني القرار وعدم
التغير فلا ينافي قوله لانه شبه حيث يدل على انه ماخوذ
من البناء بمعنى الصوغ المذكور قوله والمصحح الى آخره يعني
ان الفاء موضوعة لكون مضمون ما بعدها عقيب ما
قبلها في الزمان لكنها يستعمل مجازا في كون المذكور بعدها
مرتبا في الذكر على ما قبلها ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل
على المجمل والمفسر على المبهم لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال
والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع في النسخ التي رايناها كون ذكر
ذلك التفسير المفسر ولا يظهر فايدة زيادة اسم الاشارة قوله الداخلة
على قيد القسم الخ يعني ان المعرب وكذا المبني ليس قسما من الاسم لان
القسم يكون اخص من المقسم مطلقا ولا شيء من المعرب والمبني
كذلك لشمول المعرب للفعل المضارع والمبني لمبني الاصل بل هما قيد

ان القسمين للاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبني ولذا حمل اللام على العهد اذ لو حمل للجنس يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلق شامل للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب قوله وذلك الخ اي كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه ذاكرا احوال الاسم فالمعرف الاسم المعرب وذكر اقسامه فانقسم الاسم المعرب قوله بقرينة المقام وهو كون المقام مقام بيان احوال الاسم واقسامه قوله فذكر الاسم حينئذ اي حين اندفاع النقص بقوله تركيبا يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف وتبيينه بتصريح ذكر الجنس فيه قوله يشبه بعضها في كون كل منها مبني الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل قوله وفيه بحث الى اخره يعني المنفي في تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة اذ ما من كلمة الا ولها مناسبة بوجه ما بمبني الاصل ولا اقل في كونها كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة في البناء وهذه المشابهة منفية عن مبني الاصل فيصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل قوله والا لزم الدور لانه حينئذ يكون بناء كل من اقسامه لاجل بناء الاخر فيلزم توقف كل منها في البناء على الاخر قوله ومجموع المضمومين هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره قوله كما يقال لاحد الخفين زوج هذا زوج للاخر والمجموع زوج في نفسه قوله فالظاهر الى اخره يعني ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركبا من كلمتين فصاعدا كبعلبك فقط وعدم صدقه على مثل زيد في مثل قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند

المصنف

المصنف والثاني معرب قوله لم يقل كيبا تركيبا مع عامله بل قال تركيبا مع عامله فقط مع انه اقل تقديرا لئلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذي عامله معنوي اي نحو زيد في زيد قايم فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى قوله ويسعد ان يراد الى اخره اذ اطلاق التركيب مع الشيء على مجرد مقارنته بعيد في التحقق بعيد قوله لا خصوصية للاول فان المناسبة المؤثرة في البناء اما تضمن معنى مبني الاصل نحو اين زيد او مشابهته اياه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادي المضموم او اضافته نحو من عذاب يومئذ ولا شك ان المشابهة من احد وجوهه قوله فلا يلزم في التعريف الى اخره نعم يلزم توقف معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة في البناء ولا محذور فيه في ذلك لان الاعدام انما تتصور بملكاتها ولاجل هذا قدم بعضهم المبني على المعرب والمصنف اخره لكثرة مباحث المعرب قوله كما يلزم فيه اي الجهالة في التعريف قوله ولم يتبين اي تلك القوة قوله ولم يفسره بما اصله البناء اي جعل الاضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبني اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى معموله او مبني في اصله ومبني لاصله قوله لان اصل جميع الافعال البناء عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصل في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه قوله لان المتبادر من مبني الاصل الى بناء على ما تقرر من ان اطلاق المشتق على ما اتصف بمبدا الاشتقاق حقيقة وما من شانه ان يتصف به مجاز فالمتبادر من مبني الاصل ان يكون البناء حاصلا بالفعل بحسب الاصالة لا ان يكون

من شأنه البناء سواء حصل لها ولا قوله من حيث هي جملة لا من
حيث وقوعها موقع المفرد فانها بهذا الاعتبار معربة محلا
فضلا عن ان يكون مبني الاصل قوله اكتفى في تحقق المعرب الخ افاد
المحشي بهذه العناية فائدتين الاولى انه ليس المراد من قوله اعتبر
العلامة انه اعتبر الصلاحية المذكورة في مفهوم المعرب فان
عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل بل اعتبر في تحقق
المعرب في الاسم اي في كونه معربا الثانية انه ليس المراد من اعتباره
مجرد الصلاحية المذكورة انه اعتبرها بشرط كونها مجردة
كما يتراأى من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم ان لا يكون
الاسماء حال اتصافها بالاعراب معربة بل المراد انه اعتبرها
من غير اعتبار امر آخر فيرجع الى انه اكتفى بالصلاحية
الثالثة ان الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز ان يجتمع مع
الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجامع مع حصول
الشيء بالفعل الرابعة ان الاستحقاق في اللغة بمعنى سزاوار
بودن وهو معنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق
استحقاق الاعراب ومعناه غير ظاهر ازال خفاءه باقامة
وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق والمعنى الى انه
اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب التي بها يستحق
الاعراب فاتضح المقصود غاية الاتضاح والمراد بكونه
قابلا لوجود الاسباب قابليته لوجود جميع الاسباب
على ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل ولا مناسبة له

في الجمع

في الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبني الاصل ولا مناسبا له لان
مبني الاصل لعدم كونه محلا للمعاني المعتورة لا يقبل التركيب الذي
يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل
عدم المناسبة قوله سواء وجدت اي جميع الاسباب بالفعل
كزيد في زيد قائم حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة
او لم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد حين التعداد حيث
انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة
قوله بل زاد مع القابلية وجود الاسباب الى آخره فان قلت
بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب في تحقق المعرب ما الحاجة
الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية قلت
فائدته التصريح بان مقابله منقسم بقسمين ما انتفى فيه
القابلية كهؤلاء وما انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية
كالاسماء المعدودة واخراج كل منهما عن المعرب قصدا
قوله كانهم وقعوا في ذلك اي في ذلك التعريف لامرين احدهما
لفظ المعرب فان المعرب يستلزم الاعراب والاعراب ما
يختلف الآخر به والثاني ان افراد المعرب يوجد في اكثره
الاعراب فان الاسماء المعدودة وما اعرابه مقدر قليلة
وتوهموا ان حقيقة الصلاحية كذلك واقاموا العارض
مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه
المفارقة بدليل صحة ما اعربت الكلمة وهي معربة فيمن
قال ضربنا الجعفر باسكانهما وبالعكس في هؤلاء قوله على الخلاف

فيه فان من قال العلم عبارة عن العلم بالمسايل المدللة جعل
العلم بالمسايل المجردة حكاية لمسايل لمسايل العلم ومن قال
انه عبارة عن العلم بالمسايل جعله علما **قوله** اشار به الى ان
ليس الخ لانه تعريف بالجارح المحمول الخ ولا يتوقف معرفة مفهوم
اختلاف الاخر على معرفة مفهوم المعرب حتى يلزم الدور و
توقف معرفة تحقق الاختلاف في افراده على معرفة انها معرفة
الخ نظر بالنظر الحصر المتتبع لا يقدح في التعريف فبهذا ظهر
فساد ما قيل في تقرير وجه العدول لانه لو جعل ذلك حدا لزم
الدور لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب
فلو عرف المعرب به لزم الدور وما اجيب به عنه من انا لا نسلم
ان معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان
يعلم ذلك من استعمال العرب قبل ان يعلم المعرب و
فساد ما قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة
المعرب بالنظر الى المتتبع لكنه موقوفة عليها بالنظر الى غير
المتتبع وهو الذي دون له النحو فالدور لازم بالنظر اليه وكذا
فساد ما قيل ان المتعلم للمعرب لا يمكن ان يعرف اختلاف الا
واخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا
التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف
الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف
على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على
معرفة المعرب فيلزم فلو عرف المعرب به لزم تقدم الشي على نفسه

اما اولا

اما اولا فلانا لا نسلم لزوم العبث لجواز ان يكون مقصود المتعلم
من معرفة المعرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحكام اخرسوى
الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله وتعلمه في هذا
الفن يتوقف على معرفة المعرب ان معرفة مفهوم الاختلاف
موقوفة على معرفة مفهوم المعرب ومعرفة ان هذا مختلف
الاخر موقوفة على معرفة ان هذا معرب فظاهر الفساد وان اراد
انها موقوفة عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب
في هذا الفن فهذا بعينه ما ذكره المحشي **قوله** بل الفساد
في المقصود من التعريف اي في حصول المقصود من التعريف
وخلاصته بيانه ان المقصود من تعريفات موضوعات مسايل
العلوم ان تعلم تلك الموضوعات بوجه ليتعدى به احكامها
الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات
مثلا المقصود من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح
ان يصير وسطا يتعدى به احكامه الى جزئياته بان يصدق
تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع
واختلاف الاخر من جملة احكام المعرب المطلوبة في النحو
فلا بد معرفة المعرب بوجه اخر يصير وسطا لتعدية ذلك
الحكم الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم
الشي على نفسه وبما ذكرنا ظاهر او الفساد لازم من التعريف
في ترتب المقصود منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير
المتتبع على ما وهم من قوله ان الغرض من تدوين علم النحو الخ **قوله**

يلزم ان يكون الصغرى عين النتيجة لا يقال يلزم انه لا يكون الحكم
في الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط عين مفهوم الاكبر لانا
نقول يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في الحد
على المحدود بخلاف التوقف كما سيجيء **قوله** والنتيجة متاخرة
عنها ابتداء او بواسطة لا شك ان الموقوف على الموقوف
على الشيء موقوف على ذلك الشيء وان قلنا انه توقف اخر مسبب
عن توقف الواسط كان تاخر النتيجة عن الصغرى ابتداء
وان قلنا انه هو التوقف الاول الا انه يثبت للواسطة ابتداء
ولا يتوقف عليه بتوسطها كان التاخر المذكور بواسطة الدليل
قوله فيلزم تقدم الشيء على نفسه لا في ضمن الدور على تقدير تاخرها
النتيجة عن الصغرى ابتداء او في ضمن الدور على تقدير تاخرها
بواسطة الدليل **قوله** وقد اشار الخ تطبيق بعبارة الشرح على ما
ذكره من البيان **قوله** اي من معرفة ان هذا او ذاك معرب
الخ اشارة الى دفع ما يرد على عبارته من انه ان اراد بالمعرب
مفهومه لا يصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم المعرب ليس
مما يختلف اخره وان اراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التقريب
لان الكلام في مفهوم المعرب وحاصل الدفع اختيار الشق
الثاني لكن قيد الحيثية ملحوظ فالمعنى المقصود من معرفة
ما صدق عليه المعرب من حيث انه معرب اي من معرفة
ان هذا او ذلك معرب **قوله** فان التصديق الخ بيان لكون
المعرفة المتقدمة اعني التصديق بانه معرب مسببة عن معرفة

مفهوم

مفهوم الاختلاف بطريق الاجمال في ضمن لفظ المعرب والمتاخر معرفته
بطريق التفصيل في ضمن مما اختلف اخره به **قوله** لا نقول لا مدخل
الخ حاصله ان الفرق الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف
انما ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه اذا كان للاعتبارين
مدخل في التوقف فانه حينئذ يكون الموقوف والموقوف
عليه في الحقيقة ذينك الاعتبارين اما اذا لم لهما مدخل في
التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيئا واحدا لا تغاير فيه
بوجه يؤثر في التوقف والامر ههنا كذلك اذ الحكم بنفس مفهوم
الاختلاف على هذا وذاك الذي هو النتيجة متوقف على
تصور مفهوم المعرب الذي هو محمول في الصغرى وهي اي نفس
مفهوم الاختلاف واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل
اي في الصغرى والنتيجة وليس ملاحظته ملاحظته
تفصيلا متوقفا على ملاحظته اجمالا حتى ينفع في
عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه ولقد بالغ المحشي في
تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه والعجب ممن نظر في كلامه
ولم يتعمق فيه شنع عليه عجبا بفضله **قوله** يتبدل ذات
الدال اي الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة با
لضرورة واذا تبدل ذات الدال تبدل دلالته ايضا **قوله**
تبدل دلالته المقصودة الخ اي دلالته على الفاعلية
والمفعولية والاضافة مع بقاء ذات الدال مثلا
الفتحة في رايت احمد ومررت باحمد باق على حاله و

في الاول دلالة على المفعولية وفي الثاني على الاضافة قوله لان الحركة
لا يقوم بالحرف لكونها متأخرة عنه في التلفظ ولذا يتلفظ با
لحرف حالة الوقف من غير الحركة قوله بما يقوم به الحرف وهو المتكلم
في صفاهم العرض والهواء المتموج في المخارج في التحقيق قوله
لكنها تابعة له اي لا يمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف
كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقق قوله انقبل ان
فلهذا الخ فاعل اذا كان اسما مذكرا كان او مؤنثا يجمع على
فواعل نحو كوابل وكواكب واذا كان صفة يجمع على فواعل وقد
شذ نحو فوارس وهوالك ولمؤنثه سواء كان بالتاء او بدونه
مثالان فواعل وفعل نحو ضوارب وحواسر ونوم وحيض
ومن ههنا قيل في الجواب انه يجوز ان يكون عوامل جمع
عاملة كما في قوله عليه الصلوة والسلام ليس في العوامل
والحوامل صدقة لان العامل فلما يكون غير كلمة لكن عدم
مجيئ عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال قوله صار
اسما اي صار في عرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى
المعنى المقتضي للاعراب قوله به خرج الخ قيل انه خرج بقوله
اخره اي اخر المعرب لان من الاستفهامية مبنية و
الجواب ان المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه بل باعتبار
نوعه كما في قوله والاسناد اليه على ما مر لا يقال تقييد
العوامل بالدخول يخرج عامل المبتداء والخبر لانا الدخول
اما اللحوق باخره الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية

لانا نقول ذلك التقييد بالنظر الى المعنوي بطريق التغليب لما ان
الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوي وحده قوله اختلاف منو
منا الخ في الرضي اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل
ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات
تثنية وجمعه وتانيثه في لفظة من فعلى هذا كان الاولى ان يقول
رجل بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال الاختلاف
العوامل الداخلة على المستفهم عنه ولم يكن في صدد بيان
ضابطة اختلاف من باختلاف المستفهم عنه اكتفى على
المثال الفرضي قوله كما ينبئ عنه العنوان اي التعبير بلفظ
العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه لمح الوصفية الاصلية
فهو باعتبارها مبني عن الحيثية كانه قيل باختلاف العوامل
من حيث انها عوامل قوله اي صورة اخرى في الرضي اذا قصدنا
ان نرد التمييز والمنتصب عنه الى امر كهما الاصل جعلنا
المنتصب عنه ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف
بيان له فنقول في كفى زيد رجلا كفى رجل زيد وفي طاب
زيد ابا طاب ابو زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب
عنه اما وصفا له او غير وصف له اضفنا التمييز الى
المنتصب عنه فنقول في طاب زيد علما ودارا طاب علم زيد
ودار زيد فعلى هذا لما عبر الشارح رحمه الله عن التمييز المزال
بالاضافة وجب ان يكون اللفظ المختلف متعلقا لاخر المعرب
اما وصفا له او غير وصف وليس الامر كذلك فسر المحشي رحمه الله

اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فان اللفظ عبارة
عن مجموع المادة والصورة ليكون متعلقا لاخر المعرب
وصفا له وانما لم يجعل اللفظ مصدرا بمعنى التلفظ وعدم
الاحتياج حينئذ الى التجريد لان التلفظ ليس من صفات
المعرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه ولانه لا يتصف بالاختلاف
في نفسه بل باعتبار الملفوظ قوله اي يختلف اخره بحسب التقدير اشارة
الى ان التقدير مصدر وليس بمعنى المقدر على ما فهم اذ لا مقدر
في نحو حبلى مع كون اعرابه تقديريا قوله كما في مسلمي حالة الرفع
فانه قدر ان الياء بدل عن الواو قوله كما في عصا وقاضي
فانه قدر ان اصلهما عصو وقاضي مع الحرف والحركة قوله
كما في حبلى وغلامي فانه قدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير
الحرف اما في غلامي فظاهر واما في حبلى فلكون الالف
المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء قوله
فان اخرهما الخ يريد ان فرض اعراب اخرهما غير ممتنع لعدم
المانع منه اما الممتنع المفروض وهو وجود الاعراب فيهما
في التلفظ لاشتغال محل الاعراب بالحركة في غلامي وبالسكون
اللازم في حبلى بخلاف هؤلاء في جاءني هؤلاء فان فرض اعراب
اخره ممتنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته مبنى
الاصل وان كان واقعا في محل المعرب وبهذا تبين الفرق بين
الاعراب التقديري في نحو حبلى والاعراب المحلي في نحو هؤلاء فتدبر
قوله لان الاختلاف الخ يعني يحتاج في جعل قوله لفظا وتقديرا

منصوبا على المصدرية بحذف الموصوف الى ارتكاب التجوز لان
الاختلاف الخ امر معنوي ليس من مقوله الحرف والصوت حتى
يكون ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصوبا على حذف
المضاف واما التجوز في قوله لفظا بجعله مجازا عن الصورة
في الوجه الاول وبمعنى الثاني قوله لو جعلت الخ متعلق بقوله
مجازا اختلفوا في ان الحركة لفظ او لا فمن فسر اللفظ بما يتلفظ
به جعله لفظا بل كلمة ومن فسره بصوت يعتمد على المخارج
من حرف فصاعدا قال انها ليست بملفوظ لانها ابعاض
حروف المد لكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة
كالوقف والامالة والغنة قوله لان العامل الخ فيكون
التفصيل قاصرا مع عدم احتياج بيان الحكم اليه هذا
على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو الشائع
في استعماله في مقابل الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض
سواء كان محذوفا او لا يشمل المعنوي ايضا لكنه خلاف
الظاهر قوله لانه اي جعل المذكور قوله وذلك اي عدم
الملائمة ثابت قوله لان الظاهر اي الظاهر بناء على ان الاصل
في اللام ان يكون للعهد قوله انه قوله الاتي الخ انما لم يقل
اشارة الى قوله لفظا وتقديرا لان قوله الاتي بيان لاقسام
الاعراب فهو عبارة عن تقدير الاعراب والاعراب اللفظي وقوله
لفظا وتقديرا هاهنا بمعنى الصورة والفرض لكنه مشير الى
تنوع الاعراب فيكون قوله الاتي اشارة الى ما فهم من قوله لفظا

اوتقديرا ولايكون اشارة الى نفسه قوله ورايت جبلي ومررت
بجبلي اشارة الى ان بيان الشارح قاصر حيث لم يورد المثال الا
خلاف التقديري حكما مع انه لخفائه احوج بالبيان قوله
اي مدلولها تين الصورتين اشارة الى دفع ما يترا اى
من انه لا يصح جعل قوله مثنى ومجموعا حالا من قولنا رايت
مسلمين ومررت بمسلمين لانه ان قرأ بصيغة التثنية
لايكون مجموعا وان قرأ بصيغة الجمع لايكون مثنى وحاصله
ان المراد مدلولها تين الصورتين المكتوبتين فيرا هذا
اذ النقشان لينتقل الى مدلولهما ولا يقرأن وهذا الطريق
شايع في كتب اللغة في بيان وجوه الحركات يقال الزغم مثلثة
الفاء اي مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء واما ما
قيل من ان قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير
ليلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
بقوله مثنى او مجموعا متعلقا بالمثل لا بهذا القول مع كونه
تكلفا محتاجا الى اعتبار الحال عن المحذوف فلا يدفع المحذور
لان المسلمين وبمسلمين ان قرء مثنى كان المراد من المثل على
ما هو الشايع ساير الفاظ المثنى وان قرء جمعا كان المراد
منه ساير الفاظ الجمع فيكون شاملا لهما حمل المثل على
ما هو مماثل لهما في الاعراب بالحرفين سواء قرء بصيغة
التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بان يقضي
منه العجب قوله اي علامة هي النصب الاضافة بيانية لا لامية

فان فتحة غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما قوله ان
قلت التركيب مع العامل الخ لما كان السايل بقوله فان قلت
لا يتحقق الاختلاف ناقض بشمول الحكم المذكور لجميع افراد
المعرب مستدلا عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء
كفى للمجيب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور للمادة المذ
كورة مستندا بالجواز فلذا قال فيجوز ان يكون التركيب الخ
قوله الا اذا كان العامل لفظيا اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ و
العامل المعنوي قوله بالتركيب الذي يتحقق معه الخ اي
بجنس التركيب فلا يرد انه كيف يمكن تحقق عاملين معنو
يين بتركيب واحد قوله عاملان معنويان مخالفان
في العمل للعامل اللفظي قوله فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب
اي المعرب الذي جعل مادة النقض قوله اجيب الخ اثبات
النقض بالصورة المذكور بانه ان تحقق ههنا اختلاف
اخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان
معنويان وعامل لفظي لكن لم يتحقق اختلاف العوامل
في العمل وهو المراد ههنا قوله لان عمل العامل المعنوي
الخ لان العامل المعنوي منحصر في عامل المبتداء وفي
عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل
كل منهما الرفع وان قلت قد ذكر في اللباب العامل المعنوي
معنى الفعل الماخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا
كما في هذا بعلي شيخا فكيف يصح قوله حصر عمل العامل المعنوي

في الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب اللباب والمقول
والمشهور وما عليه الجمهور ان العامل المعنوي عامل
المبتداء والفعل المضارع فحسب ولئن سلم فالمراد عمل
العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب فيما فرض مع العامل
ابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب
معه بالتركيب بما يستنبط معه قوله لا يلزم ان يكون لازما
له اي يمتنع مفارقته منه فليكن الاختلاف المذكور
كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداء و
تعرضه بعد التركيب ثانيا وثالثا قوله ان قلت يجوز ان يفيد
الخ يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب
بان يقيد الاختلاف المدلول عليه لقوله ان يختلف
باحد الازمنة ولا شك انه لازم للمعرب حال ابتداء التركيب
ان يصدق عليه انه يختلف اخره في وقت ما اعني وقت
التركيب ثانيا وثالثا قوله وان لم يكن الخ والسر فيه ان الرفع
الاختلاف المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه في شي من
الازمنة وهو مفارق عنه في زمان التركيب ابتداء
بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة فانه يقتضي عدم
انفكاكه عنه في جميع الازمنة وهذا كالمتنفس المطلق
فانه غير لازم للانسان بخلاف المتنفس في وقت ما قوله
فيه صرف الكلام عن الظاهر الخ اي في هذا التوجيه
صرف للكلام اعني قوله ان يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق

بلاضرورة

بلاضرورة اذ لا داعي الى جعل الحكم لازما لاتصال المتبادر من
القضية الخالية عن الجهات اطلاق النسبة وكونها ثابتة
في وقت ما على ما قال الوافي بيان وجه تسمية المطلقة العامة
وسيجي في كلام المحشي ايضا لانا نقول ذلك الاطلاق
بمعنى فعلية النسبة المقابل للامكان الشامل للدوام
والوقوع في احد الازمنة والمقصود ههنا التقييد
باحد الازمنة المقابل للدوام ولذا اختار المحشي رحمه
الله لفظ احد الازمنة دون وقت ما فمن نبه له بذلك
روما للاختصار ذهل عن هذه الفايدة قوله مع انه بعد
التقييد الخ اي مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف
ايضا غير لازم لان اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف
في احد الازمنة مما يجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق
معرب مع انه لم يتحقق معه الا عامل واحد او اثنان
ولم يتحقق عوامل في شي من الازمنة فلا يكون مختلفا
اخره باختلاف العوامل في شي من الازمنة فما قيل ان
الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية بعيد
عن المقصود بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال ينافي
اللزوم قوله نعم قابلية الاختلاف الخ تقرير لما تقدم
وبيان لمنشاء اشتباه السايل وهو انه لم يفرق بين
قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف في احد
الازمنة الذي هو عرض مفارق قوله ولما كان الى اخره

يعني لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف
واقعا في وقت وحمله على الامكان صرف عن الظاهر المتبادر
لم يتعرض الشارح لهذا التوجيه وما قيل ان المقصود
بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم وحين الحمل على فعليته
لا يبقى الحكم كليا ففيه ان الحمل على فعلية النسبة انما يخل بلزوم
الحكم المذكور للمعرب دون كليته نعم لو تحقق معرب لم يتحقق
معه عوامل في شيء من الازمنة لاخل بكلية الحكم ودونه
خرط القتاد قوله قيل الخ اي قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث
يصير لازما ان المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان
يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال البنائي
كما في الاسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء و
الاختلاف الذي حصل بعد الحال الاعرابي كما في المعربات
المركبة مع العوامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف المذكور
ثانيا بقوله باختلاف العوامل معنى الوجود بالتجريد عن بعض
المعنى لان الاختلاف هو الموجود مع التغير للحال عن السابق
وعبر عن الوجود بالاختلاف لمشاكلة قوله ان يختلف و
المراد بالعوامل الجنس فيكون ان يتبدل اخره بان يزول حالة
البناء نحو الوقف ويزول حالة الاعرابي بوجود جنس
العوامل وحينئذ يكون الحكم لازما للمعرب بلا اشتباه
قوله فان اللام الداخلة الخ قالوا اللام الداخلة على الجمع
للعهد فان لم يكن معهود فللاستغراق فان تعذر الاستغراق

نحو لا تزوج النساء فهو مجاز عن الجنس قوله ولا يخفى بعد ذلك كلمة
اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف اخره اي اخر المعرب اتصافه
به بعد صيرورته معربا واما الثاني فظاهر واما الثالث فلان نسبة
الاختلاف الى العوامل ينادي على ارادة الجمعية فكيف ببطلانه
قوله ولا يخفى الخ يعني ان الظاهر ان يكون الخاصة الشاملة
ههنا محمولة على المعنى المعرف اي ما يكون لجميع الافراد وحينئذ
يرد ان الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة انما يصح لو لم يتحقق
في الصورة المفروضة وهي ما اذا تركب الاسماء المعدودة عامله
ابتداء عوامل في شيء من الازمنة فانه لو تحقق فيها عوامل في
الازمنة المعدودة كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف
وان لم يكن متصفة به في وقت ابتداء التركيب قوله لكنها ليست
شاملة الخ استدراك لدفع توهم ناش من قوله شاملة لكل معرب
الى توجيه عبارة الشارح رح بان مراده بالشاملة الشاملة
لكل وقت قوله كان القرينة الخ لما كان ذكر العام وارادة الخاص
به مجازا لابد من قرينة بينها بانها اما حالية او مقالية
قوله بان النون فيهما الخ حيث يدل كل منهما على تمامية
الكلمة ويسقط عند الاضافة قوله ولعلهم الخ اي ليس
مرادهم تشبيهه بالتنوين في جميع الاحكام فانه باطل لان
التنوين كلمة براسها بخلاف النون فانه جزؤها بل مرادهم ان
حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون حين خلو
هما عن اللام جاز ان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو

الياء في حكم الاخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذي هو
كلمة براسها جعل النون في حكم كلمة براسها من هذه الحيثية
وان كان جزءًا لهما بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع قوله لامتنا
اجتماع اللام الخ يعني لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة
التنوين لزم اجتماع اللام التنوين وهو ممتنع قوله اي تحوله الخ فسر
الاختلاف بالتحول لان الاختلاف لا يكون ناشيا الا من متعدد فيلزم
ان لا يكون ثمة حركة زيد في ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة
الى السكون السابق لو كان زيد في حال عدم التركيب ايضا معربا لان
نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم في احد
طرفيه ثمة معربا لزم ان يكون في الطرف الاخر كذلك دفعا للتحكم فخلاف
التحول فانه ناش من الحركة الثانية او الحرف الثاني وان كان تقدم
حركة او حرف شرطا له كان التحول انما يتصف به شي لم يكن له قبل تقدم
قوله وكذا وصف كونه معربا فان عدم المشابهة والتركيب ايضا
سبب الاختلاف قوله لكنه يشكل الخ الوجه الاول اعني تخصيص
كلمة ما اختاره الفاضل الهندي والوجه الثاني اعني الحمل
على السببية القريبة نقله بقيل اشارة الى ضعفه ثم ما في
الشرح نقل الكلام الغير وما في الحاشية مختاره فلا يرد ان
الحاشية تخالف الشرح وما قيل في جواب هذا الاشكال بان
المراد من المراد الحرف حرف علة ساكنة او حرف آخر او حرف من
المباني بقرينة ذكره مع الحركة فلا يخفى ركاكته لان تخصيص الحرف
بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجاز يحترز عنهما في الحد

فكيف

فكيف يرتكب في التعريفات ولو جاز مثل هذه التخصيصات
لانسد باب نقض التعريفات جمعا ومنعا على انه يخرج من
التعريف حروف الاعراف لانه من حروف المعاني ولذا جعلها بعضهم
كلمة قوله والاولى الخ انما قال والاولى ولم يقل والصواب اما
تادبا كما هو طريق الشارح قدس سره من هضم النفس وعدم الاعجاب
واما للمناقشة التي ذكرها المحشي في الحاشية الاتية اولا ان ما لا
يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة
من الباء الجار فلكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة
ولا يرتكب من اول تكلف قوله ولك ان تجعل الباء للالة الخ اي للاستعانة
التي دخولها في الالة اكثر منه في موجود كذا في الرضى قوله فلان
الالة الشي الخ يعني ان المقتضي سبب بعيد لتوسط الاعراب
بينه وبين الاختلاف والالة لا يكون الا سببا قريبا فلا
يكون المقتضي الة قوله حتى يخرجا الخ اي العامل والمقتضي
لكن المصرح اعتذر من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف
لمرضي المص المصنف رحمه الله قوله فانها سبب قريب له اذ السبب
القريب ما لا يتوسط بينه وبين المسبب سبب اخر والسبب التام
كذلك قوله قلنا ليس الخ اي لا نسلم الانتفاض المذكور لان
العلة التامة ليس لها سببية قريبة الا سببية اجزائها
المتركبة من سببية سبب قريب وبعيد والسببية المركبة
من القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة اذ لو كانت قريبة
كان سببية اجزائها باثرها سببية بعيدة فلم يكن مركبة

من القريبة والبعيده وليست بعيدة ايضا لعدم تخلل سبب
اخر بين العلة التامة والمعلول فهى كالمركب من الداخل والخارج
ليس بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبنى على تسليم ان لها سببية
سوى سببية الاجزاء والا فيمكن ان يقال ان العلة التامة ليست
لها سببية اصلا بناء على ما قالوا من ان العلة التامة بمعنى
مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلول والا لزم تقدم
الشئ على نفسه فيما اذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة
والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذى هو نفس المعلول
على العلة التامة المتقدمة على المعلول ولذا قالوا فى تعريفها
مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذى يتوقف عليه المعلول
ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما
فى زيد العالم ابوه قوله مركبة من قريب وبعيد فى بعض النسخ
للتركبة من القريبة والبعيدة فعلى الاولى حال من سببه و
على الثانية صفة لها وهو الظاهر قوله نعم لو ثبت تقرير لما سبق
واورد كلمة لو اشارة الى انتفائه واما التكلم فالظاهر انه
يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه المقتضى وصول اثر
التكلم الى المعرب قوله لا يقال لو كان الخ ابطال لان يراد بالباء
السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الا
عراب بناء على ان السبب القريب يستلزم المعرب فلو كان الاعراب
سببا قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق الاعراب فى المركب
ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه قوله لانا نقول الخ حاصل الجواب

منع

منع استلزام السبب القريب للمسبب لان السبب القريب عبارة عما يكون
علاقة العلية بين ذلك الشئ لا بينه وبين سببه اى لا يتخلل
بينهما واسطة وهذا المعنى لا يقتضى استلزامه للمسبب لجواز
كونه عدم مع تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب قوله لا يقال
فالعبارة الصحيحة الى اخره اورد المقال ايذانا بان منشاء
هذا السوال ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب
للمسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود الاعراب كما فى
المركب ابتداء يعنى فعلى هذه العبارة الصحيحة ان يق
ما يختلف يشعر بتاخير الاختلاف عن الاعراب وجواز
تخلله تخلفه لا ما اختلف الدالة على تحقق الاختلاف
بسببه قوله ان قيل يمكن ان يجاب ايضا الخ اى عن السوال
المذكور بقوله لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق
الخ بمنع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة
او الحرف حتى يقتضى سابقية احدهما فلا يتحقق فى المركب
ابتداء بل اعم منه ومن التحول من ان تحول الى الحركة ولا شك
فى تحقق هذا القسم فى المركب ابتداء قوله ومن التحول الخ بيان
لجميع اقسام الاختلاف استطرادا او لا دخل له فى الجواب قوله
كالاسماء الستة فانه قبل التركيب مع العامل كان جزء امنها
غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالا على الفاعلية و
المفعولية والاضافة قوله ومن علامة الى علامة كيائى
التثنية والجمع فان الياء فيهما حال النصب علامة المفعولية

وحالة الجر علم الاضافة فيهما كالضمتين في فلك مفردا وجمعا
ولا يقدر ذلك في الالف والواو بان يقال ان الالف في
التثنية قبل الاعراب مغايرة لها بعده ولذا الواو ولاداية
الى التقدير بحذف علامة التثنية والجمع والعلامة لا تحذف
كذا في الرضي قوله غير مرضي عند المصنف رحمه الله لما
سياتي فيما نقله المحشي عن المصنف في وجه اختياره هذا
التعريف من ان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى
غيره قوله فان المتبادر الخ يعني ان المتبادر من نسبة الفعل
الى المشتق وما في حكمه ان يكون انضافه بمبدا الاشتقاق
سابقا على حصول هذا الفعل فيقتضي رجع ضمير قوله اخره
الى المعرب ان لا يكون حصول الاختلاف بعد فيه صيرورته
معربا فلا بد في هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما في قولهم
ارضعت هذه المراة هذا الشاب قوله وان تحول اخره من
الاعراب الى الكسرة اعلم ان نحو غلامي الاسم المضاف الى
ياء المتكلم فيه تحول من السكون الى الكسرة وبهذا الاعتبار
لا كلام فيه لان تحول اخر المبني وبعد التركيب مع العامل فيه
تحول من السكون الى الاعراب التقديري وهو بهذا الاعتبار
داخل في المعرب وحركات التقدير يعني في الاعراب لانه
ما اختلف اخره به من حيث انه معرب تقديرا او تحول
من الاعراب اللفظي الى الكسرة لانه لما لم يات به مبنى الاصل
لان حقه ان يعرب لفظا الا انه لاشتغال محله بالكسرة تحول

اعرابه الذي استحقه بسبب التركيب الى الكسرة بان ابقى الكسرة كما كان
قبل التركيب ولم يعرب بلفظه واعتبر الاعراب تقديريا وهذا هو
المقصود فان كسرة غلامي بعد التركيب بالعامل بانه تحول آخر
المعرب من الاعراب اللفظي مستحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه
معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ولذا كان هذه الكسرة قبل
التركيب موجودة في تفسيرنا التحول بقولنا بان ابقى الى الخ اشارة
الى دفع ما قيل من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا
معنى لتحول الاعراب اليها وقد تحير الناظر وان في هذا المقام
لم يحوموا حول هذا المرام قيل لو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي
لكان ارجح لشموله ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاءني
مسلمي قوله وكذا جر الجوار اي جر حصل بسبب الجوار كجوار
جلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب الذي استحقه
بسبب اغسلوا لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فاختلف
اخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار
رؤسكم وليس هذا الجر من الاعراب على ما وهم والا لزم
تحقق الاعراب دون العامل والمقتضي ولذا اورده الشيخ
الطوسي في العينية في الخاتمة وقال الاشبه الجمهور من
البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت نحو جحر ضب
خرب وفي التوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
بجركلهم على المجاورة وزاد قوم وقوعه في عطف النسق
وخرجوا عليه قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم

قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن
هشام وقوع عطف البيان اما البدل فقال ابو حيان لا يحفظ
من كلامهم ولا خرج عليه احد شيئا قوله واما حركات ما قبل هذه
الادوات الخ هذا خلاصة ما ذكره الشارح الرضى بقوله و
لا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء النسبة وياء الاضافة
وياء النسبة وفتحة لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب
الذي كان على الاخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى
شئ اخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى
الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم وهذا تغير في الاخر وكذا
في الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال الاعراب
ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله
ولا يدخل العوامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث
بالتاء والمثنى والجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها
لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم
تخبر عن مفرد ثم تثنية وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف
كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه
الاحرف قوله وان ابيت عن ذلك اي عن غير وجها يرجع الضمير
الى المعرب بناء على انها وان لم يكن معربة قبل لحوق هذه الا
دوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات انها
اختلف بها اخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحيثية لان
الاختلاف الحاصل بتلك الحركات ليس من حيث انها معربة

بل من

بل من حيث انها قبل هذه الادوات قوله لوجوده قبل عامل
الجر تعرض او لا عامل الجر اهتماما بشانه رد الما ذهب اليه
البعض من اعراب نحو غلامي حال الجر اللفظي فيكون كسرته مما
اختلف به آخر المعرب من حيث انه معرب يعني ان تلك الكسرة
موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلف به اخر
المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه بقوله
بل قبل مطلق العامل لانه المقصود يعني ان كسرة غلامي ليست
من الاعراب في شئ من احوال الثلث لوجوده قبل مطلق العوامل
لانه بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت قوله وكذا
الحال في الصور الخ اذا اخرجت بقيد الحيثية قوله جمع معنى
بمعنى ما يقوم بالشئ هذا المعنى ايضا مستعمل فيما بينهم حيث
قالوا الصفة ما يدل على ذات باعتبار معنى قائم وانما حمله على
هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى ما يقصد عن الشئ اكثر ما
يكون قوله ليدل على المعاني المعتورة مشير الى الدليل الاتي
بقوله وانما جعل الاعراب في اخر المعرب كما انه متضمن لوجه
كونه مختلفا باعتبار توصيف المعاني بالمعتورة قوله معطوفة
على اسم ان الخ يعني انه داخل تحت النفي مفعول له لارادة المقدر
بعد لا وليس جملة براسها معطوفة على النفي ثم العطف على اسم
ان اعني الضمير اما على محله القريب فيكون اللام منصوبا و
اما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا يحتمل ان يكون
عطف مفرد على مفرد وان يكون عطف جملة على جملة قوله في

الاسماء فيلتبس لذلك لان وضع الاعراب في المضارع ليس للدلالة
على المعاني **قوله** من غير استعانة الى العامل عدي الاستعانة
بالى بتضمين معنى الاحتياج **قوله** وذلك للاعتناء بشانها اي بشان
المعنى المعنى لانه يتعلق بافادتها واستفادتها انتظام المعاش
والمعاد او بشان الاسماء لكونها عمدة في المحاورات التي
يتعلق به النظام لحصول الكلام بها بخلاف الافعال والحروف
قوله اذ لا نظر الخ فان المنظور ههنا بيان المعنى المعرفي للا
عراب ولا تعلق له بالوصل اصلا وفي المنصرح بالتعميم لقوله لا
لا قصدا ولا تبعا اشارة الى وجه كونه في غاية البعد **قوله**
لكان الاعراب هو الاختلاف لاتفاقهم على ان الدال على المعاني
هو الاعراب **قوله** ووجه ذلك الخ يعني ان محط الفائدة و
المقصود بالافادة في الكلام مثبتا كان او منفيا هو القيد
الاخير فيلا يكون ذكره لغوا فالمقصود بالافادة ههنا الاختلاف
المدلول عليه بقوله المعتورة عليه ولما كان اختلاف المعاني
المه مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته
نسب الدلالة على المعاني المختلفة الى اختلاف الاعراب
اشارة الى مدخلية اختلاف الاعراب في اختلاف المعاني
وبما ذكره المحشي رحمه الله ظهر وجه تقدم ارجاع الضمير الى الاختلاف
على ارجاعه الى ما مع كون المرجع حينئذ تقدم الذكر معنى لدلالة
اختلفه على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني فانه وان يكون
يكون المرجع متقدم الذكر صريحا فحينئذ يكون محط الفائدة

القيد الاخير كما استعمال الفصحا وعلى الوجه الثاني القيد الاخير
لمجرد بيان الواقع ولا يكون مقصودا بالافادة **قوله** اولى بان
يجعل علامة لكونه ظاهر الوجود في الدلالة **قوله** هو التحول من حرف
او حركة دون التحول الا ان الاختلاف من خواص المعرب وما يختص
به هو التحول من حرف او حركة دون التحول مطلقا فانه يتحقق
المبنى ايضا حيث تحول تحولا لا محلى قبل التركيب من السكون الى
الكسرة **قوله** يلزم ان لا يتحقق الاعراب الخ اذ لا تحول فيه من
الحرف والحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف **قوله** ما يوضح
المعاني ان كان منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار ويزيل فساد
الالتباس ان كان منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد
قوله لا بناء سابق على الوجه الاول **قوله** بل لا يصح اي على الوجه
الثاني **قوله** اذ لا حاجة فيه الى سبب يعضه الخ لان عدم الشئ
يكفيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب اخر لما تقرر من
ان عدم المعلول علة لعدم العلة **قوله** وليس الحركة والسكون
الخ جواب عن قوله ولا يطلق البناء على الحركات **قوله** والتقابل
الخ جواب عن قوله ان البناء الخ يعني ان التقابل بين الاعراب و
البناء لا يقتضي ان يكون احدهما سلب الاخر بل يكفي في
ذلك انه لا يجتمعان في شئ واحد معا وهو حاصل ههنا
لان سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف مناف
لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لا يجتمع معه اصلا
قوله هو كون الاسم عمدة الخ وحينئذ لا حاجة الى التعميم

علم الفاعلية والمفعولية بما يكون علما حقيقة او حكما كما سيجيء
قوله حتى يكون المعنى الخ يعني ان الاعتوار ليس ههنا بالمعنى
الحقيقي بل مستعار لتعلق المعاني للاسماء على سبيل البدلية فاما
ان يعتبر ان المعاني آخذة للاسماء لعروضها وورودها عليها
وهو الظاهر لما سيجيء فيقرء على صيغة الفاعل واما ان
يعتبر ان الاسماء لاتصافها بتلك المعاني آخذة فيقرء لها
على صيغة المفعول لكن الاول راجح والثاني بالنسبة اليه
مرجوح متوهم متعدد اما معنى فلما ذكره المحشي رحمه الله
واما لفظا فلان فاعل الاعتوار يكون متعددا ومفعوله
واحد في الصحاح اعتوروا الشيء اي تداولوه فيما بينهم
وكذلك تعوروه وتعاوروه وانما ظهرت الواو في
اعتوروا لانه في معنى تعاوروا فبني عليه اشهى فاذا قرئ
على صيغة الفاعل كان العبارة على ظاهرها واذا قرئ على
صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بان يقال المعتورة كل
كل واحد منها على المعرب اي على الاسماء المعربة وبما ذكرنا
ظهر ان ما قال الفاضل الهندي مراد المعتورة على صيغة
اسم المفعول لان المعاني متداولة فان ثبت الرواية بكسر
الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى
على المعاني المعتورة مظهرها اياها هو العامل محل
بحث لان الاعتوار بالمعنى الحقيقي لا يصح اسناده
حقيقة لا الى المعاني ولا الى مظهرها وبالمعنى المجازي

اعني

اعني التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول
بان الاسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة
الفاعل مجاز عقلي تحكم قوله لان توصيف المعاني الخ يعني
جعل العلة الغائية لاختلاف آخر المعرب الدلالة على المعاني
المعتورة فيفيد ان المعاني لاجل وصف الاعتوار يقتضي
الاعراب الدال عليها والا لم يكن لذكر الوصف فائدة ولا اشك
ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعاني عليه ابدا الا كون
احد المعاني مطروا عليه ابدا فتعين ان يكون لفظ
المعتورة بكسر الواو الدال على طريان المعاني لا بالفتح الدال على
كونها مطروا عليه قوله يرشدك الى ما ذكرنا من كون الوصف
المقتضي للاعراب كون احد المعاني طارية عليه ابدا
التفصيل الذي ذكره الشارح الرضي فان ذلك التفصيل
يتضمن بيان ان تلك المعاني لكون احدها طارية عليه ابدا
يقتضي الاعراب ولو انتفى احد هذه القيود بان لم يكن
المعاني المتعددة طارية او كانت طارية غير لازمة او
واحد منها على التعيين طارية لازمة يقتضي الاعراب قوله
وهو ان المعاني قد يطرء بعضها على بعض انما قال قد لانه
قد يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طاري احدهما على
الاخر كمعاني الكلمة ولا يلزمها العلامة المتميزة لاحد
المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعله واضعا كان او
مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع

العلامة لاحدهما قوله ولابد للطاري من علامة الخ دون
المطرو عليه لكونه اصلا بخلاف الطاري فانه لطريانه
لا لسبق الذهن اليه فلابد له من علامة مميزة ولهذا
احتاج المجاز الى القرينة دون الحقيقة قوله لا يلزم ان
يطلب اخف علامه لكونه غير لازم للكلمة ليستعمل في
بعض الاحيان فلا يطلب كثير خفته قوله والتنكير و
الفعل المسند الى المفعول قوله وقد يجتلب له حرف اى و
قد يجتلب لذلك المعنى الطاري الغير اللازم حرف
دال عليه صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع
السالم والمنسوب والمونث والمعرف قوله كالمضاف اليه
وكالوصف الدال على معنى في موصوفه قوله للملتبس
بغيره ولا التباس فيها اذا كان الطاري واحدا قوله
بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة على صيغة
النائبة صفة بعد صفة لعلامة اى اتقان العالم
او الاطلاع على الاشياء على ما هو عليه تقتضي ان يطلب
له اخف علامة لان طرو احدها غير معين تقتضي
نصب العلامة دفعا للالتباس ولزومه له يقتضي ان
يكون تلك العلامة في الكلمة الدال عليه ولذا لم يكتف بدلالة
العامل والقرينة وان يكون في غاية الخفة كيلا يثقل الكلمة
قوله ومثل هذا المعنى الخ لان الاسم عند التركيب لا يخلو
عن احد المعنى اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة

قوله

قوله وجعلت في بعض الاسماء كما في الاسماء الستة والمثنى
والمجموع فان اعرابها وان كانت بالحروف التي هي اثقل من
الحركات لكن جبر ذلك الثقل بجعل تلك الحروف هي الحروف
التي كانت قبل التركيب جزءا منها قوله ومن هذا التقرير
يظهر وجه ما يقال الخ وهو ان الاسم يلزمه طريان احد
المعاني وهو يقتضي اخف علامة ولا اخف علامة يمكن
من الاعراب التي هي الحركات او الحروف التي اجزاء الكلمات
بخلاف الفعل فانه وان طرء عليه كونه مسندا ابدا الا
ان الطاري واحد لازم ولا يطلب له علامة فيه بل علامته
ذكر الفاعل بعده بخلاف الحرف فانه لا طريان فيه لبعض
المعاني فعلى بعض لعدم التصرف في الحرف فيكون الاصل فيهما البناء
وعدم العلامة الدالة المعاني على الطارية ابدا قوله
مستعار التعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة
استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق باخذ المذكور
ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعتورة
او مجاز امرسلا باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على
المناوبة في المناوبة فالعلاقة الكلية والجزئية ان
كانت المناوبة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاورة ان
كانت خارجة عنه قوله اي جعل الاعراب الخ لما لم يكن الاعراب
مطلقا في الاخر بل قد يكون نفس الاخر صرف العبارة عن
ظاهرها باحد وجوه ثلثة اما الاول فتخصيص الاعراب

باعراب بالحركات وابقاء الظرفيه على ظاهرها وهو الحلول
والاتصاف و الثاني ابقاء الاعراب على عمومه وتعميم
الظرفيه بحسب يشمل ظرفية المحل للحال وظرفيه الجزئي
للكلي فان الجزئي لا على الكلي كانه ظرف له والثالث حذف
المضاف اي جعل الاعراب الاعراب في جانب الاخر سواء
كان نفس الاخر او وصفا له قوله حالا في الاخر اي شبيهها
في الحال في الاخر لما مر من الاعراب شبيه بالصفة في كونه
تبع الاخر لا صفة له لتاخره عنه قوله وهو جانب السفل
وهو بعد نصف الكلمة قوله وذلك اي كون الاعراب دالا
على صفة المدلول مبني على ان الفاعلية والمفعولية
والاضافة في الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ
الدال عليه تسمية الدال باسم المدلول قوله وقد جعلها
اي الفاعليه ومقابليها صفات للدال في نفسه لانه
جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة او فضلة بدون
توسط حرف الجر وبتوسطه وما ذكر الشارح الذي انسب
بالنظر الى الاصطلاح وما ذكره الشارح قدس سره انسب
بالنظر الى التحقيق لان المعاني المعتورة مدلول الاعراب
ومفادها ولا شك ان المفاد في المحاورات هو الفاعلية
والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ قوله لان
الدال على الوصف بعد الموصوف لان ذات الوصف بعد المو
صوف فكذا الدال عليها قوله مع الاواخر حيث يتلفظان

معا قوله لانا نقول تاخرها الذاتي يعني الخ يعني لو اريد التاخر
الذاتي لا يتم التقريب لان التاخر الذاتي للاعراب انما هو الحرف الذي
يتبعه وهو لا يقتضي ان يوضع الاعراب في اخر الاسم فانه انما
وضعت في الوسط او الاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف
الذي يتبعه قوله وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف فلا يتضح
قول السائل ان الحركات الخ مع الاواخر قوله لكن من فرط اتصا
لها الخ بيان لمنشاء غلط السائل قوله واذا اشبعها صارت
حرف مد وظهر تاخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبه
مع ان الاشباع ليس الا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين
قوله ويمكن ان يجاب الخ مبني الجواب الاول الثاني ابقاء التاخر
على اطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الاخير فانه
في حكم المستثنى بدلالة العقل لما ان الاعراب يكون مع الحرف
الاخير قوله فان للاخر الخ يعني عبر عن التاخر عما سوى الحرف
الاخير بالتاخر عن الدال لانه تاخر عن اكثر الحروف بناء على
ان الاصل في بناء الاسم ان يكون على ثلثة احرف والتاخر عن
الاكثر في حكم التاخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من ان للاكثر
حكم الاول قوله خبر واحد اي من حيث المعنى وان كان من
حيث اللفظ احدهما خبر والاخران معطوفان عليه بناء
على تعدد الالفاظ قوله فيكون العطف الخ اي من حيث
المعنى مقدما على الحمل واما من حيث اللفظ فهو متاخر
عن الحمل والا لم يصح العطف لانه يقتضي كون الثاني تابعا

للاوائل الاعراب قوله اعرابية كانت او غير اعرابية لتعميم الحركات
تعميم بعد لا تعميم لغير البنائية لان غير الاعرابية يشمل البنائية
ايضا قوله يراد بها الغير الاعرابية سواء كانت بنائية
كحيث واين وجير او غير بنائية كحركات الاوائل والاوساط
قوله ولا يختص بها اي يختص هذه الاسماء بالحركات الاعرابية
قوله بل معناها وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية
والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى كونها مشتركا معنويا
بين الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا مشتركا لفظيا
والنسبة قوله الخ لاجتماعهما في حركات اواخر الاسماء المعربة
وافتراق الرفع والنصب والضمة والفتحة والكسرة في
حركات الاوائل والاواسط وافتراق الرفع والنصب والجر في
الحروف الاعرابية قوله ويتبعه رفعها لان اخر اضممت الشفتين
لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل
هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب
رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك
الحركة قوله اي الفتح بفتحك اياه فكان النصب تابعا للفتح فلذا
سمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا قوله بجرافك الاسفل
الى الاسفل قوله وهو ككسر الشيء اي الحركة ككسر الشيء فسمي حركة الا
عراب جرا او خفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح
واظهر في المعنى المقصود من صورة الضم الفم من الثالث
ولذلك سمي الجازم جازما لانه كالشيء القاطع للحركة او

الحرف

الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي سكونا ووقفا قوله فالكل في
الكل اي كل واحد من الالقاب المذكورة يستعمل في كل واحد
من الحركات البنائية وغير البنائية والاعرابية قوله بل في
الحركات الغير الاعرابية بنائية كانت او غير بنائية كضمة
قفل قوله وذلك اذا كان الاسم عمدة وانما كانت ساير المر
فوعات في حكم الفاعل مع اشتراك الكل في كونها عمدة
لكون الفاعل عمدة من كل وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف
ساير المرفوعات قوله لكنه قد يختلف الخ لان وجود
المقتضي لا يكفي في وجود الشيء بل لا بد من ارتفاع المانع
ايضا قوله لعله المشابهة في الفضلة كما في اسم ان وخبر
كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس
قوله ولا يخفى ان هذا التعميم اي تعميم الفاعل المدلول عليه با
لفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق لانه حينئذ يكون
الرفع علامة لهما على الاصالة كما هو الظاهر بخلاف ما
اذا لم تعم ويقال الرفع علامة كون الشيء فاعلا حقيقة
والنصب علامة كون الشيء مفعولا حقيقة فانه يحتاج
الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصالة
وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة قوله نعم الرفع
والنصب الخ بيان المنشاء غلط القايل يعني ان الرفع والنصب
بالفاعل والمفعول احق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه
لكن هذا لا يقتضي ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما

لاجل المشابهة وهذه العبارة موجودة في اصل النسخة و
قد رايت في نسخة مصححة بنسخة المص انه خط عليها
قوله ومن جعل اليا فيهما اي في الفاعلية والمفعولية
للنسبة والتاء لتانيث الموصوف المقدر اي الخصلة قوله
فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى الشرح لان موداهما تعميم
الفاعلية فان مودي قولنا علم كون الشي فاعلا حقيقة
وحكما ومودي قولنا علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه
علم كون الشي عمدة وكذا الحال في المفعولية قوله وتوجيه
الشرح اقرب لان المعنى المصدري يتسابق الى الفهم من غير
تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيدا بخلاف معنى النسبي
فانه محتاج الى تقدير الموصوف المونث قوله لا لكون الشي
مضافا فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا قوله واما نحو
بحسبك الخ اي اما الجر الذي يوجد في المبتداء نحو بحسبك
زيد وفي الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه
فلما كان الجار زايدا في نحو هذا التركيب لم يعتد وابهذا الجر
فكانه ليس بموجود او يقال ان الجر وان كان موجودا فيه الا
انه لما كان اثر الحرف الزايد كان زايدا فلا يكون علامة
لشي فلا ينافي قولنا الجر علم الاضافة ادعيناه انه علم محض
بالاضافة ليس علما لمعنى اخر قوله مبني على اصالة الرفع الخ
اي مبنى هذا التعليل مبني على ان الرفع للفاعل الحقيقي
بالاصالة ولما يشبه اعني المبتداء والخبر بالفرعية و

المشابهة

المشابهة فبه لان الواحد في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي
فلا يناسب ما اختاره سابقا من تعميم الفاعل للفاعل
الحقيقي والحكمي وكون كليهما مرفوعين بالاصالة قوله بحسب
الاقسام لانحصارها في الفاعل والمبتداء والخبر قبل د
خول النواسخ اوبعده بخلاف المفعول فان اقسامه
كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه
والحال والتميز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا
المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله لم
يكن مبنيا عليها الا على اصالة الرفع في الفاعل لكن نجد
ثم ان قلة اقسام الفاعل لا يقتضي قلة افراده المستعملة
في المحاورات حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل التعادل
قوله ولذا الكلام في قوله والمنصوب خفيف الخ فانه ايض
مبني على اصالة النصب في المفاعيل وما يشبهها منصوب
بالفرعية ولو ترك قوله لانها خمسة وقيل والمفاعيل
حقيقة او حكما كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها
قوله فيناسب العمدة ليكون الاقوى للاقوى قوله اي
مجعولا للتعليل يعني الاعطاء المتعدي بلا واسطة
الى المفعول الثاني متعديا باللام متضمن معنى الجعل
للدلالة على ان اعطاء الثقل للعليل اعني الفاعل الذي
هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافي حصوله
في غيره لاجل المشابهة قوله انما احتيج الخ مع كونه

منصوب المحل لكونه فضلة قوله اما كونه فضلة الخ يعني ان
الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه و
مسندا او المضاف اليه كذلك لاقتضاءه الفعل مع
عدم كونه مسندا اليه ومسندا قوله اما عمل الحرف
ففي ظاهره اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا
اليه معنى الفعل قوله ففي محله لكون ظاهره مشغولا بالجر
قوله جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد
وعمرا قوله ويظهر نصبه اى يظهر اعراب المحل اذا حذف حرف الجر نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ونحو والله لافعلن قوله فان
الفعل محذوف نسيا منسيا لانه اى كان الاصل غلام حصل لزيد
فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه لزوما اذا الغرض
التعريف او التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا ينفصل
بينهما كما لا ينفصل بين الجار ومجروره ومعنى لافادته الاختصاص
الذي هو معنى اللام قوله كمررت بزيد على صيغة البناء للمجهول فان
الفضلة صار عمدة بقيامها مقام الفاعل لكن لما كان الواو في
الاصل للعطف مطلقا لا اختصاص له بالفضلات لم يرد اعمالهما [?]
لان الاعمال يقتضي اختصاص العامل بالمعمول قوله فبقي ما بعدهما منصوبا
اى بقي ما بعد الواو التي بمعنى مع والا منصوبا بالفعل قوله مرادفي تعريفه
فان المراد من المركب الذي ركب تركيبا يتحقق معه عامله قوله وانما آخره
الخ يعني كان اللائق ان يذكره عقيب تعريف المعرب وحكمه مقدما على
تعريف الاعراب الا انه لاحظ ان الاعراب سبب قريب للاختلاف و

العامل

العامل سبب بعيد فاللائق تاخير السبب البعيد عن القريب في
الذكر ليكون الوضع موافقا للطبع قوله واما الاستيفاء ذكر
العلل الاربع لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل مقص
معرفتها من تدوين النحو قوله كما قالوا في اللباب اعتناء النحوي
برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب
المواضع حاصلها يرجع الى انها اختلاف اواخر الكلم دون الكلم لاختلاف اشياء
معهودة من العوامل والمعاني المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف
الاربع عن صورة الاختلاف وهو الاعراب وعن ما فيه الاختلاف و
هو المعرب وعن ما به الاختلاف وهو العامل وعن ما لاجله الا
ختلاف وهو المقتضي وانا اسوق اليك الاربعة بعون الله تعالى
مبنية في اربعة اقسام قوله وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر
اي تاخير ذكر العوامل عن ذكر المادة والصورة ظاهر لانهما علل الماهية
والفاعل من علل الوجود والماهية متقدمة على الوجود طبعا
لكونه من عوارضها قوله واما تاخيره عن الغاية مع انها معلولة لمعلول [?]
الفاعل فلان الغاية مذكورة في المتن بطريق التبعية لبيان الاعراب
حيث قال الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة فتقد
يمها لزم تبعا من تقديم بيان الصورة قوله اولانها مقصودة بالذات
يعني ان الغاية وان كانت متاخرة عن الفاعل معلولة لمعلوله فلها
جهة تقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما
قصد لاجل ترتبها عليه فلكونها مقص بالذات كان الاعتناء بشانه
اكثر والاهتمام بذكره اوفى فلذا قدمت على الفاعل قوله كما ذهب اليه

البصير فهو فعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لاجل
توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفية اعراب المضارع
لانه يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف
الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشتركة ويتعين
لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو قولك
لا يضرب فرفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على
كونها للنهي دون النفي نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب
تشرب دليل على كون الواو للصرف ورفعه على كونها للعطف ونحو
ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او
لام الجحود وتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد
الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد
وان تضرب زيد ولم يضرب زيد ولم يضرب كاطراد الاعراب
في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء
كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة
او اقل او مساويا فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت
في الاقل كحذف الواو في يعد واعد ونعد لحذفهم في يعد **قوله** مما اقتضا
اي من الوجوه المخصوصة التي اقتضاها المقتضى كما في الاسم او
اقتضاها الشبه والتام بالاسم كما في فعل المضارع **قوله** للاهتمام وجه
الاهتمام لونه نص عن المتكلم لكونه مقصودا بالبيان لان مطلق
الاهتمام اعني الاعتناء بالشان لا يصير سببا للتقديم ما لم يبين
وجهه لانه شامل للحصر ايضا **قوله** اذ لا مدخل له في التعريف

بمخان

يعني ان الحصر وان كان صحيحا في نفسه لان تقوم المعنى المقتضى
للاعراب منحصر في العامل لكن لا مدخل له في التعريف لان المقصود
من التعريف تصوير المفهوم وتنقيحه في ذهن السامع فلا حكم
فيه والحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا كان او اضافيا و
هذا ظاهر كالة ما قيل اي به يحصل دون غيره فيه على ان سببية
التقويم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير
تام بخلاف العامل **قوله** لصدقه على كل من الاسناد الخ اذ لكل من
هذه الامور مدخل في حصول المعاني المذكورة في الاسم فيكون
لها سببية في الجملة **قوله** الباء للالة اي بناء النقض المذكور
على جعل السببية **و**ليس كذلك بل هو للالة اي للاستعانة
لان استعمال الباء في الاستعانة اكثر وكذا جعل صاحبا
معنى حقيقيا مقابلا للالصاق بخلاف المعاني الاخر على
ما هو في كتب الاصول وليس المراد الالة الحقيقية لظهور
انتفائها ههنا بل الاصطلاحية اي ما اعتبروه واسطة
لاحداث المتكلم المعاني المذكورة في الاسم واعتبارها فيه
وليس ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما اعتبر المعاني المذكورة
لاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقض المذكور **قوله** وان لم
يسموه الة الخ دفع لما يقال كيف يقال انهم عدوه الة وقد
سموه عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالالة
لا ينافي اعتقادهم الالية فانهم للتنبيه على كونه الة نسبوا
التاثير اليه وسموه مؤثرا تميز اله عما سواه مما له مدخل في

اعتبار تلك المعاني وذلك ان الالة ينسب اليها الفعل في العرف
لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال قطع السكين
وكذلك سموا القوى التي هي الات الادراك والتحريك مدركة و
محركة قوله ويبطل ما قيل اي يبطل ما قيل في وجه العدول من ان
الغرض من التعريف معرفة المعرف بوجه صالح لان يكون
وسطا للاحكام الجارية عليه لمن لم يتتبع لغة العرب وما عرف به
المص رح صالح بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف المص
رح متوقف على معرفة العامل لكونه ماخوذا في المركب الماخوذ في
تعريفه ومعرفة العامل يتوقف على تتبع ما بعدونه الة فلا
يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا لمن لم يتتبع لغة
العرب وليس المراد انه يلزم تقدم الشيء على نفسه كما يلزم من
تعريف الجمهور كما لا يخفى قوله لانه نص في الالة لما عرفت ان
الفعل ينسب في العرف الى الفاعل والالة لمباشرتها الفعل و
ولا شك ان العامل ليس بفاعل فيكون الة قوله واعلم انه افاد
المحشي رح بهذا البيان احكاما ثلثة للعامل احدها
ان حقه التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها انه
لا يجوز انعقاد العاملية والمعلولية والمعمولية بين شيئين
من جهة واحدة قوله لا يتصور بدون تقدمه على المعرب
لان الاعراب بمنزلة الصبغة القائمة بالمعرب ولا يمكن
الانفصال بينهما قوله كما في كلمة الشرط والنظر كما في اسم الشرط
وفعل الشرط قوله وافادتها التعليق اي تعليق حصول مضمون

الجزاء بحصول مضمون الشرط قوله في الفعل اي في فعل الشرط قوله كان
عاملا فيه ولذا سقطت عنه النون الاعرابي قوله ومن حيث وقوع
الفعل اي المدعوة واقعة على اي واحد من الاسماء كان مفعولا
لمدعوا فكان لاي تقدم وتاخير من جهتين جهة تضمنه معنى
الحرف وجهة كونه اسما قوله فسر التقوم بالحصول بان جعل
الباء في به للالة والتقوم مشتق من قام بمعنى ثبت كما
في شمس العلوم ومجمع البحار ولم يفسره بالقيام بالغير
اي الحصول فيه بان يكون الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتضى
ليس حاصلا في العامل مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت
قوله كما يقتضيه اصل اللغة الظاهر ان يقول كما هو الظاهر على ما
في الرضي لان القيام الموصول بالباء شاع استعماله في العرف
في الحصول في الغير بان يكون ناعتا له واما كونه اصل اللغة
فمحل بحث لانه معنى عرفي منقول من القيام بمعنى الانتصاب
فان الغرض لما كان وجوده وتحيزه تابعا لتحيز غيره كان شبيها
بالامر المنتصب بالغير قوله انما قيد المعنى به الخ الظاهر ان يقول انما فسر
المعنى به بان جعل اللام في قوله المعنى للعهد واراد به معنى من
المعاني المعتورة الا انه لما كان التفسير المذكور مستلزما التقييد
المعنى وصرفه عن المعنى الجنسي الظ قال قيده به قوله كما ذكرنا
في التفصيل الذي نقلته عن الشيخ الرضي في تحقيق كون صيغة
المعتورة على بناء اسم الفاعل قوله استدعاء الاسناد اليه
لان النسبة ماخوذة في مفهوم الفعل قوله لا انه لا استدعاء

التعلق قالوا ان الفعل المتعدي يستدعي المتعلق بالمفعول كا
ستدعاء الاسناد الى الفاعل قوله لانه صار فضلة لمجموعهما
الخ يعني ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي والمعنى المقتضي
للنصب كونه فضلة وهو انما يتقوم بمجموع الفعل والفاعل فيكون
المجموع عاملا قوله اي في لفظه انما جعل الباء في لفظه لانه يوصل
الفعل اليه فهو اقدم في استحقاق العمل قوله فالعامل
هو الفعل اذ الفعل بتوسط الحرف تعلق به ووصل اليه
قوله لوقوع المضاف موقعه اي لسرح في الجر محذوفا نسيا
منسيا لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز ان تعتبر عاملا
وهذا كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف
فاذا وقع موقعها فاء سببية او واو الجمع جاز نصبها مطردا
قوله ولذا يكتسب الخ ولو كان الحرف مقدرا لكان غلام زيد نكرة
كغلام لزيد لان المقدر كالمذكور قوله لما ذكر الاعراب اي تعريف الا
عراب وانواعه من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام
وللرفع ثلثة اقسام الضمة والواو والالف وللنصب اربعة
الفتحة والكسرة والالف والياء وللجر ثلثة الكسرة والفتحة و
الياء قوله فاتى بالفاء لبيانها يعني ان الفاء فصيحة والجزاء
محذوف واقيم تفصيله مقامه اي اذا عرفت الاعراب و
انواعه فاعلم اقسامه ومحالها المفرد المنصرف الخ وترك
العاطف يشعر بكون كل منهما قسما ومحلا باستقلاله
ولم يرد ان الفاء لتفصيل ما اجمل سابقا اذ المجمل غير مذكور

فيما سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق قوله المفرد في المشهور
الخ وقد استعمله المصرح في المعاني الاربعة فبالمعنى الاول
في تعريف الكلمة وبالمعنى الثاني في قوله والثاني عن مفرد مقدما
غالبا وبالمعنى الثالث في قوله ويبنى على ما يرفع به اذا كان
مفردا معرفة وبالمعنى الرابع ههنا قوله داخلة في المفرد
لان المراد به ما لم يكن مثنى ولا مجموعا خارجة عن الحكم
لان اعرابها بالحروف والحروف الحكم ههنا يجب ان يكون
مساويا للمحكوم عليه ليحصل التمييز بين اقسام الاعراب
ومحالها عند من لم يتتبع لغة العرب قوله فلا ايجاب الخ اي
لا ايجاب يمنع دخولها في المفرد بناء قولنا على ان قولنا فا
لمفرد المنصرف بالضمة رفعا الخ قضية مهملة بان يكون اللام
للعهد الذهني والمهملة في قوة الجزئية فكانه قيل بعض المفرد
المنصرف حكمه كذا وكذا لا ايجاب يمنع خروجها عن الحكم
لان القضية الكلية ما حكم فيها على جميع افراد الموضوع
فيقتضي القضية المذكورة على تقدير كون اللام للاستغراق
شمول الحكم لجميع افراد المفرد المنصرف وذلك ثابت لان
الاسماء الستة يكون اعرابها بالحركات الثلثة في الجملة وهو
عند عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالمثنى اعني كلا عند
اضافته الى المظهر يكون اعرابه بالحركات الثلث تقديرا ولا
يقتضي شمول الحكم لجميع الافراد في جميع الاحوال حتى
يرد النقض بها قوله لان مقام الضبط الخ تلخيصا

تعليل للنفي اي لا يجاب لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها
يابى عن يكون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد
في جميع الاحوال قوله مع انه ذكر المنصرف الخ اي حين اذ جعل الحكم
غير شامل لجميع الافراد يكون قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف
المخصوص اعني ما لم يضف ولم يعرف باللام لانه الذي لا يكون اعرابه
بالحركات الثلث لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف
المضاف او المعرف باللام يكون معربا بالحركات الثلث في الجملة فلا
معنى لاخراجه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لاخراج
غير المنصرف مطلقا قوله بل يجاب اي هذا الحكم وان كان
شاملا للاسماء المستدوا الحق بالمثنى والمجموع الا انه مخصص
لما عداها بقرينة ذكر حكمها فيما بعد فهو عام مخصوص
ذكر البعض بكلام مستقل كقولك اكرم العلماء ولا تكرم زيدا
قوله فكان ينبغي الخ فان التصريح ببعض القيود والاكتفاء
بذكرها فيما بعد تحكم قوله اجيب الخ اي لا تحكم في التصريح
بالبعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على
الفرق بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار بغير المحصور
الكثير لئلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط في امور
كثيرة فيجب التصريح باخراجه بخلاف المحصور قوله مع ان
الاختيار الخ ولولا ذلك لكان اللائق التصريح باخراجها قوله
لانه قصد نوع تلقيب اي قصد ان يجعل كل واحد من
المحلين للاعراب بالحركات الثلث ملقبا ومعبرا باسم يختص

به قوله ولا يلزم الفصل اي لا يلزم على هذا التعبير الفصل
بين الصفة اعني المنصرفان وبين موصوفها اعني مجموع المفرد
والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذي هو صفة
الجمع قوله او لتوهم التغليب بان عبر عن المنصرف بالمنصرفين
لاشتراكه معه في الحكم قوله لان المقام اي مقام الفرق بينهما
في حكم الاعراب يابى عن توهم التغليب في التعبير المتروك
على ان توهم التغليب المذكور باق ايض بان يقال انه عبر
عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبا
وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف قوله عن توهم المشاكلة في
المذكور اي لو لم ياب مقام الفرق عن توهم التغليب في التعبير
المتروك لم ياب عن توهم المشاكلة في التعبير المذكور اذ بعد
ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين مضمحلان
وعند عدم الملاحظة يجوز الوهم كلاهما والمشاكلة ان يعبر عن
شيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته قوله فيكون من قبيل قوله
تعالى فساءت مرتفقا فان معناه موضع الارتفاق والارتفاق
في النار لانه عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة
في النار الا انه عبر عن مقام الكفار بالمرتفق لوقوعه
في مقابلة قوله تعالى في حق اهل الجنة فحسنت مرتفقا قوله
ليظهر خروج الخ فيه اشارة الى ان مثل سنون وضارب
خارج عن تعريف الشم وان مثل فلك داخل فيه لكنه
ليس بط اما خروج مثل سنون فلان المراد لا يكون سالما

فيه اذا جمع كما سيصرح به المحشي قال الشيخ الرضي بعدما عرف
جمع التكسير بما تغير فيه مفرده واما التغير في نحو تمرات بفتح العين
وفي خطوات وسدرات بضمها فيفيد حصول هذه اللغات بعد للفتحها ٢
سكون عينايها الغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف
خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في الجمع بالالف والتاء
بعد لحاقها لاجتماع التائين فجمعها من باب جمع السلامة
انتهى فعلى هذا يقدر ان تغير السين في سنون جمع سنة من
الفتحة الى الكسرة او الضمة بعد جمعها للتنبيه على انها
ليست جمع سلامة في الحقيقة لكونه على خلاف القياس لفقدان
شرط جمع السلامة وكذا الحال في بثون وقلون جمع ثبة
وقلة على ما صرح به في الرضي واما دخل مثل فلك فبان يقال
المراد ان لا يكون الواحد فيه سالما اما حقيقة او تقديرا و
عدم السلامة التقديري محقق في مثل فلك لما تقرر ان
ضمة قفل وضمة الجمع ضمة اسد قوله وفيه انها ليست
ابعاضا لها الا توهما يعني ان البعضية انما يقتضي الاصالة
اذا كانت حقيقية لكون البعض مقوما للكل والمقوم اصل
المتقوم لكن بعضية الحركات للحروف ليست الا توهما بناء على
حصولهما من اشباع الحركات واما في الحقيقة فالحركات
كيفيات صائتة للحروف يحصل من تموج الهواء على نحو
مخصوص في المخارج قوله ولم يسلم الخ لو سلم كون الحركات
ابعاضا لها حقيقة فالبعضية تقتضي الاصالة بحسب

الذات

الذات لان ذات الجزء مقوم لذات الكل ولا تقتضي اصالتها
باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها بهذا الاعتبار قوله
ولكن لانه يتقيد الاعراب في نظم الكلام هذا على تقدير جعل
قوله رفعا ظرفا او حالا دون كونه مصدرا لان عاملهما يجوز
ان يكون معنويا بخلاف المصدر قوله قد اشار بقوله على معنى
الخ لانه يشعر بان الحالية والمصدرية مبنيان على افادة عبارة
المتن هذا المعنى وملاحظته قوله او لم يقدر هذا اذا لم يجعل
المصدر الماما قوله الا المصدرية فانه على هذا التقدير يقيد
ان الاعراب بالضمة نفس اعراب الرفع بناء على ان المصدر
يكون بمعنى الفعل فان الاعراب الخ يعني ان مفاد العبارة
على تقدير الظرفية والحالية ان الاعراب ملتبس بالضمة
والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر اي تلبس كان
وكون تلك الحركات الثلث مما يصدق عليه الرفع والنصب
والجر موقوف على كون الملابسة ملابسة العام للخاص
فصح ان مجرد العبارة لا يفيده قوله وهو بصدد بيان
اقسام المعرب واعرابها فلا يخطاطه كان مستحقا للتاخير
عن جميع الاقسام الا انه قدم على ما هو معرب بالحروف
لكون اعرابه بالحركات التي هي اشرف قوله الاصل اي لما هو اصل
في الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف بخلاف جمع
المونث فانه لم يترك فيه التنوين وان لم يكن تنوين التمكن
الذي هو خاصة الاصل قوله اكثر ارتباطا الخ بخلاف غير

قول

المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ الارتباط له بالقسمين الاولين باعتبار
المقابلة قوله باعتبار الجزء الاول متعلق بقوله مقابل ومناسب
علي سبيل التنازع اي مقابل المفرد المنصرف باعتبار الجزء الاول
اعني الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره ايضا قوله باعتبار الجزء
الثاني اي باعتبار السالم سماه ثانيا تسامحا باعتبار كون
المضاف اليه تتمة المضاف فكان مجموع جمع المونث جزءا اول
قوله وليكون ذكرهما عطف علي قوله لانحطاطه اي ليكون ذكر
الجمع المونث السالم وذكر غير المنصرف علي ترتيب ذكر مقابليهما
فان مقابل الجمع اعني المفرد مقدم في الذكر علي المنصرف المقابل
لغير المنصرف قوله لا مجرور علي انها صفة للمونث مع
ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصف
بحال متعلقه اي سالم مفرده رعاية للاصطلاح فانهم
قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوهما نعتا له قوله اذا
جمع لم يعتبر هذا القيد ليدخل فيه سنون وقاصون
وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع قوله جمع
سجل علي وزن قمطر وهو الشيء الضخم قوله فدخل عرفات
فيه فانه في الاصل جمع عرفة ثم صار علما للجبل قوله سواء كان
بحسب العرف بان يقال جمع المونث السالم موضوع في عرف
النحاة لما يكون بالالف والتاء قوله او بعموم المجاز بان
يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من
افراده فالمعنى الحقيقي للجمع المونث السالم ما يكون جمعا

للمونث

لمونث واريد ههنا المعنى الاعم الشامل لهما اعني ما يكون
بالالف والتاء قوله يخرج مثل ثبين لعدم كونه بالالف والتاء وان
كان داخلا باعتبار المعنى اللغوي لانه جمع المونث السالم عن
التغير اذا جمع قوله فكما لا حاجة الخ علي ما قيل من ان في الكلام
حذف مضاف اي صيغة جمع المونث السالم او حذف
معطوف اي جمع المونث السالم وما علي صيغته فلا يخرج
ما جمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لان صيغته
صيغة جمع المونث السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة
جمع المذكر قوله لم يحتج في اخراج الثاني الي تقدير المضاف فخص
تقدير المضاف بالذكر لاخراج الثاني لان حذف المعطوف
لا يخرجه لانه داخل في جمع المونث السالم بالمعنى اللغوي
قوله اذا خلي وطبعه اي اذا خلي عن جميع العوارض كاينا مع
بطبعه كان بالضمة والفتحة قيد بذلك لانه اذا دخله
اللام او الاضافة يجر بالكسر قوله اي لا بخصوصها الخ وصف
اسم الاشارة بوصف عام ولم يكتف علي قوله فاعراب هذه
اشارة الي ان المراد هذه الاسماء المذكورة لا بخصوصها
بل بعمومها اي باعتبار كونها اسماء ستة لان المقصود الحكم
علي الاسماء الستة المضافة الي غير ياء المتكلم سواء كانت
مضافة الي الاسم الظاهر او الضمير الغائب او المخاطب واما
ما قيل من انه يلزم علي تقدير ارادتها بخصوصها ان يكون
الحكم بالواو لغوا وبالالف والتاء ممتنعا فمحل بحث تدبر

قوله اذ كثير الخ تعليل لصحة الارادة بعمومها ويراد الحكم على نوعه
بناء على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا وانما لم يقل الاسماء
الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو و
الالف والياء لكون الاسماء الستة مذكورة صريحا بالحروف
وان ذو لا يستعمل الا مضافا الى مظهر قوله يكون علما لصدق تعريف
العلم عليه وهو ما وضع لشئ بعينه وهذا ظاهر كون هذا
التوجيه مبنيا على كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله وفيه
ما مر الخ قدمر ذلك في تحقيق الواضع بما لا مزيد عليه قوله
لا بالحركة التقديرية في الرضى عن سيبويه ان هذه الاسماء
معربة بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها كما
في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة
وحذفت الكسرة ايضا لاستثقالها فابدلت الواو ياء لكسرة
ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها واعترض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني
محذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة
واثر الغرض من ردها اذ لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا
اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل ايضا يستفاد
من الحروف ما يستفاد من الحركات في النظم فهلا تجعلها مثلها
في كونها اعلاما للمعاني قوله واللفظية في الرضى قال الكوفيون
انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف قوله للزوم الاعراب

في الوسط على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية قوله
والعدول الخ على تقدير كون اعرابها بالحركات التقديرية
مع الغنى عنه لما مر من انه يستفاد من الحروف ما يستفاد
من الحركات التقديرية قوله ليشابه الحركة في كونها متولدة
من اشباع الحركات قوله وحينئذ تكون العبارة محمولة
على التقديم الخ الا انه قدم من الذكر ليكون شرط الا
ضافة مقرونا بالشرطين المذكورين ضمنا قوله لا يتقدم
على العامل المعنوي مبني على كون الظرف من العامل المعنوي
على ما ذهب اليه الجمهور قوله واختاره المص رح في شرحه
قوله فلذا قدم ما اخره اي لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة
على التقديم والتاخير قدم الشارح رح ما اخره المص رح
قوله او لان للمانع تغيير النظم يعني ان الش مزج عبارة المتن
بعبارته واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة
قبل قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعني موحدة
للمانع تغيير نظم الممزوج لانه اعتبر كلام نفسه قوله كالعناية فيما
فيما نحن فيه فانه لما كان المقام مقام بيان اقسام انواع
الاعراب ومحالها كان العناية بذكر المحال والاقسام اكثر من
العناية ببيان شروطهما او حسن الموقع فان حسن الموقع
يقتضي ان يكون بيان شروط الاعراب مذكورة معا قوله
او موافقة الاسلوب السابق فان موافقة الاسلوب
السابق ههنا يقتضي ان يكون بيان شروط الاعراب مذكورة

معا قوله او موافقة الاسلوب السابق لان موافقه الاسلوب
السابق ههنا يقتضي ان يكون الخبر مذكورا بعد
المبتدا بلا فصل يجوز ان يكون حالا الخ وحينئذ
لا يكون الحال مقدما على العامل قوله تفصيل اي تفصيل
الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما
بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوصية المضاف اليه اعني
كونه ضمير المخاطب المذكر الواحد غير معتبرة والقصد
من ذكر المضاف اليه الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط
دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائب في غاية الخفاء اذ من
الاضافة المخصوصة الى نفي اضافة اخرى مخصوصة بعيد غاية
البعد قوله وليس الاحتراز الخ اذ الانتقال من ذكر القيد الى
نفي القيد الآخر ظاهر غاية الظهور لحركتين او اكثر لما كانت
المدات حاصلة من اشباع الحركات الثلث والاشباع
يحتمل ان يكون مقدار حركة او اكثر ردد بين كونها لحركتين
او اكثر قوله فكرهوا الخ لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قوله
في كون معانيها الخ لا الفاظها والا لكانت ملحقة بالمثنى
وانما كانت معانيها منبئة عن التعدد فان كل واحد منها
يدل على معنى واحد ذلك المعنى ينبئ عن امر آخر كالاخ ينبئ
عن الاخ والاب عن الابن والحم عن المرءة والفم والهن
عن صاحبه وذو اعني صاحب عما يصاحبه وانما يقل ر
مستلزمه للتعدد لان المتبادر منه امتناع الانفكاك

في المتعقل وذلك غير متحقق في الفم والهن لعدم كونهما من
مقولة المضاف وبما ذكرنا عما ظهر انه لا حاجة الى
ما قيل في انباء الفم عن التعدد بان الفم عبارة عن الشفتين
على الهيئة المخصوصة اذا كانتا على الوجه واما اذا تبين
عنه فلا يقال له الفم فالاضافة الى الوجه ماخوذ في
مفهومه والى ما قيل في الهن ان المستكره انما يكون بالنسبة
الى المستكره قوله دون غد فانه وان كان في آخره حرف صالح
للاعراب سماعا اذ جاء غدو بالواو ولكن معناه لا ينبئ عن
التعدد في الصحاح الغد اصله غدو حذفوا الواو بلا
عوض قال السيد قوله وما الناس الا كالديار واهلها قوله
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فجاء على اصله فاستر احا
الخ وحصل المشابهة بينها وبين المثنى والمجموع لفظا في
وجود حرف صالح للاعراب في كل واحد منها قوله لانها كانت
مبدلة منها الخ اي الميم واذا افرد لم يحتمل الواو والتنوين
فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما وقالوا فم وفمان وفموين
ولو كان الميم عوضا من الواو لما اجتمعا انتهى فالاولى ان يقال
لانها محذوفة في المفرد فلم يرد الا الاعراب قوله قال الشيخ الرضي
الخ خلاصته ان هذه الحروف مع كونها اجزاء الكلمة جعلت
اعرابا قوله مع كونها اي الالف والياء بدلا من لام الكلمة في
الاربعة الاول وعين الكلمة في الباقين قوله وجعل الخ يعني
كان ما قبل اللام والعين في الاصل مفتوحا ثم جعل مضموما

ومكسور المناسبة الواو والياء للتخفيف وليكون حرف مد
متساوية للحركة الاعرابية قوله لانه دليل الاعراب الخ اي دليل
كون الكلمة معربة لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف الشيء
يكون متاخرا عن ذات الشيء وسنخ الكلمة لا يكون متاخرا عنه و
السنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة الاصل و
اسناخ اسنانه اصلها كذا في الصحاح قوله فهي بدل اي هذه
الحروف بدل من الواو الذي هو سنخ الكلمة قوله يفيد ما لم يفده
الخ اي يفيد هذه الحروف شيئا لم يفده لام الكلمة وعينها وهي
الاعراب اعني كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة و
مجرورة كالتاء في بنت فانها مبدلة من الواو ويفيد ما لم
يفده الواو وهي التانيث ولذا يكتب من سنخ طويلة قوله ولا
يبقى الخ دفع لما يختلج من ان دليل الاعراب اذا لم يكن من سنخ
الكلمة يلزم ان يبقى وعلى حرف واحد مع انه لا اسم في كلام
العرب على حرف واحد قوله واعترض عليه الخ بصيغة المعلوم
اي الشيخ الرضي قوله الغرض التخفيف فيه ان التخفيف حاصل على
تقدير الابدال ايضا قوله بل حروف المعاني ملحقة بالمفرد ليحصل
معنى التثنية والجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف
اللام والعين فيهما فانهما من حروف المباني لا يحصل بناء
الكلمة بدونهما فهما متقدمتان على الاعراب فكيف يكونان
دليله قوله وهو ليس مبني على ما قال الكوفيون الالف في كلا
وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما منهما للزومهما الاضافة

وقالوا اصلها كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين
وزيد الالف للتثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في
الجمع قوله وللزوم الالف الخ ولو كان علامة التانيث لا يقلب
بالياء حالتي النصب والجر قوله فان المثنى لا يمال الا ان العلامة
لا تغير قوله ولم تبدل التاء من الياء الخ بخلاف ابدال التاء
من الواو واذا كان لاما فانه كثير نحو اخت وبنت وهنت
وسنة فالحمل على الكثير الشايع اولى قوله ولم تبدل التاء
من الياء الا في اثنين فانه قد ذكر في المفصل ان ابدال التاء
من الياء فاء في نحو اتسر ولاما في نحو استنوا وثنتان
وكيت وذيت قلت مراد المحشي ابدال الياء من التاء اذا كان
لاما لان الكلام فيه فلا يرد نحو اتسر واما استنوا وكيت
وذيت فقد اختلف فيهما ومراد المحشي الابدال المتفق عليه
في الصحاح يقال اسنى القوم يسنون اسناء اذا لبثوا في
موضع سنة واستنوا اذا اصابتهم الجدبة بقلب
الواو ياء للفرق بينهما ويقال كان من الامر كيت وكيتان
اصل التاء فيهما وانما صارت تاء للوصل وحكى ابو عبيدة كان
من الامر كيه وكيه بالهاء وقولهم كان ذيت وذيت اصله ذيو
على وزن فعل ساكنة العين فحذفت الواو فبقي على حرفين
فشدد كما شدد كي اذا جعلته اسما ثم عوض من التشديد
التاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا في اثنين فانه من
ثنيت ولامه ياء والياء بدل منها وليست التاء متمحضة

للتانيث اذ لا يكون تاء التانيث في وسط الكلمة ولا يميلون
اسما ثلاثيا على غير الشذوذ وقيد بكونه اسما لانهم يميلون
الالف الاخيرة في فعل مطلقا وبكونه ثلاثيا لانهم يميلون
الالف الاخيرة الاسم الرباعي كيف كانت وبكونه على غير
الشذوذ لانه اميلت العلى مع كونه اسما ثلاثيا والفه واو
الكنه شاذ **قوله** الا من ذوات الياء متى اي الالفاظ التي الفه
منقلبة من الياء **قوله** لكونها بدلا من اللام لوقوعها موقع
اللام ولو كانت متمحضة للتانيث لجاءت بعدها دليل القوله
لم يتمحض للتانيث لا القوله بل فيها رائحة منه كما لا يخفى
قوله ولهذا لم ينفتح ما قبلها مع ان تاء التانيث يجب انفتاح
ما قبلها **قوله** ولم تقلب الخ اي ولاجل البدلية او عدم
المتمحض لم ينقلب تاء اخت وبنت هاء لكونها بدلا من
الواو مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف **قوله** ولانها
ليست لمحض التانيث علة لقوله جاز الجمع بينهما قدم للاهتمام
فكان التانيث حصل بمجموعهما وفي قوله فلذا جاز توسطها
رد للمص اي قول الرضي فانما ذكر منقول عن شرح الرضي
لكن في كونه ردا للمصنف رحمة الله نظر لانه انما رد بعد
التوسط على القايل بانه لمحض التانيث حيث قال في الايضاح
واما كلتا فمنهم من يقول هي من الواو ومنهم من يقول هي من الياء
ومنهم من يقول ليست بلا البتة فمن قال انها من الواو
قال ان ابدال التاء من الواو فحملها على الاكثر اولى ومن

انها

انها من الياء قال لان الابدال بالتاء من الياء اكثر وهذا مستقل فيحمل على الا
كثر واما من قال انها ليست بدلا فقد زعم انها لمجرد التانيث والالف
بعدها هي اللام فيكون وزنه فعلا وليس بمستقيم لان تاء التانيث
لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعلا ايضا ليس من
ابنيتهم **قوله** ولا يجوز تفريق المثنى بان يعبر عنه بمفردين **قوله** معرفة
لان وضعهما للتاكيد ولا يوكد بالمعنوي الا المعارف فقوله **قوله**
قيل انه الخ اي قيل في الفرق بين حال اضافة كلا وكلتا الى
مظهر وبين حال اضافتها الى الضمير **قوله** فالاغلب كونه
جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجيتهما
كليهما وجيتا كلاهما وان جاز ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر
شخصين فلا يكون تاكيدا معنى ولفظا اما معنى فلكونه
مثنى المعنى واما لفظا فلكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة
حتى يميز عنه بالتجرد عن النون **قوله** واصل المثنى ان يكون معربا
لان الاصل في الاسماء الاعراب كما عرفت **قوله** فلا ولجعله الخ
فلذا جعل اعرابه بالحروف الثلث التي اعرب المثنى بها **قوله** فانه
لا يجري على المثنى لانه لا يكون تاكيدا فهو مفرد منصرف فيكون
اعرابه بالحركات الثلث الا انه لما كان مفتوحا جعل اعرابه
تقديريا **قوله** اذ لم يستعمل مفرده فلا يكون مثنى مع انه اعرابه
اعراب المثنى في شمس العلوم المذروان بكسر الميم والذال المعجمة
والراء المهملة طرفا الاليتين الاليس لهما واحد وفي الصحاح
لا واحد لهما لانه لو كان واحدهما مذرى على ما يزعم ابو عبيدة

لقالوا في التثنيه مذريان لان المقصود اذا كان على اربعة
احرف يثنى بالياء على كل حال قوله فان زعم الخ اي لان زعم المص
انه داخل في المثنى لان مفرده وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت
في التقدير اذ كانه كان مذري معناه طرف الالية ثم ثنى بطرفي
الاليتين قوله لم يمكنه يعني ان ثنايان بكسر الثاء المثلثة والنون
والياء التحتانية معناهما طرفا الحبل المثنى اي المعطوف احد
طرفيه بالاخر فلم يستعمل له مفرد مع انه معرب باعراب التثنية
فكان على المص ان يذكره فيما الحق بالمثنى ولا يمكن للمص ان يقدر
مفرده ثناء كما قدر في مذروان لانه لو فرض استعمال ثناء
كان معناه احد طرفي الحبل وليس في الطرف الواحد معنى
الثني لانه في اللغة العطف يقال ثنيته اي عطفته ولا
عطف في احدهما فلا يمكن اشتقاق ثناء منه وتقدير
مفرد الثنايين وفيه بحث لان معنى المثنى عارض للطرف
الواحد من الحبل وان لم يكن داخلا فيه وذلك كاف لاعتبار
اشتقاقه منه في الصحاح الثناء عقال البعير ونحو
من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو فرد تقول
عقلت البعير بثنايين اذ عقلت يديه جميعا بحبل او
او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده
فيقال ثناء فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت
ولو واحدة ثنائي وقيل ثناء لتقل ثناء ان بالهمزة كما
يقول كساء ان وردها ان انتهى فان قوله لا يفرد واحده

فيقال

فيقال ثناء الى آخره يشعر بان له واحدا مقدرا لكنه لم يفرد في الاستعمال
قوله اذ ليس في المفرد معنى التثني اي صيرورة الشي ثانيا يقال ثناه
اي صار له ثانيا وهذا الكلام حق لا شبهة فيه قوله فالثنايان اي اذا لم
يكن مفرد فالثنايان لفظ معناه طرفا الحبل المثني فيكون المثنى
مجموع حيث الحبل جعل المثنى صيغة له في كل واحد من طرفيه فيه
ما مر من انه كما يجوز ان يقال للحبل انه مثنى باعتبار اشتماله على
الثني يقال لكل واحد من طرفيه انه مثنى على الاخر اي معطوف به
والمثنى على وزن مرمي من ثنيته اذا عطفته قوله لوجوب ان
يكون مفرده من لفظه قال المص رح جمع المذكر السالم كل اسم ثبت
مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين واما
ذوو اورده باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده
قوله لانه جمع الخ بخلاف عشرين لانتفاء الامرين فيه كما هو مقتضى
الجمع تشبيه بالمثنى لا بالنفي قوله قال الشيخ الرضي جلبت الالف الخ في
هذا النقل بيان وجه ما يصلح للاعراب فيهما وتعين ذلك
اي جلبت الالف قبل الاعراب ليحصل بناء التثنية والواو
ليحصل بناء الجمع لان الالف لكونه خفيفا يناسب قلة عدد
المثنى فان القلة توجب الخفة وكذا الواو لكونه ثقيلا يناسب
كثرة الجمع لكون الكثرة موجبا للثقل قوله وهذا الحكم اي
جعل الالف علامة التثنية والواو علامة مطرد في جميع
المثنى والمجموع سواء كان مظهرين او مضمرين ومسترين
او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجرورين قوله لان كلا

من المثنى والمجموع متقدم الخ اى تقدم الموصوف على الصفة فيكون
الالف والواو لكونهما علامة التثنية والجمع متقدمين على الاعراب
والجر قوله وليهما اى الجر احق بالياء لكونها حاصلة من اشباع الكسرة
التي هي الاصل في الجر قوله فاتبع الجر على صيغة بناء المجهول ونصب
الجر اى جعل النصب تابعا للجر قوله قال الشيخ الرضي الخ اشارة الى
وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسرها قوله
ابقاء على الحركة الثابتة الخ فان الالف لما دخلت علامة التثنية
والالف يقتضي فتحة ما قبلها كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب
المثنى فابقي المثنى على ما كان عليه لعدم المغير قوله واما الضم
الخ اى الضم الذي اقتضته الواو التي جلبت علامة للجمع
نقلت كسرا حين قلبت الواو ياء لاستثقال الضم قبل الياء
الساكنة لو ابقيت الياء على حالها وللزوم والتباس حال
الرفع بحال الجر اذا قطع النظر عن العامل وبطلان السعي في
قلب واو الجمع بالياء اولا لو قلبت الياء بالواو لضمة ما قبلها
قوله مع ان تغير الحركة وهي الضم الى الكسر اولى من تغير الحرف
اى الياء الى الواو لابقاء الضم قوله ان حذف نوناتهما با
لاضافة قيد بذلك اشارة الى دفع ما يتوهم من ان رفع
الالتباس حاصل بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع فلا حاجة
الى الفرق بفتح ما قبل الآخر وكسره قوله وكسر النون الخ عطف
على قوله ترك فتحة الخ لكونه تنوينا ساكنا في الاصل يعني انه لما
الحق في آخر المفرد المنصرف الذي هو الاصل في الاسماء الالف

التي

التي هي علامة التثنية او الواو التي هي علامة الجمع اجتمع
ساكنان المدة والتنوين فحركت التنوين بالكسر في التثنية
لانه الاصل في تحريك الساكن على ما بين في التصريف وكون
المثنى اسبق من الجمع وبالفتح في الجمع للفرق وهذا على
الجمع مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع
تنوين حركت للساكنين والمختار انه كالتنوين في كونه علامة
التمام قوله واما الياء الخ دفع لما يتوهم من ان الياء مشتركة
بين المثنى والمجموع فلم يحصل الاعتدال بالفتح في المثنى قوله و
بالكسر في المجموع حالتي النصب والجر وحاصل الدفع ان
الياء طارية للاعراب والطاري لا يعتبر بخلاف الالف
والواو فانهما يحصل البناء قوله من تقسيم الاختلاف الخ
فان اقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام ما به
الاختلاف اليهما قوله وانما قال ذلك اى قوله اللذين الخ مع
اي ايضا تركه قوله ليصح قوله الخ يعني قوله التقديري واللفظي
معرفان بلام العهد لانه الاصل ولعدم صحة الاستغراق
اذ ليس كل تقدير فيما تعذر كتقدير العامل والمعمول و
الحمل على الجنس والعهد الذهني يوجب جهالة الحكم و
الشارح اراد ان يفسرهما بتقدير الاعراب والاعراب
الملفوظ كما سيأتي لا فراد قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما
بيانا للتقديم فيما سيأتي فلا بد من سبق يعني ان الشارح اراد
ان يفسر قوله التقديري واللفظي المعرفين بلام العهد الخارجي

ذكرهما المحقق معني
العهد فراد ههنا قوله
اللذين اشير اليهما فيما
سبق م

المستدعي لتقدم الذكر بتقدير الاعراب والاعراب الملفوظ
فزاد قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما بيانا لتقدم ذكرهما
ليصح ذلك التفسير قوله كما بين في بعض النسخ وفي بعضها
صيغة المضارع فالماضي بالنظر الى تقدم تبيين الشارح
على زمان تحرير المستقبل المحشي بالنظر الى ارادة الشرح
وكلمة ما مصدرية اي ارادة مما يليه المتبين او موصولة
اي حال كون ما اراده مما الاما تبينه وانما لم يقل ليصح تفسيره
بما بينه لان الباعث على زيادة قوله اللذين اراده ذلك
التفسير لا نفسه قوله وليتصل لاحق الكلام لسابقه وان
سابق الكلام اعني قوله فالمفرد المنصرف الى ههنا كان
لبيان محال الاعراب بالحركة والحرف وهذا الكلام لبيان
محال الاعراب التقديري واللفظي فيتصل الكلامان حق
الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلا للمجمل المفهوم من قوله
وانواعه رفع ونصب وجر قوله كما قيل وقع في بعض الشروح
لما فرغ تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم
في اخر الاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره قوله سهل
الضبط اشارة الى ان القلة سبب للتقديم باعتبار لا
زمه وهو سهولة الضبط لان من حق العلامة الظهور
فاللفظي اصل الاعراب حقيق بالتقديم نظرا الى ذاته قوله
ان لم يقدر الوقت الخ وان قدر الوقت وجعل المصدر
حينا يكون في معناها وعلى التقادير ضمير الفاعل راجع

الى

الى الاعراب لا الى المعرب حتى يحتاج الى تقدير المضافين على
ما في الحواشي الهندية قوله في الامثلة اي في قوله كعصاو
غلامي وفي قوله كقاض ونحو مسلمي لما سبق من بيان محال الا
عراب من قوله فالمفرد المنصرف الى قوله التقدير قوله لا يخفى
فساده اذ الاعراب اللفظي ليس لاجل كل ما يغايره التعذر
والاستثقال بل العامل وانتفاء التعذر والاستثقال
قوله وكذا نقول واليه ذهب الشارح الرضي وترك الشارح
رح لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة قوله
اي في موضع اخر الهذان الوجهان مصحّحان لذكر
كلمة في والظاهر تركها لانها ممنوعة من الحركة مطلقا
بخلاف ياء القاضي فانها ممنوعة من الحركتين ولذا
سمي الكلمة المشتملة عليها منقوصا لانه نقص عن
حركتين قوله لتحققه في ميم غلامي فانه ممنوع من
الحركات الاعرابية ايض مع انه لا يسمى مقصودا وانما
قال اولى اذ اطراد الالقاب مستحسن وليس بواجب قوله
والخفاء ام هذا القسم اي الخفاء لتعذر الاعراب فيما
حذف منه الالف لسقوط الالف الذي هو سبب
التعذر وظهور التعذر فيما وجد فيه الالف المقصورة
مثل المص بالاول لغرضا للخفي وترك الثاني وما للاختصا
لكونه معلوما بطريق الاولى قوله اذ جعلت الكاف اسمية بخلاف
ما اذا جعلت حرفية فانه لا يجوز ابدال الحرف من اسم و

ولا بيانه به قوله والمعرب لتعذره في زمان المطلق اي غير
مقيد بكونه زمان الرفع والنصب او الجر وهذا على تقدير
كونه ظرفا قوله او تعذرا مطلقا غير مقيد بحال كونه
مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه مصدرا
للتعذر المحذوف قوله حال من قوله كعصا وغلامي اي من الكاف
الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى لعامل الظرف المستقر
لكونه بدلا من ما في قوله فيما تعذر او بيانا له قوله والعامل
فيه ما هو عامل في الظرف المستقر فيتحد عامل الحال
وصاحبه او ظرف لذلك العامل عطف على قوله حال قوله
ما دامت الفا قيد بذلك لان الالف اذا انقلب همزة
نقلت الحركة كما في قابل ومانع قوله ليدخل فيه الجمع
المكسر اي نحو سلماني وعباردي فان الاعراب فيهما
ايضا متعذر لاستثقال ما قبل الياء بالكسرة قوله
ولو قيل الخ يعني ان مثل عصاي داخل فيما ذكر الشارح
رح لانه اسم معرب بالحركة منطلقا مضاف الى ياء
المتكلم مع ان تعذر تعذر اعرابه ليس لاجل الاضافة
بل لكونه مقصورا فلو قيد الحركة باللفظية لخرج عنه لكان
اولى قوله فان تعذر الاعراب قبل الاضافة لا بعدها
حتى يكون من قبيل غلامي وانما كان المتعذر قبل فيه
الاضافة لان الاعلال مقدم على الاضافة لما قالوا ان الواضع
اعتبر في الكلمات الحالات التي يقتضي الاعلال فيها بحسب كل

تركيب واعلها قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه
ولا يتوقف له مثلا علم ان عصوا اذا وقع في التركيب يتحرك واوه
فينقلب الفا فرضها متحركا وقبلها الفا وكذا علم ان قاضي
اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع وبالكسر في حال الجر
ويلزم الثقل فحركت بالضم والكسر ثم حذفها كذا في بعض الشروح
وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب
بالالف ما تعذر بعد فيكون انقلاب بالالف بعد تعذر الاعراب
بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشهد
على ذلك قول المص في بحث الاضافة الى ياء المتكلم فان
كان اخره الفا تثبت وكذا فساد ما قيل ان التقييد باللفظية
باللفظيه يخرج منه نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم مع انه
داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم
متعذر لان المحذوف من اخره حركة الكسرة التي اقتضاها
الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها الاستثقال الا انا
لا نسلم ان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر
لانه عند الاضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت
لالتقاء الساكنين ثم يدغم الياء في الياء فيكون الاعراب
فيه مستثقلا لبقاء الياء الساكنة نعم لو كان العايد بعد
بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذرا
الاستثقال ما قبل الياء بالحركة التي لاجلها يدل على ذلك
ما سيأتي في بحث الاضافة الى ياء المتكلم من قوله وان كان

في اخره ياء او عمت وفتحت الياء للساكنين اي للزوم التقاء
الساكنين علي تقدير السكون **قوله** واعلم ان اكثر النحاة الخ اي
الاشهر بين النحاة ان المضاف الي ياء المتكلم المبني علي الكسرة
للاضافة الي ياء المتكلم المبني كذا في العباب **قوله** لان غلاما معرب
لثبوت الالف في حالة الرفع قبلها ياء في حالتي النصب والجر
فالاضافة الي ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما
يختلف الحكم عنها كذا في العباب لكن يقول ان علة البناء هو
المجموع المركب من تلك اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الضمير
وسكون حرف العلة فلا يرد غلام هذا ولا غلامه وغلامك
ولا غلاماي كذا في غاية التحقيق **قوله** والا بشرط سيذكر خلاصته
ان ظهور الاضافة يرجح جانب الاسمية لاختصاصها
بالاسماء انما يوجب البناء اذا كانت كلا اضافة ولم يبدل
من المضاف اليه شي كالاضافة الي الجمل اذ الاضافة في
الحقيقة الي مصادرها فكان المضاف اليه محذوف
فاشبه الحروف في الاحتياج الي اعتبار ضميمة ولما
ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف لم يبنيا اذ
المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدلة **قوله** وهو ههنا
مضاف الي الياء اذ المقصود بالنسبة الغلام المضاف
الي المتكلم لا مطلق الغلام ثم نسبه الي المتكلم **قوله** تفريع علي
المقدمة الاستثنائية فان كلمة لما كانت لوقوع امر لوقوع
امر اخر كانت دالة علي مقدمتين الشرطية وهو تعليق

وقوع

وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثنائية اعني استثناء المقدم
فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسرة قبل دخل العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخري لكنه اشتغل في غلامي بالكسرة قبل
دخول العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة اخري فيكون اعرابه
تقديريا مطلقا واذا كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل
فما ذهب اليه البعض غير مرضي لامتناع ان يكون المتقدم
عين المتاخر فالتفريع المذكور لكونه مبنيا علي امتناع ان يكون
المتقدم عين المتاخر متفرع علي تحقق الاشتغال بالحركة لا علي
التلازم بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخري
كما لا يخفي توضيحه اي توضيح التفريع علي المقدمة الاستثنائية
قوله ان قلت لم لا يجوز الخ يعني ان ما ذكرتم انما يدل علي امتناع
ان يكون كسرة الملايمة كسرة الاعراب وهذا لا يدل علي امتناع
كون الاعراب لفظيا حالة الجر لجواز زوال الكسرة الملايمة
بعروض الثانية بعد دخول العامل لا وجه لزوالها يعني
ان سببه وهو الياء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر
مع ان الاصل الخ يعني مع انه لا دليل عليه لانه خلاف الاصل
قوله وان العناية الخ اي مع ان العناية بكسر الملايمة اكثر من
كسرة الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء لشدة
اتصالها صارت كالجزء مما قبله بخلاف كسرة الاعراب فانها
عارضة لاجل العامل **قوله** خصوصا اذا لم [illegible] الخ بخلاف ما
قبل بزوال كسرة الملايمة فانه يفوت جانب رعاية الياء

بالكلية **قوله** ان قلت لم لا يجوز الخ يعني ما ذكرتم يدل انها ليست
كسرة اعراب يعني لم لا يجوز ان يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول
العامل بمجرد الملايمة وبعد دخول العامل للملايمة و
حركة الاعراب ايض كما جعل الالف والواو والياء في المثنى
والجمع بمجرد الدلالة علي التثنية والجمع وبعد دخول العامل
حروف الاعراب ايض **قوله** وكما يستحيل توارد الخ لاشتراك
العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة
الي شيء في زمان واحد من جهة واحدة او لكفاية كل و
احد منهما في وجود الاثر الحقيقي والاصطلاحي **قوله** ولا يخفى
تحققها فيما نحن فيه فان الياء والعامل كل واحد موثر مستقل
في الكسرة اصطلاحا وان كان الموثر حقيقة تلفظ المتكلم **قوله**
دون التثنية والجمع لان الموثر في كون علامتها اعرابا العامل
العامل وهو موثر اصطلاحي والموثر في كون علامتهما
للتثنيه والجمع قصد المتكلم وهو موثر حقيقي واجتماع
الموثرين في المحل لا نه المختلفين جايز لانه في الحقيقة يفيد
احدهما للاثر وجودا اعتباريا اصطلاحيا والآخر وجودا
حقيقيا مثلا قصد المتكلم افادة وجود نفس العلامات
الدالة علي معنى التثنية والجمع والحاقهما بالمفرد والعامل
افاد كونهما دالة علي الفاعلية والمفعولية والاضافة
قوله مستند الي قصد المتكلم فان المتكلم قصد بايرادها
الدلالة علي المعنى المذكور **قوله** وتحقق نوعية ومجرورية

علي ان يكون رفعا وجرا مصدرا المجهول **قوله** او وقت رفع
العامل الخ علي تقدير يكون رفعا وجرا مصدرا المعلوم **قوله** ولك
ان تجعل مصدرا اي مفعولا مطلقا للاستثقال المقدر اي
كاستثقال استثقال رفع وجر **قوله** او حالا مما اضيف الخ اعنى
قاضي لكونه فاعلا للاستثقال المقدر **قوله** الي غير ذلك من
الاحتمالات احدها ان يكون حالا من مدخول الكاف والعامل
فيه معنى التمثيل او التقدير او الاستثقال المفهوم مما
تقدم وذلك علي تقدير كون قوله كقاض خبر مبتدا محذوف
وثانيها ان يكون حالا من قوله كقاض وذلك علي تقدير
ان يكون الكاف اسمية بدلا او بيانا لما في فيما استثقل والعامل
فيه عامل الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفا لذلك العامل
قوله مرفوعا ومنصوبا يحتمل ان يكون منصوبا المعنى حال كون
كقاض مرفوعا بان يكون خبر المبتداء محذوف وان يكون منصوبا
بان يكون صفة لمصدر محذوف ويحتمل ان يكون المعنى حال
كون نحو قاض مرفوعا او منصوبا علي وفق المعطوف عليه فان
قلت فما فايدة زيادة لفظ نحو وترك العطف علي قاض بدونه
كما في قوله كعصا وغلامي مطلقا مع انه اخصر قلت فايدته
ما اشار اليه الش رح بقوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون بالحركة الخ وهو انه نبه بعدم ادخالها تحت
حرف واحد علي كونهما نوعين متباينين اشتى كما في مجرد الاستثقال
بخلاف عصا وغلامي فانهما مندرجان تحت نوع واحد

فلذا جعلهما مدخل حرف واحد قوله لم يحتج ايضا الى ذكره كما لم
يحتج الى ذكره على التقدير الا انه ولا لانه غير مستدرك لكونه
تصريحا للمعلوم من ذكر التمثيلات بخلاف الاول قوله ونحوها
اي نحو الكاف وهو ما يفيد معناه من لفظ مثل ونحو وشبه
ونظيره قوله قال الفاضل الهندي حاصله بيان الفرق بين عصا
ومسلمي في جعل اعراب احدهما متعذرا واعراب الاخر مستثقلا
قوله متعذر لامتناع التلفظ بالواو بعد انقلابه ياء قوله
وقبله اي قبل الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا انه بسبب
اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيلا قوله كما في عصا فانه بعد
الاعلال الحالان متعذر لامتناع الالف عن قبول الحركة و
قبل الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا ان تلفظ بالحركة
ثقيل قوله لكن المؤثر في التقدير الخ فالمعتبر في عصا حاله بعد
الاعلال وفي مسلمي حاله قبل الاعلال قوله لان اعرابه بالواو اي
لان اعراب مسلمي بالواو وثقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع ياء
المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو تقدير للواو فالاستثقال
صار موجبا لتقدير الواو بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة و
ثقل الحركة على الواو وتحرك ما قبلها يوجب ابدال الواو بالالف
وذا ليس تقدير الحركة بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع
الالف عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف الحركة جعلنا الاعراب
لفظيا فيكون التقدير موجبا للتقدير في عصا قوله الا
الاسكان الخ اي ليس ثقل اعراب عصا موجبا للاسكان

الواو

الواو وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديريا بالاستثقال كما في
قاض فان استثقال الضمة والكسرة على الياء يوجب اسكانها
وهو تقدير للحركتين فالاعراب فيه تقديري للاستثقال وبهذا
تبين انه لا اشتباه بين عصا وقاض لانه بعد الاعلال محل الا
عراب في عصا وهو الواو غير باق فاعرابه متعذر وفي
قاض بعد الاعلال محل الاعراب وهو الياء باق الا انه لضعفه
يثقل تلفظ بالحركة انما الاشتباه بين عصا ومسلمي لبقاء
الواو فيهما وعدم بقائه قبل الاعلال وبعد الاعلال فمن
تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يات بشئ قوله
فما كان اعرابه بالحرف الخ متعلق بيكون بعد تقييده
بقوله في الاحوال الثلث او بعضها اي يكون الاعراب
بالحرف تقديريا في اسم كان الخ سواء كان ذلك الاسم
مفردا او مثنى او مجموعا فانه اذا لاقي مدة آخره ساكنا
يسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة حركة ما
قبلها عليها فيصير الاعراب تقديريا اما في الاحوال الثلث
كما في الستة والجمع المذكر السالم او في بعض الاحوال كما في
المثنى حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن في آخره مدة كالمثنى
حالتي النصب والجر فانه تحرك تلك المدة بحركة موافقة لها
ولا يحذف لعدم الدلالة عليها فيكون الاعراب لفظيا قوله
لئلا ينتقض الخ فانه معرب بالحرف ولاقي آخره ساكنا بعده
مع ان اعرابه لفظي فاذا زيد لفظ المدة خرج عن القاعدة

لعدم كون اخره مدة قوله ولعله انما لم يعده المص اى لم
يعد المص رح هذا الموضع في مواضع الاعراب التقديري
مع انه في صدد ضبط مواضع الاعراب التقديري واللفظي ليعرف
به من لم يتتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة في كلامهم ويتلفظ
بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة للمتعدد من المتعذر
والمستثقل اشارة الى كل نوع من انواع الكلمات التي يكون
الاعراب فيها تقديريا فمن قال انه ليس المقصود ههنا الحصر بل مجرد
التمثيل فلا ينافي وجود موضع اخر للاعراب التقديري وان
الضمير في قوله واللفظي فيما عداه راجع الى اسماء الموصولة ويجوز
افراد الضمير الراجع الى الشيئين المعطوفين بكلمة او اي
اللفظي فيما عدا المتعذر والمستثقل لم يات بشيء لانه لا
ينضبط مواضع الاعراب ما لم ينضبط مواقع المتعذر
والمستثقل فلو لم يكن المقصود من الامثلة حصر المواضع
لفوت غرض المص رح من هذا الكلام ولذا رجع الشارح
ضميره فيما عداه الى الامثلة بتاويل المذكور فتدبر والله
الموفق قوله الا باعتبار عارض وفيما نحن فيه تقدير الاعراب
انما هو باعتبار عارض التقاء الساكنين قوله وكان الياء
في مثل غلامي الخ اشارة الى دفع ما يرد من غلامي ومسلمي
تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملاقاة ياء المتكلم
فلا يصح انه بصدد بيان الاعراب التقديري للاسم في
ذاته ووجه الدفع ظ قوله لشدة الامتزاج لكونه ضميرا

متصلا

متصلا قوله لا يتلفظ به استقلالا بخلاف ما نحن فيه فان كلا
منهما كلمة مستقلة قوله ان قلت فلو لم يعد الخ اذا كان الياء لشدة
الامتزاج كالجزء من الكلمة فلم لم يعد المص رح حالة الرفع في مواضع
التقديري للمستثقل فان اصله مسلموي قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
فصار الاعراب حال الرفع بعد القلب تقديريا كما في مسلمي بخلاف النصب
والجر قوله بطل قوله الخ لان الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتاويل المذكور
لما عرفته وفيما عدا الامثلة لانه ليس مقصورا ولا اسما معربا بالحركة
مضافا الى ياء المتكلم ولا مفتوحا ولا جمعا بالواو والنون مضافا
الى ياء المتكلم قوله اجيب عنه بانه جعله داخلا في باب غلامي الخ
يعني ان فو حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركات التقدير
ية كما ان اخي وابي وحمي وهني وفمي كذلك فهو داخل في باب غلامي وكان
اصله فوي نقل كسرة الواو الى ما قبلها ثم ادغمت فلما اشتغل ما قبل
الياء بالكسرة جعل اعرابه في الاحوال الثلث تقديريا وليس اعرابه بالحرف
حتى يكون حال الرفع تقديريا وحالتي النصب والجر لفظيا قوله نعم يبقى
الاشكال الخ فان مذهبهم في العلم ان يحكيه المستفهم كما نطق فيقولون
في استفهام من يقول جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد من
زيد او من زيد فهو معرب بمقدر الاعراب لاشتغال محله بالحركات
المحكية قوله اذا جوز الحكاية فيه ومنه قول من قال دعني من تمرتان في جواب
من قال هاتان تمرتان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية
مانعة عن ظهور الياء لفظيا فحكمنا بانها في التقدير قوله وذلك ان
العدول للاختصار بمثل ما سبق ثابت قوله لاستلزامه اي تعريف

النحاة قوله قوله فيهما هو المقصود من التعريف اي المقصود من تعريف غير
المنصرف مثلا ان تعرف من يتتبع لغة العرب فيجري عليه حكمه من عدم
الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير المنصرف به لزم ان
ان تعرف اولا عدم دخول الجر والتنوين ليعرف انه لا يدخله الجر والتنوين
فيلزم تقدم الشي على نفسه قوله وعدم انحصار للمعرب الخ عطف
على قوله توقف الشي على نفسه اي لاستلزام تعريف النحاة عدم انحصار
المعرب في المنصرف وغير المنصرف لخروج ما اعرب بالحروف وهي الاسماء
الستة والمثنى وما الحق به والجمع السالم وما الحق به عن القسمين
اما عن المنصرف فلعدم كونه معربا بالحركات الثلث واما عن غير
المنصرف فلعدم الحركة بالفتح وانما قال مثلا لانه يخرج عن القسمين
ما اعرب بالضمة والكسرة ايضا قوله من الصرف وهو الفضل والزيادة
كتب المحشي رح في الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرف اي فضل
وفي الحديث من طلب صرف الحديث وهو ريبه بالزيادة في
النهاية وفي حديث الى ادريس الخولاني طلب صرف الحديث يبتغي
به اقبال وجوه الناس اليه اراد بصرف الحديث ما يتكلفه الانسان
من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره ذلك لما يدخل فيه من
الريا والتصنع ولما يخالطه من الكذب وقيل من الصرف وهو الصوت
لان في اخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف في جهات
الحركات وقيل من الصرف والصريف وهو اللبن الخالص لانه خالص
عن شبه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع لانه انصرف
عن شبه الفعل كذا في شرح التسهيل قوله اعني علامته اي علامة المنصرف

وهو تنوين التمكن قوله وكذا يقال له الامكن لزيادة مكنته وقوله
في الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع منه خواصه من الجر والتنوين
قوله لان غير لا يكتسب الخ قد يقال اذا كان المضاف اليه ضد واحد
كما في عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالاضافة وههنا كذلك
وفيه انه ليس للمنصرف ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف
حتى يتعرف غير بالاضافة اليه قوله وهو مفهوم محصل اي معين لا
ابهام فيه اذ لم يلاحظ فيه معنى الغير حتى يكون مبهما بابهام الغير
قوله لانه اسم جنس واسم الجنس لصدقه على كثيرين في حكم النكرة وفيه
انه انما يكون في حكم النكرة اذا اريد فرد ما من افراده واما اذا اريد
به المفهوم في ضمن اي فرد كان فلا قوله لا علم جنس لان يقدر انه موضوع
لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع قوله لانه اي علم الجنس
ضروري حيث لما وجدوا بعض الالفاظ الدالة على المعنى
الكلي مما يجري عليه احكام المعارف ولا تعريف فيها قدروا
انه علم لذلك المفهوم الكلي قوله والقول بانه خبر الخ اي القول بان
غير المنصرف خبر لما الموصولة مقدم عليه قوله عارض غير طبيعي
احترز بغير طبيعي عن العارض الطبيعي كصحة للانسان وبقوله
يستدعي حالة عما لا يستدعي حالة وتغيرا اصلا كالصفرة للوجل
وعما يستدعي حالة طبيعية كالكيفية الحادثة مرة واحفظ
الصحة قوله ليست بمعنى الموجب لان الموجب لتغير آخر الكلمة ليس
الا تلفظ المتكلم قوله بل بمعنى ما ينبغي الحكم لقول ما يختار المتكلم
الخ لان المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة لمعارض

كالصرف للضروره والتناسب قوله فعلى هذا يكون الخ الا ان كل واحد منهما
ليس مما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول الحكم اعني عدم دخول الكسرة
والتنوين بل عند حصولهما فلذا قال الشارح تؤثران باجتماعهما قوله لكن
صحح كلام المصنف بان المراد بالسبب والعلة ما له مدخل في اختيار
الحكم قوله وبنى ذلك اي كون الاطلاق على كل واحد حقيقة قوله تسمى السبب
فيكون كل واحد منهما سببا والاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يخفى ان هذا
الوجه الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو انه تسمى العلة قوله
لزيادة الاختصاص لهما اي للام والاضافة بالاسم فبدخول احدهما
قوي جانب الاسمية وضعف مشابهة للفعل في الفرعيتين قوله
اي قلت بنفي النقض الخ لبقاء النقض عما ذكره مبني على ان المراد بالشرائط
في قوله باستجماع شرائطهما الشرائط المذكورة في بيان العلل والا فيمكن
ان يقال لا نم تحقق العلتين المستجمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة
والتناسب لان من جملتها انتفاء الضروره والتناسب قوله لصدق
التعريف عليه لوجود العلتين فيه العلمية والتانيث مع شرطهما
قوله باسمي وتحقيق قوله الخ من ان المراد بصرفه في حكم المنصرف او
المعنى اللغوي والضمير راجع الى الحكم واطلق الصرف عليه بناء على
تعريفه انه ما الغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين قوله وعن
الثاني بان يمنع اي المصنف وجود السببين بشرائطهما في مسلمات
لان التانيث المؤثر في منع الصرف اما التانيث اللفظي او التقديري
ولا يوجد شيء منهما اما اللفظي فلان التاء لدلالته على الجمعية
ليست خالصة للتانيث واما التقديري فلان وجود التاء فيه

يمتنع عن تقدير تاء اخرى فهو كبنت وثبت واخت حال كونهما علمين
فانهما منصرفان لان التاء لكونها عوضا عن الواو ليست للتانيث
لوجودها في اللفظ يمنع تقدير اخرى وحاصل هذا الجواب منع
صدق التعريف عليه وتسليم انه منصرف وهو اختيار الزمخشري
قوله او يقول الخ عطف على ان يمنع الخ اي بان يقول المص سلمنا
صدق التعريف عليه لكن لا نم انه منصرف قولكم لدخول الكسر و
التنوين عليه قلنا التنوين الذي في مسلمات تنوين المقابلة
بنون جمع المذكر السالم والكسرة فيه التي غير مختصة بحال
الجر بل يكون في حال النصب ايضا وهما غير ممنوعين من
غير المنصرف وانما الممنوع منه تنوين التمكن والكسرة المختصة
بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير المختصة غير ممنوعة منه لانه
لو منع عن الكسرة الغير المختصة لكان اعرابه بالفتحة حال
النصب والجر فيكون الجر فيه تابعا للنصب وقد كان في
الاصل اعني جمع المذكر السالم النصب تابعا للجر فلزم مخالفة
الفرع للاصل قوله او ان يحذف الخ عطف على ان يمنع اي اجيب
بان يحذف المص الكسرة والتنوين عن مسلمات ويقول لا نم
دخول الكسر والتنوين قوله حتى يلزم الخ غاية عليه حال العلمية كما ذهب
اليه البعض واستشهد بما وقع في بعض الاشعار بدون الكسر و
التنوين قوله حتى يلزم الخ غاية للمنفي لا للنفي قوله والحصر استقرائي
يعني تتبعوا الاسماء الغير المنصرفة فلم يجدوا فيها غير العلل التسع
المذكورة قوله او من تسع علل على حذف الصفة على ما قال الرضي

اعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة تستقبحون كون على حذف الصفة لا
مميز العدد فى اى درجة كان صفة لان المقصود من التميز التنصيص
وهو معدوم فى اكثر الاوصاف بل ان كانت مختصة ببعض الجنس
لم يقبح نحو بلسه علماء وماية فاضل وقال فى بحث النعت فيها يوصف
الصفة ولم يذكر للعلم بها انتهى اى على حذف المضاف اليه على ما وهم
حتى يرد عليه ان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين منه مختص
بلفظ كل وبعض على ما صرح به فى الرضى والاول قوله اوفق لتعين
حذف الموصوف فيه قوله وبما فى اول البيت الخ لان الاخبار بعد
العلم بها اوصاف فيكون بتسع صفة لعلل قوله ثم المصرف تصويب
كلمة ما فيه فى التاج التصويب بنشيب فرود آوردن كسى در
كارى بصواب نسبت كردن وكلا المعنيين يناسب المقام
وما قيل المصوب المنزل فوهم قوله لان ثبوت العلية الخ وما
قيل ان كلمة ثم مستعار للتراخى فى الرتبة فيكون ما بعده اعلى
رتبة مما قبله وادنى لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده
فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة فوهم لانه انما يصح
ذلك لو كان الجمع اعلى رتبة باعتبار الحكم المنسوب اليهما
اعنى كونه واحدا من التسع وليس كذلك قوله فيما هاهنا
بجعل جزء العلة شرطا لها قولا وصفة موصوف محذوف
الخ والتقدير والنون اعنى نونا زايدة قوله لان اللام للعهد
الذهنى وهو فى حكم النكرة لاشتراكهما فى الدلالة على فرد
غير معين فيجوز اجراءه مجرى النكرة وتوصيفه بها قوله زيدت

الخ لام

81

الخ لام العهد الذهنى زايدة عند النحاة لعدم افادتها
سوى تحسين الكلام واما عند علماء المعانى فهى لام الجنس مع
ومع قرينة البعضية فى حكم النكرة قوله والجملة معترضة
بين الجار اعنى والنون وبين متعلقها اعنى من قبلها لبيان
حالها اعتناء بشان صفة الزيادة فانها مدار منع الصرف
قوله فالعامل هو المنع الخ فيكون عامل الحال عاملا معنويا و
لذا قال الشارح او المعنى ولم يقل اذ التقدير قوله قبل يجوز ان
يكون عاملها الخ اى اعرف كون النون من موانع الصرف حال
كونها زايدة وفيه ان يفسد التعريف بحال الزيادة غير مقصود
انما المقصود تقييد النون بها وذلك فى قوله تع والارض جميعا
قبضته ولذا قال المحشى قيل قوله الفرق بين الخ المقصود
من هذا الفرق بيان فايدة التقييد بقوله الالف و
الظرف متعلقا بالزيادة يعنى انه بعد قوله الف فاعل
زايدة الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا
متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا متعلقا با
لزايدة اعنى الفاظا هرا لا ستره عليه فانه على الاول
نظر المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة
قبلها فيفيد اشتراكهما بالزيادة مع تقدم الالف عليها
فى الذكر وعلى الثانى نظر المعنى والنون حال كون الالف
موصوفا بالزيادة كائنا قبلها فيفيد كون الالف
الزايد متحققا قبل النون ولا يفيد زيادة النون و

المطلوب زيادتها فلذا جعل الشارح الظرف لغوا قوله او
لنقص الزايد اي ظرفا مستقرا حالا من الزايد اعني الالف
قوله من فسر التقريب الخ لما كان تفسير التقريب اي جعل الشي
قريبا قالا اقرب اي الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب
الظ وجه المحشي بان معنى الاقربيه واما مفهوم من المبالغة
المفهومة من حمل المصدر على ذات اتصف به نحو رجل عدل
فانه يدل على كماله فيه حتى انه صار عين عين الذات فيفيد
ان هذا القول كامل في القرب وهو معنى صيغة التفعيل
بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من التكثير المستفاد من صيغة
التفعيل فان كثرة القرب هو الاقربية قوله وفيه انه اذا كان
متعديا الخ نحو غلقت الابواب قيد بذلك لانه اذا كان
لازما يجي لتكثير نفس الفعل نحو جولت وطوفت ولتكثير الفاعل
نحو موت الابل واما جرحته وقطعت الثوب بمعنى اكثرت
جراحاته وقطعاته فهو ايض لتكثير المفعول قوله لعله اراد
الخ فيه انه لو اراد ضم انضمام الادرج وزن الفعل ايض في
التركيب وليس اعتبار التركيب فيه اكثر تكلفا من اعتباره
في البواقي كما علم الخ فان امتناع الفرق فيهما بطريق
الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل
نقلهما من الفعلية الي الاسمية لم يدخل عليهما بعد
النقل ايض كذا في بعض الشروح قوله ولا يخفي انه لا ينافي ولا افكل
الخ في الصحاح الافكل على وزن افعل الرعده ولا يبني منه فعل

يقال لحده افكل اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان
سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل
وصرفته في النكرة انتهى فانه لا يمكن القول فيه بالنقل من
وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه قوله بل نحو اعلم ايض اي
ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه
فانه غير منقول منه لكونه صيغة برأسه ولو اريد نح
الحكاية في وزن الفعل ان هذا لوزن لما كان في الفعل لم
يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم حكي ذلك الوزن
على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الاشكال بنحو
اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افكل قبل العلمية
غير منصرف فلذا قيل وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط
في تاثيره اجتماعه مع الوصف او العلمية قوله وقد تكلف
الخ في بعض الشروح واما تركيب التانيث مع العلمية
او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل في
عمر فانه بمنزلة علمين بتقدير ان الواضع قصد التسمية
بعامر فعدل منه خوف اللبس الي عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة
ثلثة ثلثة وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الالف و
النون اما مع الاسم او مع العلمية نحو عمران او مع الوصفية
كسكران وتركيب العجمة وهو اما تكريرها في العجم والعرب
او تركيبها مع العلمية انتهى واثار التكلف فيه ظاهرة
لا يحتاج الي البيان قوله سواء كانت للالحاق في

الايضاح معنى الالحاق ان يوجد حروف ناقصة عن حروف
بنية اخرى وليس في الاصول مماثل لها فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله
في الزنة عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة قوله كارطي شجر من
اشجار الرمل يدبغ به وايض للالحاق بجعفر في الاكثر لان الواحدة
ارطاة ولقولهم اديم ياروط فلما حذف الالف من مفعول دل على زيادتها
واصالة الهمزة في الايضاح ويجوز ان يكون الياء اصلية ويكون وزنه
افعل ويدل عليه قولهم اديم مرطي محذوف الهمزة من المفعول يدل على
زيادتها واثبات الياء يدل على اصالتها قوله والقبعثري اذ ليس في
الاصول سداسي حتى يلحق به في الصحاح قال المبرد القبعثري العظيم
الشديد والالف ليست لتانيث وانما زيدت ليلحق بنات الخمسة
ببنات الستة لانك تقول قبعثراة فلو كانت الالف للتانيث
لما لحقه تانيث اخر انتهى وقد خطاء الجوهري في هذا الحكم اي
الحكم بالالحاق وكذا قال السيد في حواشيه على الرضي قوله لانها بالعلمية
لعلمية يمتنع من التاء الخ فيه ان امتناعه من التاء لاجل العلمية
لا للالف وجميع الاعلام مشاركة في هذا الوصف فكيف يصير
سببا للمشابهة بالف التانيث قوله واما الف الالحاق الممدودة
كعلباء فانه ملحق بسرداح العلباء عصب العنق وسما علباوان
والسرداح بكسر السين والحاء المهملة الناقة الكثيرة اللحم وقال
الفراء العظيمة قوله فلم يلحق مع العلمية ما لف التانيث الممدودة
في الرضي لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق
الممدودة اعني الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون

الالف

الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الثاني كون همزة الالحاق
في معاملة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران
بمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام
حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة
الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث اي الالف المقصورة
لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الالف التانيث الممدودة
قوله اسم الخ لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء قوله يعني
ان التانيث اللفظي الخ اي ليس مراد الشارح الاشارة الى انقسام
التانيث الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعتبار القسمين في منع
الصرف قوله وان كان مع التذكير الخ اشار بان الوصلية الى انه
اذا كان معه التانيث الحقيقي كغرفة او لا يكون شيء من التذكير
والتانيث الحقيقيين فاعتباره اولى قوله وكذا المعنوي
الذي خفي فيه العلامة اي علامة التانيث اشار بالوصف
الى انه ليس المراد بالمعنوي ما يكون تانيثه من حيث بان يكون
مونثا حقيقيا بل ما يكون فيه علامة التانيث مقدرا غير
ملفوظ قوله انما قال ذلك قيد الحيثية يجي للاطلاق وانه لا
قيد ههناك وللتقييد وللتعليل وههنا ليس من قبيل
الاول لان ذلك انما يستفاد اذا كان القيد في الحيثية
نفس المقيد كما في قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود
من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذ الاسم الا على العلتين
معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصرح فلا فائدة في تقييده

به فتعين كذا فايدة التقييد في الاشارة الى ان نسبة حكم غير
المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اسماله على عليه لان الحكم
انما ينسب الحقيقة اعله لان معناه الاثر المترتب على الشئ عله و
عدم دخول الجر والتنوين انما الاشتمال على السببين لا الذات
غير المنصرف وما قيل ان فايدة التقييد الاشارة الى ان لغير
المنصرف احكاما اخر كما من هذه الحيثية ففيه انه يتم انما لو كان
الحسبه للتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف
لا ينافي وجود احكام آخر له حتى يقيد بالحيثية نعم ان دخول الجر و
التنوين عند الضرورة والتناسب يحوج الى ذلك التقييد لكن
في حكم المستثنى عن هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة
او التناسب كانه قيل وحكمه ان لا كسرة فيه ولا تنوين الا عند الضرورة
والتناسب واما قيد الحيثية في قوله وحكمه ان يختلف آخره حيث
قال اي حكم المعرب من حيث انه معرب فهو لبيان الاطلاق و
انه لا مدخل لقيد من القيود في هذا الحكم فانه باعتبار قيد
آخر معه من كونه منصرفا او غير منصرف او فاعلا او مفعولا الى
غير ذلك احكام آخر ورجع الضمير اي ارجاع ضمير حكمه الى وجود
احد الامرين المذكورين ليكون نسبة الحكم الى علة صرف
للعبارة عن الظاهر المتبادر فان المساق الى الفهم بعد تعريف
غير المنصرف بيان حكمه كما في تعريف المعرب وبيان حكمه **قوله**
ولا يخفى ان ذلك الحكم الخ في الرضي انما لم يظهر اثر منع الصرف
في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران و

مسلمون علمين لمونث لان النون فيهما ليس المتمكن حتى يحذف
بتبعية الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب
قوله الا اذا اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب
نحو وجب منع صرفهما للعلتين لان اذن فيهما تنوين المتمكن
ولا يتبع بعضهما الجر كذا في الرضي **قوله** بل يحتاج في اثباتها
الى تكلف وهو ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاق
اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه جزء كلام الى الاسم واستغنا
الاسم عنه واما الاشتقاق فلكونه مشتقا من المصدر **قوله** كما هو
الظاهر كما يشهد به بيان الفرعية **قوله** فلم يكتف بواحدة اعادة
بمضمون قوله ولم يصح بفرعية واحده لان ما سبق مذكور
بطريق المدعى وههنا مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء
قوله اعلم ان اصل الاسم الاعراب لاعتوار المعنى عليه فيحتاج الى
علامات مميز بعض المعاني عن بعض واما الفعل فلا يطرء عليه
الا معنى واحد طار وهو كونه عمدة فيما يركب منه ومن غيره اي الاسم
قوله سمي نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء **قوله** فيعطى عله
لاشتماله على معناه الذي يقتضي الفاعل والفضلات **قوله** وهذا التعرب
الخ ولو كان امره قويا في البناء لما خرج عنه بسبب مشابهته بالاسم
قوله بل سرع عنه علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة الا
عراب **قوله** او منع التنوين ولا انه علامة المتمكن اي علامة اعرابه
هي التنوين وعدم ضرورة عودها كما في قوله اعد ذكر نعمان
الا الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا

بمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة الا
قدر الحاجة قوله صورة الكسر الذي لا يدخل الفعل ولذا يوتى بنون
العماد في نحو ضربني ويضربني وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر
وهو الجر في صورة الفتحه يدخله قوله لان الاصل الخ اشارة الى
فرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى
كونه خلاف الاصل اي الراجح المطابق للقياس قوله ولا غلبة المذكر
على المونث كان فرعا له في المعنى بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه
كما قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء قوله لا على قايم
من حيث هو مجرد عن التاء والا لزم اجتماع التجرد عن التاء
وعدم التجرد عنها قوله والمذكر هو هذا الخ اي المذكر وهو
المجرد عن التاء لا قايم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق بدقيق
فلسفي واما اهل العربية فاما يفرقون بين المطلق والمجرد
ويقولون ان التعريف فرع التنكير والتانيث فرع التذكير
والجمع والتثنية فرع الواحد مع ان هذا البحث مطرد في
جميع ذلك قوله لمضارعتها الفي التانيث المراد بالفي التانيث
الهمزة المنقلبة عن الف التانيث في نحو صحراء والالف المزيد
قبلها والهمزة هي التي للتانيث دون الالف قبلها الا انها
في اصل صحرا اي فرعه من قبل هذه الالف الف للمدة والبناء
قلب الف التانيث همزة الا انها لما زيدتا معا ولم تفارق احدهما
صاحبتها سميتا مع الفي التانيث على طريق التغليب كما في
العباب والموصوف بالممدودة بتاويل العلامة والتانيثة

حرف

حرف الخ فان الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوايد يقبلان الحذف ولا
علال كحرف العلة قوله ولا يخفى انه الخ لا بد من اثبات الفرعية الخ بان
يقال المشبه به اصل للمشبه فيما قصد من التشبيه قوله لا القسم الاخر
بعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية في القسم الاخر ان
الحروف الزوايد في الفعل لما كان لمعنى كان ذاته اصلا للاسم الذي فيه
الزيادة لا للمعنى لان الاصل في الالفاظ ان يكون لافادة المعنى قوله
ولذا جاز قصر الممدود لان المقصور اصل الممدود كما عرفت قوله
بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها بكونها شرطا لكثير
من الاسباب مع كونها سببا واستشهد والقول فما كان
حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع قوله وسلب الضرورة عن
الطرفين اي الوجود والعدم عن طرفي الحكم اي الايجاب والسلب
وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم ايجابيا
فسلب ضرورة العدم وان كان سلبيا فسلب ضرورة الوجود قوله
ويقيد بجانب الوجود اي بعد الجواز بجانب الوجود اي يجوز
وجود صرفه فيكون معناه اي عدم صرفه ليس بضروري وضرورة
السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسره
بلا يمتنع قوله فلانه لا اثر الخ دليل الحكم مطوي اي عبر عن
جعله في حكم المنصرف بالصرف لانه لا اثر الخ والتوجيه
الاتي اي في الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف
على المعنى اللغوي قوله من عدم مانعية التعريف اي تعريف غير
المنصرف لانه مانع للضرورة ليس من افراد غير المنصرف فهذه بكلية

قوله ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما يدفع
عنده لانه غير منصرف عنده الا انه سلب عنه لوجود حكمه للضرورة فهو
من افراد المحدود قوله والقول الخ اي القول الآخر رفع عدم المانعية بان
المصنف وافق القدماء في حكمه بانصراف ما دخله الجر والتنوين للضرورة
وخالفهم في التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله الجر والتنوين للضرورة
ويكون جره بالفتحة وعرفه المصنف بما فيه علتان قوله بعيد جدا
اذ لا وجه حينئذ لاختيار ما هو تعريف عنده قوله والمعنى ما الذي ادى
شيء الخ يعني كلمة ما استفهامية وذا اما موصولة او زائدة والفعل
الذي يتعلق به الجار محذوف وان الاسم منصوب بنزع الخافض او
مجرور بحذفه وخلاصة المعنى انه لا حرج على من شم تربة احمد صلى الله عليه
وسلم في ترك شم الغوالي لعدم احتياجه قوله والجملة استئنافية جوابا لسؤال
نشا من الجملة السابقة اي لم اعيد ذكر نعمان قوله مصائف الشيء ومراني
بالحركات الثلث في العين عند من لم يثبت مراني قال الاخفش يقال مراني
الطعام وقال بعضهم يقول امراني الطعام وقال الفراء يقال هنأني
ومراني اذا اتبعوها هنأني قالوا بغير الف واذا افردوها قالوا امراني
كذا في الصحاح قوله ثم قال الشيء الاصل لسيري اسقط الياء واكتفى بالكسرة لتناسب
الفواصل فانها على الراء المكسورة قوله لموافقة قلى فان امالته قياسي
لكون الف منقلبة عن الياء وامالة الف سجى مع كونه منقلبة عن
الواو للموافقة افصح لما يجيء من ابقاء المنادى المرخم على ما كان قبل
الترخيم افصح من جعله منادى برأسه قوله لانه بيان لما ابهم الخ انه
ابهم في حد غير المنصرف فيه من تسع وما يقوم مقامهما وقد بين

الاول

الاول بقوله وهي عدل الخ فكان المناسب ان يبين الثاني ايضا في
جنبه ومقدم على الحكم واما قوله فالعدل الى آخره بيان الاسباب
فهو بيان لما ابهم في تفسير ما ابهم في الحد واندفع ما قيل ان بيان
الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة لا مشاحة
في وقوعهما اثنا وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف
قدمت التي سبيلها قوله لكونه نهاية جمع التكسير فان الشيء اذا بلغ نهايته
وكماله قوي غاية القوة قوله لتكرار الجمعية والتكرار الشيء يوجب قوته
قوله لكونه لا نظير له الخ فانه اذا لم يكن له نظير في الاحاد كان غير مشبه
بالاحاد فيكون قويا في جمعيته واما نحو ثمان الخ لما كان بعض الا
حاد واردا على وزن صيغة منتهى الجموع فلا يصح انه لا نظير له
في الاحاد لعتذر عن ذلك والمراد بنحو ثمان وامثاله من رباع لمن
القى رباعيته وسباح بمعنى طويل وحراب اي غليظ قصير ومعنى
قوله شاذ انه قليل والقليل كالمعدوم في حكم العدم واما نحو التراخي
اي المصادر المنقوصة من باب التفاعل قوله واما نحو هوازن
اي شراحيل اسم رجل وبراقش اسم كلب ومعافر اسم حي من اليمن
فالالف فيهما الخ والاصل يمني وشامي قوله وكذا تهام الخ اصله
تهامي عوض الالف عن احدى يائي النسبة فصار تهامي ثم سقط
الياء للتنوين قوله وانما لم يعد الخ حيث جعل غير منصرف واراد بنحو
عواري قماري وكراسي وبخاتي ودياسي في جمع قمري وبختي و
كرسي ودلسي قوله جمع عارية منسوبة الى العار لان طلبها
عار وعيب قوله لانها ستبع الخ لان تلك الياء ستى واعلم

فصارت اصلية بالقياس الى الجمع وان كانت عارضة في الواحد
قوله وقيل ان يمانيا الخ اي قيل في الاعتذار عن مجي يمان انه مثل يماني
والاصل بمعنى عوض الالف عن احدى اليائين فصار يماني قوله
الذي هو اليمن وابدال الضم الذي كان في المنسوب اليه بالفتحة من
تغيرات النسبة كما قيل في تهامي النسبة الى تهامة قوله ولا يخفى بعده
اذ لا معنى للنسبة في يمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع
والخماس الى الخمس ولا معنى النسب هذين العددين الى جزئيهما
كذا في الرضي في الاصل عدد لا معدود قوله والثاني هو المعدود
اي الثماني لا يستعمل الا في المعدود لا العدد قوله فان الخ اي اذا
كان ثماني منسوبا الى ثمانية فالالف التي في ثمان غير الالف التي
في ثمانية تقديرا وكذا الياء التي في يمان غير الياء التي في ثمانية
ليصح كونه منسوبا اليه وان الالف عوض عن احدى اليائين و
هذا كما قيل في صحان وذلك قوله واما نحو الكلب الخ جواب
عما يقال انه لو كان قوة هذا الجمع لانه لا نظير له في الاحاد فكذ
لك اكلب واجمال الا نظير له في الاحاد فلم يعد هذا الوزن ايضا
قوله بدليل تصغيره على اكيلب واجيمل قوله ولا يصح الاعتذار عنه
اي لا يصح الاعتذار عن نحو اكلب بانه نظير في الاحاد ملحي او ح
واجر واناك واسد لان الاول منقول والاخران عجميا قد
تسدوراه قال في الصحاح الانك الاسرب وهو افعل من
صفر الجمع ولم يجي عليه الواحد الا انك واشد قوله بدليل تانيث
الفعل المنسوب اليه قال الشاعر واجتمعت اسدي قوله

السوار يارة دست بالياء المثناة التحتانية والراء لفظ فارسي
معناه دستبرنجن قوله الكمي فقط دون الضروب المختلفة قوله
وقد اشار اليه بقوله كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف و
السكنات وانما لم يقل في الوزن كيلا يسبق الى الفهم ان
المراد الموافقة في الوزن الصرفي قوله الهمزة في الممدود الخ الالف
الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف
لزيادة المد وذلك لان الالف لا تزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة
الالف للمد قبلها كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت
احديهما يصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيهما
الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لبقى على عدمها وانما قلبت
همزة لا واوا ولا يا مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض
اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء
ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما نسا اي الالفان الى التانيث
حيث قيل الممدوده للتانيث فان الممدودة مجموعهما تغليبها
لا نفي التانيث على الالف الزائدة قوله اي لبنائها والمراد من
بناء الكلمة وزنها وضعيتها هيئتها التي يمكن ان يشاركها
فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة و
سكونها مع اعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه
وانما لم يكن الياء لازمة لبناء الكلمة لانها وضعت فارقة بين
المذكر والمونث قوله وان تفق الخ باب صارت داخلة في ما
وتها او شرط تاثيره كلما او لمنع الخلو قوله وهو في اللغة الصرف

وقع في الرضي ولو قال الاخراجية لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال
اسم معدول الخ والظاهر ان مقصوده بيان المعنى العرفي للعدل كما
وقع في شرح العدل صرفك اللفظ يعني ان العدل في عرفهم بمعنى الصرف
يقال اسم معدول الخ او الاوفق ان يفسر بالاخراج ليكون
التعريف باللازم المحمول وانما قال اوفق لان الخروج لازم للصرف
الا انه غير محمول عليه والتعريف باللازم المحمول ولما ان الا
دبا جوزوا التعريف باللازم الغير المحمول وليس مقصوده
بيان المعنى اللغوي والعرفي لا لتوافقهما في التعدية واللزوم
ولا شك في تحققهما ههنا فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب
اسقاط لفظة في اللفظ او ان يقال وهو في اللغة الصرف
يقال عدله عنه اي صرفه وفي الاصطلاح صرف الاسم عن
سببه يقال اسم معدول الخ فما قيل لو كان العدل بمعنى الاخراج
فالاعتراض وارد لكن العدل جاء في اللغة بمعنى الميل يقال
عدل عنه اي مال وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى
التبعيد يقال عدل الجمال الفحل اي نحاه كذا في القاموس
ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل
الا اتساق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس يقوي
بمعنى المعدول اليه بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت
ان مبنى الاعتراض المعنى العرفي لا المعنى اللغوي لكونه
في اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على ان المذكور
في القاموس ان العدل الموصول بمن معناه الميل على

ان المذكور في القاموس عدله وعدل عنه يعدل و
عدلا وعدولا حاد واليه قوله عدولا رجع وهو يدل على ان المو
صول بمن معناه الميل والموصول بالى معناه الرجوع فلا يصح ان
يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه قوله فيصح
تفسيره بالخروج الخ يعني ان مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج
او بنفسه وان كان المتبادر منه عند الاطلاق الخروج بنفسه
فان العام قد يصير اطلاقه في فرد منه شايعا فلشيوعه يتبادر
الى الذهن كالوجود فانه اعم من الخارجي والذهني فان
كان المتبادر منه الخارجي واذا كان كذلك فالمراد من
الخروج ههنا الخروج المستند الى الاخراج وهو المخرجية
فصح تفسير العدل المبني للمفعول اعني المعدولية بمعنى
المصروفية به لكونه لازما محمولا عليه فاندفع اعتراض
المحقق الرضي وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الش
الخروج بكونه مخرجا ثم ذكر الش الرضي في بحث المصدر ان
اسم المصدر موضوع للحدث الساذج والفعل المبني
للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل
المبني موضوع للحدث المنسوب الى غير ما قام به من الزمان
والمكان وما وقع عليه والالة والسبب في النسبة الى ما قام
به او الى ما عداه مما يتعلق به ماخوذ في مفهوم الفعل
خارج عن لازم له في الوجود فان اضيف الى الفاعل كان
مبنيا للفاعل وان اضيف المفعول كان مبنيا للمفعول

وان لم يذكر معه شي منهما كان محتملا للمعنيين كما فيما
نحن فيه فقد ظهر لك بما ذكرنا انما قيل الا تضع المصدر
لم يصح بوضع الالما قام به كونه موضوعا لمعنيين
ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول لا بد له من
دليل كلام لا طائل تحته قوله الا ضمنا اي تبعا فان الاخراج
يستلزم المخرج منه قوله اي ما وه اما على حذف المضاف
او على التجوز بذكر الكل وارادة الجزء قوله او لا تتصور الخ
تعليل المقدر اي انما فسرنا بالمادة اذ لا تتصور خروج
الكل اي الاسم الذي عبارة عن المادة والصيغة عن
الجزء الذي هو الصيغة قوله فان خروج سحر الخ يعني
لو لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكمية يلزم ان
لا يكون سحر اذا اريد سحر معين معدولا عن السحر المعرف
باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقية لان اللام لكونها
كلمة برأسها لا دخل لها في الصورة مع انهم صرحوا بانه معدول
منه فلا بد من تعميم الصورة قوله لانها غيرهما ولذا الخ لان
من والمضاف ليس داخلا في الصورة الحقيقية لاسم التفضيل
وهو ظاهر ولا في صورته الحكمية لعدم ضرورته بمنزلة الجزء
بشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من
نحو هو احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف و
المضاف اليه بالظرف ونحوه في الشعر ظهيرها قوله ولهذا
اي لعدم تناول قوله صيغة للصورة الحاصلة الاسم

التفضيل

التفضيل بمن اذ الاضافة بغير تفسير العدل اليه دخل فيه نحو اخر على جميع
التقادير قوله وفيه اي في هذا التفسير يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بتقدير في معدولا عن المجرور بلفظ في لانه يصدق عليه انه خرج عما هو
حقه من استلزام في ويمكن ان يجاب بانا لا نم خروجه عما هو حقه فان حق
المفعول فيه كلا الامرين ان يستعمل منصوبا ومجرورا قوله لجواز تفصيلها
الى ما اجده مثالا في الكتب المتداولة قوله ان ذلك الخروج اي خروج يوم
الجمعة منصوبا عن في يوم الجمعة خروج ناقص لان في مقدرة حالة
النصب والمقدر كالملفوظ فكانه لم يخرج قوله قيل لم يدخل الخ قايله
السيد الشريف في حواشي الرضي واما نحو مقام ومقول ففيه علة
يخرجه عن صيغة الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا
يستند الى اخراج كما في قولك خرج زيد الى بلد كذا وحاصله ان خروج
الاسم عن صيغة لا يكون الا باخراج المتكلم ولفظ وهذا امر بديهي
فالمراد من خروجه ان لا يكون مستندا الى اخراج العلة فخرجت
المغيرات القياسية لان لها علة لا تخرجها عن هيأتها بخلاف
المعدولات فان خروجها غير مستند الى علة وان كان مستندا
الى اخراج المتكلم وح اندفع اعتراض المحشي كما لا يخفى قوله فانه امر
اعتباري فلو كان له دخل في الصورة لزم ان يكون الامر الاعتباري
داخلا في الكلمة فلا يكون موجودا فضلا عن ان يكون ملفوظا
او مسموعا قوله واللفظ الخ فالمراد بالخروج الخروج التام قوله
على تقدير كون تغيره غير قياسي واما على تقدير كونه قياسيا فهما
خارجان بما خرج به المغيرات القياسية قوله كان وجه اي وجه

الترتيب المستفاد من عبارة الشرح بين الامور المثلثة اعنى
وجدان هذه الامثلة غير منصرفة واعتبار العدل فيها و
التفتيش عن حال اصولها قوله والمشهور الخ نقل بعض الشارحين
ان المصرح قال في شرح المنظوم داعي بالتحقيقي ما ينبئ معرفته
صرفا ولم ينصرف ونعني بالتقديري ما يتوقف معرفته على منع
الصرف ولعل وجه الخ خلاصته ان الدليل المثبت للاصل قوله
سوى منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان
مثبت الاصل من حيث انه اصل مثبت للعدل للفرع من حيث
انه فرع وليس فرعيته الا باعتبار العدل فيكون مثبتا للعدل
وانما لم يلتفت اليه الشارح لان اعتبار العدل
في نظر النحوي مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش
حاله فلا يكون الدليل المثبت للاصل مثبتا
للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشا
رح وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت
للعدل اولا وبالذات في نظر النحاة فلا ينافي و
جود دليل اخر يكون مثبتا له ثانيا وبالعرض قوله
او ضرورة مثله كالبناء في نحو امس وحضار
وتمار قوله واما ثبوت العدل الخ جواب سوال
وهو ان يقال ان العدل قد ثبت من غير
منع الصرف او ضرورة مثله كما في نحو قطام
وحاصل الجواب ان ثبوت العدل في نحو

قطام

قطام انما هو بالعرض طردا للباب في ثبوت
العدل قصدا او اذا لا يكون الا منع الصرف
او الضرورة مثله قوله هذا اخصر الخ كلام
الشارح وكلام الرضي متحدان في ان معنى
ثلث وثلثة ثلثة مكررا والفرق ان الشارح
اثبت في كون القياس في ثلث التكرار
لفظا بان الاصل ان المعنى اذا كان مكررا ان
يكون اللفظ مكررا فكان القياس في
ثلث ايضا التكرار ولا شك ان طريقة
الشارح اخصر من طريقته لكن طريقة
الرضي يشتمل على فوائد تبيان فائدة و
كره في الكلام وبيان استعماله على
الوصفية وبيان وجه اعرابه وهو
انه منصوب على الحالية كانه قيل
منقسمة على هذا العدد كما قولك في
قراءة الكتاب جزءا جزءا الا انه
اجري الاعراب فيه على الجزئين لتعدد
اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيه
التكرار بوجه لا يجري في اسماء العدد

الغير المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح فانه
يقتضي ان كل لفظ يدل علي معنى مكرر ان
يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم
ان يكون اسماء المعدولة مثلا اثنين
لكونه والا علي معنى واحد وواحد يكون
معدولا عن واحد وواحد وكذا ثلثة واربعة
فان حقيقه كل عدد وحدات مبلغها ذلك
العدد والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة
المعنيين كما في ما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ واذا
قصد به تقرير المعنى الاول وتاكيده فالاصل فيه تكرار
اللفظ قوله مكرر اي علي الاطراد علي ما نص عليه في الرضي
ليتم التفريع فالاولى التنصيص عليه قوله كذلك اي يكون
اللفظ مكرر علي الاطراد ولا يجوز ان يفاد ذلك المعنى في
باب العدد لمكرر كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة وبغير تكرار
كما في جاءني القوم ثلث قوله الحاق للفرد المتنازع فيه اعني
لفظ ثلث حيث نوزع فيه بانه مكرر الاصل اولا بالاعم الاغلب
اعني المكرر يشاكلهما في المعنى المفاد بهما قوله اراد بالي الخ فكلمة
الي لمجرد انتهاء الغاية قوله فالاظهر الواو لعدم الواسطة بين
ثلث ورباع قوله قال الشيخ الرضي اشارة الي ان ما ذكره الشارح
ان الساس مسموع من واحد الي عشرة حكي التنابلي السهساني

خالف ما ذكره الرضي وغيره في التسهيل
لا اعم فالاسم المصدري والصحيح

وحكى

91

وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الي عشار ومن حجر علي من لم
لحفظ قوله من عشرة اي من لفظ عشرة قوله في قول الكميت ولم يستر
يثوكحتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا قوله وعن مكرر الي غير
مكرر اي عن لفظ مكرر الي غير لفظ مكرر وفي الصحاح وما حاصله
انه عدل فيه عن معنى غير مكرر الي معنى مكرر حيث قال ثلث
ومثلث غير مصروف للعدل والصفة لانه عدل من ثلثة
الي ثلث ومثلث وهو صفة لانك تقول مررت بقوم مثنى
وثلث وهذا قول سيبويه وقال غيره انما لم ينصرف لتكرر
العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عن لفظ اثنين الي
لفظ مثنى وثناء وعن معنى اثنين الي معنى اثنين اثنين
اذا قلت جاءت الخيل مثنى فالمعنى اثنين اثنين اي جاءت
من دوجين وكذا جميع معدول العدد قوله وهي موضوعة
للواحدات الخ لمعنى اسماء الوحدات المتكررة التي مبلغها
قوله مبهمة مخصوصة لا الوحدات المكررة قوله حتى يكون
اوصافا فان الوصف ما دل علي ذات مبهمة ماخوذة مع
بعض معانيها قوله صارت الوصفية اصلية وان كانت
عارضية بالقياس الي وضع ثلثة قوله والقايل الخ يعني
لم يجوز ان يكون ثلثه ثلثه بانها باعتبار الوضع التركيبي
موضوعة للمعنى الوصفي وان كانت باعتبار الوضع
الافرادي موضوعة للمعنى الاسمي اعني الوحدات الثلث
الا فيما نحن فيه الخ المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الا

شتراك في المنافع وعدمه فالرجل والمراة في الانسان
جنسان مختلفان **قوله** ان قلت لانه يدل الخ يعني ان حاصل
الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بان يقال
اخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد
الامور الثلثه ويرد عليه انه ان اريد باسم التفضيل
ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة لان آخر موضوع
للزيادة لكن لا نم الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن
مستعملا في الزيادة لا حاجة فيا الى ذكر الامور الثلثة
لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان اريد ما استعمل
في معنى الزياده فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة
لان آخر مستعمل بمعنى الاغيار **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب
اختيار الشق الاول واثبات الكبرى بان المراد بقولنا قياسه
ان يستعمل باحد الامور الثلثة ان القياس بحسب الاصل
قياسه اى بالنظر الى الواضع لا القياس بحسب الاستعمال
فاندفع المنع المذكور لكن ح يجب ان لا يتعرض كون اخر معدولا
عن واحد بعينه الوضع لا يقتضي لاحد الامور الثلثة مطلقا
لا واحدا بعينه ويجب ان يغير العدل على ما ذكره المص لما
ذكرسابقا من انه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغه
او استلزام كلمة اخرى ليظهر صدق تعريف العدل على اخر على
جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا عن المعرف باللام
فلخروجه عن صور الحكمية لما مر ان اللام يمر له الجزء واما

علي

على التقديرين الاخرين فلكونه معدولا عن استلزام الاضافة
او من **قوله** ويؤيده لزوم المطابقة الخ يقال جاءني زيد
ورجل آخر وامرءة آخرى ورجلان آخران ورجال آخرون وانما
قال يؤيده اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن من انه
لما غير صيغته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقته
لموصوفه كساير الصفات الجارية على موصوفاتها **قوله**
لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه الخ فان المعدول
عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله
تعالى فعدة من ايام آخر **قوله** الجواز عدول الخ بان تغير عن
صفته الاصلية وعن معناه الاصلي كما مر نقلا عن
الجوهري في ثلث ومثلث **قوله** اذا اردت به سحرا بعينه
اذا قصدت الظرفيه مع التعين كما في قولك حسبك يوم
الجمعة سحر فلو قصدت الظرفيه دون التعين انصرف
نحو قوله نعم ونجيناهم بسحر او التعيين دون الظرفية
عرف باللام او الاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا **قوله**
لفظا الخ ومعنى خلاصه بيان العدل فيه باعتبارين
ان الطريق تعريف النكرة انما هو اللام او ما يجري مجراه عن
الاضافة فعدل عن ذلك الطريق الى طريق اخر وهو تعريفه
بالعلمية فعنه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك
اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده عن تعريف اللامي
واعتبار التعريف العلمي **قوله** فلا بد من اللام او الاضافة

علي ما خرج به في الرضي في بحث العلم من اسم الجنس انما يطلق علي
افراده المعين بآلتي التعريف وهما اللام والاضافة قوله سواء
صار بالعلية فان اللام في الاصل في الاعلام الغالبة تعريف
العهد قوله في المشهور فان الجمهور علي ان فتحه اعرابية
والازمنة للزموم ظرفية وليس تعريف سحر عندهم لكونه علما
وزعم صدر الافاضل انه مبني لتضمن معنى حروف التعريف
كامس ورد بثلثة الاول ان منع الصرف خروج عن الاصل من وجه
دون وجه والبنا خروج عن الاصل من كل وجه الثاني انه
لو كان مبنيا لكان غير الصحه به اولى توهم الاعراب الثالث
انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين
في قوله علي حين عاتبت المشيب على الصبا نسا وبهما في ضعف
سبب البناء وكونه عارضا وفي الثالث نظر لان تضمن
معنى الحروف سبب موجب البناء فلا اثر لكونه عارضا كذا
في شرح التسهيل للفاضل المصري وحاصل الكلام انه
لا يوجبوا مو المعدول والمعدول عنه في التعريف
والتنكير في المعدول عن المعرف باللام اذا لم يقصد به
تلك المعرفة كان نكرة كآخر وان قصد به تلك المعرفة
باعتبار معنى اللام فيه كان مبنيا لتضمن معنى الحرف
كامس وان قصد به تلك المعرفة بتقديره علما بعد
العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المصدرة
كسحر قوله والعلمية المقدرة اي علمية الجنس كما صرح

به في النقل قوله وكامس الخ عطف علي قوله كما في سحر قوله
حالة الرفع عند بني تميم الخ اي في لغتهم يقولون فانهم م
مضى امس بالضم وقمت امس وخرجت اول من امس
بالكسر علي ما نقل سيبويه واللغة العليا بناؤها علي
الكسر في الاحوال كلها وهو مذهب الحجازيين ونقل الز
مخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم
في جميع الاحوال ووجه الفرق انه جاز ان تعرف امس
البناء كما ذهب اليه اهل الحجاز وان يعتبر فيه علة منع
الصرف فابتداء او باعتبار الاعراب وهو اشرف واولى
بالاسماء واخر اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع
فصار في حال الرفع غير منصرف والحالتان الباقيتان
ان سوي بينهما في الفهم لم يتبين بناؤها اعراب غير المنصرف
وان سوي بينهما في الرفع لحيث لم يعين اعرابها فلم يبق
الا الكسر فسوي بينهما فيها وكضحى الخ عطف علي كما في سحر
قوله عند الجوهري فانه حكم بان ضحى اذا اردت ضحى يومك
لم تنونه كسحر وتفهيم منه انه معرب غير منصرف قوله و
القياس الخ اي القياس الذي سبق من كل اسم جنس اطلق
واريد به فرد معين الخ يقتضي ان يكون صباح ومساء
اذا اردت بهما صباح يومك ومساء يومك كامس وسحر
مبنيان او غير منصرفين مع انهما منصرفان والجواب
عنه انهما وان كانا معدولين عن المعرف باللام الا انهما

لو يوحدا منبيين او غير منصرفين فلا حاجة فيهما الى اعتبار
تضمن معنى اللام او تقدير العلمية واليه يشير كلام الرضى
في بحث الظروف حيث قال ولم يسمع صباحا ومساء واخو
اتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان
التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيهما من دون قرينة
ظهوره في امس قوله وعدل ظواهر المثنى الخ عطف
على المطابقة اي مسوغ القول بكون سحر ولا جمع اخر عن اخر فهم
عدول ظواهر وانما اورد لفظ الظواهر في الموضعين لانه
لا عدل في معنى المثنى والجمع والمونث عن معنى الواحد
المذكر لاتحادهما فيه لما ان ذلك الواحد يستوي فيه
الجمع ولا يخلو عن بعد لانها مغيرات قياسيته وان
كان العدل فيهما باعتبار استلزام كلمة من قوله وعلى
هذا يتحقق الخ اي على تقدير كون اخر معدولا عن اخر
من يتحقق العدل في جميع تصاريفه الا صيغة الواحد
المذكر اذا فرق بين المعدول والمعدول عنه الا باعتبار
تقدير من في الاول وذلك يوجب العدل بتقسيم المص لما
ذكرنا من عدم دخول من في الصورة الحقيقة ولا في
الصورة الحكمية قوله وعلى كلا التقديرين اي تقديري
العدل عن المعرف باللام او المستعمل بمن لا يظهر اثر العدل
وهو منع الصرف الى اخر لعدم احتياج اخرى واواخر
الى اعتبار العدل لوجود سبب منع الصرف فيهما من

الوج

الف التانيث والجمع المنتهى وعدم اعراب منع الصرف
وهو الفتحة في البواقي اعني اخران واخرون واخريان
واخريات اما في المثنى وجمع المذكر السالم فلكون اعرابهما بالحروف
واما في الجمع المونث السالم فلان اعرابه في الحالتين بالجر لان
النصب فيه تابع للجر كما في جمع المذكر السالم كيلا يلزم مخالفة
الفرع الاصل سواء كان منصرفا او غير منصرف كما عرفت
في مسلمات حال كونه علما للمونث قوله بما ذهب اليه الجليل
من كونها معرفات بتعريف الاضافة مع عريها عن تلك
الوجوه فان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم
وقرات الكتاب اجمع اجمعه قوله سواء كان المضاف
الثاني تكرار الاول كما في بين عمرو اعمى وجبهة الاسد
والسلالي قوله لغو بشرط الخ اي بشرط ان يكون المضاف
الثاني تابعا للمضاف الاول قوله ولذا اي لاجل الاشتراط المذكور
قوله ودلالة ما اضيف مانع ذلك المضاف عليه مانع ذلك
المضاف عليه لا مفعول ما لم يسم فاعله لاضيف وعليه
متعلق بدلالة اي دلالة اللفظ اضيف اليه تابع ذلك
المضاف على المضاف اليه المحذوف قوله نحو الاعلالة او بداهة
سابح من قول الاعشى تماصل المزارة والانفال بالعصى ولا يرامي
بالحجارة الامر في استثناء من السابق والعلالة بضم بقية
جري الفرس والبداهة بضم الباء اول جري الفرس والسابح
الفرس السريع السير والهند بفتح النون وسكون الهاء العظيم

صفه سارح مضاف الى الحرارة اضافة الصفة الى فاعلها
وهي بضم الجيم والزاء المعجمة والراء المهملة المفتوحة
القوايم الاربع والتقدير الاعلاله او بداهته ساح
يعني لنا في حرب قد انقطع فيها جميع الافراس عن السير ولم
سولها جري الاعلاله او بداهته لفرس سريع السير
عظيم القوايم اي غليظها **قوله** اذا كان مجموع نحو احمر و
حمراء وحمر واصفر وصفراء وصفر **قوله** الا على جميع فلا يكون
قياس جمعا ان يجمع على جمع انه علم جنس فانه دفع تاكيد
للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين
فيكون علم جنس فعلى هذا منع اجمع بوزن الفعل والعلمية
قوله وقال الخليل الى تعريفه تعريف الاضافة كما مر ومنع
الصرف فيه بوزن الفعل والتعريف الاضافي وهو ضعيف
لان الحكم منع الصرف لا شين فيه كما سيجي واما مع
حذفه فما المانع من اعتباره كذا الرضي **قوله** واليه ذهب
المص فهو عنده كاسود وارقم **قوله** فان كان الاول الخ يعني
الاجمع حال الان الوصفية والاسمية الغالبة ولا يصح جمع
على اجمعون على كل الحالين **قوله** انه اتم جمعا الخ الان الكتاب
اتم من حيث جمعه للالفاظ والحركات والسكنات والتجويد
في قراءته من كل شي فحذف المفضل عليه ذهابا الى التعميم كما
في الله اكبر **قوله** ثم جرد من معنى الزيادة واستعمل بمعنى جميعه
قوله من لوازم اسم التفضيل من الاضافة واللام وكلمه

من الاشتفاء معنى الزيادة **قوله** فهو كاخرها في حق التجريد عن معنى
الزيادة والعدل من اللوازم الا انه معرفة واخر نكرة **قوله** كما
يصح حسن وحسنا الخ يعني اذا صح ان يكون مونث حسن حسناء
على وزن فعلاء لمجرد مشابهتها الاحمر في الاشتمال على المعنى الو
صفي فكان صحته في اجمع بعد تجريده عن معنى الزيادة اولى لمشابهته
لاحمر لفظا ومعنى **قوله** وفيه بحث حاصله انه اذا كان اسما
بمعنى جميعه لم يبق فيه معنى الوصفية فكيف يكون في حكم احمر
معنى والجواب عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنيفة في
تفسير قوله تع فسجد الملايكة كلهم اجمعون ان سجودهم كان
على سبيل الاجتماع ولفظ اجمعون وان صار بالغلبة
بمعنى كلهم الا ان فيه معنى الوصفية باعتبار اصل الوضع
ولم يتجرد عنها بالكلية كما صرح به في التلويح **قوله** من تغير الحرف
الى جعل بيان الموصول مجموع الامرين تفسير الخروج عن
الصيغة الاصلية بان يعرف خروجه عنها وبينه بالامثلة
اشارة الى دفع التكرار يعني ان ما ذكر سابقا بقوله واما
المغيرات الشاذة كان جوابا بالمنع كون المغيرات الشاذة
خارجة عن صيغة الاصلية وههنا استدل على عدم
دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير العدل وبينه بالامثلة
فانه قد اتضح بالامرين المذكورين غاية الاتضاح انه
انه ان اعتبر الخروج عن الصور الاصلية يتحقق العدول
كما اعرف في الامثلة المذكورة والا فلا وفي المغيرات الشاذة

لم يعتبر الخروج والا لم يكن شاذة فلم تكن معدولة وبما ذكر ظهر ان
ما قيل انه كان على الشارح ان يذكر قوله كيف ولو اعتبر جمعها او
لا على ايناب الخ عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا يحتاج
الى التكرار مندفع لانه ثم يصح قيل ذكر الامثلة ان المراد من
الخروج عن الصيغة الاصلية اعتبار الخروج عنها فانه
رح سلك طريق التدريج في الجواب فاجاب اولا بالمنع بناء
على انه لم يجوز ان يكون المراد من الخروج اعتبار الخروج وثانيا
بالاستدلال بعد ان وضح ان المراد منه ذلك قوله اذ الجمع
ليس الا مغير الواحد ابتداء فعلى تقدير كونهما مغيرين اي اقوس
وايناب لا يكون جمعيتها على خلاف قاعدة الجمع ثم لا يخفى
ان بيان المحشي رح مخالف لبيان الشارح فان الظاهر ان المشار
اليه بقوله فلا شذوذ في هذه الجمعة اقواس واينابٍ وح
يكون مودى كلامه انه لو اعتبر جمعها اولا على اقواس و
ايناب فلا شذوذ في جمعية اقوس وانيب بعدم الجمعية
ح فتنجح البيان اسم جنس قوله المراد من اسم الجنس المراد
من اسم الجنس ما يقابل العلم وهو ما دل على معنى كلي سواء
كان اسم عين كصقر او معنى كهندي واراد بالصفة ما
دل على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض المعاني قوله فلا عدل
فيه حتى لو سمي به مذكر كان منصرفا قوله الا اخر وجمع واتباعه
قوله وهي في المذكر كفعال في المؤنث قال الرضي في بحث المنادى
ومن ذلك اي مما لا يستعمل في غير النداء كلما هو على وزن فعل

في سب المذكر وعلى في سب المؤنث نحو خبث ولكع وحماق
ولكاع وفعال هذه قياسه عند سيبويه كالتي بمعنى
الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها قوله حتى لو سمي بهما
مذكر الخ اي ثمرة اعتبار العدل فيهما انه لو اسمي بهما
مذكر امتنع صرفهما للعلمية والعدل والا فهما حال الندا
مبنيان اما فسق فلكونه منادى مفردا معرفة واما فساق
فلمشابهته لنزال وانما قيد بقوله مذكرا لانه لو سمي بهما
مذكرا امتنع مؤنث يمنع صرفهما للتانيث والعلمية فلا
ثمرة لاعتبار العدل ح قوله وتمسكوا اي على اعتبار العدل
فيهما بان الاصل فيهما ان يكونا مساويين للصيغ اي همام
لمبالغة اعني فاسق وفاسقة مثلا في الاستعمال و
عدم الاختصاص بباب دون باب كما هو الشايع في
جميع صيغ المبالغة فلما اختصا بباب النداء علم انهما
معدولان عن المبالغة قوله اذ لا دليل الخ فان نقصان
استعمال قوله ثبوت فاعل في شرح التسهيل ان نقول
معدول عن نقل ولعل هذا شرط الكنهي والمراد ثبوت
صيغة يمكن اعتباره معدولا عنه قوله وعدم فعل
قبل العلمية اي لا يكون اسم جنس مستعملا لانه يكون
علما منقولا عن اسم الجنس كما هو الشايع في الاعلام
قوله الا اذا ثبت الخ فانه مع جمعه للشرطين ليس فيه
العدل لعدم الاحتياج الى اعتباره قوله كا و الخ في الصحاح

النافة لو دا اذا رجعت الحنين في جوفها الاو والداهية
والامر المقطيع وكذلك اللاد على مثال فاعل واود يوصله
نصره العرب جعلوه كثقب ولم يجعلوه كعمر قوله بالعدل
فيه الماضي معك الجامع للشرطين قوله لكثرة كون فعل الخ
الظ لكثرة كونه وضع الظ موضع الضمير اعتناء بشان
الحكم عليه بعدم الصرف قوله واطرا رباح اى حين
كثرة عدم الصرف فيه لان المقول يمنع صرفه بسبب العلمية
فقط القاعده الممهد وغير العدل لا يمكن اعتباره قوله
لانه ثبت قاثم وعدم قثم الاول مسلم والثاني ممنوع يقال
قثم له من ماله مستنشا اذا اعطاه فاكثر له ورجل قثم
اى معطاه وقيل بقثمه بن عباس رض ما قيل لك قثم
الا انك فهم وملح وفي الصحاح القثم والقثوم المجموع
للخير ويقال للكسر والضمه وعاية ما يقل همزانه ذكر في
النهاية في الحديث اتاني ملك فقال انت قثم وخلقك
قثم العم المجمع الخلق وهل الجامع الكامل وقيل الجموع
للخير وبه سمى الرجل قثم وقيل معدول عن قاثم وهو الكثير
العطاء انتهى فانه يدل على الاختلاف في ثبوت قثم اسم
جنس فمن قال بحسبه قال انه معدول انه معدول عن
قاثم وكلام الشرح الرضى مبنى على الثاني على انه مثال
والمنا قشه في المثال ليست من داب المحصلين قوله
وان اضل احد الشرطين ما بانتفاء الاول فقط بان

وحد له

وحد له فعل او فاعل قبلها كخطع وغطم علمين او با
نتفاء كليهما بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها
ولم يعدله مثال ايضا قوله انصرف بعدم تحقق الاول اما في الاول فلا
نتفاء المعدول عنه واما في الثاني والثالث فلجواز كونه منقولا عن
فعل جنسا اسميا على هذه الاعلى ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل
العلمي قوله قلنا لما سمعنا الخ حاصل الجواب ان الضابط المذكور
وان كان يقتضي كونهما منقولين لا معدولين فيكونا منصرفين الا
انهما لما سمعا غير منصرفين اضطررنا الى اعتبارهما معدولين منقولين
فهما في حكم المستثنى قوله قلنا قوله هذا الخ اى قول السائل الشرط الاول
ينافي ما قال الشرح قدس سره انما يصح اذا كان المعدول عنه في العدل
التقديري فاعلا اسم جنس وهو كون المعدول عنه فاعلا اسم
جنس يخالف ما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظ
ان الحق هذا اي القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه
متحدين كما هو الشائع فح لا يكون المعدول عنه ما ينافي العدل
التقديري ما تماثله في الصوره او خلاصه الجواب ان ما ذكره
الرضى يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضي ثبوت
اصالة حتى ينافي ما ذكره الشرح هنا لكن عبارة الرضى
ناطقة على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس ليكون معدولا
عنه حيث وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم و
جحى لثبوت قاسم وصاح وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه
معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم كونه منقولا عن

فعل الجنس فالتنافي بين ما قاله الرضي هنا وبين ما قاله الشم
ثابت على زعم بعض النحاة دفع بما قيل انه كيف يصح انه بين
تميم وهو من العرب الفصح اعتبروا العدل العدل الذي هو من
مصطلحات النحاة وحاصل الدفع ان بعض النحاة زعموا
انهم اعتبروه في نعتهم ومحاوراتهم **قوله** اي نصح الخ وقال
صاحب العباب لينضم سبب ثالث الى سببين فيحصل موجب
البناء لان السببين يوجبان منع الصرف فاذا انضم اليهما
ثالث وجب البناء اذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما
ذكره المحشي اولى لانه موجب للبناء على الكسر بخلاف ما ذكر
صاحب العباب فانه البناء مطلقا **قوله** وكسر الخ دليل المقدمة
مطوية اي انما عنوا عند حصول الكسر اللازم للبناء لان
كسر الراء مصححه للامالة المطلوبة لبني تميم لكونها لغتهم المستحسنة
فيما فيه الراء لثقله وتكرره والالف الراء الخ عطف على قوله فيحصل
الكسر **قوله** والبناء اخف من الاعراب لكون الكلمة في البناء على
حالة واحدة فيقياد بها المتكلم بخلاف الاعراب **قوله** الجماعة
لان الوصف يقال بمعنى النعت وبمعنى الامر القايم بالغير و
بما يقابل الاسم وهو المراد ههنا **قوله** لم يعين الا بنقص الصفات
الخ اعتبر هذا القيد ليخرج اسماء الزمان والمكان والالة
عن الوصف لدلالتها على بعض الذات باعتبار كونها مكانا
وزمانا والة وهو زايد على التعين الحاصل بسبب الصفات
الماخوذة في مفهوماتها لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على

الذات مبهمة الخ من المشتقات نوعي كما تقرر في محله فمعنى التعريف
كون الاسم والا باعتبار هيئة على ذات مبهمة لم يعين تلك الذات
باعتبار خصوص مادته بوجه اخر فاندفع النقض الذي ذكره
المحشي العاص لا يدل باعتبار هيئته الا على ذات مبهمة
معينة باعتبار اتصافه بالفيض كساير ما نواريد لكن له
للفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها
ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته لا يدل الا على ذات مبهمة
موصوفة بالتعليل واستفاده كونها رجلا او حجارا او دارا
باعتبار خصوص المادة **قوله** لان الاوصاف المراد بالاوصاف
ههنا الدوال وبالصفات المعاني القايمة بالغير وبكونها
منقية الى ذوات معينة اي المنسبة الى تلك الذوات ماخوذة
فيها والذوات خارجة عنها والمراد بكون الاوصاف ما
خوذة من تلك الصفات وبالجملة العبارة لا تخلو عن اغلاق
والاظهر ان يقول الاوصاف المستعة من المصادر التي اخذت
في مفهوماتها النسبة هي الذوات المعينة **قوله** فانه بعد لحدم
سبق الذهن اليه لا يخل بالوزن فيما اوله الخ في الرضي
يحل بالتصغير وزن الفعل ان لم يكن اوله زيادة كزيادة
الفعل كحضيصم واما ان كان في اوله زيادة كزيادة الفعل
فان التصغير لا يزيله كاحيمد ويرحس ويشيكر ويغيلب لانه على
وزن مضارع فيعل **قوله** فكيف يصح الخ فان الوصفية تنافي
العلمية كما يأتي طاريه على فعل لان فعل للمذكر وفعلة للمؤنث

فالتاء طارية فصدق على يعمل انه قابل للتاء لانه حصل من اسقاط
التاء قوله والمذكر الخ فيكون اربعة مقدما على اربعة فصدق
على اربع انه غير قابل للتاء لانه حصل من اسقاط التاء قوله
لانه اذا جاء الخ يعني ان وزن الفعل في يعمل كان في الاصل وبسبب
لحوق التاء خرج عنه ولم يكن ذلك الوزن حاصلا في اربع
في الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل
الوزن فيه فالوزن حاصل فيه في الحال والخروج وهو عروض
التاء سابق في اربع وفي يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصلي
~~في يعمل بسبب عروض التاء سابق في اربع وفي يعمل لاحق فاذا لم~~
يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض الخروج اللاحق
فكيف يعتد بالوزن العارضي الحاصل في اربع بسبب سقوط
التاء ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التي هي من خواص الاسم يضعف
مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوي به
المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن في يعمل واعتد في اربع
قوله لان قولك الخ تعليل للنفي يعني ان التاء في اربعة ايضا للتانيث
ويوصف الجمع المذكر بتاويل الجماعة كانهم منها جماعة المذكور
قوله وعدم انصراف اربعة الخ في شرح الرضي قال حتى في سر
الصاعة وكذا في بعض نسخ المفصل معناه الا الافراد او قصد
بها مطلق العدد للمعدود وكانت اعلاما فلا تصرف فان اذا
انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين
ومائة ضعف خمسين انتهى والظ كونه علم شخص لان كل مرتبة

من مراتب الاعداد شخص معين انما التعدد في المعدودات
وللناصح وقوعها مبتداء وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون
علم جنس وهم قوله لتفرع الدلالات الثلث اي المطابقة والتضمن
والالتزام وفي بوصفها بالمفهوم احتراز عن الدلالة الفعلية
والطبعية فانها لعدم انضباطها غير معتبرتين في باب
الافادة والاستفادة قوله يتوهم ان اشتمال الخ بما مع عدم
الخروج قوله ولكان بعدها الخ فيكون كلمح مستعملا في الظرفية
الحقيقة قوله اي معنى غلبة الاسمية فعلى الاول اللام في الغلبة
للعهد وعلى الثاني للجنس عن كونه وصفا لفظا اي لا يتبع المو
صوف لفظا قوله وهو ظ لان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة
داخلة في مفهومه فلا تقبل قيدا وهم قوله يقتضي عدم الاشتراط
اي عدم اشتراط بقاء المعنى الوصفي في الغلبة قوله لعدم تقييد
الحية اي لعدم تقييد الحية بالسوداء وبما فيه سواد وبياض
والقيد بما فيه وهمه قوله وفيه ان الحمل على الاطلاق اي
حمل كلام المص على ان اسود وارقم اسم للحية مطلقا و
اوهم للمقيد مطلقا مخالف للغة قوله فالاولى ان يقال انه
بصدد الخ اي الاولى ان يقال ان المصرح بصدد تعين
الذات التي غلبت فيها هذه الاسماء ولا مدخل في ذلك التعين
للتصد بالصفة فلذا ترك لقصد الحية والقيد وفيه بحث
لان المصرح استدل بمنع صرف هذه الاسماء على مذهب
سيبويه في شرح قوله وخالف سيبويه الاخفش حيث

قوله فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم ولا يغني احدهما عن الآخر عبد الغفور

اى توقف العلم بالصرف والامتناع والصوف على العلم بالشرط المذكور

قال ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفه
الاصلية وان زال تحقيقها معنى انتهاء فان عبارته هذه
ساوي بان هذه الاسماء زال عنها معنى الوصف بالكلية قوله
الفاء للنتيجة دفع لما يتوهم من استدراك الفاء اى اللام
قوله فيفيد ترتب العلم اى يكون العلم بالاول سببا للعلم
بالثاني سواء كان المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما قوله فيفيد
ترتب المعلوم اي يكون الاول علة للثاني في نفسه استفيد
العلم بالثاني منه اولا قوله ليصح الخ يعني ان عطف امتنع على
صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع عليه صرف فلو جعل ذلك اشارة
الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بان يجعل مجموع
المعطوفين متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد الاول الى
الاول ورد الثاني الى الثاني على ذهن المتعلم لكونه ظاهرا
غاية الظهور فهو عطف على صرف فهو فرع الاصل الاول
وليس داخلا في المجموع المتفرع على المجموع قوله اى الكل اى كل
المثال لانه صدر به الذي هو اربع قوله اى صرف الخ احتاج
الى احد التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس اسود قوله هو
الشقراق بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء
المهملة والقاف قوله وهي تاء زائدة الخ احترز بقوله زائدة
عن التاء التي هي جزء الكلمة كبخت وبقوله آخر الاسم عما
يكون في الوسط كتا افتعال وعما يكون في آخر الفعل كضربت
وبقوله مفتوحا ما قبلها عن تاء اجنبي وبنت وقوله

فكانه قيل فعلم لاجل العلم بالعلة التي هي الاشتراط المذكور وعدم منصرفه العلية الامور المذكورة اى الصرف والامتناع والضعف محرر

اى يكون ذات الاول علة لذات الثاني في نفس الامر محرره

ينقلب

ينقلب في الوقف هاء لسر كمال التميز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا انها
الاصل والتاء ولو اريد به في اخر الكلمة لكان لا نها قد يدخل الحرف
نحو ربه وثمه ولعله ولات فلو سمي بها مذكر صرف لعدم وجود سبب
فيها سوى العلمية قوله كانت كهند في جواز الصرف وعدمه لكون
تانيثه معنويا الاول وانعدم شرط تحتم تاثيره قوله ليست محضة
لتانيث فلا يكون تانيثها لفظيا قوله ولا يمكن تقدير تاء اخرى
معها حتى يكون تانيثها مقدرا وهو الذي سماه المص معنويا
قوله للزوم الالف لكونها جزء الكلمة قوله وح يكون لازمه للكلمة
اي قد يكون لازمه كحجرة فان دخول التاء فيها لا لمعنى من
المعاني بل هو تانيث لفظي وهي لازمة كذا في الرضي لم يعتبر
واهند اللزوم لكونه عارضيا بخلاف اللزوم بواسطة
العلمية وضع ثان قوله يصرف على صيغة المضارع المعلوم بحذف
احدى التائين فالمراد بالاعلام اي قول الشم لان الاعلام
محفوظ عن التصرف الخ وح يكون قيد بقدر الامكان احترازا
عن التصرف الواقع في الاعلام العربية بالترخيم وغيره فقط
قوله اي ما يكون تاءه مقدرة اي ليس المراد بالتانيث المعنوي
ما يكون اسما لمونث حقيقي بل ما يكون التاء فيه مقدرة
سواء كان اسما لمونث حقيقي كهند وزينب او لمذكر حقيقي كقدم
اذا سمي به مذكرا ولا هند ولا ذلك كحلب ومصر قوله ومجال
المص الخ بيان لوجه كون التاء فقط مقدرة في التانيث
المعنوي قوله وشرط ايضا العلمية فما يكون ناسه مصدره اولى

بهذا الشرط مستلزم لها اندفع بهذا التقدير ما يقال من انه لا يحصل
الفرق بما ذكره الشارح لان العلمية كما انها شرط لوجوب تاثير التا
نيث اللفظي شرط لوجوب تاثير المعنوي ايضا لان كلما هو شرط الجو
از شرط للوجوب ايضا وحاصل الدفع ان المراد بكونها شرط الوجوب
الشرط المستلزم له بمعنى انه كلما تحقق الوجوب ولا شك انها ليست
كذلك في التانيث المعنوي وان كانت شرطا له بمعنى انها تتوقف
عليه قوله فذا كهند في جواز الصرف وعدمه قوله بحسب الاصل
لان اصلها دوهر هذا النقل يوجب زوال الخفة التي تعارض
احد السببين لا على التعيين فيكون شرطا لتاثيرها عند احدهما
عنها ليس المراد انه يلزم كونه شرطا للعلمية مطلقا حتى يرد ان
العلمية تؤثر من غير هذا الاشتراك اذا كان مجامعا سبب آخر
قوله فليا لان الكلام الخ يعني ان الامر كما قلت الا ان المص انما خص
التانيث المعنوي بالاشتراط المذكور لان الكلام مسوق لبيان
شروط ولا يلزم من التخصيص الذكري التخصيص الثبوتي حتى
يرد ما ذكر ولهذا لم يشترط وكذلك المعنوي في التانيث اللفظي قوله
دون العلمية فانها قوية ولذا كانت سببا براسها وشرطا للتا
سبب آخر موجبا للقوة قوله اولان الخ اي لانا انه شرط لتحتم تاثير
كل منهما بل للمعنوي فقط لانه المحتاج الى التقوية وكان الظ
تقديم هذا الجواب على الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه
قدمه لكونه موافقا للبيانات الشم قدس سره قوله الا يلايم البيان
الخ حيث جعل الخفة معارضا لاحد السببين التانيث قوله

ممتنع صورة الخ يعني ان اسناده ممتنع على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وكان الظ ممسعه بتاويل الجماعة
لان الضمير الراجع الى المعطوفات بالواو لا يجوز افراده واليه
اشار الش بتانيث ضمير صرفها الا ان المص قال ممتنع باعتبار
كل واحد منها وما قيل انه اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج
بتذكير الضمير العايد الى هذه المونثات الى التاويل ولم يشر الى وجه
التاويل لظهور امره وهو انه عامل معها معاملة اللفظ والحرف
ففيه ان المراد من هذه الاسماء انفسها والاسم اذا اريد به
نفسه يستوي فيه الامران التذكير والتانيث لا رجحان
لاحدهما على الاخر ولذا قال الرضي ان اسماء الكلم المبنية
ان تصب ماض اذا عربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه
بتاويل الكلمة واللفظ او ممتنع كل منها يعني ان الاسناد
على حقيقته والمتعلق محذوف والاصل او فواتح فان الجواز
فيه مسند الى الصرف فيكون الامتناع مسندا اليه قوله
ووههنا شروط تركها يعني انه بيان المصرح بشروط تاثير
التانيث المعنوي قاصر لان ههنا ايضا شروطا آخر
تركها في قيل المراد انه شرط حين تسميه المذكور به بين الثلثة
الزيادة ولا ينفع الشرطان الآخران لاندفع القصور في البيان
نعم لو قرر الاعتراض بان شرط الثلثة غير منحصر فيما ذكر ههنا بل
شروطا اخر كان هذا الجواب نافعا قوله اي لا يكون ذلك
المونث الخ كرماب اسم امراة فانه قبل التسمية كان

مذكر المعنى السحاب وكذا خالص اي ما كان نعتا بغير نعتا
بغير التاء التاء لمونث قوله الى الاصل الخ فكل نعت بغير التاء لموثث
فهو صيغة موضوعة للمذكر كحال ونساء دون نسوة قوله
لجواز تاويل بالجمع فيكون مذكرا قبل تسميه المذكر به قوله
ثم ان يتساوي استعماله قبل التسميه لمذكر يتساوي
الصرف ومنعه بعد التسميه وكذا الحال في الشرطين الما
قيين في الاو قوله في الاول اي فيما كان ذلك المونث مذكرا
في الاصل قوله تقسيمه اي الاسم والصفة قوله طارية على الوضع الاصلي
قوله وفي الثاني اي فيما تانيثه بتاويل غير لازم قوله وقد زال بالعلمية
المذكر ما طرئ في الاول وما عرض في الثاني قوله ان الحكم للغالب
يعني ان المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية اذ لا تانيث
حال التسمية والحكم للغالب فان الحالين كان غالبا يعتبر حكمه
وان تساويا تعارضا فيعتبر حكمها قوله كظهر وجد ترك الشرط وهو
ان قوله فان سمي به مذكر يهان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر
به وهو يقتضي بقاء التانيث في الاقسام الثلثة لم يبق التانيث
قوله وتثبته وكذا ساة وهد فان اصلها شاهد وعد
قوله يجوز ايضا الخ يعني ان الشارح جعل المعرفة اما بالاشتراك
او المجاز كما في الوصف والعجمة ويجوز ان يكون المعرفة بمعنى
الاسم المشتمل على التعريف حملا على ما هو الشايع وبقدر المضاف
والحيثية ولا يخفى ان الاولوية ما ذكره الشارح لموافقة لساير الكتاب
لان المراد بالمعرفة التعريف لانه سبب لمنع الصرف فيصير المعنى

شرط

شرط كونه علما والتعريف ليس بعلم بل صفة يوجد في العلم قوله
يجوز ان يراد الخ يعني ان ما ذكره انما يتجه لو كان المراد شرطها علمية
لا يجوز ان يكون المراد علمية ما فيه التعريف قوله هناك لام
ابدال الخ يعني ان في قوله التانيث شرط العلمية لام التعريف
وهي يودي مودى المضاف اليه اي علمية المونث لانه يدل
على ان المراد منها علميته معنيه وهي علمية ما فيه وليس
المراد انه حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف
المضاف اليه مشروطا بالبناء على الضم او باضافة مثلها
او بالتنوين والقول بان المراد هناك لام ابدال عن المضمر
المضاف اليه فان البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز حذف
الضمير اذ لم يكن عايدا او تعويض اللام عنه يحتاج في
ارجاعه الى المونث الى تكلف قوله وليس ههنا لام اي
في قوله ان يكون لازم حتى تعتبر بدلا عن المضاف اليه و
مود بامعناه فلو قيل شرطها علمية كان معناه شرطها
الكون علما والمتبادر منه كون التعريف علما وهو غير
صحيح قوله للزوم التكرار لفظا اي بفوت المعين في
الكلام الذي هو طريق البلغا وانما قال لفظا لعدم التكرار
معنى قوله فيلزم التكرار اي يلزم التكرار لفظا في اشتراط
العجمة حيث قال العجمة شرطها ان يكون علمية قوله قلنا لا لزيادة
في العجمة اي لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة في اشتراط
العجمة وهو قوله في العجمة يعني ان التفتن انما يراعي في الجملة

التامة دون المفردات وما في حكمها اذ لا يمكن التحرز عن
تكرار المفردات وما في حكمها وليس في اشتراط العجمة تكرار الجملة
التامة السابقة في المعرفة لزيادة الفيد ههنا الا الظاهر الخ
ليتصح الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما او على تقدير
المصدرية حصول الكلي في الجزيئ وعلى تقدير النسبة حصول
الصفة في الموئث فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة
بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزء في الكل لا حصول
الصفة في الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم
والكلام فيما صدق عليه العلم ولا شك ههنا في كونها
صفة له قوله ولا يخفى الخ بيان للفرق بين اشتراط المعرفة
بالعلمية واشتراط ساير الاسباب بها حتى لا يتوهم
كونهما على نسق واحد لا تحقق له الا تحقق العلمية لان
الجنس لا تحقق له سوى تحقق النوع قوله فان تحققها مغاير
لتحقق العلمية للتباين بينها وبين العلمية قوله او في
حكم المنصرف اي على تعريف المصرح الصفة الاصلية كما
اليه المص قوله او العلمية اي الحسنة كما ذهب اليه البعض
قايلا انه لا يجيء كتاكيد المعرفة ولا يكون تاكيد المعرفة
الا معرفة الا نادرا فيكون معرفة فيه ولا يمكن اعتبار
سوى العلمية فيه فيكون علما قوله لا التعريف بالاضافة
او اللام فانه لا يكون التعريف الذي هو سبب
منع الصرف منحصرا في العلمية بل التعريف با

لاضافة واللام ايضا يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او
اللام مقدرا قوله كما ذهب اليه جمع فالوا ان اصل قولنا جاء
القوم كلهم اجمع اجمعهم او الاجمع قوله جرى في قوله الخ حيث
وصف العلمية بالموثرية مع ان الموثر عنده التعريف اي
بارادة العام اعني التعريف من الخاص اعني العلمية كانه
قيل وما فيه تعريف موثر يتحقق في ضمن العلمية على تقدير
المصدر او بثبوته في العلم على تقدير النسبة قوله راجع الى
الموثر الخ اذ لا تحقق له الا في ضمن العلمية مسر موثر بينها
لا العلمية فقر عسها انما هي باعتبار كونها من التعريف
الذي هو فرع التنكير قوله لا غير اي لا لغير العرب احترز به عن
الالفاظ المشتركة من العرب وغيرهم فانها يصدق عليها
من حيث انها عربية انها مما وضعها غير العرب مع انها ليست
عجمة من هذا الحيثية والاظهر اعتبار الحيثية بان يقال
كون اللفظ مما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك سمي به
بايع راه عسى سمي على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله
راويه وعيسى بدل منه او عطف بيان له قوله ان العجمة في
الاعجمي اي وصفا العجمة اي في اللفظ الاعجمي الحاصل ان اللفظ
الاعجمي المستقل في كلام العرب فيه وصفان العجمة ووقوعه
في كلام العرب وبينهما تناف في الاقتضاء فاذا وجدنا ما
فيه يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعنا الجر
والتنوين واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب

الوقوع في كلامهم قوله ان ينصرف فيها هذا الضمير وساير الضماير
الموافقة له في المرجع وقعت في نسخة الرضى التي عندنا بالتذكير
وهو الظ لكونها راجعة الى الاعجمي وفي النسخ التي رايناها من
الحاشية وقعت بالتانيث ولعل وجهه تاويل الاعجمي باللسان
بالكلمة وارجاعها الى العجمة بان يراد منها اللفظ العجمي اللسان
الاعجمي بتعسف الاشتمال على التجوز باطلاق العجمة على اللفظ و
استلزامه استدراك قوله في الاعجمي والاسناد المجازي
في نفيقضي وعدم موافقته لقوله واما اذا لم يقع الاعجمي
قوله الاعجمي في الصحاح الاعجم الذي في لسانه عجمة نسبت
اليه فيقال لسان اعجمي وكتاب اعجمي قوله فاذا وقعت فيه
او لا مع العلمية اي في اول الاستعمال مقارنة العجمي مع العلم سواء كانت
علما في العجمة او جعلت علما في العربية اول الاستعمال قوله وهي
اي العلمية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل
بجوهر الكلمة لا يمكن باللام والاضافة قوله فامتنعتا معها
اي امتنعت اللام والاضافة مع العلمية ودخول اللام في
بعض الاعلام للجمع معنى الوصف باعتبار الاصل قوله جاز ان الخ
جواب اذا وقعت اي جاز ان يمتنع مع العلمية ما يعاقب اللام
والاضافة قوله رعاية مفعول له للجواز وضمير امكنت راجع اليها
قوله ولا اعتبار لتحرك الاوسط في تاثير العجمة قوله لان الثلاثي
سواء كان متحرك الاوسط في تاثير العجمة قوله لان الثلاثي
سواء كان متحرك الاوسط او ساكنه قوله ووضع كلامه الخ

اي اكثر كلامهم على الطول قوله الى ان نوحا كهند اي يجوز صرفه و
عدم صرفه قوله وكان قاس الخ فكما ان التانيث المعنوي يوثر
وان لم يوجد معه الزيادة او تحرك الاوسط فكذا العجمة
قوله اوغيره اي غير الزمخشري وجوب منع صرف ماه وجور فاذا
كانت العجمة فيها موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون
الاوسط فليكن موثرة في جواز الصرف في نحو نوح قوله و
لا يخفى اندفاع كل واحد من العباس او ما عبره لما يذكره
الش من الفرق بين التانيث والعجمة وبين كونها العجمة
شرطا وسببا قوله في شيء من كلامهم اي لا في كلام فصيح و
لا في غير فصيح قوله لتاويلها بالبقعة فيكون صرفها للتانيث
والعلمية فلا يدل على ان العجمة توثر مع تحرك الاوسط قوله
وللمناقشة فيه مجال او سهاوه النفي لا تعرفيما لا يمكن
ضبط قوله تلك بتقدم اللام على الميم محركة قوله لكان اسم لو
امتناع صرفه وقد توقف فيه مما وقع النزاع فيه من نوح و
شتر الخ حيث جوز الزمخشري عدم صرف نوح واكثر النحاة
قالوا العدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة وشتر امتناعه
لاجل التانيث قوله ويعدهم الخ مع تفرعه على انتفاء الشرط
مما لا ينبغي ان ينازع فيه لما مر من انه لم يسمع في شيء كلامهم
عدم انصراف نحو نوح قوله فانه ليس بهذه والمثابة
بفتح الميم والثاء المثلثة والباء الموحدة مجتمع الناس
بعد تفرقهم اي ليس امتناع صرف نحو شتر بهذا المجتمع

من الناس فان اكثر النحاة ذهبوا الى عدم اعتبار الاوسط في العجمة وامتناع صرف سقر للتانيث المعنوي قوله قوله للعهد لتقدم ذكره بهذا الوصف في قوله وما يقوم مقامها الجمع والفا التانيث قوله جموع التكسر المراد من الجموع ما فوق الواحد قوله من حيث انها هي اي من حيث انها صيغة منتهى مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة قوله بناء على انه الخ تعليل للمنع قوله فان وزن فعال تعليل للمنفي قوله على وزن حمير في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها على فعل وكلاهما جمع حمار قوله وكما لات والقول بان المراد بالجمع جمع التكسر دون السالم قوله اي لانها صيغة جمع جمع باضافة جمع الى جمع لا بالوصف على ما توهم اي المراد بقوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين انها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر العبارة من كون تلك الصيغ مجموعة في بعض الصور مرتين فانه غلط وذلك بان يقال التقدير لانها جمعت مفردها فحذف واقيم المضاف اليه مقامه كما في واسال القرية او يقال معنى جمعت حصلت بالجمع مرتين على التجوز قوله وتعليل للعلية الخ دفع لما يتراى من ان قوله هذا يدل على ان علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ما هو المشار اليه بهذا وهي انها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى فلا معنى للتعليل بقوله لانها جمعت الخ وحاصل الدفع انه تعليل لكون المشار اليه بقوله هذا علة للتسمية المذكورة يعني انما كان عدم جمعيتها جمع

التكسير

١٠٥

التكسر مرة اخرى علة لهذه التسمية لانها في بعض الصور صيغة جمع الجمع انتهى بكسرها فصدق انه صيغة انتهى بها الجمع اعني ما فوق الواحد قوله والغير بمعنى النفي اذ ليس بمعنى ثلثة بام مغاير للهاء والمعنى بلا هاء والمعنى بل لا بها اذ ليس المعنى على العدول بل على السلب اي لا يكون معه هاء قوله او صفة لقوله صيغة الخ ومتعلقه مقدر يعرف بمعونة المقام كما قدر في قول صاحب التلخيص في الفصاحة في المفرد اي الكائنة في المفرد قوله فعلى الاول يكون الخ يعني على تقدير ان يكون الهاء بمعناه الحقيقي يكون قوله لغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى تقدير ان يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيدا بحال الوصل وذلك لان مفاد قوله لغير هاء سواء كان خبرا او صفة حكم الجار متعلق محمول سلب فيكون المعنى بشرط ان يكون بلا هاء في وقت ما لانه المتبادر من القضية المطلقة فلو لم يقيد على الاول بحالة الوقف اشعر بجوازه حال الوصل ولو لم يقيد على الثاني بحال الوصل اشعر بجوازه حال الوقف وليس مفاده الحكم السلبي حتى يقال ان المراد ان لا يكون بها اصلا فلا حاجة الى التقييد فتدبر قوله ويقال للتعليل الخ اورد الواو اشارة الى انه معنى اخر للغاره في تاج البيهقي الغاره ف الفرو هيد سخت زيرك شدن وبيك روشدن

ستور والنعت منهما فاعل ولا يقال للفرس فاره ولكن
رائع وجواد قوله فيتعران لا يعتر الخ لان العارض في معرض
الزوال قوله كما في وزن الفعل فان عروض التا يخرجه عن وزن
الفعل الى وزن الاسم قوله على ان التاء الخ فلا يكون التاء في
هذا الوزن غير لازمة لان التاء انما يكون الخ كل جمع و
هذه معرب كجوربة او منسوب كاشعثي فانهم يلحقون
اخره التاء اما في الاول فعلى الاغلب لان الاعجمي فرع العربي
فزيد فيه امارة الفرعية كجواربة وقد جاء جوارب
نسبها بالجمع العربي كمساجد اما في الثاني فوجوبا كاشاعثة
لان ياء النسبة كالتاء من حيث انهما يحسان للفرق
بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وبخي وبخ فناسب ان
تقوم التاء مقام الياء في الجمع قوله في جمع الاشعي اي
المنسوب الى اشعث اسم اما في جمع اشعث فيقال اشاعث
قوله وايضا عدم الاستعمال الخ يعني ان التعريب
غير تام ويؤيده انهم قالوا يلحقون في اخره البناء
قوله بزياده فلا بياء النسبة اي بزيادة هذا القيد
معطوفا على قوله لغير هاء فان قلت مدايني ليس صفة
منتهى الجموع على ما مر من تفسيره لكونه بعد الفه التي
فيه اربعة احرف قلت المقصد اخراج مداين
في مدايني لما مر انه لما سبق دخل عليه ياء النسبة
وياء التانيث حكم بجري الاعراب على ياء النسبة

وتاء التانيث

وتاء التانيث لما دخل عليه ياء النسبة لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة فلو اعتبر جمعية مداين لكان مداين غير
منصرف قوله يخرج نحو كراسي فيه بحث اما اولا فلان الياء
فيه ليس للنسبة في شرح الرضي للشافية ان الياء التي تحققت
لا لمعنى كبردي وكرسي لا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة
ولا الياء بها ياء النسبة واما ثانيا فلان معنى قوله ولا بياء
النسبة ان لا يكون الجمع بياء النسبة والياء في كراسي
لم يلحق الجمع بل مفرده قوله لا يصح الا معاملة المفرد به تغيير
لكونه مفردا خالصا يعني ان مداين في مدايني مفرد محض
كلمة براسها اذ لو كان جمعا لعومل مع مدايني معاملة الجمع
لما علمت سابقا ان ياء النسبة وتاء التانيث كالجزء لما
دخلتا عليه فلا احتياج الى اخراجه بخلاف فرازنة في
فرازنة فانها جمع محض فلا بد من اخراجه فما قيل ان المقصود
اخراج مداين من الحكم ومداين جمع محض فلا بد في الحال
او في الاصل فلو اعتبر جمعية لكان مدايني غير منصرف
لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مداين توهم
محض منشاءه توهم اتحاد مداين جمع مدينة ومداين
في مدايني قوله الا ان يقال الاستيناف الخ نقل الفاضل الهندي
عن بعض الشراح انه يكفي لاما الاستينافية عدم سبق الاجمال
ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقا قوله وانما لم يقل فمنصرفة
مع ان الخبر مشتق يجب مطابقته بالمبتدا قوله لان المنصرف

الخ اي المنصرف في اصطلاح النحاة صار اسما لما فيه علتان
فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسما محضا فلا يلزم نقضا
او المراد الخ يعني ان الكلام على حذف المضاف واليه
اشار الشارح رح بقوله وامثاله قوله او ان المراد الخ يعني
ان المراد من قرانة في اما قرانة هذا اللفظ فيكون
المبتداء تذكرا معنى مونثا لفظا كطلحة فيجوز تذكير
الضمير العايد اليه قوله وهذا هو الظ لان الكلام في
بيان انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه بالعلمية لما
تقرر من ان الالفاظ موضوعة لانفسها وضعيا شخصيا
سعا وان خالف فيه السيد قدس سره كما مر قوله تنوينه
للمناسبة الخ كتنوين سلاسلا المناسبة اغلالا و
من هذا تبين ان تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف
مع عدم ذكر المناسب معه قوله مع انه يجوز الخ جواب بان يعني
يجوز ان لا يكون قرانة عبارة المتن منونا وما قيل
انه يكون اختلالا في احضاره مستعملا في معناه مع ان
المقصود ذلك ففيه ان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه
لا يوجب الاختلال في ذاتها حتى يكون اختلالا في احضارها
مستعملا في معناها قوله جاز ان يتقدم ما اضيف اليه
عليه لما كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف
قوله اذا كان بمعنى النفي وهنا كذلك اذ ليس المعنى انه مغاير
للمنصرف بل انه ليس منصرفا قوله من تقديم معمول الخ بيان

لان فالمراد

لما فالمراد من المدخل في الموضعين مدخول لا قوله وزيادة لا الخ
كما في لا رهيفي الدار ولا عمرو قوله من ان ايهام ان امتناع
صرفه الخ لان الحال قيد لعامله وانما قال ايهام لانه اذا اثبت
امتناع صرفه حال العلمية النافية للجمعية كان ثبوت امتناع
صرفه في حال التنكير بطريق الاولى لتحقق الجمعية بلا معارض
فالتقييد لافادة ان ورود الاشكال على ذلك التقدير
قوله على انه خبر محذوف اي هو علم ولم يجعله خبر الحضاجر
لعدم كون هذا الحكم مقصود اللنحوي قوله اعتراضه
فايدتها بيان منشاء الاشكال اذ ذلك ايهام اي ايهام
يفيد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية قوله وان كانت
منافية العلمية لان الجمعية يقتضي الاطلاق على
جماعة غير معينة والعلمية يقتضي الاطلاق على فرد معين
قوله كالوصفية فان الوصفية يقتضي ابهام الذات
والعلمية يقتضي خصوصية الذات قوله لكن اعتبار
ليس مع اعتبار العلمية اي اعتبار الجمعية في منع صرف
حضاجر ليس مع اعتبار العلمية وان كان مع وجودها
لان المعتبر فيه الجمعية لفظا فلا يلزم من اعتبار الجمعية
فيه حال العلمية اعتبار المتضاوين في حكم واحد في حكم
واحد كما يلزم في منع صرف حاتم على ما سبق قوله ومن
قال الخ قايله الش الرضي حيث قال يصح اعتبار حقيقة
الجمعية في العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال

بكرام ميلا وان لم سبب ميلي في الواقع فيكون معناه هذه
الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون الجمعية باقية مع العلمية
كما يسمي باناس حيلان فروعي مع العلمية معني التثنية
او فيهما وان جعلاه فما كشي واحد مسمي بلفظ المثني لكنه
يفهم من لفظ اماين معني التثنية او معناه هذان الجبلان
المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية
لان نوع ابهام الخ يعني ان عدم تعين الجماعة التي هي مدلول
الجمع لازم لمعني الجمعية كما ان عدم تعين الذات لازم لمعني
الوصفية فكلاهما ينافيان العلمية قوله نعم يجوز الخ بيان
لمنشاء وغلط الظ بل معني يجوز ان يبقي شائبة معني
الجمع في العلم بان تعتبر معني التعدد فيه كما يجوز ان يبقي
شائبة معني الوصوف فيه باعتبار معني الاتصاف فيه فتوهم
من بقاء شائبة الجمعية والوصفية قوله فعلي هذا اندفع
السوال اي علي نقل من الصحاح من كون حضاجر بمعني الجنس
الشامل للذكر والانثي اندفع السوال المذكور في الشرح بقوله
فان قلت لا حاجة الخ لان مبناه علي كون حضاجر بمعني
الانثي قوله الملازمة هم اي لانم انه لو كانت العلمية في
حضاجر موثرة لكان بعد التنكير منصرفا لجواز عود
الجمعية بعد التنكير لزوال ما ينافيها اعني العلمية كما
في نحو احمر علما اذا نكر حيث قيل بعود الوصفية فيه بعد
زوال العلمية فعلي هذا اي علي تقدير كونه علما لجنس الضبع

شامل للذكر والانثي قوله والامكان اعتبار الجمعية المطلقة
الاصلية والحالية فلو قال الشرط ان يكون في الاصل لافاد عدم
اعتبار الجمعية الحالية قوله مذهب الاكثر يعني ان قول المص
في الاكثر اما علي حذف الجار والمجرور كما ذكر الشارح او علي
حذف المضاف قوله خبر محذوف اي هو اعجمي قوله والدخيل
يميل الي المجانس بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن
ان يقال قوله منع صرفه للحمل علي موازنه لان الاصل لا يتبع
الاصيل قوله اجر المعرب مخففا اجر فارسي معرب
قد يشدد راءه وقد تخفف كذا في الصحاح قوله
حملا علي موازنه كادرج اسم بلدة قوله لان جميع ما يوازنه
الخ بخلاف ما يوازن سراويل فان جمعية ممنوع من
الصرف فحمل عليه سراويل فان جميعه ممنوع من الصرف
فحمل عليه سراويل طرد للباب واذا لم يكن فيه شي من
اسباب منع الصرف قوله بانه سبب علي سبيل الاحتمال لانه
علي تقدير كون سراويل عجميا سبب وعلي تقدير كونه عربيا
ليس بسبب قوله قال المصنف رح تاييد لكونه لمنع الصرف
علي هذا التقدير حيث صرح المص رح لمزوم ذكره في وزان
الجمع واوزنه فزنا البعض رح قوله قدره تقدير والجملة
صفة لسروالة قوله وانما لم يجعل جمعا بها اي لم يجعل جمعا
لسروالة بمعني قطعة الخرقة قال الشاعر عليه من اللوم
سروالة قوله ولا يصح ان يكون الخ اذ لا يصح اطلاق

السراويل بمعنى اقطاع حرفة على الازار ابتداء لكن السراويل
منقول من المعنى الجمعي الدال على التعدد الى هذا الجنس
اعنى الازار ولم يلاحظ فيه اي في السراويل معنى الاقطاع لا
اقطاع الازار ولا اقطاع الحرفة ان لم يلاحظ فيه معنى الجمع
اصلا حيث لا تعامل معه الا معاملة المفرد فح جاز ان يكون
منقولا الى ذلك الجنس من معنى اقطاع الحرفة ولوجود المناسبة
المصححة للنقل فيكون منقولا محققا الا من اقطاع الازار
قوله ان قيل الخ اي ان قيل في جواب تقاس الى ان نقول ان القول
بكونه منقولا عن المعنى الجمعي الى الجنس باطل لان نقل الجمع
الى الواحد في الاجناس لم يجئ في كلامهم فلا يقال الرجل رجال
نعم جاء ذلك في الاشخاص كمداين لمدينة معينة واعلم
واعلم ان الصواب ان يقال في الاعلام بدل الاشخاص كما
وقع في شرح الرضى اذ نقل الجمع الى الواحد جائز في الاعلام
الجنسية كحضاجر والقول بان المراد بالاجناس اسماء
الاجناس او بان المراد بالاشخاص الاعلام وسواء كان
جنس او شخصيا او بان المعاني الحسنة اذا احدث
من حيث هي مع قطع النظر عن الصدق فهي اشخاص تكلف
قوله اجيب بان ذلك الخ اي عدم نقل الجمع الى الواحد
انما هو في الجمع الذي ثبت جمعيته بان استعمل في اطلاقهم
بمعنى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر و
جمعية سراويل مقدرة فانه منقول كعدل عمر وذلك لانا لنا

قاعده

قاعدة ممهدة انما على هذا الوزن انما يمتنع الا للجمعية
ولم يتحقق فيه لكونه اسما لا اله بفرده وقد بناها السلام بحرمه
القاعدة الممهدة قوله وبان المفرد الخ جواب ثان بالسرعة يعني
لا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى الجنس حتى يلزم
نقل الجمع الى الواحد في الاجناس بل نقول ان السراويل بمعنى
الاقطاع يطلق على الازار على ان المفرد اذا اشتمل على
الاقطاع عليه وفيه بحث لان هذا انما يصح اذا كان
معنى السروال مطلق القطعة لا قطعة حرفة قوله ان ذلك
اي ذلك القول من قبيل الاجراء لجعله صيغة للواحد
او خبر الدال من قبيل الاطلاق بان يذكر الجمع ويراد به الواحد
والكلام فيه قوله اذا صح الاحتراز الخ لانه اذا صح التوصيف
به صح التعبير كان لفظ اذا واقعا موقعه فان اذا تستعمل
فيما هو قطعي الوقوع والغالب قطعي الوقوع قوله والثاني
الخ اي لفظ اذا الثاني واقعا موقع ان لان كلمة ان
تستعمل في المشكوك والمغلوب لتقدير مشكوك الوقوع
للمشاكلة وهو التعبير عن الشي بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
وراعي المشاكلة مع انه خلاف اسلوب قوله تع فاذا جاءتهم
الحسنة الاية لانه صرح بمغلوبيته بقوله وهو الاكثر اهتماما
بشانه فايراد كلمة ان يكون مكررا قوله بهذا المعنى اي
بالبعض سراويل على قاعدة الجمع قوله مفرد او هو سراويل
قوله ولا اعتبار الخ انما الاعتبار للموازنة العربية فانه

يحصل بها فتوري في الجمعية قوله وبالندور الخ اي يمكن ان
يدفع بان سراويل على تقدير عربية نادر لم يحى غيره اصلا
والنادر كالمعدوم فكانه لا نظير لمفرد المصابيح في العربية
قوله فمن نظر الخ دفع لما يتوهم من انه على تقدير الجمعية فيه
يتصور الاختلاف في صرفه وعدم صرفه قوله وكذا كل مفرد الخ
اي مثل كل منقوص حالتي الرفع والجر كل مفرد غير منصرف
منقوص واوياً او يائياً حالتي الرفع والجر في حذف الياء و
تعويض التنوين كقاض اذا سمي به امراة في قولنا جاءني
قاض فانه غير منصرف للعلمية التانيث واصله قاضي بالرفع
والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف حذف
الضمة للاستثقال ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فصار
قاض فلما اسقط عنه تنوين الصرف لكونه غير منصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها التنوين لا
لاستثقال الياء المكسور ما قبلها لفظا مع كونه مستعلا
معنى للفرعين فصار وكذا الحال في حالة الجر وكذا اعيل اصله
اعيلي فانه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية عمل به ما عمل بقاض و
جوار قوله لا المقصور بالجر عطف منقوص فانه يحذف عنه الالف
ولا يدخل التنوين كاعلى فان اصله اعلي ابدل الياء بالالف
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم اسقط عنه تنوين الصرف وابقي
الالف على حالها لخفتها بخلاف ماض واعيل فانه بعد حذف
تنوين الصرف عنه عوض للالف عن الياء او الحركة التنوين

سدّ الباب عود الياء بعد حذف تنوين الصرف كيلا يثقل
اللفظ بعودها قوله منصوبان الخ فكان الاصل حال الرفع
والجر حذف المضاف اليه مقامه قوله والقايل الخ والمعنوي
سببه جوار في حالتي الرفع والجر بقاض اي بخصوص هذا الملفوظ
فلا حاجة فيه الى التعميم حالة الرفع والجر قوله لان الاعلال
المتعلق الخ معنى تعلقه بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان
بالحذف او القلب او التسكين يحصل به التغير في جوهر الكلمة
وليس معناه ان الاعلال يتعلق بالكلمة حذفاً تاماً حتى يرد
ان اعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب ثقل الحركة الحاصلة
بالعامل قوله سببه قوي في الاعتناء بشانه اهم قوله يفهم
منه الخ حيث صرح بانه بعد الاعلال غير منصرف وبان
المحذوف بمنزلة المقدر سواء كان عوضاً عن التنوين او غيره
كما هو المشهور من ان سيبويه والخليل قالا ان التنوين
عوض عن الياء قوله او عن الحركة كما هو الاولى والانسب بالعبارة
لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين بناء على ان الا
علال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافي للياء
والعوض عن الشيء يجب ان يكون مناسبا كذا في الشرح ان
يكون الاعلال مقدما على الصرف على التقديرين قوله يوجب
الفتح في حالة الجر لان منع الصرف يقتضي سقوط التنوين
والكسرة كما في حالة النصب قوله والقول اي القول في دفع
هذا الاعتراض بان الفتحة في جواري في حالة الجر في حكم

الكسر لانه في غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيلا على الياء كالكسرة
فحذف للتخفيف فصار جواري ثم عوض عن الكسرة المحذوفة
التنوين لتخفف الثقل بحذف الياء للساكنين فان الياء
المكسور ما قبلها في اثقل الجموع ثقيل جدا بعيد جدا لان
الثقل انما هو في الكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في حكمها لكن
قوله لكن الخ استدراك عن التعميم المذكور بقوله سواء كان
عوضا عن الياء او عن الحركة فهذا التعميم غير صحيح لان
القايل بتعويض الحركة هو المبرد وهو يقول بتقدم منع الصرف
على الاعلال كما ذكره الشارح الرضي والجواب ان حصر القول با
لتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفي كونه احتمالا عقليا على القول
على القول بتقدم الاعلال على منع الصرف قوله ثم جواري باثبات
الياء الساكنة مع التنوين لتخفف الخ اي عوض التنوين عن
الحركة ليجمع الساكنان الياء والتنوين ويخف الثقل بحذف
الياء لالتقاء الساكنين قوله موالي بتشديد الياء وكان
الاصل موالٍ فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التنوين عاد
الياء المحذوفة واجتمع الياءان فادغمت احدهما في
الاخرى فصار موالي بالتشديد قوله حذفت الياء الاولى
في الرضي وبما ورد في الندرة الحذف اي حذف التاء
والقلب اي قلبها الفا في غير النداء لكن الحذف في الفواصل
والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج فهمنا يجوز ان يقال حذف
الياء الاولى اكتفاء بالكسرة ويجوز ان يقال قلبت الياء

الثانية

111

الثانية الفا لكن لما كان الحذف اكثر اختاره المحشي مع ما فيه من
المبالغة في الحو حيث جعله موالي الموالي نفسه قوله لا مطلق التركيب اي
ليس المعرف مطلق التركيب حتى يرد انه غير جامع بخروج التراكيب من
الاسنادية والاضافية والتوصيفية مما لم يصر فيه الكلمتان كلمة
واحدة للمعرف التركيب الذي يوجد في الاسماء فلا يضر خروجها
عن التعريف بعدم كونها من افراد المعرف قوله فاذن الخ اذا كان المعرف
التركيب الذي يوجد في الاسماء قوله ولو سلم اي لو سلم الحصر فيقول
العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته فلا يقتضي وجوده بدونها
قوله ان قلت اعتبار الخ يعني ان هذه القيود الثلثة العدمية
متساوية الاقدام في ان التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدونها فاعتبار
احدهما اعني عدم حرفية جزئي في مفهومه وجعله شرطا تاثيره في منع
الصرف تحكم اي حكم من غير دليل فارق بينهما قوله قلنا الخ حاصله ابداء
الفرق وهو انه لما نظر اثر التركيب الذي احد جزئيه حرف اثر في اللفظ
حتى اعرب المجموع باعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب من
جنس التركيب الذي كلامنا فيه واخرج من مفهومه لعدم مناسبته
اياه لكون ما نحن فيه سببا ولا سببية في هذا التركيب بخلاف
التركيب الاسنادي والاضافي فان له تاثيرا في اللفظ من البناء و
اخراج المضاف الى الصرف فعد من جنس التركيب الذي كلامنا
فيه لمناسبته اياه في التاثير واخرج بالاشتراط قوله ولما لم يوجد الخ
دفع توهم ان يقال كان على الشارح ان يقول من غير فعله الجزء لان
هذا التركيب ايضا غير موثر في منع الصرف قوله او ليتحقق الخ

اذ لا يجتمع التركيب مع سبب اخر غير شروط العلمية ثم الواو ايضا
لعدم المنافاة بين المنقلبين الا انه اورد او بينها على استقلال
كل منهما في العلمية قوله اي لزوم اي ليس المراد بالقوة معنا المتبادر
اعني مقابل الضعيف اذ التركيب لا يقبلهما قوله الباء للملابسة
لم يجعل الباء للسببية اذ اضافة الاسناد ليس سببا لضرورة
الكلمتين كلمة واحدة بل الوضع الثاني نعم انه ملابس لهما
حيث وضع للمركب على هذه الهيئة قوله وذلك لان الخ الاشتراط
المذكور ثابت لان الخ وفيه اشارة الى ان دليل الشارح قاطع لانه
انما يدل على ان المركب الاضافي والاسنادي لا يمكن منع صرفه
نظرا الى حال الاضافة والاسناد لم لا يجوز اعتبار عدم صرفه
نظرا الى الوضع العلمي الطارئ قوله نقلب عن مركبه الخ بخلاف
ما نحن فيه فانه غير منقول فاثبت له حكم العلمية كالمفردات
لان مدلوله مفرد قوله اعرابه المعين كما في المضاف اليه من
عبد الله او اعرابها المطلق كما في المضاف منه وفي الجرين
كما في حسن وجهه وسيعرب بهما اي في احدهما كما في
ضرب زيد قوله باعتبار المنقول عنه يشعر بكونه منقولا
ومعناها الخ اعتبار الوضع الطارئ بالنقل ولما عرفت
في الشرح من ان الاضافة يجعل المضاف منصرفا او في
حكمه فلو اثر في منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين قوله لانه
مشغول بالاعراب الحكائي بخلاف بعلبك بعدم سبق حال
التركيب على العلمية قوله اي اذا كان الخ اندفع بذلك ما يحلج

يعني

في الوهم من انه يكون موثرا في المضاف للصرف وفي المضاف
اليه لعدم كونه في حكم كلمة واحدة ولذا يكتسب المضاف
التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما في
السعة قوله ما بعده اي في الذكر فالقرينة حصر على الاكتفاء
قوله حكما لما تضمنه اي يجوز ان يكون المذكور فيما بعد
بقوله فان تضمن الثاني حرفا شاملا حكما لما تضمن الحرف
بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملا لما تضمن الحرف
بحسب الاصل كخمسة عشر علما فلا يكون حكمه مذكورا فيما
بعد حتى يكون قرينة على الاكتفاء وكذا يجوز ان يجري
قوله والا اعرب الثاني على اطلاقه اي سواء كان قبل التركيب
معربا او مبنيا ولا يكون مقيدا بما قيد به الشارح مما سياتي
اعني قوله ان لم يكن فيه سبب البناء قبل التركيب ويكون
قوله المصرح على الاصح قيد القول وهي الاول فقط فيكون
شاملا لمثل سيبويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب
غير منصرف قوله ومن الحائز الخ اي ومن المائز الحائف في
الحكم من المتضمن في الحال والمتضمن في الاصل فكذا بين
حال الافراد وحال التركيب قال الرضي وانما جاز اعراب
الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى
انمحى بالعلمية قوله ولذا ذهب الخ اي لاجل جواز المخالف
ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما وكذا نحو سيبويه
غير منصرف كلمته للعلمية والتركيب وما قبلها لك

ظهر ان بيان المحشي قاصر فلا يكون من القاصرين قوله
جواب اخر لاعتراض الشم بقوله فان قلت كان على المص يع قوله
وهو ان المص رح واقول البعض في عدم صرف نحو خمسة عشر وسيبويه
فلذا لم يخرجهما والي هذا يشير كلامه في شرح المفصل حيث
قال التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي والاسنادي
كقولك بعلبك ولا يكون الامع العلمية الان المركب من
هذا الباب لا يجامع الا العلمية وانما جاز في خمسة عشر و
دناسين اذا سمي بها البناء ايض بناء على حكاية حالها
قوله من قبيل المبنيات عند جماعة الخ اما الجزء الاول فلوقوعه
وسط الكلمة بالتركيب واما الجزء الثاني فلتضمنه الحرف
والمراعاة الاصل لكونه مبنيا قبل التركيب ثم ان ادعاء الشم
ان المص ذكر فيما بعد انهما من قبيل المبنيات مبني على ان
قوله على الاصح في قوله والا اعرب الجزء الثاني وبني الاول على
الاصح متعلق بكلا الجملتين وما عطف عليه كما هو الظ
فيكون الشرط لعني والا مقيد ايضا اذا لم يكن الجزء الثاني
مبنيا قبل التركيب احترازا عن نحو سيبويه فانه مبني على
الاصح مع عدم تضمنه الحرف لا قيدا الشرح فيكون
بناء نحو سيبويه مذكورا فيما سياتي من طريق الاشارة
فلا حاجة في دفع ما قيل ان بناء نحو سيبويه غير مذكور
فيما سياتي الي ان بناء لكون الجزء الثاني الي بناء لكون
الجزء الثاني من قبيل الاصوات فذكر الاصوات ذكره

قوله ومن المعربات المحكية عند جميع لم يوجد هذا القول
فيما عندي من كتب النحو بل المذكور فيها انهما معربة اعراب
غير المنصرف او باضافة الصدر الي العجز ففي شرح التسهيل
ود والمزج قسمان احدهما مختوم بغرويه نحو معد يكرب
فهذا فيه ثلث لغات اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهذه
الفصحي والثانية اضافة صدره الي عجزه والثالثة ان
يبني تشبيها له بخمسة عشر والقسم الثاني ما ختم بويه ففيه
لغتان الفصحي بناء على الكسر ولم يذكر سيبويه غيرها و
غيره الثانية ان يعرب غير منصرف فلو قام سيبويه ورايت
سيبويه ومررت بسيبويه قيل هذا وجه وحار الجرمي فان
كان سماعا قبل وان كان قياسا فالقياس منعه لانه اسم صوت
والقياس بناءه في الرضي ما يكون تركيب العلمية ضربان
اما ان يكون في الجزء الاخر على البناء مراعاة للاصل و
يجوز اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايض لكن على قلة
اضافة صدر المركب الي الاخر تشبيها لهما بالمضاف والمضاف
اليه تشبيها لفظيا كما جاء في معد يكرب فحي في
اليه الصرف والمنع وفيه ايضا وان حذفت حرف
العطف قبل العلمية مثاءهما او الي بعدها وجوز اعراب
الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه ايض
اضافة الاول الي الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل
ما تضمنه الثاني حرف يجوز فيه الاوجه الثلثة بعد

العلمية وفي المنهل المركب المتضمن الحرف نحو خمسة
عشر بعضهم يقول انهم بحكم وبعضهم يقول العرب غير منصرف و
سعد الخ كما حكم بعدم انصرام مسلمات حال العلمية مع عدم ظهور
اثره **قوله** وان لم يظهر اثره لفظا لكون اخره مشغولا بالحركة
الحكية **قوله** بل من غير نقل الخ لما كان عبارة موهما بحصول
ان التركيب قبل العلمية بناء على توجه النفي الى القيد اضرب
المحشي عنه بقوله بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى لان
التركيب فيه لاجل العلمية فلا يكون له حالة الاسماء المفردة
فلا يكون له حالة قبل العلمية ما سلحكم عند العلمية
كالمفردات لانه مفرد **قوله** على الارتجال اي من غير نقل من ارتجال
الخطبه والشعر ابتداءه من غير تهيئة قبل ذلك **قوله** قيل الواو
لما كان الواو لمطلق الجمع ولا بقيد قوله الالف والنون
اكانا في اسم اجتماعهما فيه قيل ان الواو بمعنى مع والعطف
معدم على الحكم ليكون الحكم على المجموع وقيل التوجيهان
المذكوران لاجل تصحيح ارجاع ضمير التثنية وجمعه الافراده
يقول زيد وعمر وجاءا بالفعل اي لا دايما وانهما قد يكون
اصلا ايض **قوله** فلو احتمال لفظ نونه الاصالة لما اكتفى بدلالة
الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحا وكذا عن ذكر منع الصرف
هذا انه الجواز **قوله** من الحبس بالحاء المهملة وتشديد السين
المهملة مصدرهم من حس الجره وعلمه وكذا في الصحاح **قوله**
دايرا عليه اي على منع دخول التاء وجودا وعدما اي

قوله

وكلما

وكلما وجد من الدخول وجد منعهما الصرف وكلما انتفى جعله
وجه السببية لان المدور ان امارة العلمية ولا بد و عليهما
الخ في بعض نسخ بالواو وحره وقوله تساوي الوزنين صدرها
مع ما عطف عليه عطف بيان بوجوده احادبل منه و
في بعضها بالواو فيكون عطفا على قوله تساوي الوزنين
خبر المعدحرها تحقق تلك الوجوه سوى الوجه الثالث
مع عدمها اي تلك الوجوه لاختلاف الصدر خبر كه الفاء
وعدم المركب لهما **قوله** ان المجرد عن التاء الخ فاذا كان ما فيه
الالف والنون قابلا للتاء يتحقق فيهما جهة الاصالة
بالقياس الى التاء وضعفت فيهما جهة الفرعية التي تؤثر
ان بسببها وما قيل انه لو ضعفت الفرعية بزيادة سى
عليه الضعف بزيادة في التثنية كعثمان وعمران
ففيه انه لا معنى لتحقق الفرعية في النسبة لعدم معنى
صرفها وان اراد انه لضعف الفرعية التي في النسبة بالقياس الى المفرد بسبب زيادة علامة النسبة ففيه ان الضعف
بالقوة انما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة
علامة التثنية حتى تتصف بالشدة والضعف بعدها
وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتصور ثم يتكلم عليه و
في بعض الشروح ولا شك ان الالف والنون فرعية
لفظية وليس العلم مجردا انهما زايدتان اخر الاسم
او يلزم منع صرف حمدون وحمدون اذا سمي بهما

بل هما مع انهما علامتا التذكير عليه وذلك انهما اذا لم
يجامعهما تاء التانيث واليه فاسب الكوفيون حيث
قالوا الالف والنون للتذكير عليه اذا كانا مع العلم
والصفة قوله وهو ظ لان النسبة فرع الطرفين وجوداو
يعقلا قوله لتوقفه علي المشابهة فالمشابهة ما لمعنى التانيث
ظ والسبب الالف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه
قوله فلا حاجة الي اثبات الخ بل فرعية المشبه به اعني
الفي التانيث للتذكير فرعية المشبه اعني الالف والنون
قوله ولا الاسم الشامل الخ قيل لا حاجة الي نفيها اذ لا يذهب
نفس السامع في هذا المقام الي غير المقابل للفعل والحرف
اقول ان اراد انه لا يذهب نفس السامع بالنظر الي
نفس الاسم فباطل ضرورة شيوع استعماله في جميع
تلك المعاني وان اراد بالنظر الي مقام وقوعه في مقابلة
الصفة فكما لا يذهب الي مقابل الفعل والحرف ايضا بل
عدم الذهاب اليه اقوي ضرورة ان الالف والنون
المعدودين من اسباب منع الصرف من خواص الاسم
المقابل للفعل والحرف فبعيدهما بالحصول فيه يصير
لغوا بخلاف ما اذا اريد واحد من تلك المعاني فانها
اخص منه فبعيدهما بالحصول فيه نفي ههنا كلام
وهو ان يكون المراد المص بالاسم ما يقابل الصفة
ظاهر الوقوعه في مقابلتها فلا حاجة الي اثباته بقوله

فان

فان الاسم المقابل للفعل والحرف الي الجزء ولم يسلم ذلك
فقوله والمراد هنا المعنى تكرار والجواب ان وقوعه
في مقابلة الصفة قرينة علي تلك الاراده ومقصود الشم
البيان اللمي لتلك الارادة ومعنى قوله والمراد ههنا ان
المراد في مقام بيان شرايط الالف والنون في كلام النحاة
هو هذا المعنى اي المقابل للصفة فلذا اراد المصنف
ذلك قوله ولا الاسم المقابل للقلب والكنية يقال العلم
اما اسم او لقب او كنية قوله والمقابل للظرف الخ الازم
الظرفيه اي الذي لا يستعمل الا ظرفا في الرضي قال ابو علي
حيث يضاف ظرفا لا اسما كما في قوله تع الله اعلم حيث
يجعل رسالته فان ما بعده صفة له والمعنى حيث
يجعله اي مكانا يجعل فيه قوله باعتبار بعدهما في
انفسهما وان الاول فان اذا الضم يشعر بكون المراد
حصولهما بطريق الاجتماع بخلاف الشروط السابقة لانها
شروط الاسباب قوله يتضمن لزوم تناف الخ بين اعتباري الوحدة قوله
والتعدد في شي واحد في جملة واحده موجب الخبر للمبتدي
وان يتضمن بكسد انما ابهام الجمع بين المتنافيين قوله لقوماني
مقام علتين والاول ولا لضعفهما اذ ليس المشبه في مرتبة
المشبه به قوله لكن المونث الخ اي حين الضم مع الياء كخمرانه
وعرهانه بخلاف المفتوح فان مونثه يجي مع التاء كندمانه
وبدونها كسكران قوله فيه انه عطف ما دا الخ فانه عطف

في الصفة على كان معطوفا اشفاء فعلانة على معمول ان الشرط
بتقدير المبتداء وليس على ما هو بتقدم المجرور لان مجموع الجار
والمجرور معطوف على مجموعهما ولا يجوز ان يكون العطف
باعادة الجار باعادة الجار فيكون الشرط متحققا اذ ليس
وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال انه
مجرور بالجار الاول وان الجار الثاني لامر لفظي كما في
المال بيني وبينك ثم ان الش دفع هذا المحذور حيث قدر
كان اشاره الى انه بتقدير فعل الشرط والمبتداء عطف
على ما قبله عطف شرطية على شرطية فالواجب على ما يقول
فلذا قدر الش فعل الشرط قوله نفس الطبيعة اي الالف
والنون التي هي مفهوم كلي قوله بل باعتبار فردها اي
الالف والنون المخصوصتان وذلك لان الحصول
والتحقق صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما يتصف
به في ضمنها قوله للتنويع اي للاشارة الى ان للالف و
النون نوعين احدهما ما يكون في الاسم والثاني
ما يكون في الصفة لاختلافهما بالنوع اختلف شرطاهما
في التاثير وكان شرط احدهما منافيا للثاني فان العلمية
لا تجامع الصفة قوله عند الاكثر من اهل اللغة قوله
وجوز بعضهم وهو بعض بني اسد فانهم يقولون في كل
فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو سكرانة وغضبانة
ليصرفون اذن فعلان فعلا ومن هذا تبين ان وجود فعلى

لما في رحمن

لما في رحمن قوله قلنا اول الخ اول الا يخفى ضعف هذا لان المشابهة بالف
التانيث يتحقق بمجرد انتفاء دخول التاء فما الحاجة الى الاستقراء المؤ
كل ولو سلم فما الحاجة الى تاكيده بدليل لفظي فان الدليل العقلي
قد يكون اقوى من اللفظي كما في رحمن ولم سلم مخصي الدليل اللفظي
في وجود فعلانة قوله الا ان يقال الخ اي وجود التانيث بالتاء
قياسا لا يضر في منع الصرف ووجود التانيث بالالف قياسا ولا
يكفي في منع الصرف انما الضار والكافي التانيث الاستعمال
اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الف التانيث وينتفي قوله كان
علما غير منصرف بوجود الالف والنون في الاسم مع العلمية
قوله الا المشابهة كالمسمى وهو ندمان صفة قوله بعد من
اوزان الفعل لا يخفى ان اضافة الاوزان الى الفعل بمجرد
النسبة بمعنى الحصول له لا الزيادة النسبة والا لكفى ان
يقول كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى كون الاسم على
وزن يعد من الاوزان الحاصلة للفعل فاندفع ما قيل
ان عدد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بعدم
اختصاصه بالفعل فالاولى كون الاسم على وزن ثبت
للفعل انما فسر وزن الفعل بهذا المعنى لان وزن الفعل با
لمعنى الاصلي صفة الفعل فلا بد من القول بانه منقول في الا
صطلاح عن ذلك المعنى الى كون الاسم على وزن الفعل ليصير
للاسم محمولة على النسبة مجازا كما في قولهم زيد اخو عمرو
لا على زيادة النسبة اما بالاختصاص او بالاستحقاق او

غيرهما كما هو مدلول الاضافة وضعا قوله واللام يصح الخ اي يكون
لفظ شرط مستدركا اذ يكفي ان يقال وزن الفعل ما يختص به او
يكون في اوله زيادة الخ فان زيادة النسبة لما كانت ماخوذة في
مفهوم وزن الفعل كان موثرا بنفسه محتاجا الى البيان دون
الاشتراط قوله ولك ان تحمل عليها الخ اي يحمل الاضافة على
زيادة النسبة قوله على شرط التحقق اي لانه لا يتحقق الوزن
الذي له زيادة نسبة الى الفعل الا في هذين القسمين قوله لا على
الاشتراط اي جعله مشروطا في تاثيره باحد الامرين حتى يستدعي
عدم كونه موثرا بنفسه وهذا الكلام مبني على تسليم ان لا يكون
لوزن الفعل بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين واما
على تقدير تحقق قسم اخر له بان يكون زيادة النسبة بطريق
الغلبة لما سيجيء في كلامه فيجوز الحمل على الاشتراط ايضا كما
في قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية قوله لان سببية الخ اي
كذلك تحمل عليها بدليل ان سببية اسباب منع الصرف ليست
الا للفرعية كما عرفت ولا فرعية الا في الوزن له زيادة اختصاص
اي ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية الا له قوله والضمير راجع
اي ضمير به نظيفا بين النسختين وح يكون الباء داخلا على
المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل قوله او بالعكس اي
الضمير المجرور راجع الى الوزن وضمير يختص الى الفعل فيكون
الباء داخلا على المقصور كما هو الشائع الكثير المشهور قوله
وذا اعرب بالراء المهملة افصح اي ابين واوضح في النهاية

الجزئية

اعرابهم

الجزئية والاعراب بمعنى الابانة والايضاح حديث السقيفة احسابا
اي ابينهم واوضحهم قوله من بيت المال اي منقول منه قوله ممن خضم
بالخاء والضاد المعجمتين قوله اكل بجميع فيه نقلا عن الصحاح هذا
لمعنى الثلاثي المجرد ثم قال خضم على وزن بقم اسم عنبر بن عمرو بن
تميم وقد غلبت على القبيلة يزعمون انهم سموا بذلك لكثرة الخضم
وهو المضغ لانه من ابنية الافعال دون الاسماء وخضم ايضا اسم
لما وضع في شمس العلوم الخضم الاكل بجميع الاسنان قوله نهى الخ في
النهاية وفي الحديث بانه نهى عن قيل وقال اي نهى عن فضول ما
يتحدث المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا وبناؤهما
على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والاعراب على اجرائهما
مجرى الاسماء خلوين عن الضمير وادخال حرف التعريف عليهما في
قولهم القيل والقال قوله منقولا منه اي من قيل المجهول الخ
قوله والتجر بضم الفاء وكسر العين قوله للدلالة على العلمية وانه
النسخ عنه معنى الفعل قوله في الوعل بفتح الواو وسكون العين
بركوهي قوله والرئم بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم
قوله الاست بكسر الهمزة وسكون السين المهملة المقعد قوله
ذهب يونس الخ فيه صرف نحو جمل وعضد وكتف وجعفر وحاتم
اعلاما قوله اذا كان منقولا اي الوزن المشترك بين الاسم والفعل
انما يؤثر في منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا في الاسم من الفعل
ولم يستعمل على انه وزن الاسم قوله ولولا ذلك اي لولا كون وزن
جلا منقولا عن الفعل لنون اي جلا قوله ويرد الخ لان الملازمة

المذكورة بقوله ولولا ذلك او يجوز ان يكون عدم تنوينه لكونه
جملة محلية وغير محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل و
العلمية حتى يرتكب كونه منقولا قوله محكي مع الضمير بناء على ان
الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما
فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه قوله اي انكشف
امره الخ اشارة الى ان جلا يستعمل لازما ومتعديا والثنايا جمع
ثنية وهي العقبة وطلاع الثنايا ركاب صعاب الامور عطف
على ابن جلا وبابه متى اضع العمامة تعرفوني قوله او تغلب اي
هذا الوزن في الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم
قوله مع انه غالب في الافعال الان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى
قوله ولم يجي في الاسماء الخ في الصواب ولم يجي في الاسماء الا كلمات
معدودة كما في العباب لم يدخل فيه نحو طابع وقالب وغيرهما
قال الراغب الفاعل كثيرا ما يجي في اسم الالة التي يفعل بها الشيء
كالطابع والخاتم والغالب قوله ساسم بالسينين المهملتين زيادة
مؤنثه بالنسبة الى ما قاله المصنف فانه مؤنثه تتبع لفظ واحد
هل هو قابل للتاء ام لا بخلاف ما قالوا فانه فيه مؤنثه تتبع
جميع الاسماء والافعال ولو يوجد كلي ليعلم هل هو غالب في الافعال
او في الاسماء لا ثقال قوله لا ثقال الخ يعني زيادة المؤنثة وان لم يلزم
في هذا القسم من وزن الفعل لكنه يلزم في القسم الاول فان العلم
بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الفعل والاسماء كلها قوله لعله
لم يجد الخ اعني لعل المصنف لم يجد في الاختصاص امرا اخر يجتري بذكره

عن لزوم

118

عن لزوم ذلك المحذور اعني زيادة المؤنثة فبالضرورة التزمها ولا
ضرورة في القسم الثاني لوجدان ما يودي مؤداه عن غير لزوم
المحذور قوله ان قلت هذا الوزن الخ استدلال على ترجيح قول النحاة
بان اعتبار العلمية لازم لتحقق الفرعية قوله زيادة اختصاص
اي ارتباط بقرينة اضافة الزيادة وجعله منقسما الى الاختصاص
والعلية قوله حتى تظهر فرعيته اي فرعية ذلك الوزن في الاسم
فان الوزن للاشتراك لا فرعية له ولذا يمنع الصرف قوله زيادة
الخ اي سلمنا انه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير منحصر في الاختصاص
والعلية لجواز ان يكون بوجه اخر ككون زيادة تلك الحروف
مطردة في الافعال دون الاسماء وككون زيادتها في الافعال
لمعنى بخلاف الاسماء فانها قد يكون لمعنى كما في احمر وقد يكون
لا لمعنى كارتب وافكل قوله الافعال المتصرفة احترازا عن افعال المدح
والذم قوله واصماعهما في يزيد ويشكر من حيث اختصاصهما
لا يحتاجان الى اشتراط عدم قبول التاء ومن حيث انهما في
اولهما زيادة كزيادة الفعل يحتاجان الى ذلك الاشتراط فما
قيل ان المختص مما في اوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج الى
اشتراط عدم قبول التاء فلذا لم يجعل الشارح قدس سره او
لمنع الخلو يرد عليه انه ان اراد ان المختص من حيث
ذاته لا يحتاج الى الاشتراط المذكور فمسلم وان اراده من حيث
الاختصاص لا يحتاج فغير مسلم قوله واستبرق الخ جملة معترضة
بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر وهو

ان وزن استبرق غير مختص بالفعل لمجيء استبرق قوله لكان

المراد الخ اي ليس المراد من وزن الفعل معناه الاضافي حتى

يرد انه في قوله زيادة كزيادته نسبة الشيء بنفسه فان ما في

اول وزن الفعل زيادة الفعل الزيادة شبيهة بزيادته قوله

الوزن اجراء للضمير على الظ وحمل الظرفية على التوسع فان

الزيادة وصف حاصل في اول الموزون جعل حاصلا في اول الوزن

بحذاء اول الموزون اجراء للظرفية على الحقيقة قوله وصرفا

للضمير عن الظ قوله لان الصفة الخ الزيادة صفة للحرف الاول و

الصفة تنسب الى موصوفها يعني يقال السواد في الجسم ويصح

نسبة العام الى الخاص يعني تشبيها لاستعمال المفهوم الخاص

على مفهوم العام باشتمال الظرف على المظروف قوله او بالعكس

اي يصح نسبة الخاص الى العام يعني تشبيها لشمول العام بد

الخاص صدقا بشمول الظرف للظروف قوله او لان المراد الخ

يعني ان الكلام على حذف المضاف قوله لم يضره كونه سببا بد

لمنع الصرف بعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر في الاستعمال

اراق واراق قوله وكذا لو تصرف في الوزن اي كذا لا يضر لو تصرف

مع بقاء الحرف الزايد لانه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه

حال من ضميره اولا والحال قوله جاء يقول واجنى غير منصرف

للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبيع وخف فانك تقول جاءني

قل وبع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعتبرة قوله

حال من ضميره اوله والحال من المضاف اليه جاير اذا امكن اقامة

المضاف

المضاف اليه مقام المضاف كما في قوله رح واتبع ملة ابراهيم

حنيفا كانه اراد الخ بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله

فلا يرد النقض باسود واما النقض باربع فباق لانه قابل

للتاء بحسب الوضع اذ وضع للعدد على ان تفرق بين المذكر

والمؤنث بالتاء ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذي امتنع من

الصرف كاف في عدم ورود النقض باربع لان قبوله للتاء

باعتبار الوضع الجنسي وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمي

وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان الشارح قدس سره زاد

قوله قياسا واستدفع النقض باربع البطلما قالوا ان

وزن الفعل في اربع في قولنا مررت بنسوة اربع متحقق

لان المعتبر عدم القبول قياسا وانصرافه لانتفاء الوصف

الاصلي فاندفع ما قيل ان اربع اذا سمي به لا يقبل التاء

فلا حاجة لدفعه الى التقييد بعدم قبول التاء بقولنا قياسا

لانه اراد انه لا يقبل التاء اصلا فمم وان اراد انه لا يقبل التاء

بالاعتبار الذي امتنع صرفه فمسلم لكن اللازم منه ان

يكون القيد الثاني مغنيا عن الاول وعدم الاحتياج اليه

مع اعتبار الثاني لا عدم الاحتياج اليه مطلقا قوله في

جعل وجود الشرط الخ يعني ان قوله ومن ثم امتنع احمر معناه

لاجل تحقق شرط تاثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع

احمر في ذلك جعل وجود الشرط علة لوجود المشروط لان ما

هو شرط تاثير السبب في منع الصرف في الحقيقة شرط للامتناع

صرفه بذلك السبب قوله لا بالشرط لان الشرط ما يتوقف عليه
المشروط من غير ان يكون موثرا فيه كاليبس للاحراق وما
قيل ان الشرط النحوي اي يستلزم الحكم لانه امارة لثبوت
الحكم بذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ففيه ان المعنى
المتعارف للشرط النحوي ما يذكر بعد حروف الشرط و
هو ههنا مفقود واراد معنى اخر فلا بد من بيانه لينظر
في صحته وفساده قوله جعل اشتراط هذا الشرط الخ المص
رح اشتراط هذا الشرط لا وجود الشرط علة الحكم بامتناع
احمر وانطراف بعلل اي الحكم باختلافهما في الامتناع و
عدمه مع اتحادهما في السببين والخفاء في ان حكمنا
باختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناش من
الاشتراط المذكور وايراد معه وجودا وعدما قوله عند
الجمهور الخ اي انحصار تاثير العلمية في السببية المحققة
والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافا لجماعة
فانهم ذهبوا الى تاثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا ان
تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون المزيدتان
ليس الا لتحقق المشابهة بالالف الممدودة القائمة مقام
السببين المؤثرة بالاستقلال قوله اي بمفهوم صالح لهذا
التاويل لرعاية الموافقة لقوله فانه اريد به المسمى بزيد
والا فالتنكير يحصل التاويل بواحد منهم من الجماعة المسماة
ايضا قوله لا يميل ظهرها بالالتزام فانه ظهر من قوله ويقوم مقامهما

الجمع والف التانيث ان العلمية غير موثرة معهما ومن من قوله
فلا يضره الغلبة انها تجامع الوصف ومن اشتراط التانيث
والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم
انها تجامع ما هي شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن
انها تجامعهما من غير اشتراط ومن مخالفة اوزان امثلة
العدل لاوزان الفعل انهما متضادان فقد ظهر مما تقدم
انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل وانهما متضادان قوله اي استثناء بعد بعد الخ
اي استثناء من المستثنى منه المقدر بعد تقييده با
لاستثناء الاول والمستثنى منه المقدر لفظ سببا
مطلقا استثنى منه لفظ ما هي شرط فيه ثم استثنى
من لفظ سببا المقيد بقوله الا ما هي شرط فيه المأول
بقولنا سببا غير ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل
فكلا المستثنيين من ذلك المقدر الا ان الاول من
المطلق والثاني من المقيد قوله ما يقال في توجيه طرفين
الخ قالوا لا يجوز تعلق طرفين اي جارين مع مجروريهما
من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف فلا
يقال مررت بزيد بعمرو والا ان يعتبر تعلق الثاني بالفعل
بعد تقييد الفعل بالاول نحو رايت زيدا في المسجد
في الطاق قوله ولو جعل الخ بان قال لا تجامع موثرة الا
ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل فقد خلا كلا المستثنيين

تحب حرفا استثناء واحد قوله في الفصل اي في
فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الاول
بحرف مستقل قوله اختلاف تاثير العلمية فان تاثيرها
في المعطوف عليه اعني ما فيه السببية مع الشرطية
وفي المعطوف اعني العدل ووزن الفعل السببية
المحضة قوله وغرابة الاسلوب سوق الكلام على وجه
لا يكون متعقدا لا ينفر عنه السامع وليس فيه
تعقيد لفظيا ولا معنويا حتى يخل بالبلاغة قوله
اتفق النحاة الخ المقصود منه تحقيق المقام مع الا
شارة الى وجه اختيار خصوص نحو عمر مما تجامع
فيه العدل مع العلمية المؤثرة بانه مما اتفق النحاة على
منع صرفه بخلاف ما كان المعدول علما منقولا فانه
مختلف فيه والى وجه اختيار نحو احمر بانه كان غير
منصرف قبل العلمية ففي تاثير العلمية فيه نوع خفاء
بخلاف ما اذا كان منصرفا قبلها فان التاثير للعلمية
فيه ظاهر قوله فذهب اكثر النحاة الخ فان قلت هذا
اختلاف في تاثير العدل بانه هل يؤثر بعد زوال العلمية
ام لا في تاثير العلمية قلت لا بل اختلاف في ان
العلمية هل يوجب زوال العدل بناء على ايجابه لزوال
متبوعه الذي هو الوصف فلا يكون مؤثرة معه
او لا يوجب زواله بناء على ان المعتبر العدل الاصلي

اي

اي التابعة بحسب الوضع ابتداء وهو بناء لا يزول وان المعنى
الوصفي يعارض العلمية فيجامعه فيكون مؤثرة معه كما اشير اليه
عبارة الرضي حيث قال وهو باق نعم لو كان الاختلاف في
انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل
بالعلمية لكان الامر كما ذكرت قوله واما اخر وجمع واخواته
فصله عما تقدم مع اندراجه فيما تقدم لكونها مستعملة
استعمال الاسماء ولذا اختلف في جمع واخواته فقال
بعضهم للعدل ان عدم انصرافها للعدل والتعريف اللامي
او الاضافي وقال بعضهم للعدل وشبه العلمية قوله دفع
لما يتوهم الخ يعني ان قوله وهما متضادان فلا يكون الا احد
هما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع
التوهم الناشي من المعطوف عليه قوله بعدم صحة الحكم اذ
ليس مطلق السبب منحصرا في احدهما قوله للزوم استثناء الشي
من نفسه لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم
الخ قوله بل مفهوما مرددا وايضا ذلك المفهوم من الحكم
بالتضاد بينهما فانه يقتضي ان لا يوجد مجموعهما في اسم وعلى
تقدير الوجود يقتضي ان يوجد احدهما فقط فالمقط فلا
يوجد مجموع السببين واحدهما فقط الا احدهما الا انه عبر
بالمفهوم المردد الامر الدائر ليكون المستثنى منه صادقا
على المستثنى شاملا له شمول العام لافراده قوله او مفهوما
الخ عطف على قوله مفهوما مرددا او التغاير بالنظر الى الصفة

وفيه اشارة الى ان مقصود الش رح من قوله الامر الداير التمثيل
لا التخصيص قوله وان كان منحصرا في احدهما بحسب الاستقراء
قوله بحسب التصور اذ العقل يجوز وجود ما يجامع العلمية ه
الموثره ولم يكن مشروطا بها سوى احدهما وهو مجموعهما الا انه
ثبت بالاستقراء انهما متضادان قوله وهذا القدر اي العموم
من حيث التصور كاف كما مر جوابه في الاصول في مباحث الا
ستثناء قوله كما لو في كلمة التوحيد في دفع ما قيل ان اريد بلفظ
الاله المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالنفي وان اريد المعبود
بالحق لزم استثناء الشي من نفسه انا نختار الشق الثاني و
لا نم لزوم استثناء الشي من نفسه لان المعبود بالحق اعم
مفهوما من الله تعالى وان كان مساويا له في الصدق قوله
كما في اوريجان فان فيه التانيث بتاويل البلدة والعلمية
والعجمة والالف والنون المزيدتان بناء على ان المعرب
يلحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها قوله به يندفع اي
بهذا الجواب لا بالجواب الاول يندفع النقض باخر فانه اجتمع
فيه العدل ووزن الفعل والعلمية اذا سمي به قوله يتعد
ان يجعل الخ رد على من قراء الاخفش مرفوعا فاعل خالف كيلا
يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التلميذ اصلا او قول الاستاذ
قوله فرعا قوله اذ يلزم الخ اذ المخالفة انما يتحقق بعد تقرر
الاصل قوله للقاعدة الحقة عنده اي عند المصنف رح و
هي ان كلما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف قوله وامتناع الخ

عطف

عطف على جعل اي يلزم امتناع نصب اعتبارا لان شرط نصب
المفعول له عند الجمهور ان يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل
به واحدا قوله والقول الخ اي القول في دفع لزوم امتناع نصب
اعتبارا انه يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية اي وقت اعتبار
الصفة الاصلية او الحال اي حال كونه معتبرا للصفة الاصلية
او على كونه بدل الاشتمال من سيبويه او خالف الاخفش اعتبار
سيبويه الصفة الاصلية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم
المخالفة وشي من الوجوه المذكوره ليس نصا في افادته
قوله لانه مفعول له لما تاله كانه قيل فيما يماثل احمر علما قوله وكذلك
ثلث هذا مشعر بانه منصرف بالاتفاق لكن في الرضي خلافه
حيث قال ان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الذي
العساه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث بالهما لا ينصرفان
لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذ
الباب واحمر بان يقال ان الوصف هنهنا لا يثبت من دون
العدل وقد زال العدل بالتسمية لا يرجع بعد التنكير اذ معنى
رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع
ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ الذي فيه الحمرة
قوله بخلاف افعل فعلاء فان الوصفية فيه ظاهرة قوله
اد ونا فعل فعلاء فانه يعمل الظ وثبوت عمل في الظ قيل
العلمية واشعار لفظه بالالوان ولحوق الطاهرة في الوصف
يكفي في بيان كونه موضوعا صفة قوله اي صار ملحقا به يعني

انه لتجرده من التفضيلية صار ملحقا بالافعل الاسمي و
لا الظهر فيه معنى الوصف **قوله** بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت
اى ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس
معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص مسمى
بهذا اللفظ سواء كان احمر واسود او ابيض بل معنى اعتبار
انه يجعله مع زواله كالثابت لكونه اصليا وزوال ما يضاده
حتى لو اريد منه المعنى الوصفي جاز نظرا الى زوال المنافي
قوله ولذلك يراها الخ اي يرى الاعلام في الاغلب مجردة
عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو فان زيدا وعمرا مصدران
من زاد يزيد زيدا وزيادة وعمر بالكسر عمرا وعمرا اي
عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناهما الاصلي في حال العلمية
وانما قلنا في الاغلب لانه في بعض الاعلام اعتبر لمح الى
ذلك **قوله** واما السماع فهو على منع الصرف فلا خلاف
بينهما في الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلي لكنه
على خلاف القياس عند الاخفش وعلى القياس عند
سيبويه **قوله** لا يؤثر بجرم كونه موجودا في وقت من
الاوقات **قوله** عليه للنفي اي لنفي اللزوم لا للالزوم
فان علة اللزوم اعتباره الوصف الاصلي في احمر **قوله**
يعني انه اراد الخ اي في تعليل الشارح التضاد بقوله فان
العلم الخ اشارة الى الجواب عن احدهما انه اراد المصنف
رح بالتضاد مطلق التقابل لا الخصوص والعموم ...

بمعنى

بمعنى التعين وعدمه وهما ليسا وجوديين حتى يتصور التضاد
بينهما وما بينهما انه لم يرد التقابل الذاتي لانه اثبت التضادتين
العلمية والوصف باعتبار كون موصوفهما اعني العلم والوصف
مستلزمين مجموعهما في اسم وعلة لتعيين المدلول وعدم تعينه
اللذين هما من صفات معانيهما **قوله** اي في بيان الخ يعني ان
الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصلا في خاتم
قوله منعا شخصيا فالمراد بقوله في حكم واحد واحد با
لشخص كما هو المتبادر **قوله** فلا يرد اعتبار المتضادين في منع
الخ اي اذا قلنا منع صرف لفظ واحد اي اذا قيد الشارح منع
الصرف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو منع الصرف
مطلقا لا يرد اعتبار المتضادين في منع الصرف الا
لفاظ **قوله** وهو واحد اي بالنوع جملة معترضة لدفع توهم
اذ ان منع صرف الالفاظ ليس حكما واحدا فلا حاجة الى
التقييد بلفظ واحد قوله ولان منع صرف احمر الخ اي
اذا قلنا منعا شخصيا لا يرد اعتبار المتضادين في منع
صرف احمر غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية لا
متناع توارد العلتين على معلول واحد بالشخص ولو على
سبيل التعاقب وما قيل انه ليس في شيء مما ذكر اعتبار
المتضادين معا لحين اعتبار ضد لم يعتبر ضد اخر فليس
بشيء لانه لم يقيد منع الصرف بشيء من القيدين وفي الحكم
الواحد بمنع الصرف المطلق ففي كلتا الصورتين اعتبا

حال الوصفية والعلمية لتعدد المنع لان المنع الذي لاجل وزن الفعل والوصف صح

المتضادين معا في حكم واحد متحقق بلا اشتبه قوله بل نقول
الخ اضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله المعترض من تحقق
التضادين الوصفية المحققة والعلمية وليس اضرابا
عن جواب الشارح الي جواب اخر وحاصله اثبات توهم اجتماع
المتقابلين في الوصفية المحققة والعلمية والعلمية والنخ
لانه لا يندفع السوال بل تحققه قوله في هذا المقام اي مقام اجتماع
الوصفية والعلمية قوله وهو ظ لاجتماع الدلالات
المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الي المدلول المطابقي
والتضمني والالتزامي ولو تدافعت في نفسها لما اجتمعت
قوله ولا بين العموم والخصوص الخ يعني ان العموم والخصوص
وان كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما اذا اريد
باحمر المعني الوصفي والعلمي بعدم ورودهما علي محل واحد
لان واحد محل العموم المعني الوصفي اي ذات له الحمرة و
محل الخصوص المعني العلمي وهو الذات المعينة قوله ولا بين
ارادة الخ لا تدافع بين ارادة المعني الوصفي العام وبين ارادته
العلمي الخاص قوله اي جوز الخ فان جوز استعمال المشترك في
المعنيين لا يفرق بين ان يكون ذلك المشترك من الاضداد
كالجون والسع وبين ان لا يكون كذلك قوله وان لم يجوز الخ اي
ان لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك اي عدم التجويز
ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين
لا يجوز استعمال المشترك فيهما ايضا كالشمس المشترك بين الجرم

الخصوص

الخصوص وضوعه بل لاجل عدم وروده في الاستعمال قوله ف
لكل لا يتقرر الكلام اي كلام المنتهى للشبهة اي الشبهة المذكورة
بقوله فان قلت قوله اي الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني بناء
علي ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور
الذهنية علي ما هو المشهور قوله في بادي النظر اي ظاهر النظر
او النظر الاول قوله سواء كان الخ اشار بهذا التعميم الي انه
لا مجال لورود تلك الشبهة لان مدارها علي لزوم اجتماع
المتضادين قوله كالكيفيات الخ اي الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الاربعة
التي تركبت منها المواليد الثلث اي المعادن والنبات
والحيوان قوله الموثرة في المزاج فيه بحث لانهم قالوا ان
العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض
استعدت لان يفيض عليها من المبداء كيفية
موسط بين الكيفيات الاربع متشابهة في جميع
الاجزاء فالموثر في المزاج هو المبداء والكيفيات الاربع
شروط والات والمزاج مصدر مازج يمازج اي خالط
اطلق علي تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة بسبب
المخالطة قوله وذلك تدقيق فلسفي في التاج الدقيق دقت
كردن ونيك كوفتن اي هذا تدقيق الي الفلاسفة اي
الحكماء واما العلماء المليون فينكرون ذلك ويقولون
الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التي لا تجري التماثل والاختلاف

للانواع باختلاف الكيفيات الفايضة من الفاعل المختار
الخلاق لما يشاء على ما يشاء قوله يعني اللام للعهد اي مراد
الشمس هذا التفسير بان ان اللام في الباب للعهد قوله
بطريق الاستعارة اي استعمال لفظ المشبه في المشبه
وجه المشابهة اتحادهما في الصورة والهيئة قوله
فالطا الخ لئلا يحتاج الى مؤنة ارتكاب المجاز لكن التسامح
في العبارات من داب الفصحاء قوله دون ساير الخواص
فانها لا يوجب ضعف المشابهة بالفعل قوله معرباب
المدلول الاسمي من الجهالة والنكارة الى التعين و
المعرفة قوله كالثابت فاذا كان المتبوع ثابتا يكون
التابع ايض ثابتا قوله بوجود خلفه اي ما هو كالخلف
له من حيث ان بينهما وبين التنوين تعاقب قوله او انه
محذوف الخ اي التنوين حين دخل اللام او الاضافة
محذوف لا لمنع الصرف والكسر انما تبع التنوين في
السقوط اذا كان ساقطا لمنع الصرف بل للاضافة لا
فتح
نها لا تجامعها اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة
مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف لتنكره
ان يجمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير
قوله وفيه انهم الخ اي في الوجه الاخير بحث فان جعلهم
الاضافة معاقبة للتنوين المقدر يدل على ان
سقوط التنوين في خراج لاجل منع الصرف والكانت

الاضافة

الاضافة معاقبة للتنوين المحقق قوله فيه ان اللام بجامع الخ و
ذلك للتلمح الى المعنى الاصلي وما قيل ان المراد انها بزوال حقيقة
اللام لا بمجرد صورتها كما في الحسن والفضل فلانزول العلمية عنه
باللام فهو غير منصرف ففيه انه يقتضي ان يقول وان لم يكن هناك
علمية او كان علمية ولكن لا يزول باللام بقيت العلتان على حالهما
قوله دلالة الجمع على الجنس وان الجمع يدل على الجنس مع التعدد
وكان المرجع مذكورا معنى قوله لا على فرده كيلا يلزم الوقوع فيما
فر عنه وهو التعرض للمفرد دون في التعريف قوله فعلى هذا التقدير
هو بالمرفوع ولما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد
او لرعاية الخبر يكون جملة هو ما اشتمل الخبر عن المرفوعات
قوله مذكور للفصل بين المباحث السابقة واللاحقة كالباب
والفصل قوله واللام الخ اي على جميع التقادير للاستغراق
اذ لا عهد واما الحمل على استغراق الافراد فبمعونة المقام اذا
لمبين فيما بعد انواع المرفوع لا اشخاص قوله ويحتمل على التقدير
الاول اي يحتمل اللام على تقدير ان يكون السابق موقوفا للعهد
والاشارة الى ما يفهم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر فانه
يفهم من كونها انواعا للاعراب الذي هو صفة الاسم انه مرفوع
ومنصوب ومجرور فالمرفوعات اشارة قوله اليه وفيه ان
المفهوم مما سبق حقيقة المرفوع لا الخصوص المعينة منها حتى
يكون المرفوعات اشارة اليها ولئن قيل ببطلان الجمعية يكون
اللام للجنس فانه المبطل للجمعية الا ان يوتى على مذهب السكاكي ان

كونه للجنس لا ينافي كونه للعهد فانه للجنس نظرا الي كونه مفهوما
كليا وللعهد باعتبار تقدم ذكره والي ما ذكرنا اشار المحشي بقوله
وفيه تامل وبما ذكرنا ظهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعهد على
تقدير الثاني لان المراد من المرفوعات ح الحصص المتعددة
ولسبق العلم بها قوله فمن جعل الخ في ايراد كلمة انما المفيد للقصر
اشارة الي رد على هذا الجاعل قوله فيجوز مطابقته له بل رعاية
مطابقته اولي لانه المقصر بالاثبات قوله لم يات بشيء لانه يستلزم
ان يكون التعريف للافراد قوله الا ان يقال ان اللام اي يقال على تقدير
كون الضمير راجعا الي المرفوعات ان اللام ابطلت معني الجمعية
بناء على عدم صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف يابي
عنهما فيكون التعريف لجنس المرفوع الا ان اختير صيغة الجمع للاشارة
الي تعدد انواع ذلك الجنس قوله او يقال الخ يقال على تقدير كون
الضمير راجعا الي كل واحد ان ادخال اللام على المعرف للاشارة
الي كون التعريف جامعا لجميع افراده والتعريف للجنس دون
الافراد قوله لان الخفاء الخ بناء على ان كل نوع من المشتقات باعتبار
ذلك المعني في شيء من افراده بعد العلم بوضعه فالخفاء في
المرفوع انما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو اخذ الرفع
في تعريفه صار كانه اخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء
بنفسه قوله وليس تنزل الخ وجه التنزل ان المرفوع كما انه معلوم
باعتبار الهيئة معلوم باعتبار المادة ايضا مما سبق حيث قال
فالرفع علم الفاعلية فالخفاء ليس فيه باعتبار شيء من اجزائه

لا باعتبار

بل باعتبار المجموع من حيث المجموع قوله في ايهام الدور اي تعريف
الشي بنفسه لا بمعني توقف الشي على ما يتوقف عليه لعدم
ايهام توقف الرفع على المرفوع ولا ايهام المذكور هنا بناء على ما هو
الشايع من ان خفاء المشتق لا يكون الا باعتبار ماخذه قوله
اي اصالة الرفع في الفاعل المشيرة الي كون الفاعل اصل المر
فوعات لكن الشارح الرضي ينكر ذلك حيث قال الرفع في المبتداء
والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل بل هو
اصل في جميع العمد قوله وعن زيادة الايضاح فان علم الفاعلية
لكونه مفصلا اوضح من لفظ الرفع لاجماله وفيه انه بعد ما
علم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الي هذا الايضاح قوله
وان لم يكن اوصافا لعدم قيامها بالاسماء لكونها متلفظة
براسها كساير الحروف والاسماء قوله لعدم استقلالها
بالتلفظ فلكونها متولدة من اشباع حركة ما قبلها و
اما الحركات فلكونها ابعاض تلك الحروف قوله ملابسة
الكل الجزء ان كان تلك العلامة حرفا قوله او ملابسة المطروح
عليه للطاري ان كانت تلك العلامة حركة قوله الظ من عبارة
اي من عبارة الشرح حيث حمل الحيثية المذكورة على
معني الرفع وانما قال الظ اذ يمكن ان يقال ان هذه
الحيثية لما كانت سببا للرفع المحلي حمله عليه اتساعا
قوله ليست علما للفاعلية لان علم الفاعلية الضمة والالف
والواو على ما مر سابقا قوله لتوهم رفع لسبب الحركة والحرف بسبب

وقوعه موقع المرفوع قوله والاعتبار الخ لان هذه الحيثية
انما يتعقل بعد اعتبار رفع لما هو في محله قوله ولان الاسما
اعم الوجهان ما طرأن الى الوجهين السابقين على اللف
والنشر المرتب قوله لكان الامر ظاهرا اي امر كون الرفع به
المحلي علم الفاعلية قوله على التخصيص اي تخصيص المرفوعات
بما عدا الرفع المحلي قوله عدم ظهور اشتمال الاسم اي الاسم
المرفوع محلا على علم الفاعلية قوله او جعل اللام في
المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس الا الرفع
اللفظي او التقديري حيث قسم الاعراب اليهما وبين
محالهما قوله فان الكلام تعريف المرفوع واقسامه واحوال
اقسامه من ابتدائه اتصال اليد اي قصد بها مجرد كون
المجرور بها موضعا انفصل عنه الشي وخرج عن لا كونه
مبدء لشيء ممتد وههنا كذلك فان الفاعل لكونه خاصا
انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت فيه وليست
تبعضية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئي له قوله
ويلي عنه ومنها المبتداء لان الضمير فيه راجع الى المرفوعات
ومن تبعيضية قوله لقربه مع ان بقسمه تقسيم المرفوع الا
تحادهما قوله لضرب من التاويل كالمذكور في القسم الاول
والجمع والمقبل قوله بدون المسند في بعض النسخ بصيغة
المفعول من الاسناد وفي بعضها بلفظ المصدر المبني
من السداي بدون سد شي مسده قوله غير مطرد اشارة

الى ان

الى ان المراد بكون النسخ نادرا في الفاعل انه غير مطرد
اي ليس قياسا جاريا في كل فاعل بل سماعي بخلاف نسخ
المبتداء فانه قياسي فلا يرد عليه منع عدم الاطراد
لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد قوله والحرف زايد
بالنصب عطف على اسم اذ اي يدفع بان الحرف في الفاعل
زايد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وان زال اعرابه بخلاف
المبتداء فانه بعد النسخ ينعزل عنه الابتدائية قوله على ما
وضع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار
النسبة الى العامل في مفهومه قوله محسوس اي مسموع قوله
فانه عدمي لان عامله التجرد عن العوامل اللفظية قوله و
لان ما عداه يصلح ان يرد اليه اي ما عدا المبتداء من
المرفوعات بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد اليه قال
السيد الشريف في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند
السببي كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة قد
حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت
للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل فقس على
ذلك قوله فهو ام المرفوعات اي اصل المرفوعات بناء على
ان كل شي يرجع الى اصله قوله لقيامها مقام كلماته
فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ما عدا الهمزة فان
بعضها لا يقوم مقام بعض آخر قوله ولانه يحكم عليه
بمتعدد اي يجوز تعدد الخبر لمبتداء واحد بخلاف الفعل

فانه لا يجوز تعدده لفاعل واحد فلا استيعاب اي
للمبتداء استيعاب الاخبار وشمولها قوله حقيقة او
حكما لهذا التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم
الاسناد بالمعنى الماخوذ في تعريف الفاعل غير عنه بالحكم
لمشاكلة قوله فانه يحكم عليه اذ فاعل المصدر عليه بهذا
المعنى بالمصدر وهو غير مشتق فلا يطلق الحصر الا بالتعميم
المذكور ولو اريد بالحكم الاسناد التام اي الذي
يصح السكوت عليه كما اريد في قوله يحكم عليه بكل حكم
فلا حاجة الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر
حكما بهذا المعنى لكن الظ ما ذكره المحشي اذ الفاعل لا
يحكم عليه بهذا المعنى بكل مشتق بل بالبعض وهو الفعل
او الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفي
والمتبادر من قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق العموم
قوله ناقصة كانت او تامة ليدخل في التعريف فاعل
فاعل المصدر والصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف
النفي والاستفهام رافعة لظاهر قوله او مفروضة
ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء قوله او للتنويع يعني
ان المحدود نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل
والثاني ما اسند اليه شبهه قوله لا للشك اي لشك
المتكلم او تشكيك السامع يعني ليس معناها ان الفاعل
احدهما من غير تعيين حتى ينافي مقام التعريف قوله لانه

فاعل

فاعل عامله حقيقة اعني حصل او حاصل وهو دال على
الحدث قوله الجملة حالية بناء على ان قوله على جهة قيامه به متعلق
باسند فلو جعل قدم عطف عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول
بما ليس معمولا واما جعل الجار والمجرور متعلقا بقدم بان يكون
المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقة قيامه به ففيه ما سيجي من
ان الفعل لا يكون على طريقة القيام وانه يستلزم انقسام التقدم
الى ما يكون على طريقة القيام والى ما يكون على طريقة الوقوع عليه
وما قيل ان جعلها حالا احال عن الاستقامة فلعل وجهه ما ذكره
السيد قدس سره في شرح المفتاح من ان الجمل الفعلية الواقعة
قيود انتبادر منها مضيها او استقبالها وحاليتها بالنسبة
الى ما جعلت قيدا له لا بالنظر الى زمان التكلم ولذا وجب
في الماضي المثبت الواقع حالا ايراد قد ليقرب الماضي بزمان
الحال الذي وقع فيه عامله ويدل على اتصاله به فيحصل
المقارنة بينهما فلو جعل قدم حالا افاد ان التقديم حاصل
في الزمان السابق على الاسناد المتصل به وليس كذلك والجواب
عنه ان الافعال الواقعة في التعريفات لا يعتبر في مفهوماتها
الزمان فالمعنى ما هو مسند اليه الفعل او شبهه مقدما
عليه وتقديره لمجرد عارية الضابطة قوله لانه مقرر للاسناد
فلولا ان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة وتكرار له
فما كان مقررا له ولذا افاد زيد قام تقوي الحكم دون قام
زيد ولو اريد الاسناد الخ قال المصرح في شرحه هذا القيد

لدفع توهم دخول زيد من زيد قام في حد الفاعل ولا حاجة اليه
حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه
انفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة
عقلية وجدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اي العقل دل على ان
الاسناد الى الضمير شي اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليس هذه دلالة
مستفادة من اللغة بل المستفاد منها ان الفعل مسند الى ضميره والمجموع
مسند الى زيد والا لزم ان يكون زيد معمولا للفعل وان لا يكون
معمولا له قوله لانه الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل على ما
تقرر في الاصول قوله من لوازم المعرف اي من توابعه وروادفه
فلا يتحقق بدونه ولو اجري وجوب التقديم على اطلاقه كان
اعم من المعرف ولا يكون من روادفه وبما ذكرنا من حمل اللزوم
على المعنى اللغوي اندفع محذوران احدهما منع وجوب كون المعرف
من لوازم لانه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة انما الواجب المساواة
والثاني انه اذا كان وجوب تقديم نوعه لازما للفاعل كان وجوب
مطلق التقديم ايض لازما لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم
فلو اريد مطلق وجوب التقديم كان المعرف واجزاءه ايض من
لوازم المعرف فلا يتم التقريب قوله لم يحتج الى الاضمار بخلاف ما
اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام ليكون فاعلا
قوله وتغير محل الموجود بان اعتبر زيد المقدم مؤخرا اهون من
اثبات الضمير المعدوم لفظا قوله الا النصب لاحتياج الرفع الى
اثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فانه فيه تغير محل الموجود

قوله ولا يلزم عليهما الخ جواب سؤال مقدر هو ان يقال في نحو
نصب كله في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله
لم اصنع مع ان الرواية بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل اعني
لم اصنع لم يقع على كله حتى ينصب على المفعولية بل وقع على ما اضيف
اليه كل فلذا تعين رفعه وذلك ان المعنى لم اصنع ذلك الذنب لا
لم اصنع كل الذنب فانه يعد انه صنع بعضه بناء على ان الظاهر توجه
النفي الى القيد قوله وكذا حكم اخواته فيما لزم فيه الرفع وتقدير
الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه قوله اشارة
الخ يعني ان قوله اسنادا واقعا الخ بيان لحاصل المعنى اما من
حيث اللفظ فيحتمل ان يكون الجار والمجرور ظرفا لغوا متعلقا باسند
ويحتمل ان يكون مستقرا صفة لمصدر محذوف وليس نصا في الاحتمال
الثاني وان كان ظاهرا فيه قوله لان الفعل لا يكون الخ لان القيام
وطريقه امر نسبي بين الفعل والفاعل ليس حالا من احوال الفعل
اللهم الا على التجوز قوله اي قيام مدلوله اما على حذف المضاف او اراد
به من ضميره على الاستخدام او جعل نسبة الاسناد الى الفعل
باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مذكوره مدلوله
وهذا اندفع ما في بعض الشروح اوج من انه لو اريد بالفعل المعنى
الحدثي لزم استدراك قوله او شبهه وان اريد به الفعل الاصطلاحي
قوله لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لان القيام المعنى
الحدثي لا الفعل الاصطلاحي قوله اي على طرز واحد الطرز الهيئة
والطريقة الحالة يقال فلان على طريقة واحدة اي حالة واحدة

والسكل المثل يقال هذا اشكل بفلان اي اشبه به فعطف بعضها
على بعض قريب من التفسيري قوله اي ذلك علامتها او من لوازمها
لما كان طريقه القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على
صيغة المعلوم واصف المفعل لم يصح الحكم باتحادهما ولذا اول بأن
الحمل على سبيل المبالغة والمراد ان ذلك من علامتها او من
لوازمها وكلمة او للتخيير في التعبير قوله وذلك اي كون علامة
القيام امرا موجودا في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به
ايضا موجودا لامتناع قيام الموجود بالمعدوم واتصاف
الخ اشارة الى ان القيام نسبة بين الطرفين قد يعبر صفة
القيام فيفسر بثبوت موجود لامر وقد يعبر صفة لما يقوم به فقد
فيعبر باتصاف الامر بالموجود قوله والتعبير عنه اي عن ثبوت
الموجود لامر ليس الا بصيغة المعلوم فلا يكون علامة طريقه
القيام الا كونه على صيغة للمعلوم قوله لان مصدر المجهول
الخ اي مصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا
بل هو امر اعتباري مطلقا لانه لم يصدر من الفاعل الا
الحدث القايم به لكن لتعلقه بالمفعول بوقوعه عليه حصل
له وصف اعتباري وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذي
يعبر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير عن القيام بخلاف
مصدر المعلوم فان مدلوله قد يكون امرا موجودا كالضرب
والعلوم وقد يكون امرا اعتباريا كالموت والبعد والقرب
فيمكن التعبير به عن القيام ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا

كان

كان التعبير فيه علامة طريقه القيام لا علامة الصام قوله لكن فيه
تامل اي في كون القيام عبارة عن ثبوت الموجود تامل وهو
ان القيام قد يكون حصصا كاتصاف الجسم بالبياض
وح يكون القايم موجودا وقد يكون انتزاعيا بان يكون
الموصوف في الخارج بحالة يمكن ان ينتزع العقل منه
هذا الوصف نحو زيد اعمى وح لا يكون الوصف موجودا و
الجواب ان هذا مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العربية
واهل العرف فلا يفهمون من القيام الا الاتصاف الحقيقي
ونحو زيد اعمى عندهم معناه سلب الاتصاف بالبصر ففيه
سلب القيام لا قيام السلب قوله في المعنى بان يكون ثبوت
موجود لامر قوله او في التعبير بان يكون ثبوت امر اعتباري
لآخر بصيغة المعلوم قوله فتعبيره بغير القيام الفاء للتفسير
يعني المشاكلة في التعبير معناه ان يكون تعبيره بغير القيام لان
يكون شبيها به بوجه ما قوله فعلى هذا اي على ان يكون
المراد ان يكون الثبوت مماثلا للقيام يخرج الاسناد الذي
هو نفس القيام عن المراد لامتناع مماثلة الشي لنفسه
فيكون الفاعل الذي اسناده نفس القيام كضرب زيد
خارجا عن التعريف قوله فلنا للقيام الخ يعني انما لا يلزم خروجه
لان للقيام افرادا متعددة فكل فرد يتحقق في نوع من التغيرات
يماثل فردا آخر يتحقق في تغير آخر فيكون كل اسناد بصيغة المعلوم
اسنادا على طريقه القيام وشبيها به قوله لانه في قوة ان يقع الفعل

المجهول فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها قوله لكان نصا
فيما قصده وايراد مثال الفاعل شبه الفعل لان ابواه لا يمكن ان
يكون مبتداء وقايم خبره بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتداء
قدم عليه خبره قوله وفيه انه لو كان الحكم لئلا يلتبس بالفاعل الاعتماد اتم
الفاعل على موصوفه كما اذا كان الخبر فعلا مسندا الى المبتداء يجب
تقديم المبتداء لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قام اقول وقع في
مواضع عديدة من مغني اللبيب ان زيد قايم ابوه يحتمل
ان يقدر ابوه مبتداء وان يقدر فاعل القايم وما ذكره
المحشي من لزوم الالتباس مندفع لما ذكر في شرح التحفة في
خاتم باب المسائل المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر الفعلي
في نحو زيد قام حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم
بين الفعلية والاسمية ولا شك ان مفاد الجملتين
يختلف ففيه ارتكاب الالتباس المخل بالمقصود انتهى بخلاف
زيد قايم ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم افادة
التقوي فتدبر قوله كما في زيد قايم والصواب كما في زيد قام
لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس في زيد
قايم عند التاخير بالفاعل اللهم الا ان يحمل على مذهب
من لم يشترط الاعتماد في عمله قوله ما يبتني عليه شيء الخ
سواء كان حسيا كما تبتني الجدار على اساسه او عقليا كما تبتني
الحكم على دليله قوله وفي العرف اي عرف اهل العلم القاعده
اي الحكم الذي يستخرج منه احكام جزئية مع انه اوضح

بخلاف

بخلاف الاصل فان فيه خفاء لكونه مستعملا لمعان كثيرة اعني
المبتني عليه والقاعده والمقيس عليه وما يثبت للشيء نظرا
الى ذاته قوله لمراعاة الاشتقاق بين اولى ويلي لكونهما مشتقين
من الولي قوله كالمفعول الاول فان المفعول آخذ والثاني ماخوذ
قوله وكذا الحال في المفعول الخ فانه مرتبته مقدم على مرتبة المفعول
بواسطة لشدة اقتضاء الفعل اياه قوله الحاصل الخ يعني ان
اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاما واصلا لحد الوجوب
حتى لا يزول بعارض يوجب تاخيره او يرجحه ولا يحتاج الى امر
آخر لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحان يصير واجبا بعروض
امر وممتنعا لعروض آخر والمراد بالانتفاء في عبارة الشا
رح الاولوية الغير الواصلة الى حد الوجوب ليكون بيان
مواقع الوجوب والامتناع كلاهما على طريقة واحدة وهي
بيان امر عارض على الاصل بشموله شبه الفعل الخ لكون
الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه بما وكما في قدم
عليه قوله موضوع الخ عطف على لم يتصل فالمراد بالفعل هو
الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت
معرفة كان الثاني عين الاول وفي تقييد الشارح الفعل
بالمسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة انه ليس معنى
قول المص والاصل فيه ان يلي الفعل ان وليه بضمير المفعول
خلاف الاصل كما في قولهم الاصل في الحال ان يكون نكرة بل
معناه ان الاصل ان يلي الفعل المسند اليه فحفظ الفائدة

نفس الوحي دون الجزء الاخير اعني المفعل لزيادة قوله لتمكن
لان اعادة الاسم الظ قوله الدال عليه بخصوصه يدل على
كمال الاعتناء المتكلم بشانه قوله الى ان الفعل اصل الخ كما يدل
عليه الاستدلال بكونه كالجزء وباسكان اللام قوله لان
النسبة الى الفاعل معوم الخ فان النسبة الى الفاعل المعين
داخلة في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي
الى المفعول به فانه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف فهم على
فهم المتعلق باعتبار توقفه فهم لازمه اعني النسبة يدل
على ذلك جواز تنزيله منزل اللازم وعدم جواز ذلك في النسبة
الى الفاعل قوله داخل في قوام النسبة القوام بكسر القاف
نظام الشي على ما في الصحاح والتقوم في اللغة راست
كردن بعني ان طرفي النسبة مقوم للنسبة في الوجود و
التعقل اذ لا يمكن وجودها وتعقلها بدون الطرفين و
ان كان خارجا من حقيقتها قوله ومقوم المقوم الخ فيكون
الفاعل مقدما لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون
احتياج الفعل اليه اشد من المفعول به وساير المفاعيل
قوله كان في عداد جزئه وان لم يكن جزءا لكونه كلمة براسها
قوله يدل على ذلك دلالة انية لا الاي برهان اني وهو ما
يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علت
وجوده في نفس الامر وههنا كذلك فان اسكان اللام
يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على

عليه

عليه في الخارج فما قيل ان معنى قوله يدل عليه انه يدل على كون كالجزء لشدة
الاحتياج الى اسكان اللام فهو تعليل المعلل ليس لشي قوله كما ان
السابق دل عليه دلالة لمية اي دلالة برهان لمي وهي ما يدل على علة
وجود الحكم في نفس الامر والتصديق به معا وههنا كذلك قوله
تلك الدلالة لان وصف الاعراب الذي محله اخر الكلمة بعد ضمير
الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق بكونه
كالجزء من الفعل قوله اللام للتعليل اي لبيان كون مدخول اللام علة
لما يتعلق فيفيد ترتب العلم لان التفريع استخراج الفرع من الاصل
اعني تحصيل العلم به من العلم بالاصل كانه قيل فعل لاجل العلم
بالعلة التي هي الاصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران قوله
او للتعليل الخ كون مدخول اعني الفاء الجواز والامتناع علة
لما قبله والاول باعتبار الاستدلال اي الاستدلال بالجواز والا
متناع على الاصل المذكور والثاني باعتبار الوجود في نفس الامر
قوله وان كانت ترتب الخ لانه اذا كان الاصل تقدم الفاعل على ساير
المعمولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الا
ضمار قبل الذكر قوله لكنه لا يتوقف اي ليس الحال انه لولا الاصل المذكور
انتفى الامتناع المذكور قوله لثبوته على تقدير تساويهما فيه بحث لانه
على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل
مقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول ايض مقدما
عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور
على تقدير التساوي وما قيل ان المضاف اليه كالجزء من المضاف

فيكون في مرتبة فعلى تقدير التساوي يكون الضمير والفاعل و
المفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير ففيه ان
معنى كونه كجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما بامر آخر لا انه في مرتبة
لتاخره منه لفظا ورتبة لكونه قيد الخ قوله كون الشيء ليس المراد بالمتقدم
الرتبي ههنا ما هو المذكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في
الترتيب الحسي او العقلي سابقا على اغراد الا ترتيب بين الفاعل و
المفعول حسا ولا عقلا بل المراد التقدم بالشرف اعني وجود حالة
يقتضي التقدم في الذكر سواء قدم او لم يقدم ففي العرف يقال له
التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل بالرتبة قوله لشدة
اقتضاء الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء
الفعل المتعدي اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول
المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق
تحكم وفي هذا الاستدلال الاشارة الى ان خلافهما انما هو اذا كان
الضمير متصلا بفاعل مقدم مرجعه مفعول موخر واما اذا
كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في الدار او كان
الضمير المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها
عند هند فيمتنع بالاجماع نص عليه في المغني قوله وفيه انه لا
يقتضي الخ اي على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء
الفعل ولا فالفعل لكون النسبة الى الفاعل ماخوذا في مفهومه
اشد اقتضاء له من المفعول به قوله انه لا يقتضي بعدم الخفة بحث
لان ما هو الواجب بعدم على الضمير وهو حاصل على تقدير تساويهما

في المرتبة

في المرتبة لا تقدمه على الفاعل بالاجماع قوله تجويز ذلك اي الاضمار قبل الذكر
مطلقا في الصورة المذكورة مع قولهم في باب التنازع فانهم يقتضي دون
الفاعل في نحو ضربني واكرمني زيد ويلزمون الاضمار قبل الذكر قوله
يجوزون الاضمار الخ فان العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون
الفعل مشعرا به يتسابق الذهن اليه فيحتمل فيه الاضمار قبل الذكر
بخلاف الفضلة قوله وقد يقال الخ اي في الفرق ههنا و
باب التنازع او في بيان الضرورة في باب التنازع قوله لم يظهر
كونه ملغى فلا بد من الاضمار بخلاف الاظهار في المثال المذكور
بان يقول ضرب غلام زيد زيدا فانه لا مانع منه فلا يحتمل الا
ضمار فيه من غير ضرورة قوله من عوى الكلب الخ في المتاج العواء
بالضم العين بانك كردن سك وكرك وشغال من حد ضرب
قوله اي اذا اسع لفظ الاعراب اي بلفظ دون تقديره قوله
مع ان التعميم الخ فيجوز ان يكون ذكر القرينة بعد الاعراب من
هذا القبيل فانه لا اهتمام بشان الاعراب لكونه قرينته
شايعة ذكرا ولا تعميم قوله اتصال علامة الفاعل الخ يعني
اتصال التاء التي هي علامة لتانيث الفاعل بالوضع قرينته
على ان حبلى فاعل في المثال المذكور فلا يرد ان الحاق التاء
بالفعل كيف يكون قرينة وهي دالة على تانيث الفاعل بالوضع
قوله واتصال ضمير الثاني الخ فانه قرينة على ان الثاني فاعل
ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة قوله اي بعد الا الواقعة
[illegible] الا بالواقع اي ان الجار والمجرور اعني بشرط

قيد للفظ الا بان يكون حالا منها او صفة لها وليس قيدا لقوله
مفعوله لان توسط الا بينهما من احوال الا لا من احوال
المفعول قوله يعني ان التقديم الخ لما كان دليل اشتراط التوسط
في صورة التقديم غير مذكور في الشرح لظهوره اشار اليه
المحشي اي التقديم الثابت في الاستعمال مشروط ثبوته بشرط
توسط الا اذ لو قدم الا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم
الفصل بين الا والمستثنى منه اعني المفعول بالفاعل وذلك
غير جائز ويمتنع التقديم فضلا عن ثبوته قوله لما سيذكره
الشارح من جواز تاخر الفاعل اذا قدم المفعول مع الا لعدم
انقلاب الحصر الخ بحسب اللفظ قوله المخل بالمقصود قيد الالتباس
بذلك اذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجهان
كما يجوز الوجهان في اقام زيد قوله مع رعاية النظم الطبيعي
اي مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضيه
طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه قوله ولقائل ان يقول الخ
لكان تلتزم امتناع التقديم في نحو هذه الصورة وما الدليل
على جوازه وان يدخل في ضابطة المص فان معنى قوله وجب
تقديمه انه لا يجوز تقديم المفعول عليه ولا على عامله ولذا لم يقيد الشارح
ههنا بشرط كون المفعول متاخرا عنه كما قيده به في قوله او كان مضمرا
متصلا قال الرضي ويجب تاخير منصوب الفعل عنه لو اشتبه
المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت
فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا الخ قوله لالتباسه

بالاسمية

بالاسمية التي تخل بالمقصود فانه يجوز ان يكون ضرب مسندا الى ضمير
موسى وعيسى مفعوله فيخل المقصود وفي تقييد الاسمية با
لصفة احتراز عن الالتباس بالاسمية التي لا تخل بالمقصود بان
يكون ضرب مسندا الى عيسى وضمير المفعول العائد الى موسى محذوفا
فانه لا يقتضي امتناع التقديم بل ح الخ يكون للجملة ذات وجهين الفعلية
والاسمية قوله اي للزوم خلاف المفروض يعني ان الدليل لو وجب
التقديم في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التاخير
لا المنافاة الا ان الش اقام دليل الدليل مقامه اختصارا قوله هذا ظ
الخ هذا الكلام ذكره الش الرضي حيث قال وانما قلت في اول بيان المسئلة
اذا ذكرت قبل الاستثناء معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما
نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على
الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيد كما كان
في ما ضرب زيد الا عمرا وامكن ان يضرب عمرا وغير زيد وقد
اورد على دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا انه لا يصح
قطعا في نحو ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف فانه لا يصح
فيه ان يقصد حصر خالقيته تع في يوسف مع جواز ان يكون
يوسف مخلوقا لغيره وعلى عدم صحته فيما اذا كان عاما بانه لا
يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاما بالبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد فلا ينتهض نقضا على القواعد
الادبية فان مدارها على ما يقع في المحاورات وكلا الايرادين
ساقط اما الاول فلان المثال المفروض ليس معناه قصر خالقيته

نح مطلقا على يوسف حتى يجوز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره بل
خالقيته نح على احسن الصور فاللازم جواز ان يكون يوسف
على غيره مخلوق فيترنح على احسن الصور وهو جوز فساد الصفات عنه
احسينه الصور الا يرى ان معنى قولنا ما ضرب
الا عمرو اقتصار ضاربية بالسوط عليه مع جواز مضروبية
آخر وبالجملة الاصل ان محط الفائدة في الاثبات والنفي هو القيد
كما تقرر في محله واما الثاني فلان معنى قولنا ما ضرب احد الا زيد
التي الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة في سياق
النفي واثبات ضاربيته واحد منهم له فان نقض النفي بالا يقتضي
ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البدل اذ لا عموم للنكرة في الا
ثبات واذا انحصر ضاربيته واحد منهم في زيد يكون المضروبية
ايضا مقصورا عليه اذ لم يبق شيء بعده لواحد من الاحاد
يمكن ان يكون زيد مضروبا له وليس معناه حصر ضاربية كل احد في
زيد حتى يكون كاذبا قوله الا ان يكون تابعا له لكونه في حكم المتبوع
قوله او معمول الغير عامله نحو ما اتيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا
فان ضاحكا معمول ما اتيتك لان اذ لم يبق معمول له فليس ضاحكا
في الخبر اجنبي عن عامله قوله او مستثنى منه نحو ما جاء في
الا زيد احد قوله فكانه حمل كلامه على المتفق اي اذا لم يكن تقديم
المفعول مع الا جائزا عند الاكثرين فيبعد الشرح وجوب
التقديم بقوله بشرط توسط الا بينهما الا جائزا اما حمل كلام المص
نح على وجوب التقديم المتفق بين النحاة او لميلانه الى ما ذهب

جماعة

جماعة من جواز تقديم المعمول مع الا قوله واما عند الاكثر فبعضهم جوزه
مطلقا وبعضهم منعه مطلقا وبعضهم قوله فصل فقال ان كان
المستثنى منه مذكورا بين منهما والمستثنيان بدلين جاز والا فلا قوله
اي … الخ فالدين وبادي الراي مستثنيان مفرغان استثناء
من الفاعل والظرف المحدودين باداة واحدة قوله او بان الظرف
الخ يعني ان بادي الراي ليس مستثنى من الظرف العام المقدر بل هو معمول
لاتبعك ويجوز ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها اذا كان ظرفا لانه يكتفيه
رايحة من الفعل قوله عنده من لم يجوز الخ ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا
ضرب غلامها الجار بتقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الوصف
والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة اذ الاتصال بين الاولين
اقل من ما بين الاخرين مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد لان
القرينة في المثال الذي يأتي مذكورة في السوال والفعل مقدر
في الجواب فلا يكون القرينة قايمة مقام الفعل في اللفظ ولا يخفى
ان المراد من الفعل معناه والقرينة انما يدل عليه بواسطة
دلالتها على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك
حمل القيام على معناه الحقيقي اعني اسنادن والصواب
جعله مجازا عن الحصول كيلا يحتاج الى هذا التقدير
الركيك قوله لا باعث فان الباعث على الحذف النكات التي
ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم
التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن
العبث فقط الى غير ذلك قوله فالجار المنطوق الخ لا يخفى

ان يكون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضي
تقدير المبتداء بان يقال هو زيد لا تقدير الفعل فانه يدل
على صدور الفعل ايض وهو زايد على المقصود قوله لانه اي المقصود
في الجملة الاسمية مقصور على حمل شئ على ا
الحال يكون تعيين المبتداء فلا يفيد الجملة
المقصود في الجملة الاسمية وتعيين الفاعل وفيه ان
اسناد الحدث الي شئ هو المقصود من الجملة الفعلية
وضعا وتعيين الفاعل مستفاد من ذكره فكلتا الجملتين
مستوية الاقدام في عدم كون تعيين الفاعل مقصودا منهما
وضعا وانفهامه من ذكره فيهما قوله ولان الفعل موضوع في
الكلام ومذكور فيه فيه ان اراد صيغة الفعل مذكور
فيه فمسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير الجزاء ايض مذكور
وان اراد انه موضوع بطريق الاسناد الى شئ فمسلم لكن لا
يفيد لانه على لانه مذكور بطريق الحمل قوله ولان السايل غير
متردد الخ كما ان السايل غير متردد في الحكم غير خال الذهن
عنه بل عالم به وتقدير الفعل يفيد نفس الحكم بواسطة الا
سناد فلا يطابق السوال معنى لانه سوال عن تعيين الفاعل
قوله فانه جملة اسمية قال السيد قدس سره الصواب ان
قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام
بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على
ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلب الجملة اسمية في حج

روعي التنبيه على اصل السوال وقد بينا هذا المعنى كما ينبغي
في حاشية شرح التلخيص فارجع اليها انتهى وفيه بحث لان
الاستفهام انما يكون بالفعل اولي اذا كان المسول عنه الفعل
[illegible] المسول عنه تعيين الفاعل فالاستفهام بالاسم
المسول عنه يلي الهمزة فاصل من قام ازيد قام
[illegible] بما لكونه سوالا عن تعيين الفاعل اقام زيد
ام عمرو ام خالد قوله حذف لكثرة الاستعمال اي لحين بقيا
قوله والجملة الندائية معترضة بين الفعل ومفعول ما لم
يسم فاعله فايدتها بيان طريق البكاء قوله فانه منشاء الالتباس
اي منشاء التباس الفاعل والتردد فيه فنزل السبب اي
نزل سبب السوال وهو لفظ المبني للمفعول منزلة المسبب
وهو السوال في جعله قرينة على الفاعل المقدر قوله وح يراد
بالخصومة خصومة غيره لان خصومة الغير موجبة للضراعة
لا الخصومة قوله لان هذا البكاء بكاء فوته الخ اي هذا البكاء
المامور بكاء على فوت يزيد لا البكاء الخصومة فلا يصح تعليله
بها قوله مع انها اي الخصومة ليست سببا قريبا للبكاء بل اذا
سببا للضراعة بخلاف الضراعة فانها سببه قريبا له قوله
حكاية حال ماضية لان الاحتياج مقدم على الاحتياط في
الحصول فكان مقتضى الظ مما لطاحة الطواح او يرد تصيغة
المضارع الدالة على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحال الماضية
اما بفرضها في زمان التكلم او بفرض المتكلم نفسه في الزمان

الماضي قوله وقد يوهد مشاهد لبيان نكتة الحكاية قوله اذا كان
الامر هاء بلا امتثال فانه اذا كان غريبا قد يؤيد ايضه بصورة الحال
نحو الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا قوله لاستقراره فكانه حاضر
واقع في الحال قوله بغير علقة بضم العين المهملة وسكون اللام
والقاف شجر يبقى في الشتاء يتعلق به الابل يستغني به حتى يدركها
الربيع ويقال له سابقة في هذا الامر اي سبق كذا في شمس
العلوم قوله يقال اخبطني فلان اذا جاءك يطلب معروفك
من غير اخوتك اي رحم او قرابة او صهر او معروف كذا في الصحاح
قوله على حذف الزوايد اي حذف زوايد المزيد من اسم
الفاعل وبنائه على صيغة المجرد ثم جمع جمعه قوله كما يقال اعشب
فهو عاشب في الصحاح العشب الكلاء الرطب يقول فيه بلد
عاشب ولا يقال في ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبتت
العشب وبعير عاشب يرعى العشب واعشب القوم اصابوا
اعشابا وارض معشبة اشى فالتمثيل في مجرد بناء صيغة
اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم مجيء اسم الفاعل المزيد
منه قوله مثل ماء دافق اي ذي دفق فان الدافق هو الرجل
دون الماء قوله يقال رياح لواقح الخ فيه اشارة الى وجه
تانيث مفرده وهو انه صفة الرياح والريح مونث واما الملقح
الذي هو صفة الفحل من قولهم القح الفحل الناقة فيقال في جمعه
ملاقح في الصحاح الملاقح الفحول الواحد ملقح قوله ولا يقال
ملحقات في الصحاح رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر

وقد قيل

وقد قيل الاصل فيه ملقحة ولكنها لا تلقح الا وهي في نفسها
لاقح كان الرياح قوله لقحت بخير فاذا انشات السحاب وفيها
خير وصل ذلك عليه قوله لانها امكن الخ في التاج الحكاية و
اي كيه شدد من حدكم اي امكن في الذهن
اختياط الاهلاك والاموال انما هو بواسطة
اهلها الحوادث قوله وتعلقه بنيل المقدر الخ بان يكون
مفعول تطيح الضمير المحذوف الراجع الى يزيد واما على
تقدير ان تكون مفعوله الاموال فقد علم وجه عدم صحته
مما تقدم في الخصومة وهو ان هذا البكاء بكاء فقيه لما بكاء
الاهلاك قوله سليقة الشعر في الصحاح السليقة اثر النسع في جنب
البعير والسليقة الطبيعة يقال فلان يتكلم في الحق بالسليقة اي
بطبعه لا عن تعلم فايدة ذلك الخ لما كان الحذف ثم الاظهار
عبثا بحسب بادي الراي تعرض لبيان فايدته دفعا لذلك الا
يهام قوله اوقع من الوقوع بمعنى ... وبستشن على ما في التاج قوله
فانها مع خبرها الخ لانها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها الخ بهيئة
الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر قوله وذلك لان كون
ان مع خبرها الماضي مفسر الثبت المحذوف مختص في الاستعمال
فيما بعد كلمة لو فكلمة لو قرينة على حذف الفعل مطلقا وان مع خبرها
قرينة على تعيين المحذوف قوله لو ذات سوار لطمتني في المهذب
السوار دستبرنجن الجمع اسوره ذات سوار كناية عن المرة لانه
فلم يلبسون الاماء السوار في التاج اللطم الضرب على الوجه بباطن

المراجعة قوله ويحتمل ان يكون للتمني فلا حاجتها الى الجواب قوله واصله
ان رجلا الحيكي انحاتما اسر في بلاد عشرة فامرته ام المنزل ان
تعضد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل القصيدة في
المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي فلطمت انه
جارية بافعل فعال الوذات سوار لطمتني يعني لو لطمني من
كان كفوء الي لها ذلك على قوله لانا نفهم الخ اي نفهم حين الجواب بنعم نسبة
يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة لافادة تلك النسبة لانها
حرف ايجاب غير مستعمل بالمفهومية كساير الحروف على ما مر فمضى
نعم ايجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك الا عندما ذكر ما يدل عليه
وهو الجملة المقدرة بعد فيما نحن فيه قوله من قبيل تجاذبا الثوب
في ان بناء فاعل من كل واحد منهما كان متعديا الى مفعولين تقول
نازعته الثوب وجاذبته الثوب فاذا بني منه تفاعل صار متعديا
الى مفعول واحد على ما تقرر في الصرف ان فاعل اذا كان متعديا
الى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازما نحو تضارب زيد وعمرو
واذا كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل عنه متعديا الى
مفعول واحد قوله يكون الاخير كالثاني اي الاخير من الاكثر
يكون كالثاني من الاثنين في ان يعمل له والبواقي من الاكثر
كالاول من الاثنين في اضمار الفاعل وحذف المفعول والاظهار
قوله والاول كالاول اي الاول من الاكثر كالاول من الاثنين
في الاعمال والبواقي كالثاني في الاضمار والحذف والاظهار
فلا يجري فيه التنازع باختيار اعمال الاول والثاني قوله سواء

اعتبر

الحجر اعتبر التنازع الخ نشرط بعضهم في التنازع ان يكون الفعلان
متغاومين احترازا عن ضرب ضرب زيد اذ التاكيد لا يقام
الموكد لكونه تابعا له فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان
في صورتي المتقدم والمتوسط واما التاكيد فلكونه عين الموكد
خرج بقوله الفعلان قوله اذ هو طالب بخلاف صورة تاخر الاسم
عنهما فانه حين تحقيق الاول اللفظ مفقود وحين تحقق اللفظ الثاني
موجود وكذا الحال في التعليل الثاني قوله اذ المؤثر الخ هذا على
تقدير تنزيل التاثير الاصطلاحي منزلة التاثير الحقيقي قوله لوقوعه
الخ اي لوقوع مدلوله متلبسا بخصوصه من الافراد والتثنية او
بعمومه مع قطع النظر عنهما كما في حسبني وحسبتهما منطلقين
الذي ان منطلقا فان منطلقين او منطلقا يتوجه اليه
معنى كلا الفعلين مع قطع ملاحظة خصوصية الافراد و
التثنية وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه اليه الا احدهما
قوله اما بحسب الاصل او الطبع الاصل ما يبتني عليه الشي و
الطبع السجية التي جبل عليها الانسان والمراد والحالة
التي وقع عليها الفعلان كما في قوله ليوافق الوضع الطبع
فالمعنى ان توجه الفعلين الى مدلول الاسم اما بحسب ما يبتني
عليه تحققهما اي تلفظهما وهو الحالة التي وقعا عليها فانهما
لما وقعا على شي واحد صار ذلك الشي طرفا النسبتهما و
هذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية
على ما هو المشهور قوله او بحسب القصور السابق اي توجه الفعلين

بحسب المعنى الى الحس اولا الى الاسم اما بحسب تصوره معنى الفعلين
السابق على تحققهما بمرتبتين وهذا بناء على ان الالفاظ
موضوعة للصور الذهنية وتحقيقه انه لا شك في ان تركيب
الكلمات وتحقيقها على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من
تصورها وحضورها في الذهن ثم ان تصور تلك المعاني على
نوعين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد ذاتها
مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف
العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ
ويدل عليها دلالة تداولية وهو يختلف باختلاف العبارات
والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبداء لكما ان
التصور الثاني مبداء للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب
المعنى انما هو في التصور الاول لعدم تعدد متعلقهما فيه لا في
التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد تعلقهما في الحالتين قوله بتصور
التنازع لان تنازع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه
قابلا للمعمولية لكل منهما في ذلك الموقع فما قيل انه لا حاجة
الى اعتبار قيد الحيثية لادخال المثال المذكور في حد التنازع
لان منطلقا او منطلقين يصح وقوعه معمولا لكل منهما على
البدل لان افراده وتثنيته لا يلزمانه حتى يمنع شيء منهما صحة
وقوعه معمولا لما ينافيه فخروج عن ظن التحقيق لان
المعمولية للكلمة المخصوصة من حيث تركيبه مع عامله فلا يصح
كونه معمولا لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والتثنية

قوله ان منطلقا الخ هذا على تقدير ان لا يكون التنازع في منطلقا
واعمل فيه حسبني على راي الكوفية واظهر منطلقين مفعول
حسبتهما واما على تقدير ان يكون التنازع في منطلقين فنقول
ان منطلقين لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل الاول بل يابى
عنه افراد مفعول الاول والتخالف بين مفعوليه قوله
يابى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل لان المتصل لا
يكون معمولا الا لما يتصل به قوله فظهر الفرق بينهما اي بين
منطلقا وبين الضمير المتصل حيث يتصور التنازع في الاول
دون الثاني قوله اي استتاره الخ لما كان الاضمار يطلق
في الاصطلاح على ابراد الضمير بارزا كان او مستترا ولا يصح
ارادته ههنا لان ابراده بارزا ممكن ولا يتوقف
ذلك على ان يصح اضمارا لا يصح حمله على المعنى اللغوي
اعني الاستتار قوله وفيه ان الفاعل الخ فلا يصح قوله كاستتار الضمير وفيه ايضا ان المدعى نفي الاضمار بالمعنى
الاصطلاحي لانه طريق المقطع عندهم وهو اعم من الاستتار
والدليل انما ينفي صحة الاستتار فلا يتم التقريب قوله لو كان
بدلا انا هو بان يقال ما ضرب واكرم الا هو اذ كان الواجب
الخ اي كان الواجب عند اضمار الفاعل في احد الفعلين الا
يتان بالضمير الغائب قوله لكان الامر كذلك اي لصح قوله استتاره
كاستتار الضمير لان الضمير الغائب يستتر في الماضي قوله فالانسب
اي في بيان امتناع اضماره مع الا انما قال فالانسب لانه مناقشة

في المثال لا يجدي كثير نفع فانه لو ابدل بالضمير الغايب
او بالاسم الظاهر انقطع المناقشة ولانه لو حمل عبارة الشارح
على ان المراد بالاضمار المتعبر عنه بالضمير الغايب عن الانا
كما هو طريق القطع عند التنازع في الفاعلية حيث يورد الضمير
تابعا عن الاسم الظاهر نحو ضرباني واكرمني الزيدان ولا يورد ذلك
الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو انا بالضمير
مع الالانه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه مختص بالاسماء
ولا يبعد الا بان يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى لتم
البيان بلا كلفة قوله الا بعاملة كضربت او قوله بما هو جزء له نحو
ضربتك قوله والا ليس عاملا ولا جزء له فلا يمكن اتصال
الضمير مع وجوده قوله فلانه في صورة المتنازع اي فلان
الضمير المنفصل الذي يوتى في احد الفعلين للفاعل المتكلم
مع الا كانت في صورة الفاعل المتنازع منه يتحد معه صيغة
اذ الضمير المرفوع المنفصل للمتكلم منحصر في انا نحو ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا وكل من الفريقين لم يلتزموا في قطع التنازع
الغاء احد العاملين عن المتنازع فيه الا عند الضرورة
ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو
ضربت واكرم زيدا او بايراده ضميرا مخالفا في الصورة له
للمتنازع فيه تابعا عنه كما في ضرباني واكرمني الزيدان
اذ لو ذكر النحاة المعمول المظهر لكل منهما نحو ضرب زيد و
اكرم زيدا او ورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان

لكل منهما معمول مثل معمول الاخر على السواء فلا يظهر كون
احدهما ملغى والاخر معملا ولا شك ان كلا طريقي الالغاء منتف
فيما نحو فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال ايضا قوله الا في
المفعول الخ كما في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
قوله هذا اذا كان الفعلان الخ اي عدم امكان ظهور قطع
التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدهما اذا كانا متوافقين
في اقتضاء الرفع لامتناع الاضمار والحذف المخالف للمتنازع
فيه اما اذا كانا متخالفين فتعين القطع بالاضمار المخالف للمتنازع
فيه وكذا اذا كانا متوافقين في اقتضاء النصب فانه يتعين الحذف
والظهور ولم يتعرض له المحشي قوله ولا يخفى ان عدم دفع لما يتوهم
ظاهرا من انه في بعض صور التنازع في الضمير المنفصل يمكن قطع
التنازع بالحذف لا و بالاضمار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع
في الضمير مطلقا من قاعدة التنازع بالتقييد بقوله ظاهرا قوله
في بعض الصور وهو الضمير المتصل والمنفصل المرفوع قوله
في عدم صحة التعميم اي تعميم الاسم وعدم تخصيصه بالظاهر بان
يقال اذا تنازع الفعلان اسما بعدهما قوله لانه المناسب الظاهر
ان يقال لان المصرح بصدد بيان احكام الفاعل والتنازع
الذي يكون في الفاعلية ويكون طريقا قطعه اضمار الفاعل من
احكامه بخلاف مطلقا التنازع فانه من احكام الفعلين واما
ما ذكره المحشي فبعيد لان مبحث التنازع ليس من تتمة الاصل السابق
والا لذكر عقيبه قوله لانه يخالف الخ اي ما يكون قطعه بطريق

اضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الاصل السابق المذكور بقوله
والاصل ان يلي الفعل من امتناع نحو ضرب غلامه زيدا على راي
البصريين حيث جوزوا الاضمار قبل الذكر في الفاعل قوله ويوافقه
على راي الكوفيين فان الفاعل اضمر في الفعل الثاني مع تاخير
مرجعه لفظا لكونه مقدما رتبته بناء على الاصل المذكور قوله
حكم الظ الواقع بعد الا نحو ما ضرب واكرم الا زيد حكم الضمير
المنفصل الواقع بعد الا في امتناع قطع التنازع بحيث يظهر
الفاء احد العاملين اذ الحذف والاضمار كلاهما غير
جائز كما في الضمير المنفصل وفي الاظهار لا يظهر الالفاء
فلا بد من تخصيص الاسم الظ بان لا يكون واقعا بعد الا
لاخراجه قوله لعل المراد الخ اي مراد الش بقوله ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل ان يكون طريق قطعه ذلك سابقا وذلك ممكن
في الاسم الظ الواقع بعد الا بايراد الضمير المنفصل الراجع الى
المتنازع فيه مع الا في احد العاملين نحو ما ضرب الا هو وما
اكرم الا زيد فلا حاجة الى التخصيص المذكور لاخراجه قوله
ولا يخاب الخ اي لا يجاب عن الاعتراض المذكور بان ندعي
القضية المهملة اي تدعي ان الاسم الظ اذا وقع فيه التنازع
يكون قطعه اضمار الفاعل ويكفي في صدقها تحقق ذلك الطريق
في بعض صورة التنازع في الاسم الظ فلا حاجة الى التخصيص
لان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الظ علية يكون طريق
قطعه الاضمار حتى يرد النقض بالاسم الظ الواقع بعد الا فيحتاج

[illegible]

الى التخصيص قوله لصحة المهملة الخ تعليل للنفي اي لا يجاب
ان المهملة يصح على تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظ بان يقال
اذا تنازع الفعلان اسما ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه
الاضمار ويكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الاسماء
الظواهر فلا حاجة الى التقييد بالظ لاخراج الواقع في الضمير
قوله قال الش الخ تائيد لما ذكره الش من امتناع القطع على
طريقة غيرهما قوله اي في مقام الخ اي في مقام التنازع المرفوع الواقع
بعد الا قوله في مذهبه وهو اعمال الثاني وحذف الفاعل في الاول
تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر من باب الحذف اي حذف
الفاعل عن الاول قوله اذ لا يستعمل الا كذلك اي بالحذف الظ الخ
لقربه من الشرط والترتيب اما باعتبار العلم او بنا ويل فلا يخ
عن هذه الاقسام اذ الترتيب لتحقق اقسام الشيء على تحققه
او تحققهما واحد وح قوله ويختار عطفه على الخبر او قوله فان
اعملت عطف على قوله واذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية
قوله وح يكون الخ اي اذا جعلت بيانا لاقسام التنازع و
يكون قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء
كما في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه قوله هو جواز اعمال كل منهما
المدلول عليه ويختار البصريون اعمال الاول والكوفيون الثاني
فيقدر قبله ويكون يختار معطوفا عليه قوله في بعض النسخ
اي بالفاء ولا يخفى ركاكة اجتماع الفاءات الثلث قوله لانه
تنازع اي المتنازع المذكور في المتن تنازع في ظاهر واحد و

هذا تنازع في ظاهره الا فهو خارج عن المقسم بقيل فهولان
وحدة المقسم معتبرة في كل قسم كما تقرر في محله وهذه الصورة
من اجتماع القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا في الكلام
لاحاجة الي اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتباره فيه
الوحدة في كل قسم مما نوقش فيه في محله قوله كما يدل عليه التلفظ
اسقاط اللفظ كما والعامل فيه معنى فعل يستفاد الخ وقال الشارح
الرضي ان قوله فقد يكون في الفاعلية في قوة فقد يتنازعان
في الفاعلية وما ذكره المحشي اظهر لعدم الاحتياج الى التاويل قوله
لان العامل نفس الضمير لان الضمير لا يعمل ولو رجع الي المصدر
قوله فيكون الخ متفرع على قوله والعامل فيه معنى فعل وليس
داخلا تحت النفي قوله فعل توهمي اي لا فعل محقق بل متوهم من
اسم جامد لان المقسم قوي اقوي الخ ليس معناه ان القسم
في نفسه اقوى في اقتضاء المتصدر لما صرح به الرضي ان القسم
ضعيف في نفسه لان تاثيره في معنى الجواب اقل من تاثير قوله
الشرط في جوابه لان القسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو
كالزايد الذي يتم الكلام بدونه والشرط في جوابه معنى لم
فيه وهو التوقيت بل معناه ان القسم في المثال المذكور
لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوي في
اقتضاء المتصدر والمتصدر لا يتحقق بدون ما يتصدر
عليه فيكون اقوى القسم في اقتضاء الجواب فلذلك لا يوتى
بجواب القسم بدونه فلا يكون القسم دون في المثال

المذكور

المذكور في مرتبة الشرط في اقتضاء الجواب فلذلك يوتى بجواب
القسم دون الشرط مع قربه منه الا ان الشرط لما كان اقوى
في نفسه يجوز ان يوتى بجوابه ايضا كما نص عليه في الرضي
بخلاف الفعلين فانهما في مرتبة في اقتضاء المعمول المتاخر
المعمول عنهما وترجح الثاني بقربه قوله اعلم الخ اشار ببيان
الضابط الى فايده قيد في العمدة والى ان المراد بالمفسر
ما يكون مفسرا في الجملة قوله في جواز الاضمار قبل الذكر في
في العمدة والفضلة نحو قوله تعالى فقضيهن سبع سموات
لان المفسر نص قاطع للالتباس والحصر في المرجع قوله لانه
جاء بعده الخ يعني في صورة الحذف الفاعل شي في اللفظ
وفي صورة الاضمار الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل ابهامه
بما هو تفسيره في الجملة ولا شك ان انتفاء الفاعل في نفسه
اشنع من انتفاء تفسيره لا يحتمل بحث غيره قوله ظرف اي باعتبار
الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشي نحو صليت
دونك وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حالا من
فاعل اضمر اي متجاوزا عن الحذف قوله قد نزل منزلة
الجوامد لان المصدر موضوع للحدث الساذج عن النسبة
الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى
الفاعل في مفهومه وان كان لازما له في الخارج فيمكن ذكره
بدونه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل معتبرة في
مفهومه قوله فليس له الخ قال المص في بحث المصدر ولا

يلزم ذكر فاعله قوله فبانهما من باب تقدير الفاعل فنحو ما ضرب
وما اكرم الا انا ليس من باب التنازع قوله لا من باب حذفه
نسيا والمراد بقولنا الفاعل لا يحذف عدم الحذف نسيا
والمحذوف من باب التنازع الخ واذا لو كان مقدرا او المقدر
كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجدان كل منهما منهما معمولا
مثل معمول الآخر فتدبر لو كان كذلك اي محذوفا نسيا قوله لزم ان
ان يكون الحل في المفصل المحذوف على نوعين احدهما
ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثاني ان يجعل
نسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما
يبنى الفاعل عند بنا الفعل للمفعول به واعلم انه لو اريد
بالمحذوف ما جعل منسيا في اللفظ ولا يصرح به اصل اندفع
هذا البحث فان المحذوف في التنازع لا يظهر اصلا بخلاف
الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار اما في المثالين
الاولين فظ واما في المثالين الآخرين فاذا كان ما قبل الواو
والراء مفتوحا قوله في مثل ما ضرب واكرم الا زيد اي في صورة يكون
ما بعد الا اسما ظاهرا فانه من باب التنازع الذي يمكن قطعه على
طريقة البصريين والكوفيين قياسا على ما مر الا ان الاستعمال
على الحذف فلو كان المحذوف فيه نسيا لزم وجود الفعل الاول
او الثاني بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه لو سلم المجيب
كونه من باب التنازع اما لو جعلته من قبيل ما ضرب وما
اكرم الا انا في ان كلا منهما من باب تقدير الفاعل ما في

الرضي

الرضي من ان المنفصل والظ المرفوعين الواقعين بعد الا لا يجوز
ان يكونا من باب التنازع على الوجه الذي التزم احد الفريقين
قطعه فلا كما لا يخفى ولعله في قوله والاقرب اشارة الى ما ذكرنا من
وجه اندفاع البحثين المذكورين قوله فبانه من باب الخ خلاصة
الاعتذار عن الاولين ان المراد بقولنا والفاعل لا يجوز حذفه
ان الفاعل اذا كان باقيا على طرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة
لا يجوز حذفه وفي المثالين شائبة للفضلة اما في الاول فلكونه
في حيز المستثنى ولباسه واما في الثاني فلكونه مدخول الجار لفظا
وكون فعله كان الفاعل مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن
المثالين الاخيرين انهما داخلان في سد شيء مسده قوله
اصله بخلاف فخالف قول الاضمار الخ برفع الاول ونصب
الثاني اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام
الجارة الداخلة لتقوية العمل في الكسائي داخلة على المفعول
وهو الظ ليكون هذه الجملة من احوال الاضمار الذي فيه
الكلام صريحا واللام الداخلة على الفضلة كما هو الاصل فحذف
الفعل مع الفاعل ايجازا واقيم المصدر مقامه ونهيت
اللام في المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائي
ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والجملة للمقدر
اعتراضية ويجوز ان يقال اصله يخالف الكسائي على صيغة
الخطاب خلافا على ان يكون الجملة حالا من فاعل اضمرت لم
يرضه المحشي وان كان اقل تقديرا الا ان المخالفة صفة

القولين بالذات والقائل موصوف قوله بها تبعا قوله بمنزلة
المؤثرات الحقيقية عندهم في دوران وجود الاعراب معها
كدوران وجود الاثر مع المؤثر الحقيقي وانما امتنع توارد
المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد
منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة قوله اتصاله به بقرينة
قوله في الاول فانه ظاهر فان الاضمار بمعنى الاستتار وليس
كذلك لانه قد يكون بطريق الابراز نحو اكرماني وضربني الزيدان
ان فيراد منه الاتصال الذي هو قريب منه قوله بل نقول بما فعل
عنه من التشريك او بانفصال الضمير عن الاول بايراده بعد الط
قوله او نقول جاز اعمال الثاني فقط فيه فقط استفاده من ترتب
الجزاء اعني اصحبت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم لجميع
المواد مستفاد من اطلاقه شرطا استغنى الخ على راي البصريين و
اما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء قوله بالياء اي على ان يكون
الفاعل الذين يبخلون اه على تقدير ان يكون فيه ضمير راجع
الى الرسول صلى الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين
يبخلون على حذف المضاف اي بخل الذين يبخلون كما في تقدير
القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بظاهر الاية
بانه يجوز ان يكون المفعول الاول ضميرهم باقامة صيغة المرفوع
الراجع اليه لبخل مقام المنصوب والخفاء انه تكلف لا ينافي
الاستدلال بظاهر الاية قوله هي لامتناع حذفه ليس العلة المجوزة
مجرد امتناع الحذف بل مع كونه عمدة فانه يتساق الذهن

الحكوية

الحكوية مفسرا بها ذكر بعده لا لمحض التفسير كما يتساق في ضمير الشان
وضميرانه بسبب كون ما بعدهما لمحض التفسير قوله لجواز الاضمار
بعد الذكر نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله وهو قبيح و
لاسيما اذا صار الى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونه ما بعد
مفعولا واحدا في الحقيقة لباب علمت قوله اذ الوجه المختار
ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني
اذا كان مختار الكثير الاستعمال كيف يصح ان يقال فان
اعملت الاول اضمرت المفعول في الثاني على الاستعمال المختار
قوله على اتفاق الطايفتين اي البصريون والكوفيون متفقون
على كون اضمار المفعول على تقدير اعمال الاول مختارا لان
الثاني اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان
كان الاولى ان يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن انه ليس
بمطلوبه وانه متوجه الى غيره قوله واللازم الخ اي ان لم يحمل
على اعمال الثاني بان يكون كتابيه مفعول هاؤم لزم حذف
المفعول في الثاني اعني اقرؤا فيلزم الحمل على الوجه المرجوح
اتفاقا فهذه الاية دليل البصرية على اختيار اعمال الثاني
وكذلك قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا قوله اضمرت الخ
يعني ان قوله الا ان يمنع مستثنى مفرغ بحذف المضاف
او بجعل المصدر حينيا كما في اتيك خفوق النجم قوله اذا لم
تلبس من التلبيس قوله والضمير للاولاد اي في كون
كانت للاولاد ففي كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع للفرق قوله

البين الاصل والفرع فان في الاصل اعني الآية ارجاع الضمير المفرد
الي الجمع ولاشك في جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفي الاصل اعني نحن
فيه ارجاع ضمير التثنية الي المفرد والمفرد لا يتضمن التثنيه قوله
لا يقال العامل ان يقول الخ نقض لدليل الكوفيين يعني ان استدلالهم
بالبيت على اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول
فيه لكنه غير جايز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول
الثاني وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر ولهذا استدل
البصريون بقوله تعالى اقرؤا كتابيه على اختيار اعمال
الثاني حيث لم يقل اقراوه فما قيل ان اعمال الاول مختار عند
من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اضمر ليس بشي
او معارضه في المقدمة اعني قوله وامرأ القيس اعمل الاول يعني
ان دليلك وان دل على اعمال الاول اعني رفع قليل لكن عندنا ما
ما ينفيه وهو لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق قوله لانا
نقول الخ حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله واللازم
حمل كلامه الخ يعني على تقدير اعمال الاول لا نم لزوم الحمل على
الوجه المرجوح لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم يكن بد
الضرورة انكسار الوزن عند الاضمار في الثاني داع الى
الحذف اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الفرق
داعيا الى حذف المفعول الثاني ليس لان منعه على تقدير توجه
الفعلين واعمال الاول كما يدل عليه قضية الملازمة
هذا اي لزوم الفساد قوله حاليه من فاعل كفاني قوله او معترضه

بين كفاني وفاعله لبيان حال الشاعر قوله او معطوفة على
الشرطية اي مجموع الشرط والجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء اجلهم
لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون قوله فلا يلزم هذا
الفساد ولعدم دخوله تحت لو حتى يصير منفيا فيلزم ثبوت
الطلب المنافي لعدم السعي كقيد للزوم تقييد الخ وهو
وفيه انه على التقديرين الاخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين
ارتباط وقد قال في المغني انه لا بد من ارتباطهما اما بعاطف
او عمل اولهما في ثانيهما نحو انه كان يقول سفيها او كون
ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك ولا يجوز قام قعد زيد قوله
للزوم تقييد الخ وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين
بناء على ان الشرط ايض قيد كالحال تتنوع عن ذلك اما واو
العطف فلانه يقتضي مغايرة المعطوف عليه واما الا
عتراض المعطوف في اثناء الكلام او كلامين متصلين بجملة
سوى دفع الابهام ففي نبوه بحث لانه صرح في المطول
بان قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض لا محل
لها من الاعراب فايدتها تاكيد وجوب اتباع فلذا المدلول
بقوله تع قبله واتبع ملة ابراهيم حنيفا الا ان يقال
ان الاكثر في الاعتراض ان يجي لغير التاكيد قوله وذلك اي
لزوم حمل الكلام ع لتاكيد قوله لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب
لم يقل انه عينه كما يدل عليه اخر كلامه لان الاستلزام كاف في اثبات
النقص والزيادة عليه زيادة قوله لان الكفاية الخ اي كفاية قليل من

وهو ان يوتى

المال موقوف على ان يكون الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف
على الطلب البليغ لذكما لا يخفى قوله وجعل بعض الخ اي لا استدراك
جعل نقيض بناء على ان المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير
لو انما اسعى لادنى معيشة لم اطلب قليلا من المال قوله فلا يدل
على صحة الشرطية فان مفادها لزوم الكفاية للسعي الذي هو
عبارة عن الطلب يلزم اي اذا قدر مفعول لم الطلب المجد يلزم عدم
صحة الاستدراك لانه عبارة عن حفظ الحكم السابق نفيا كان او
اثباتا عن ان يدخل فيه ما بعده لكن هو يقتضي مغايرة الكلامين
اثباتا ونفيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم الطلب بعينه مضمون
لكنما اسعى اعني ثبوت طلب المجد قوله قلنا لا نم الخ يعني عدم صحة
الاستدراك انما يلزم اذا كان لم الطلب معطوفا على الجزاء داخل
تحت لو فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو نم لا يجوز ان يكون
جملة حالية من فاعل كفاني مقيد التقييد الكفاية بحال عدم
طلب المجد او معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه او
معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير يكون باقية على
معنى السلب مفيدة لعدم تحقق المجد في الزمان الماضي
ويكون قوله لكنما اسعى استدراكا وحفظا لدخول زمان الحال
والاستقبال في ذلك الحكم المنفي قوله ولو سلم اي لو سلم كونه
معطوفا على الجزاء مفيد الثبوت طلب المجد فنقول ان الا
ستدراك ليس باعتبار اصل الفعل اعني طلب المجد بل بالنظر
الى الوصف بالمول او للاستمرار المستفاد من صيغة المضارع اعني

ولكنما اسعى

ولكنما اسعى هذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما
قيل انه لما ذكر في البيت السابق لو انه لو كان يسعى في تحصيل
المال لادنى مجرد ادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم
يطلب المجد فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة
بل له وللمجد فاستدرك بجعله المجرد والمجد والاظهر ان يقال
ان لكن ههنا لمجرد التاكيد كما في لو جاءني زيد لاكرمته لكنه
لم يجئ فاكدت ما افادة لو من الامتناع كذا في مغني اللبيب
والاتقان قوله المنظور الخ لانه بيان ما بعينه الشيء وكشفه
من غير ملاحظة الافراد قوله اقحم للاشعار بالطرد اي يكون
الحد شاملا لجميع افراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمنا
احتياطا بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم والاخص اذا
كان المفصل التمييز في الجملة الاقحام دراور ونحي يدري خزي
بعنق قوله اراد بالعلم اشهر اوصافه يعني ان المراد لفظ فان
قلنا بوضع الالفاظ لانفسها وضعيا ضمنيا يكون فعل علما
لنفسه والمراد منه اشهر اوصافه اي ما هو موصوف بزيادة
الشهرة في الجملة من بين اوصافه فافعل التفضيل ههنا
للزيادة مطلقا كما في قولك الناقص والاشج اعدلا بني
مروان فلا يرد ان الوصف المشتهر به فعل الماضي المجهول
من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا قوله او اراد الخ
اي على تقدير عدم القول بالوضع الضمني قال والخ وبه
هذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين

قوله مع اختصاره لعدم الاحتياج الى قوله كذلك قوله
للتنبيه على صحة الخ بناء على ان المشبه به في الاغلب يكون
اقوى من المشبه في وجه الشبه قوله وان اتفق الكل اي كل النحاة
في امتناع وقوع المفعول له او المفعول معه مقام الفاعل
او كل المفاعيل الاربعة المذكورة في الامتناع قوله ليس
من ضروريات الفعل اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا
كذا في الرضي وفيه بحث حكمي قوله وكذا المفعول معه اي ليس
من ضروريات الفعل اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب
قوله ولا يصح السوال الخ يعني لو اقيم المفعول له مقام الفاعل
يكون الحكم ما بيد وكونه جوابا لم يقتضي تقدير السوال قبله
فيلزم السوال قبل تمام الحكم وهذا لا يصح قوله انه ليس جوابا الخ
حتى يقدر السوال قبله فيلزم المحذور قوله بالنصب اي
بنصب القران واقامة عليه مقام الفاعل قوله وقراة جعفر
بنصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل على اضمار
المصدر اي كما نجي المومنين تنجية قوله ابقاء الفعل المجهول له
فيه بحث لما ذكر الشارح الرضي في بحث المصدر ان صيغة
المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول صيغة
مشترك بين باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين
وما وقع عليه والالة وغير ذلك وكون اسناده الى غيره
مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية الى غيره
كما صرح به في المطول من ان ايقاع الفعل على غيرهما حقه ان

قوله

يوقع

يوقع عليه مجاز وفي اقامة غير المفعول به مقام الفاعل
لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد يكون النسبة باقية
بعد الاقامة كما كانت قبلها كما في اقامة المفعول به مقام
الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا وقد لا يكون باقية على
حالها فيكون الاسناد مجازيا وبما ذكرنا تبين عدم
ظهور الاظهر ايض وان ما سماه تحقيقا ليس له حقيقة
ادادائر بين الحقيقة والمجاز اي يمكن حمله على المعنى الحقيقي
والمجازي قوله فالحمل الخ لان المجاز خلف عن الحقيقة
والرجوع الى الخلف انما هو عند تعذر الاصل قوله لا الى
الكلام الخ حتى يفيد في اثبات تعين اقامة المفعول به مقام
الفاعل عند وجود غيره قوله والاظهر الخ انما قال ذلك لانه
يجوز حمل قوله ولا يصار الخ على هذا بان يقال مراده انه
لا يمكن الصيرورة الى المجاز العقلي عند امكان الحقيقة
العقلية لوجود ما هو له قوله ولا يمكن المجاز العقلي لوجود
ما هو له الجواب ان المراد وجود ما هو له من حيث هو
كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير
المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به قوله
قلنا النسبة الى الاولين الخ لا يخفى ان المعتبر في المجاز العقلي
مشابهة الغير لما هو له في ملابسة الفعل حيث فسره
باسناد الفعل الى غير ما هو له للملابسة اي لاجل ان

ينتقض بقوله تعالى فهو في
عيشة راضية فان مجاز
عقلي مع وجود ما هو له ص

ذلك الغير مشابه ما هو له في ملابسة الفعل واما مشابهته اياه
في نوع الملابسة كما اشعر به بيان المحشي فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرض
لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلي **قوله** النسبة الى الاولين الخ
اي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كاين لاجل هذه العلاقة و
هي كونهما مشبهين بالمفعول به في المحلية وتاثير الفعل وان
اختلف جهة المحلية والتاثير فان محلية المفعول به باعتبار
القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية وتاثير الفعل في المفعول به
باعتبار الوقوع عليه وتاثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما
وهو ايضا نوع تاثير حيث يعرفان بتلك الافعال فيقال زمان
الضرب ومكان الضرب **قوله** لانه اثر الفعل اي يتعلق به الفعل
المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل **قوله** هذا التحقيق
اي تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان
والمصدر **قوله** يقتضي نقل النسبة الايقاعية الخ فيه
بحث لان اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة الفعل
المجهول الى ساير المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول
به لا كون النسبة اليهما ايقاعية ولذلك انما هو
على تقدير قصد التجوز في الاسناد **قوله** هذا النقل الخ اي
نقل النسبة الايقاعية الى ساير المفاعيل فيما اذا كان
مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول بالواسطة
فلا نقل لان حرف الجر مانع عن اعتبار الوقوع عليه

يحتمل

يحتمل والربط عنها حقيقي كما كان قبل الاقامة المجازي
لا يخفى ان المحشي اعترف ههنا بان اسناد الفعل الى غير
المفعول به قد يكون حقيقيا وقد انقدم ما سبق من ان
اسناده الى غيره مطلقا مجاز عقلي وبان نسبة الفعل اليه لا يقتضي
تشبيهه بالمفعول به بجعل الفعل واقعا عليه تجوزا بل كونه من
ملابسات الفعل كاف في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور
والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا
بلا واسطة يقتضي نقل النسبة الايقاعية وجعله مفعولا
به تجوزا بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة تحكم **قوله**
ما ذكره من نقل النسبة الايقاعية في المفعول بلا واسطة
وعدم النقل في المفعول بالواسطة **قوله** فينبغي ان يتعين
الخ لكون النسبة اليه نسبة الى ما هو له والى غيره مجازية
ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث لان
مدار الاقامة في مقام الفاعل على اعتناء المتكلم وتعلق
الفعل به وكون تعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل ولا دخل
في ذلك لكون النسبة اليه حقيقة او مجازية قال الشارح الرضي
كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص
الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك مفوض الى اختياره **قوله**
والنصح بخلاف فالاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوى
البواقي في النيابة كما في المتن وبعضهم رجح الجار والمجرور لانه
مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لا

مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل
عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعيين المفعول بالواسطة قوله
وجب في قيامها الخ كيلا يحتاج الى اعتبار شبهه بالمفعول به
ونقل النسبة الايقاعية وفيه انه اذا كان للقصد تعلقه به كتعلق
المفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخول الواسطة عليها
في ذلك اي في دخول الواسطة عليها عند الاقامة قوله ولذا
لا يقع الى اخره في شرح الرضي بشرط الفائدة المتجددة في كل ما
ينوب من الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان
او في موضوع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة
متجددة في ذكرها قوله عا سيذكره من قوله وهذا كرمان المعين
والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة و
المقصر بقيده به او بما يؤدي مؤداه كان يقال فالجميع سواء
اذا كان الاسناد اليه مفيدا لفائدة متجددة او اذا صح نيابته
هذا على تقدير ان القايم يكون مقام الفاعل المجرور على ما حققه ...... قوله بلا واسطة الخ
السيد الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب
عليهم وايده بان القايم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار و
المجرور المذكور ليس باسم فمعنى قوله شبيه بالمفاعيل مجرورًا
شبيهًا بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القايم مقامه هو المجموع
على ما هو ظاهر كلام الكشاف حيث قال عليهم في محل الرفع وعبارة
الشرح كلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال ابو علي في
الحجة ان الاعراب المحلي مشروط بان لا يكون لذلك المعرب اعراب

لفظي

لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو مررت بزيد وعمرو وان عمرو معطوف
على محل زيد بل على محل بزيد فلا حاجة الى هذا القيد لان
مقصود الشارح ان مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل
لفظا في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل ومعنى
في ادائه معناها لان المجرور اما مفعول به او فيه او له ثم
المحشي لم يتعرض لبيان غرض الشارح من هذا الكلام مع انه اهم
بالذكر ولعل غرضه دفع ما اورده الفاضل الهندي من ان
قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول
فيه عند المصنف فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه
وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان
التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لا باعتبار
انه مفعول فيه ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم
في استعمال الفصحاء مقام مثل المفاعيل والتنصيص به لكون
اقامته مختلفا فيه ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد
المفعول به بواسطة مع ساير المفاعيل بالواسطة تعين للاقامة
وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة واقتضاء
الفعل اياه اشد اقتضاء تقول مررت بزيد في يوم الجمعة في
امام الامير كرها مرورا هذا على طريق القياس ولم اجد فيه
نقلا قوله فلا نظير الخ لانه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة
فيه وانما قال لا نظير لامكان ان يقال ان التشبيه المذكور
مبني على مذهب الجمهور قوله لكان اخصر لعدم ذكر الشرط و

قوله وفيه ان الخ هذا استدراك اي يلزم

اظهر لعدم الاحتياج الى التقييد الجميع بما سوى المفعول به مما يصح
نيابته وفي قوله سواء في جواز وقوعهما موقع الفاعل اذا قيد
البواقي بما يصح نيابته وفي قوله سواء في جواز وقوعهما موقعه
الفاعل بجواز وقوعهما موقعه اذا لم يوجد المفعول به واما اذا
اجري البواقي والجواز والامتناع على اطلاقه كما هو الظ ويكون
المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها
فيما يجوز نيابته لا رجحان لشيء منها في النيابة وما يمتنع
نيابته لا رجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك
كما لا يخفى قوله مع انه اراد التصريح الخ فلذلك صرح بالشرط
كما صرح به في قوله واذا وجد المفعول به الخ والا فالاخصر
والمفعول به متعين والبواقي سواء قوله صورة الجر الخ فا
لمفعول بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى
لكونه مفعولا به والمفعول بلا واسطة اتم مشابهة من حيث
اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة عنه قوله حتى يلزم ان
لا يكون الخ لان استواء ما يصح نيابته في الصحة وما لا يصح نيابته
في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء وجد المفعول به في الكلام
او لم يوجد قوله بان يقال زيد اعطي زيدا عمرو فلا يتعين اقامة
الاول مقام الفاعل امكن وقوع الخبر الخ بسبب معارضة
الصلاحية مع الاولوية للتاخير قوله عطف على قوله الخ للتناسب
بين الجملتين في المسند اليه والمسند لا على قوله مفعول ما لم
يسم فاعله الخ فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة اتصاله

بالمعطوف

بالمعطوف عليه قوله بيان لحاصل المعنى اي من الجملة التي يصدق
عليها المرفوع هذا في ابتدائية لمجرد كون المجرور بها موضعا
انفصل عنه الشيء وضح عنه قوله لان من للتبعيض لانه يستلزم
ان يكون المبتداء والخبر جزئين من المرفوع وليس كذلك اي
قوله اي باب المبتداء والخبر دفع لما يرد من ان كونه مسندا اليه
اصل في المبتداء ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب افراد الضمير
وحاصل الدفع الكلام على حذف المضاف اي الاصل في هذا النوع
من الكلام ان يكون المبتداء مسندا اليه وكونه مسندا يصار
اليه ضرورة وانما لم يحمل على ان الاصل فيهما ان يكونا مذكورين
مع ظهوره لان التلازم قد يتحقق على تقدير حذف احدهما ايض
لكونه مقدرا في الكلام قوله لاحتماله بمعنى التحمل او الجواز المقابل
للامتناع المجامع للوجوب قوله قوله ههنا انما قال ههنا
لان العامل المعنوي في المضارع تجرده عن النواصب والجوازم
او وقوعه موقع الاسم قوله مع ان الحصر اي حصر الحد في المحدود
والمحدود في الحد قوله للزم اطراده وانعكاسه الاطراد التلازم
في الوجود اي كلما وجد الحد وجد المحدود والانعكاس
التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد اي كلما انتفى المحدود
ومجموعهما يتحقق المساواة المستلزم لحصر كل منهما في الآخر قوله لانه
المتبادر الخ واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فبمجرد الارادة على ما هو
مذهب اهل [illegible] التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواب عن قوله
مع ان الحصر مستفاد الخ وهو ان الحصر وان كان مستفادا من مقام التعريف

السنة من تخصيص الارادة
بنفسها من غير حاجة الى ام
اخر قوله بدلالة صورة التصريح

[illegible]

بناء علي اشتراط المساواة لكنه ليس صريحا في جواز التعريف بالاعم
والاخص اذا اريد التميز عن بعض ما عدا المعرف فاوهم صيغة الفصل
للتصريح به قوله لان صيغة الفصل الخ كما نص عليه في المطول فيما نحن
فيه يفيد حصر القسمين علي المبتداء لا حصر المبتداء علي القسمين
حتي يكون ردا علي من جوز قسما آخر اعني اسم الفعل قوله ولم يسلم
اي كونها لحصر المسند اليه علي ما زعم العلامة من انها كما تكون
لقصر المسند يكون لقصر المسند اليه قوله في التاكيد اي هي ههنا
التاكيد الحصر بناء علي ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا من
شيء آخر يكون الفصل لمجرد التاكيد وههنا كذلك لان المسند
اليه اعني المبتداء معرف باللام فيفيد حصره علي القسمين نحو الحب
هو المال اي لا حب الا المال قوله ولو سلم انها لاجل الحصر اي فيما نحن
فيه قوله فيقول الخ أي نقول لكون هذا البحث من نتايج الخاطر
بخلاف الوجهين السابقين فانهما من الفاضل الهندي قوله
مبتداء عند المصرح قال المص في الايضاح وهذه الاسماء
كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها محل من الاعراب
او لا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا
موضع له من الاعراب ولذلك بنيت فوجب ان لا يكون لها
موضع من الاعراب وقال غيره بل لها موضع من الاعراب
لانها اسماء مركبة فكل اسم مركب فلا بد له من اعراب اذ علة
الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب
ان لا يكون له موضع من الاعراب لجميع الاسماء المبنية فانا

بحكم

بحكم بان لها موضعا من الاعراب وان كانت مبنية علي
اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالا
بتداء لانه وما بعده اسمان جردا عن العوامل اللفظية اسند
احدهما الي الآخر كقولك اقايم الزيدان وكونه واقعا موقع
الفعل لا يمنع الاعراب الا تري الي اقايم فانه وان كان واقعا
موقع الفعل كيف حكم برفعه علي الابتداء نعم بني لوقوعه موقع
المبني وهذا الوجه اشهر قوله وكيف يصح الحصر اي حصر المبتداء
في القسمين قوله ليصح التعريف اي لا يكون التعريف بالاخص
قوله ولا يخفي انه اذا كان المراد حصر المبتداء المبتداء المتفق
عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل او التعريف الرد
علي من زعم ان اسم الفعل مبتداء لان المحصور المبتداء
المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك قوله لم يرد الخ بل اراده
به ما يقابل الفعل والحرف بمقابلته بالصفة باعتبار تقييده
بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة لظاهر قوله مثل ضارب
الخ فانه لم يرد به لفظ ضارب كما في ضرب فعل ماض حتي يقال
انه اسم لكونه علما لنفسه اذ المحمول علي زيد ضارب من حيث
دلالته علي معناه الوضعي فهو صفة مجرد عن العوامل اللفظية
وان كان شرطا مسندا اليه وانما وقع الابتداء نكرة
لتخصيص بالحصر تحقيقا وتاويلا اي ليس المقدر بمعني التقدير
في الكلام بان يكون محذوفا قوله وسواء عليهم فانه بتاويل
انذارك وعدمه سيان قوله يعني ان العبارة لها اي

قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كان ظاهره في سلب العموم اي السلب
داخل على الايجاب الكلي بناء على ان التجريد عدم المحو الوجود والجمع المعرف
اذا لم يكن هناك احد ولا للاستغراق بمعنى كل فرد فرد فالمعنى الذي لم يوجد
فيه كل عامل لفظي قوله لكن المراد عموم السلب اي لا يوجد فيه شيء من العوامل
اللفظية قيل ان اللام ابطلت معنى الجمعية الخ بناء على ان الجمع المعرف باللام
اذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كما في قوله تعالى لا يحل لك
النساء وههنا كذلك اذ لا فائدة في نفي دخول كل عامل لفظي لعدم امكانه
قوله وان كان اعم لانه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الايجاب
عن بعض والسلب عن بعض قوله بقرينة المقام وان المبتدأ مما
لا يوجد فيه عامل لفظي اصلا قوله واما القول الخ اي القول في بيان
ارادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بان عبارة المتن ان
حملت على العدول بان جعل النفي المستفاد من قوله المجرد جزء من المحمول
ويكون الحكم بطريق الايجاب افاد عموم السلب لعدم دخول العموم
تحت النفي وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه
بالمحمول العدمي كما في قولنا كل انسان لم يقم بخلاف ما اذا حملت
على السلب فانه يكون العموم داخلا تحت فيفيد النفي سلب العموم
كما في قولنا لم يقم كل انسان قوله فغير ظ لان الحمل على العدول في صورة
تقديم النفي على المسور بكل وما يؤدي معناه بعيد ولذا فرق ابن مالك
في كل انسان لم يقم ولم يقم كل انسان بان الاول لعموم السلب والثاني
لسلب العموم قوله لان الذهن الخ فالحمل عليه تخصيص بلا مخصص
لا يجوز الحمل عليه سيما في مقام التعريف قوله لان الظ الخ لان المطلق

ينصرف

ينصرف الى الكامل كالعدوم لعدم افادته معنى زيد اقول الاعم من الخ
ان يكون الخ فنحو بحسب تجرده حكما وان لم يكن مجردا حقيقة قوله ان صلت
ينبغي الخ اي ينبغي على هذا التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم
ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع ان المصرح جوزه وذلك لان الجواز
المذكور مبني على كون اسم ان مرفوعا بالابتداء وهو وحده ليس
بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية نعم
يصح ذلك على رأي من قال انه معطوف على محل ان مع اسمها قوله
لعل ذلك الخ يعني انه مبني على توهم رفع اسم ان باعتبار انه كان
مبتدأ قبل دخول ان ولا يخفى انه تكلف ولو كان توهم انه كان
مبتدأ كافيا لجاز العطف على محل اسم ان المفتوحة ايضا قوله
ولا يجاب الخ هذا الجواب من الشارح الرضي وحاصله ان لعدم
تغيره معنى الجملة كان كالحرف الزائد فدخوله كلا دخوله فبقي مرفوعا
كما كان لكن محلا لاشتغال اللفظ بالنصب قوله فلا دخول لاسمها
الخ فيه بحث لانه ان اراد دخولها فيه باعتبار المحل فمسلم وان اراد
دخولها فيه باعتبار اللفظ فم لعدم تجرده عن العوامل اللفظية
لفظا قوله مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي فلا اسمها مجردا عن العوامل
اللفظية لا حقيقة ولا حكما فلا يكون اسمها مرفوعا بالابتداء محلا
قوله لان القضية سالبة اي القضية المركبة من اسم لا وخبرها
نحو لا غلام رجل في الدار قضية سالبة معناها سلب نسبة
الخبر عن اسمها وليس كل جزء مع مدخولها مخبرا عنه حتى يكون
المجموع في محل الابتداء وايضا يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد

الاسم لعدم كون المجموع اسما قوله اشعار بما الخ اي بالتعبير بالقسم فان
القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين قوله مشترك معنوي
بذلك على هذا جعلهم يقتضي الابتداء عاملا في كلا النوعين
ويفسره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاسناد شيء اليه
او اسناده الى شيء ان قلت فلم لم يفسر المص المبتداء بالمعنى المشترك
بينهما قلت تبيينا للقسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما باحكام
مختلفة قوله كما ذهب اليه حيث قال المبتداء اسم مشترك بين ما
هيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد قوله ولا لزم استعمال اللفظ
المشترك وهو لفظ المبتداء في قوله فالمبتداء هو الاسم المجرد الخ
قوله ومن قال انها لمنع الخلو الخ قال القاضي في حواشيه كلمة او لتقسيم
المحدود دون الحد حيث بينا واصدر الحد وهو قوله الاسم كلا
القسمين مانعة الخلو دون الجمع فليست للشك او التشكيك
فلا ينافي التعريف انتهى مقصوده دفع سوال مقدر وهو انه
اذا كان الاسم متناولا للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه
بكلمة او فانها لمنع الخلو دون الجمع يعني ان كلمة او بالنظر الى نفس
مفهومي المعطوف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية
معهما لمنع الخلو فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها تحته
وهذا لا ينافي كونها لانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معهما
فاندفع اعتراض المحشي قوله لان اسحالة الخ لان القسم الاول يكون
ابدا مسندا اليه والثاني مسندا والشيء الواحد بالنسبة الى
الشيء الواحد يمتنع ان يكون مسندا ومسندا اليه قوله فلو ثبت

اشار

اشار بكلمة او الى عدم ثبوته قطعا لما ذهب اليه المص من كون اسم الفعل
مبتداء قوله كان بالاستقراء اي تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مبتدأ
سوى هذين القسمين قوله لصدق التعريف عليه فانه صفة واقعة
بعد الف الاستفهام رافعة لظاهر قوله كما ذكرناه من ان هذا القسم
من المبتداء تبت ضروره ولا ضرورة في هذا المثال قوله على ذلك اي
التقدير المذكور قوله فيدخل انما وغيرها نحو انما قايم الزيدان وغير
قايم الزيدان بالنظر الى حذف الحرف وهل وغيرها بالنظر الى
حذف الالف قوله من كلمات الاستفهام نحو ابن جالس اخوك
ومتى ذاهب زيد وكيف فصيح انت ولم جالس زيد وايان
ذاهب عمرو قوله للاصالة اي لكونه اصلا في الاستفهام قوله
لا يناسب مقام التعريف لان المقص منه كشف الماهية وايضا
حها بحيث لا يوهم خلاف المقص نعم ذلك الاكتفاء صحيح في
الخطابيات والمحاورات قوله على انه مفعول ضارب وح
لا يصح كونه مبتداء فيكون ضارب مبتداء وزيد فاعله سادا
مسد الخبر ومن مفعول قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله
او ما بعموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ معنى مجازي
يكون المعنى الحقيقي داخلا فيه فالمراد بالظاهر هنا الملفوظ سواء
كان مظهرا او مضمرا قوله ولك ان تريد الخ لا يخفى ان المعنى
اللغوي معنى مجازي بالنسبة الى اهل الاصطلاح فهو ايضا ارادة
للمعنى المجازي الشامل للمعنى الحقيقي الا ان طريقه الا
رادة مختلفة فان عموم المجاز مبني على اعتبار العلاقة

بين المعنى الاصطلاحي والمجازي الشامل له سواء كان معنى
لغويا اولا والثاني موقوف على تحقيق الوضع اللغوي سواء وجد
المعنى الاصطلاحي اولا قوله لم يجنبوا الخ يجوزوا كون زيد مبتدأ
مع تاخيره ولم يعينوا كونه فاعلا وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه
لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس
لاجلها وفي قايم زيد يجب تقديم قايم لتضمنه الاستفهام به اذ
المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لان كون تقديم قايم ضروريا
لا يقتضي تجويز كون زيد مبتدا على ان لا يتعين كونه فاعلا قوله ليس
الا فيما اذا كان الخ فانه احد الوجهين بالآخر ولا يخفى به قوله — لا يلتبس
ليس الا فيما اذا كان الخ فانه احد الوجهين لتبادره الى الذهن
يوجب الالتباس للوجه الآخر واحتماله المحل لفهم اقول ما ذكره المجيب
من ضابطة الالتباس وجواز الامرين منقوض بنحو امرد ونفسه
فانه جوز فيه الامرين مع ان الاصل في الواو العطف و
بالوجوه المذكورة في التفاسير فانهم يجوزون الوجوه المتعددة في
نظم القرآن بعضها راجحة وبعضها مرجوحة على ما لا يخفى على
الناظر فيهما بالوجدان جواز الامرين فيما اذا كان مودى
الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان مودى الوجهين
مختلفا الا انه ليس مرفوعا الخ فان المضارع مرفوع لكن لا بمعنى — قوله
ما اشتمل على علم الفاعلية بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع وفيه
ان الرفع صفة مبهمة يحتاج الى اعتبار الموصوف فلكون
الخبر مذكورا ولذا فسر الشارح لفظة ما في قوله ما اشتمل بالاسم

ومان

واما ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فتعريفه بذكر
مدفوع بان هذا الحكم معلوم من قوله ومنها المبتداء والخبر قبل
التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف قوله وهذا الوجه
اسلم اي تقدير المرفوع اسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث
المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر لاطراده قال الرضي في
قوله فالمعرب المركب الذي الخ هذا حد معرب الاسم لا مطلق
المعرب لانه في قسمة الاسماء فلا يذكر فيه الا اقسامها نحو
فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود
التي يذكرها في صنف الاسم قوله وهو ما اذا كان مركبا امتزاجيا
اما من حرف واسم زيد لا عادل ولا جابر او من فاعل فعل
وحرف نحو زيد ما اكل وما شربا او من اسمين نحو هذا خمسة
عشر لان المركب الاضافي نحو هذا غلام زيد والتوصيفي نحو
زيد رجل فاضل الخبر فيه هو الجزء الاول وهو اسم والمركب
الاسنادي خارج عن هذا التعريف عند الشارح كما
سيصرح به قوله ولفظا الخ فانه ليس باسم لعدم اعتبار الوضع
فيه لمعنى ولذا اورد المثال بالمهمل قوله ولفظا الخ او حكما بان
يصح وضع الاسم موضعه المثال المذكور اي يضرب في يضرب
زيد مع ان الشارح اخرجه بقيد الاسم والجملة ايضا فان قولنا
زيد يضرب في قوة زيد ضارب قوله مع انه مصرح بخلافه اي الشارح
مصرح بعدم دخول الجملة في التعريف كما سيجيء وفي
شرح قوله والخبر قد يكون جملة قوله ليس بمعنى هو هو بل بمعنى

القيام والاتصاف نحو لسو ربط الاسم الذي اقيم مقام نحو ضارب
زيد على ان يكون ضارب خبر زيد الى زيد بمعنى هو هو فان
الضارب هو زيد متحد انه في الوجود قوله نعم يتوهم الجملة فان
اسناد الجملة الى المبتدا في نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل
الى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدا فهو بمعنى هو هو
بتاويل ضارب الخ الاسناد منحصر في القسمين قوله لفظ بعد
واحدا والجملة لا تعد لفظا واحدا وان صح التعبير عنه
بالاسم قوله متعلقة بالايقاع المضمن الخ التضمين في الاصطلاح
ان تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل
اخر يدل عليه بذكر شيء من متعلقات الاخر وبحذف الاول متعلقات عليه
لا يخفى عدم صحة احلم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل
الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذكر
شيء من متعلقاته فان الايقاع المتعدي الى المفعول الثاني
بالباء معناه الحمل في شمس العلوم يقال اوقع فلان بفلان ما
يكره اي حمله عليه وفي التاج الايقاع افكندن وشيخون
كردن وهذا يتعدى بالباء فالمراد بالتضمين المعنى اللغوي
يعني ان الضمير المستتر في قوله المسند راجع الى مصدره بتاويله
بما يوقع كما في قوله لقد حيل بين العير والنزوان والباء متعلقة
بالايقاع المفهوم ضمنا على انها للسببية وكون الخبر سببا للايقاع
الاسناد بناء على انه المقصود بالذات عن الجملة وهو محط الفائدة
قوله لانه بنفسه يتعلق بالمسند اي الاسناد لكونه متعديا

يتعلق

يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به اعني المسند فلا حاجة
في تعلقه به الى الباء بل الواجب المسند بالاستتار الضمير الراجع
الى الموصول قوله ان لا الاسناد الخ اي بحسب اللفظ وان كان المعنى
مختلفا فان المذكور في تعريف المبتدا ليس فيه ضمير الجار
والمجرور قام مقام الفاعل الذي اي اسند اليه والمذكور
في تعريف الخبر منه ضمير راجع الى الالف واللام الموصول
اي الذي اسند الى المبتدا قوله وحينئذ اي حين جعل
الباء بمعنى الى نظيره لا يراد قوله به فائدة وهو اخراج يضرب
في يضرب زيد وفي يضرب زيد قوله قد بينا وجه عدم
الاحتياج اليه وهو ان المراد المرفوع المجرد ويضرب ليس
مرفوعا بالمعنى المذكور قوله لكن فيه الخ يعني باعتبار الاسناد
الى المبتدا وان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع قوله لا
الى المبتدا اذ الشيء الواحد لا يسند الى شيئين قوله مع انه خبر
ولذا اعرب بالرفع على الخبرية قوله اللهم الا ان يقال الخ اي لا نسلم
ان ضارب خبر حتى يكون الجمع بل الخبر المجموع كما في زيد قائم قوله
لكن لا يمكن الخ دفع للتوهم الثاني من السابق اي اذا كان الخبر
هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع ولما لم يكن المجموع قابلا
للاعراب لكون الثاني الذي هو اخر المجموع مشغولا باعراب
الفاعلية قوله اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب بخلاف
ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شيء
من جزئيه لاشتغالهما بالحركة الاعرابية او البنائية فيا

الضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع ان فاعل الصفة في حكم
العدم تشبيها بالخالي عن الضمير لعدم تغيرها في حال التكلم والخطاب
والغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب قوله او تقال
المراد الخ منع لقوله لا الى المبتداء يعني لا نم ان ضارب ليس مسندا
الى المبتداء لان المراد بالاسناد في قولنا المسند الى المبتدا له
المعنى الشامل الاعم للاقسام الثلثة فيكون الاسناد الى الفاعل
الذي هو ضمير المبتداء او متعلقه اسنادا الى المبتداء قوله وفيه
نظر الخ ليس المقصود من النظر ايراد النقض على التعريف بضارب
بعد تفهيم الاسناد بان يقال ضارب خبر مع انه ليس مسندا الى
شيء اصلا اما الى المبتداء فقط لانتفاء النسبة اليه واما الى
فاعله فلعدم كون النسبة تامة لانه لا اختصاص للنقض بارادة
الاسناد الى المبتداء بل هو وارد على قيد المسند في التعريف بل
مقصوده تزييف الجواب الثاني بان فيه اعترافا بان ضاربا مسند
الى المبتداء باعتبار الاسناد الى فاعل وذلك فاسد اذ ضارب
لم يسند الى شيء اصلا فالجواب منع كونه خبرا الا تسليم اسناده
الى الفاعل وجعل اسناده اسنادا الى المبتداء قوله لان الاسناد
هو النسبة التامة قيل جعل الاسناد في تعريف الفاعل بمعنى
النسبة مطلقا وفي تعريف الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف والجواب
ان الاسناد حقيقة في النسبة التامة فالحمل عليه واجب
ما لم يصرف صارف وفي تعريف الفاعل عطف وشبهه صارف
عنه فلذا حمل على المعنى المجازي قوله عدمي اي معدوم لدخول

السلب في مفهوم قوله فلا يؤثر لان التاثير صفة ثبوتية فلا يتصف
به العدمي اذ لا يؤثر في الوجودي الذي هو الاعراب اذ الوجودي
لا يكون اثر العدمي قوله او تقديرا كما في صورة تاخر المبتداء
لفظا قوله علامات لتاثير المتكلم فالمؤثر في الاعراب المخصوص
هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منه تاثيره بالاعراب المخصوص
قوله يجوز ان تكون علامة المخصوصة قوله امر اعتباري اي غير
موجود في الخارج قوله كما في القسم الثاني من المبتداء الظ ترك
كما في الموضعين لانحصاره فيهما فان قيل تعريف المبتداء يوجد
في الخبر ايضا قلت لا لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شيء
او يسند اليه شيء يشعر بتقدم ذلك الاسم على الشيء المسند
والمسند اليه حيث جعل اسناد الى الشيء او اسناد شيء اليه
غاية للتجريد ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون
العدمي مؤثرا ان المراد من التجريد كون المبتداء اول الثاني
وذلك الثاني حديث عنه كما في العباب والاظهر تجريدا الاسم
من العوامل اللفظية ليسند الى فاعله او ليسند الخبر اليه
كما في العباب قوله ليخرج عنه التجريد للعدد فان الاسماء
المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للاسناد قوله
لطلبه لهما على السواء فان التجريد للاسناد يقتضي المسند
اليه والمسند وفيه انه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء
لزم ان يكون الجزء الثاني في القسم الثاني مرفوعا بالعوامل
المعنوي على الخبرية مع انه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية

ولذا قالوا انه مبتداء لاخبر له لقيام الفاعل مقامه قوله هذا
الوجه قوي الخ وذلك لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه اذ لا يكون
احدهما كلاما بدون انضمام الآخر اليه قالوا ولا يمنع ان
يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا لكثرة نظايره نحو قوله
تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى بنصب اياما بتدعوا وجزم
تدعوا باياما قوله وههنا قولان آخران في الرضي قال بعضهم المبتداء
الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل
وقال بعض الكوفيين المبتداء الاول يرتفع بالضمير العايد
من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا قوله غالبا
متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وقيد الحيثية معتبر في
الحكمين اي المبتداء من حيث انه مبتداء ذات والخبر من
حيث انه خبر حال من احوالها لان المبتداء في كلام يصير خبرا
في كلام آخر واعلم انه ذكر السيد قدس سره في حاشية شرح
التلخيص في بحث حال ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد
به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالمفهومية ولا اشتباه
في عدم صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى
الاول فان اريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتداء
ذاتا وان اريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار ان
الغالب الحكم على الحقايق الخارجية قوله فلا يرد النقض الخ فان
الخبر ههنا ذات شخصية كما ان المبتداء كذلك اذ المقصود
الحكم باتحاد المنطلق المعهود بالذات المتشخص المسماة بزيد

فما قيل

١٥٧

فما قيل ان الخبر ههنا ما ولا يسمى بزيد فيكون حالا غفول عن
المقصود من الكلام قوله اجيب بان تقديم الخ خلاصته ان الدليل
المذكور وان كان مقتضيا اصالة التقديم في الفاعل لكن
عارضه دليل آخر اقوى منه وهو كونه عاملا واحتياج الفعل
الى الاسم قوله وانما اعتبر الامر اللفظي وهو كونه عاملا دون الامر
المعنوي اعني كونه ذاتا قوله ولا اعتبار بالطاري الخ لان
المطرو عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس الى الطاري
والطاري كالناسخ له قوله اشار بطريق الاستعارة اي اشار
بكلمة ثم الموضوعة للمكان المشار اليه الى الحكم السابق وهو
ان الاصل في الفاعل التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار
استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء من المكان قوله لوجوب
تاخيره لكون تقديم الخبر مصححا للابتدائية قوله اختلفوا
الخ في المغني لم يجوزه الكوفيون واجازه البصريون وما ذكره
المغني من تخصيص الاخفش موافق لما في التسهيل وظاهره
ان بقية البصريين لم يقولوا بذلك في جواز في داره قيام زيد
اي في مثال يكون الضمير في الخبر المقدم راجعا الى ما يضاف
اليه المبتداء قوله وقد جاء الخ يعني السماع شاهد لما جوزه
الاخفش ودرج الميت طيه وبلفيف بحال حيهما وراء
ساكنه فجيم مع انه المناسب الخ يعني ان المناسب للنظم
ان يذكر لرعاية المناسبة بين الاصول الثلثة قبل عدم
لزوم الانتشار يحصل بتاخير هذا الاصل من الاصلين

الاخرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعده والجواب ان اصالة
التقديم لكونها متعلقة المبتداء والخبر معا احق ان يذكر بعد
تعريفهما بخلاف تعريف المبتداء وافراد الخبر قوله ولئلا يلزم تقديم
الخ يعني لو قدم مواضع لزوم التقديم على هذا الاصل لزم تقديم
المبني على المبني عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر ان
يكون مصححا له نحو في الدار رجل فانه مبني على ان المبتداء لا
يكون نكرة غير مخصصة قوله ابتداءا وهو ابتناء الحكم على
الدليل فانه لاستفادته منه كانه مبني عليه قوله القول الخ يعني ان
الحصر المستفاد من قولنا انما هو الحكم على الامور المعينة يقتضي
القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس
مطلوب دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة
مع ان الفرق غير ظ لان الفرق بينهما ليس الا باعتبار الحضور
في ذهن السامع في الاول دون الثاني ولا يؤثر في الفرق
المذكور قوله اذا كانت مستفاده من المنكر ولو مجازا فلا
يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشر فكيف يستفاد الطبيعة
منه على انه نص في المفتاح على ان المصادر لا يدل الا على الحقيقة
المتحدة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور
وعدمه قوله لفظ ما زايدة الخ اختلف في ما التي هي المنكرة لا
فادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قولنا مثلا
ما مثلا اي مثل وقال بعضهم زايدة فيكون حرفا لان زيادة
الحروف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها ثبت في نحو

فيما رحمة وصنعتها لم يثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الا
لتباس اولى كذا في الرضي وفايدتها ههنا التنويع نحو اضرب ضربا ما
قوله لما كان التخصيص منحصرا الخ كما يشعر به كلام المتن حيث
اورد من كل نوع من التخصيص مثالا ولو كان غرضه مجرد التمثيل
لاكتفى بمثال واحد اللهم الا ان يقال ذكر امثلة الانواع الغالب
الوقوع قوله واحتمالها فرد اشتراك النكرة بالاحتمال اذ لا اشتراك
فيها لفظيا ولا معنويا بل لكونها موضوعة لفرد ما ويحتمل
على سبيل البدل لكل فرد احد من الافراد او قوله يرتفع فقوله
لعل ذكر لما هو الواجب قوله التخصيص الفردي اي ما يصير
به النوع فردا مصحح للابتدائية بصيرورة النكرة بسببه كا
لمعرفة في كون الحكم على معين قوله واما التخصيص النوعي
اي ما يصير به الجنس نوعا كالعبد صار بسبب صفة الايمان
نوعا قوله الا ان يفرق الخ بان الاول مصحح لكون المخصص
حاضرا في ذهن السامع على وجه يقل اشتراكه فيكون الحكم
عليه مفيدا بخلاف الثاني فانه لا يحضر به التخصيص على
وجه يقل الاشتراك به عند السامع وان كان ثابتا للمفهوم
في نفسه قوله اذا لم يكن اي المثال المذكور من باب التخصيص
بالصفة بناء على ان التخصيص النوعي غير مصحح فمن اي
باب هذا المثال حيث وقع المبتداء فيه نكرة قوله اذ لا يشتبه
فرد الخ بناء على ان النكرة الموصوفة تعم على ما بين في الاصول
قوله الممدود على صيغة اسم المفعول من التمديد كرم افتان

دبطعام قوله ان قلت الخ اثبات ليكون التخصيص المصحح في
المثال المذكور بالصفة لا بالعموم فانه لو لم يعتبر الصفة واعتبر
العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد
بالخيرية عن المشرك قوله قلنا فرق الخ يعني لا يلزم من عدم صحة
الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقق
الافتراق بينهما في قولنا الاربعة نصف الاثنين حيث
يصح الابتداء لكونه معرفة دون الحكم لان الاربعة ضعف
الاثنين والسر ان صحة الابتداء مبني على الافادة صادقا
كان الكلام او كاذبا وصحة الحكم مبني على الصدق قوله
فيكون نظر الخ في ان مصحح الابتداء في كل من المثالين العموم
ومصحح الحكم الصفة قوله ان قلت فرق بينهما الى لا ثم كون عبد
مومن نظير كل رجل كافر قوله انما صار من قبيل الصفة فهي
المصححة للحكم والابتداء فصح ان التخصيص بالصفة مصحح
فيه قوله الصفة الخ يعني أنَّ العمومَ لمَّا جَاءَ من قَبِيلِ الصِّفةِ كانت
الصفة محققا مثبتا المصحح الذي هو العموم ولا يكون
الصفة للتصحيح فانه اذا كان التعليل في الاشتراك الحاصل
من الصفة مصححا كان الصفة للتصحيح قوله فيه ان هذا
التخصيص الخ هذا الاعتراض اورده الش الرضي وهو
انه انما يرد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند
المتكلم بالعلم بكون احدهما في الدار والش قدس سره تصرف
في الاستدلال فاذا ان النكرة تخصص ههنا عند المخاطب

بالصفة

بالصفة بحسب المعنى كانه قيل اي من الامرين هذين المعلوم
للمتكلم كون احدهما في الدار كاين فيها فلا وجه لايراده على
عبارة الشرح قوله وفيه ان هذا التخصيص في مثل ارجل
في الدار اي فيما وقع نكره بعد الاستفهام بدون ام الدالة
على حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم قوله فينبغي ان يمتنع
الابتداء لِعَدَمِ شَيْءٍ آخَرَ مِنَ الْمُخَصِّصَاتِ الْمَذْكُورَةِ فَلَا يَرِدُ
ان انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم امتناع الجواز
تخصيص آخر فان كوكب عظيم انقض الساعة جائز مع جواز
كوكب انقض الساعة الاوجه ان يقال تخصيص النكرة ههنا
لوقوعه بعد الاستفهام لانه يكون المقصود منه اعلام الحالة
الذهنية لا الحكم على المنكرة كانه قيل استفهم منك هذا
الحكم المجهول لي فليس المقصود افادة الحكم بل استفادته
قوله لان التخصيص ان يحصل ههنا ليس كذلك لشمول
الحكم لكل فرد ولا تخصيص قوله فيما اذا اريد بالنكرة
الطبيعة ولو مجازا قوله لان الطبيعة الخ حاصل الاول ان
النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة والاشكال انه لا مدخل
للوحدة في التفصيل فيكون الحكم على الطبيعة فيعم كل فرد
وحاصل الثاني ان الحكم على فرد ما لكن لا بخصوصه بل
باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم وحاصل الثالث ان
الحكم على فرد غير معين في المقام الخطابي يستلزم
عموم الحكم لان ارادة البعض ترجيح بلا مرجح قوله كما قالوا

في لام الاستغراق فانهم قالوا انه لام الجنس الا انه لما كان الحكم
على الجنس من حيث التحقق افاد العموم لان ارادة فرد دون
فرد ترجيح بلا مرجح قوله يعني ان الكلام محمول على التقديم الخ
يريد الشارح بقوله او يستعمل الخ ان هذا القول يستعمل
في مقام الحصر وشيء من اداة الحصر غير موجود فيه فهو
محمول على التقديم والتاخير اي كان في الاصل موخرا على انه فاعل
معنى ثم قدم للحصر وهذا على طريقة السكاكي حيث شرط في
افادة تقديم المسند اليه للحصر تقدير كونه موخرا على انه
فاعل معنى اي بدل او تاكيد كما قالوا في اسروا النجوى الذين
ظلموا واما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على
المسند الفعلي يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتاخير فا
لاظهر ان يحمل عبارة الشارح على ما يشتمل الطريقين ويقال ان
هذا الكلام مستعمل في مقام الحصر فيكون فاعلا في المعنى
كانه قيل ما اهر ذا ناب الا شر الا انه لما كان مشبها بالفاعل الظاهر
على طريقة السكاكي خص المحشي البيان بها قوله قالوا في انا عرفت
ان اصله عرفت انا على انه تاكيد ثم قدم لعدم اصغاء السامع
الى الحكم عليه اما لو كان لاجل علم لافادة فالنكرة مخرقدت
او اخرت قوله لا بالنسبة الى الكلب اذ المراد جب والعدو في
عبارة الشارح حسن عدو الكلب وعدوه والمعنى اشير قوله يتشام
به فان المتشاءم الكلب قوله واما بالنسبة اليه فسر لانه تنبح
الا عندا لتاذي كما هو المعتاد واما ما قيل انه ينبح عند مجي

لافادة الحصر قوله فلا يحل
النكرة بالافهام انما يتم
ذلك لو كان احلال النكرة
بالافهام لاجل صح

جيبه

جيب لشر لما رآه غير اجنبي فخلاف الواقع انما الواقع تملقه به
واظهار المحبة به قوله يجوز ان يكون اي اذا اقدر الصفة يجوز
ان يقال اي النكرة تخصصت المقدرة من غير اعتبار كونه
فاعلا في المعنى محولا على التقديم والتاخير سواء قلنا بالحصر فيكون
موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما اهر ذا ناب الا شر
على ما قيل ان التخصيص بالصفة نفي الحكم عما عداها اولا
قوله فلا حاجة لا الى التقدير لو حمل التقدير في عبارة الشارح
على الغرض والاعتبار يشمل التقديرين قوله حذف الصفة
وكون التنوين للتعظيم قوله انه قايم الخ قد سبق في كلام المحشي
ان القسم الاول من المبتدا يجوز ان يكون صفة فقيل ذكر
زيد يجوز ان يكون قايم مبتدا وقال المص رح في شرح المنظومة
ان المقدم اذا لم كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قايم رجل فانه لا
يتعين للخبرية عند قولك قايم لجواز ان يقول القايم قايم في الدار
فيكون مبتدا قوله التخصيص الخ كون تقديم الخبر مصححا
للظرف لسعة فيما هو كثير الاستعمال احرى بان يمتنع فيه قوله فيه
انه لا يجري الخ يعني ان وقوع النكرة مبتدا في الدعاء شايع
نحو ويل لك وويح وحه لك وهذا الوجه لا يجري فيها قوله
لان الويل هو الهلاك ولا يمكن ان يكون هلاك شخص
لاخر قوله لعدم الفايدة في هذا الدعاء لان هلاكه يكون له النسبة
قوله للهلاك لك فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم قوله والقول بان
المراد بالويل الخ اي المعول في تصحيح النسبة لا المتكلم في ويل لك

اطلاق الدعاء الشرعايه مرتبه على ويل لك متاخر عنه في الخارج
متقدم عليه في الذهن فيصح ان يقال انه اطلاق لاسم السبب
على المسبب بالعكس فلذلك اختلف النسخ ههنا ففي بتقديم المسبب
بالميم على السبب وفي بعضها بالعكس تنكير سلام لرعاية اصله
الخ فهو في الرفع على ذلك المعنى وقد كان حين كونه مصدرا قوله ٢
منصوبا مخصصا بانه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو
في الرفع ايضا متخصص بنسبة اليه ولا يخفى جريانه في باب
سلام عليك اعني كل مصدر نكرة وقع مبتدا في مقام
الدعاء وانما قال في الاولى اذ يمكن ان يقال ان ذكر المتكلم في
في عبارة الشارح بطريق التمثيل والمراد نسبة الى فاعل المقدر
قوله وانما اخر الجار والمجرور يعني كان الظاهر تقديم الخبر لكونه
ظرفا والمبتدا نكرة كقولك في الدار رجل لتقديم الاهم
فانه لدلالته على معنى على السلامة اهم من عليك وفيه
يكون احد جزئي الجملة اهم من اخر ان كان كل منهما ركنا
قوله اذ لو قدم الخ اي لو قدم عليك فقيل ذكر سلام ربما يذهب
الوهم لا اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انتحل
ابو تمام وترك الانشاء وعلى ما يحكى لما ابتداء القصيدة
وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا
فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين قوله لا يجوز
ان يكون الخ اي لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم
الذي هو مصدر سلمت قوله لان سمت الخ في شرح الرضي

للشافيه ونحى فعل للدعاء على الفعول بامل الفعل نحو جدعة
وعقرا اي قلت له جدعا لك وعقرا لك او الدعاء له نحو سقيه اي
قلت له سقيا لك فاذن يكون الخ اي اذا يكون بمعنى سلام قوله سلاما
عليك فبعد اعتبار النسبة الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون
معناه قولي سلام عليك عليك وانه هذا التكرار من غير فايدة
قوله بل بمعنى الخ عطفه على قوله بمعنى مصدر سلمت اي سلام بمعنى
التسليم الذي هو مصدر سلمك الله بمعنى جعلك الله سالما
قوله بل بالغايب اي في اثر تع المعبر بلفظ الجلالة قوله يرد على اختيار
وهو كونه مصدر سلمك الله انه يكون عليك مستدركا لاستيفاء
سلم مفعوله الذي هو كاف الخطاب قوله ربيد لفظ عليك ليصير
جمله اسمية معدوله عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت
قوله وسلام عليك بدل الخ ان كان القول بمعنى المقول فهو بدل
او بيان وان كان بمعنى المصدر فهو مفعول له قوله وهذا المعنى
مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون الاول جزءا من القول والثاني
خارجا عنه قوله فيه تكرار الخطاب يعني اندفع بما ذكر تكرار عليك
لكن فيه تكرار الخطاب قوله الخطاب الثاني الخ خلاصته ان
الخطاب الاول عام والثاني مخصص له بالمخاطب المعين فلا تكرار
في الخطاب ايضا قوله غير مراد لان المقصد الدعاء بالسلامة على
المخاطب لا الاخبار بان قولي سلام عليك كاين عليك قوله لكن
يمكن الخ اي فلا تريف للزوم التكرار لكن يمكن الخ قوله المرقم احد
الخ خيثفر سلام عليك بقولي سلام عليك قوله فبدوره لتوقف

ختم ... ١٧

كل واحد من المفرد والمفرد على اخر قوله وهو في المفرد يحتاج الخ بناء
على كون المبتدا فيه نكرة مخصصة بنسبة الى المتكلم وهكذا
يحتاج كل مفرد الى التفسير قوله التس اي يلزم ترتب تفسيرات و
ومفردات غير متناهية قوله بان معنى سلمت الخ يعني يعتبر في
المبتدا في التفسير معرفة فلا دور ولا تس قوله وبان سلمت
الخ اجيب بان سلمت الخ اي لا نم ان معنى سلمت المقدر قلت
سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله اي بمعنى جعلك الله
سالما فلا دور ولا تس ولا يخفى ان الاولى تاخير الجواب السابق
عنه لكونه مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك
قوله ان السلام الماخوذ الخ يعني ان سلام عليك بمعنى مقتد
سلمت بمعنى قلت سلام عليك لكن السلام الماخوذ في التفسير
مصدر سلمت بمعنى سلمك الله فلا دور ولا تس ولا يخفى
ما في هذا الجواب من تطويل المسافة قوله مصدر سبح الخ في
الصحاح سبحان الله معناه التنزيه بعد نصب على المصدر
كانه قيل برء الله من السوء براءة قوله والفعل والحدوث دلالته
على الزمان المقتضي لحدوثه ما يقارنه قوله في التقدير تامل لانه اذا كان
سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك يكون التقدير
قولي سلام عليك عليك فلا معنى لتقدير من قبلي والجواب
انه بيان الحاصل لا تقدير النظم فان معنى قولي سلام عليك
عليك ان هذا الدعاء من قبلي عليك قوله بالنسبة اي بنسبة الخبر
الى المبتدا قوله وهل من مزيد فان من زايدة ومزيد مصدر

والتقدير

والتقدير هل من زيادة اي قوله فيوم علينا ويوم لنا الخ و
يوم نساء ويوم نسر قوله تكلف اذ يقال في الاول التنوين للتعظيم
او يقدر الصفة بدلالة السياق والاية اي وجوه من وجوه الخ
في الموقف وفي الثاني بان مزيد ليس بمصدر بل اسم مفعول والموصول
محذوف اي هل من شيء مزيد والخبر المقدر مقدم اي هل لي
من زيادة وفي الثالث التقدير فيوم من الايام الماضية
علينا ويوم منها لنا قوله ان الخبر المعرف يجوز الخ بان يقدر
المرفوع دون الاسم قوله للاشارة الخ فان كلمة قد المفيدة للتعليل
يشعر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة دليل الاصالة قوله ولو كانت
قسمية انما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال ثعلب انه لا يجوز
ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه قوله متمسكين بان الطائل
تحته قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون انشائية
لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما التوابد من
ايهام الخبر وليس خبر المبتدا بمعنى بمعنى ما يحتمل الصدق
والكذب قوله بان الخبر يجب الخ اي مدلول الخبر يجب ان يكون
حالا من احوال المبتدا وفيه انه ان اراد انه يجب ان يكون
مدلوله الصريح كذلك فيجب تاويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا في
نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد
اعترف السيد في بحث تعريف الدلالة به وان اراد اعم
من مدلوله الصريح والضمني فلا اشكال ان قولنا زيد اضربه
يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام

ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر قوله والانشاء ليس
حالا من احوال الدال لان الانشاء اعلام عن غرض المتكلم
من الاستفهام والتمني والترجي والطلب والنداء والتعجب
وغير ذلك واستحقاقه الخ عطف تفسيري لكونه مقولا في حقه
لدفع ما يتوهم من ان التاويل بمقول في حقه يستدعي تقدم
هذا القول في حقه فلا يصح زيدا اضربه الا بعد تقدم اضربه
ولو بالاخرة اي بالتقدير كما في قوله تعالى ومن لم يجد فصيام
ثلثة ايام اي فعليه صيام ايام او فيجب في الصحاح جاء فلان
باخرة بفتح الخاء اي اخيرا قوله لاشتمالها على العايده اي المسند
لانه المقصود بالافادة ومحلها اي ما يقوم به وهو المسند اليه
قوله اصلا الا باعتبار الفايدة التي اشتمل عليه الجملة لعدم
كونها حالا من احواله ولا باعتبار ما يتضمنها لعدم
التضمن قوله فانه وان لم يكن الخ اي وان لم يكن المبتداء محلا
للعائدة التي اشتمل عليها الجملة لكنه محل للفايدة التي
تضمنها الجملة باعتبار الرابطة فان قولنا زيد ابوه منطلق
يتضمن كون زيد بحيث منطلق ابوه وهذا اولى مما ذكره
المحشي من تضمن المدح والمنع وغير ذلك لظهور دلالة
الجملة باعتبار الرابطة عليه واطراده في كل مسند سببي
قوله وَكَذَا لَا بُدَّ الخ أَمَّا فِي الْمُشْتَقِّ الْمُسْنَدِ الى متعلق المبتداء
فلاجل ان يصير المبتداء محلا للفايدة واما في المسند الى
المبتداء فلئلا يبقى بلا فاعل قوله العرف بفتح العين المهملة

وسكون

وسكون الراء المهملة وفتح الفاء والجيم ولحده مخرج السهل من
من الغليظ يستر قوله تاكيد الضمير للمبتداء واللازم الفصل بين
الموكد والموكد قوله وضارعه في الفعل لدلالته مع كان على معنى
مقترن بالزمان الماضي فتقدير قولنا كان زيد اخاك قوله
ولا للنصب الخ اي لو كان من عايد متعلقا بالاسم والخبر محذوفا
اي لا بد من عايد لها لكان منصوبا منونا لكونه مشابها با
لمضاف في عدم تماميته بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا
او مشابها ينصب وفي الاكتفاء على المانع اللفظي اشارة الى انه
لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان البد في اللغة الفراق
في الصحاح قولهم لا بد منه لا فراق منه ولا تفاوت بين ان
يقال لا فراق من العايد للجملة وبين لا فراق للجملة من العايد
في افادة كل منهما اشتراطها بالعايد ولزومه اياها قوله لانه
للعهد اختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل بجعل الممدوح بمنزلة
جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى الجنس بجعله بمنزلة الجنس
مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود والمختار هذا لان الا
بهام يناسب الكمال والتعظيم ويويده تثنيته وجمعه نحو نعم
الرجلان نعم الرجال وكون اللام فيه عايدا فقد قيل على الا
ولين لشموله للمخصوص وغيره وعلى الثالث مطابقته له و
زيفه الرضي بانه لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان الرجل مطابق
لكل فرد وليس نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير على
ما توهم كيف وقد صرح في شرح التلخيص بان من وضع المظهر

موضع المضمر قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في
هذا المقام الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم المسند اليه
وعدم قرينة قوله جائز قياسا في الخبر وغيره كقوله تعالى الحاقة
ما الحاقة اي ما هي قوله عند الاخفش يجوز مطلقا اي في الشعر
وغيره وبلفظ الاولى وغيرها الآية مثال لهما قوله لا حاجة الى العائد
الخ يعني انه انما يحتاج الى العائد ليصير الجملة بسببه متضمنا للفائدة
التي تكون محلها المبتدا واذا كان الخبر نفس المبتداء فالمبتدأ
محل للفائدة التي يشتملها من غير حاجة الى الرابط قوله عين المبتدأ
اي معنى قوله وهو صفة اي مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر
مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة
بالاجنبي قوله معرفا باللام اي بلام العهد الذهني لانه في
المعنى كالنكرة قوله ولقد امر على اللئيم يسبني آخره فمضيت
ثمة قلت لا يعنيني فان يسبني صفة اللئيم وليس حالا لعدم
افادة المقصود وهو التمدح بالحلم والمعنى استمر في المرور على
اللئيم حال وصفه السب فمضيت عنه وما تعرضت له ثم قلت
انه لا يقصدني بل غيري وكلمة ثمة هي العاطفة عند المحققين التاء في
عطف الجمل قوله فالعامل فيه الخبر اي البر الكائن بستين كائنا
منه قوله اذا كان ظرفا اي اذا كان الحال ظرفا والعامل ظرفا قوله
وسماعي في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر فان
ذلك من عزم الامور اي منه واما في المنصوب فشرط كونه منصوبا
بالفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا

بالشعر

بالشعر خلافا للكوفيين كذا في الرضي قوله لا في الضمير المرفوع لكونه
عمدة قوله الكر ابي الحال كان ما في الحاشية غير داف بتفسير الكر بينه
المحشي فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف على هذا
الحمل البعير على ما في الصحاح نقلا عن الخليل قوله والمد بضم
الميم وتشديد الدال المهملة كيل يسع فيه المن والمن رطلان
والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية اربعون درهما كذا في
القاموس قوله فالوان ظرف الزمان الخ في شرح الالفية للشيخ
السيوطي لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال
زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه قوم ان
كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر واجازه بعض
المتاخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بان
يشابه اسم العين اسم المعنى في الحدوث وقتا دون وقت
نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع او يضاف اليه
اسم معنى عام نحو اكل يوم ثوب اي لبسه او يعم والزمان
خاص نحو نحن في شهر كذا او مسؤول به عن خاص نحو في اي
الفصول نحن ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء
وقع في جميعه نحو وحماله وفصاله ثلثون شهرا او اكثره
نحو الحج اشهر معلومات او بعضه الزيارة يوم الجمعة
انتهى وفي شرح التسهيل مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار
بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب ام جر نفي من نجم
نفضل وتاولوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف

وفي العباب ظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير
مستمر ان لا يكون خبرا عن اسم عين او عن حدث مستمر فلا يجوز زيد
يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة و
ذلك لان زيدا لا يقع يوما وينقطع يوما لان زيدا يوم الجمعة
هو الذي كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار
لا يختص بيوم دون يوم انتهى فعلم ان ما نقله المحشي من اطلاق
الحكم المذهب المشهور والتفصيل الذي ذكره الشارح المرضي
موافق لابن مالك ومذهبه فما قيل ومن العجائب ما وقع لبعض
في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن
الجثة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون
جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف
مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان
الزمان الخريف من قبيل الهلال الليلة الجمعة فالاعتراض على
على ما نقل لا على ما قالوا ليس بشيء **قوله** لا يقع جاريا الخ اي لا يقع
خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا **قوله** لان العين الخ وذلك
لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجدده **قوله** وفيه
اي لان الظرف مطلقا سواء كان زمانا او مكانا متعلق بالحصول
ظرف له والحصول معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم
العين فلا وجه للتخصيص بالزمان **قوله** وان المعنى الخ اي ان
اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه
مقارنا اياه وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايض فلا وجه
لتخصيص اسم

لتخصيص اسم العين بانه لا يقع ظرف الزمان جاريا عليه فان
قيل مراد القائل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه بزمان مخصوص
حتى يفيد الاخبار به لحصوله في جميع الاوقات قلت فلا يكون
الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجدده
وجريانه في المعاني المستمرة **قوله** لا ان الازمنة الجزئية اي
المعينة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف
الزمان على اسم المعنى ايض لان المخلوقات شاملة للمعاني
ايض والقول بان مقصوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان
بذلك الحكم واما ذكر اسم العين فلاجل ان اختلاف حكم
ظرف الزمان والمكان انما يجري فيه لعدم المكان لاسم
المعنى وليس للاحتراز عن اسم المعنى لانهم صرحوا بان
ظرف الزمان يقع جاريا على اسم المعنى **قوله** معها اوشار بذلك
الى ان ظرفية الزمان لشيء **قوله** معناه المقارنة بينهما في
الحدوث **قوله** بعضها بها اي بعض تلك الازمنة الجزئية
قوله الا لبعضها لان ظرفية المكان على الحقيقة مع شغله
اياه **قوله** خلافا للكوفيين لان ظرفيه في شرح التسهيل منع الكوفيون
النصب والجر ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض
فيما يقصد به الاستغراق وفي المرضي خلافا للكوفيين لان
في عندهم يوجب التبعيض ولا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا
مشعر بان الخلاف في الجر بفي **قوله** وان لم يستغرق اي لم
يستغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره بل وقع الفعل

لا في اكثر الزمان قوله فالاغلب نصبه او جره سواء كان الزمان
معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او
في يوم الجمعة وربما رفع بالاتفاق بين البصريين والكوفيين
قوله واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات حيث لم يستغرق افعال
الحج جميع ازمنة الاشهر اعني شوال وذي القعدة وعشر
ذي الحجة ولا اكثره قوله مستغرق لجميع الاشهر وليس تلك الاشهر
محلا لما سوى افعال الحج قوله فان كان غير متصرف فهو ما لم
يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن والمتصرف ما
لا يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن كذا في المرضى قوله
فلا كلام الخ بل يجب نصبه اجماعا نحو زيد عندك الا اذا كان
خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك فانهم
جوزوا فيه الرفع في السعة قوله اي مكانك الخ يعني انصباق على الظرف
والمضاف محذوف اما من المبتدا او من الخبر وهذا عند
البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بظرف قوله فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري
امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة
لا يختص بالشعر قوله متصرفا احترز عن غير المتصرف نحو صحوة
معينا نحو جئتك صحوة فانه يلزمه النصب على الظرفية اجماعا
قوله موقتا محدودا الوقت المعين واحترز به عن المبهم
والمحدود ما ضرب له حد واحترز به عما اذا كان غير محدود
اي مختصا فانه لا يجوز الرفع ولا النصب نحو زيد حلوك وسياك

الا فيما سمع نحو زيد جنبك ولا يقاس عليه زيد يديك ولا نحوه
كذا في شرح التسهيل وسري على فرس هدي مصدر سري
يسري قوله واما انتصاب نحو داري الخ اي انتصاب فرسخين
وميلا ويوما وليلة مع كونه محدودا مخبرا به عن اسم عين لا لا
تقدير المسافة ويجوز رفعه وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة
فرسخين خلفه داري وهما خبران فالفرسخان مبعدان
يعني ان التمييز في الاصل فاعل بعدت اذا جعلته متعديا كما ان
الماء فاعل امتلات اذا جعلته متعديا قوله وقيل الخ قال المبرد
انه حال من الضمير في الظرف اي ذات مسافة فرسخين قوله لم يصح
نسبة المتعدى الخ الا ان الظرف مذكور لا متعد قوله وذكر الباء
في الجملة ولان الجملة مقدرة لا مقدرتها قوله من حيث انه جملة
فيكون التمييز المتعلق بما انتصب عنه قوله او من حيث انه جملة
فالتمييز لما انتصب عنه قوله اي معروض الخ كونه جملة باعتبار
نيابته عن الجملة قوله ان الظرف معروض ملتصقا بجملة والغرض
راجع الى وصف الالتصاق بالجملة باعتبار فرض الجملة ولا يخفى
تكلفه قوله الحاق الجزء بالكل يعني ان الظرف فرد من افراد الجملة
لا الحاق الجزء بالكل اذ ركني الجملة المسند اليه والمسند
واحسن التوجيهات الخ اذ لا يخفى ركاكة ما سواه قوله غالبا
ولذا اشتهر بينهم ان الظرف المستقر ما يكون عامله محذوفا
من الافعال العامة والتحقيق ما حذف عامله واستقر
مكان عامله قوله فمعناه ساكنا غير متحرك لا حاصلا او كائنا

والعامل والفاعل من الافعال الخاصة فلذا جاز اظهاره قوله اتفق النحاة
على ذلك ذكر في شرح التسهيل قال بعض المتاخرين في الظرف والجار والمجرور
اذا وقعا خبرا اربعة مذاهب احدها انهما من قبيل المفردات فيكون
العامل فيهما اسم فاعل والثاني انهما من قبيل الجمل فيكون العامل
فيهما فعلا نحو كان واستقر وهو اختيار جمهور البصريين الثالث
انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد وان يكونا من قبيل الجمل وهو اختيار
بعض المتاخرين الرابع انهما قسم براسه واليه ذهب ابن السراج قوله وللخارج
الى اعتبار امر اخر لان ذات زيد مظروف للدار من غير اعتبار امر اخر فما
قبل الظرف يكون نظرا الى امر من امور زيد من قيام او حصوله فلا بد له
من تقديره ليس بشيء قوله بتاويل بان يقال معنى زيد حصل في الدار
زيد موصوف بالحصول في الدار قوله والمتباس على نحو الخ فان المتعلق
ههنا فعل بالاتفاق لان الصلة لا يكون الا جملة وكذا المبتداء
النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء في خبره لما يكون صفة الا جملة
قوله المتبادر الى الذهن الخ التبادر محل تردد فان المتبادر من
الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتداء قوله
ولا يخفى الخ يعني ان عدم افادة الظرف الواقع خبرا للزمان وعدم افادة
التقوي الحكم تقوى عدم كون متعلقه الفعل لافادته الزمان
بسبب صيغة ولافادة التقوي باعتبار تكرر الاسناد الحاصل
من اسناده الى الضمير المستتر الراجع الى المبتداء ولا يخفى ان هذا
تقوي عدم تحمل الظرف للضمير ولا افاد التقوي قوله الا الاحكام الخمسة
الخ اي الوجوب والندب والحرمة والكراهة والاباحة كما يكون

في الشرع

في الشرع
باعتبار لزوم الفعل او الترك او رجحان احدهما او تساويهما يكون
في النحو بالاعتبارات الواقعة عن اصحاب تلك العلوم الا انهم يعبرون
عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالاولوية وعن الكراهة بالضعف
وعن الاباحة بجواز الامرين قوله اشتمال الدال على المدلول بقرينة
ان المبتداء لفظ وما له صدر الكلام معنى قوله نحو غلام من جاءك
فان استفهام المضاف اليه يسري الى المضاف ولذا يكتسب التعريف منه
قال صاحب الكشاف في متشابهاته في تقرير قوله تع وما علمتم من الجوارح
ان تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف الى الاسم
الحامل لمعنى الشرط في حكم المضاف اليه فيقول غلام من تضرب
اضرب كما تقول من تضرب اضرب مسامحة اجراء لصفة الدال
على المدلول قوله ولو بنوع تضمن اي ولو كان الشرط بنوع تضمن
كما في المثال المذكور فان تقديم المبتداء فيه واجب لتضمنه
معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية لما بعده قوله
وبالجملة ما يغير الكلام الخ فان قيل بهذا الدليل لا يجري في ضمير
الشان ولام الابتداء قلت معنى التغير ان يحدث في الكلام معنى
زائد على اصله ولا شك ان ضمير الشان يحدث فيما بعده كونه
مفسرا له ولام الابتداء يحدث معنى التاكيد فيما بعده قوله انه المحتاج
اي كون من مبتداء وابوك خبره قوله بالمثال المتفق عليه اي على
كون من فيه مبتداء وما بعده خبره نحو من جاءك فان الجملة
الفعلية لعدم صلاحيته للابتداء تعين كون من مبتداء
قوله بل غير سيبويه على ما صرح به في الرضي ومن قال لم ينقل مذهب

غير سيبويه لئلا يدخل فيه ما يعوه لم يات بشيء لان الكلام في اصحاب
المذاهب دون التابعين قوله لان من زيد معناه البحارلح
اي الذات المتشخصة بهذا الوصف لان من سوال عن العارض
المشخص لذوي العلم فاذا قيل من جبرئيل يجاب بما يفيد تعينه
وتشخصه من ان يلك كذا وكذا قوله والمقدمة الاولى اي معناه
النجار ام الخياط غير مسلمة لصحة الاخبار بالكنى والالقاب
في الجواب عن قولك من زيد بان يقال هو ابو عمرو او بطح مع عدم
كونها اوصافا لانها من اقسام العلم والجواب انه انما يجاب
في السوال بمن بالالقاب والكنى لانها في معنى الذات المعينة
المسماة بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشي في شرح المفتاح من
انه انما يجاب بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر المتصف بصفات
معينة قوله وكذا الثابتة اي الوصف متعين للخبرية ايضا ممنوعة
لانه لما كان المراد به الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح
الاخبار عنه بزيد سواء اريد به الذات ويحكم بالاتحاد بينهما
او باول بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف متعين للخبرية
في جواب السوال بمن لما مر انها للسوال عن العارض المشخص
وتاويل الوصف بالذات والذات بالوصف بعيد قوله وتطرق الابهام قوله
اي تطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب التنكير
لانها انما نشأ من قبل جهل المتكلم لا من حيث الوضع قوله ولا يخفى
ضعفه لان كلمة من دال على واحد مبهم من ذوي العلم صالح لكل واحد
مبهم على سبيل البدل كرجل وكون كل واحد من المسميات التي

يف

في مدلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة قوله الظاهر انه فيه اشارة
الى كونها معرفين اي معلومتين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب
منهما مفيد الجواز كون النسبة بينهما مجهولة مفيدا للسامع
بحيث يجوز السامع كونهما متعددين في الخارج فيكون الحكم
باتحادهما في الخارج مفيدا للسامع قوله بكونه وصفا اي امرا قائما
بالاخرى قوله بجعله خبرا مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم
كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق
وتقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح الا المعهود واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا التعيين ذلك
المنطلق وتقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق
قوله ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه اي لعابه مثل لعاب
الافاعي جمع افعى آخره واري الجنى اشارته ايدي عواسل فالمراد
في وصف القلم والمقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق
الاعداء وبالعسل في حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتباس
لوجود القرينة الاري العسل والجنى ما يجتنى ما يجتنى
ويوخذ واشتارته اي جنته واخذته والعاسل من ياخذ العسل
من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة اذ لم يمسه ايدي من اجتناه
كذا في شرح المفتاح الشريفي قوله وفيه ان هذا الوهم لا يخفى ان العامل
بما مر الفاضل الهندي فهو فسر التساوي بكونهما متساويين في
رتبة التخصيص فلا يرد عليه ما ذكره المحشي ولعل مسالة التساوي
في التخصيص مختلف فيه ففي شرح التسهيل للفاضل المصري المعتبر المساواة

في اصل التخصيص التي قدره كما اختاره الشرح وفي العباب او
كانا متساويين نحو افضل منكرا وافضل مني فانهما مخصوصان بنوع
واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعهود قوله لفوات التفصيل
المطلوب في المقام قوله فيه ان الخبر لا يكون فعلا الخ اي المراد بالفعل
الفعل الاصطلاحي ومعنى قوله ان يكون مسندا اليه متحملا
الضمير فيرد ان الخبر لا يكون فعلا امرها بل جملة وليس الفعل
هاهنا بالمعنى اللغوي لانه يحتاج الى التاويل بكون مدلول الخبر
فعلا له وينتقض بمثل القايم زيد فان الخبر فعل المبتدا بهذا
المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدا على الخبر قوله بان المراد
فعل صورة والخبر وان كان جملة في الحقيقة فعل صورة
لاستتار الفاعل وكونه امرا معنويا قوله وفيه انه لا حاجة
الى لفظ له الخ يعني اذا كان المراد الفعل صورة خرج نحو زيد
قام ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظ له مع ان المصرح في
شرحه بانه احتراز عنه قوله ذلك المبتدا مشتمل الخ فهو داخل
في قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام قوله او وجب
تقديم المبتدا لانه ان قدم الخبر مع الا انعكس المعنى كما مر في
تقديم الفاعل وتاخيره وان قدم بدون الا لم يلزم قصر الحكم قبل
تمامه قوله لتكرر العلة في وجوب تقديم الفاعل وتاخيره قوله من لم
يتبع
ينقل الخ ان بعضهم ذهب الى جواز تاخير المبتدا وان كان الضمير
بارزا حتى قيل ان قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأن تامل و

هو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل ولزوم
خلاف الاصل على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون الالف
والواو ضميرين لا مجرد علامتين قوله نحو غلام زيد راكب
اي على ما فان الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام
واجب تقديمه على المبتدا دون تقديم الخبر قوله منحصر في الاستفهام
سواء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو ابن زيد او مضافا اليها
نحو غلام من زيد قوله واما جواز الخ مع ان الموصول مع الصلة
كلمة واحدة قوله لا يوثر في صلة معنى ولم يحل صدرية بوقوعه
صلة قوله بسبب الخبر اي حرف الجر لكون الفعل قاصرا عن الوصول
الى المجرور قوله ليس الا في الظرف المستقر فان في الظرف الملغى
يجوز تقدمه على عامله الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبده
متوكل بان يتوسط الخ بان يقال زيد الثمرة على مثلها قوله
لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله فان تقديم الخبر هاهنا
واجب لكون المبتدا متحملا لضمير راجع الى متعلق الخبر
وهو رجل لكونه مضافا اليه مع انه ليس بمتعلق رجل بغلام
تعلق المعمول بالعامل بناء على ان العامل في المضاف اليه
هو حرف الجر المقدر اما على راي من قال ان العامل في
المضاف اليه هو المضاف فطرده ظ قوله اذا جعلته
مبتدا بان نصبت قرينة على كونه مبتدا والا فعلامه
رجل متعين للابتدائية لكونهما فيما يتعين متساويين
في التخصيص بالاضافة قوله يشترط ان لا يكون ان بعد اما

قيل اذا لم يكن فيما يتعين موقعا للمبتداء ليشمل نحو لولا انك
خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر لصدرتها او صدارة
ان فلا يجوز تقديم ما في خبره عليه **قوله** لانها موصولتا اي
حرف موصولة لانها لا يتم جزءا من الكلام الا بصلتها اعني
الجملة التي بعدها **قوله** لانها جملة تاية اي ان المكسورة مع اسمها
وخبرها جملة تامة غير مأولة بمفرد والمبتداء يتعين ان
يكون مفردا لفظا او تاويلا **قوله** لجواز الخ اي لا لموقع مجيئ
موقع خبر المبتداء بعد خبر ان السبق اذ بها يظن انه خبر
بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان
قوله وجاز الخ اي لجواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم
بناء على ان صدر الكلام موقع ان المكسورة لا المفتوحة
قوله للتعليل اي مع التحقيق لان التحقيق لا ينفك عن قد
اصلا كما سيجيئ بناء على انه الاغلب اذا دخل قد على
المضارع والتعليل بالنسبة الى مواضع عدم التعدد
وان كان التعدد كثيرا في نفسه **قوله** او التحقيق اي لمجرد
التحقيق نظرا الى كثرة مواضع التعدد في نفسها كما
في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء **قوله** او غير
واجب بان يصح جعل كل واحد منهما للمبتداء بدون
الاخر **قوله** او واجب الخ لانه لا يصح الاخبار عن ضمير التثنية
بعالم بدون ضم جاهل **قوله** وح يجب العطف لان ترك العطف
يوهم كون كل واحد خبرا براسه **قوله** وتوجيهه دفع لما يرد

مخاذ

من ان العطف يقتضي اشتراك المعطوف بالمعطوف
عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر الى ما قبله فالواو يفيد
شركة جاهل بعالم في كون كل واحد خبرا لما قبله وهو فاسد
اي توجيه العطف ان يعتبر العطف سابقا على الحمل ثم
يجعل المجموع خبرا عن المبتداء على اراده التفصيل بين جزئ
المبتداء وتوزيع الخبرين عليهما بان يكون احد الخبرين
لاحدهما والاخر للاخر اعتمادا على فهم السامع يعني ان
السامع يفهم ان الخبرين متضادان فلا يمكن الاخبار
عنهما الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتداء
قوله ولحس في المعطوفين الخ والا لكل كل واحد منهما من
تبطلا به براسه **قوله** لان المبتداء اي بهما منفكو تقديرا اذ
لا اتصال بين الشخصين الذين هما مرجع المبتداء بخلاف
ما اذا لم يمكن المبتداء منفكا تقديرا بان يكون بين الجزئين الجزئين
اتصال كما في قولك للابلق هذا اسود وابيض فان في كل
من الخبرين ضميرا راجع الى المبتداء لانه اذا جاز ارجاع
الضمير اليه باعتبار امر خارج عنه متعلق به كما في قولك
زيد حسن الغلام فباعتبار اجزائه المتصلة بطريق الاولى
كما يقال المتارع اصغرا فنره وسيجيئ تفصيله **قوله** جاز
ان يكون قولنا الخ بان يراد من غير تعدد المخبر عنه حقيقة
قوله ويويده الخ فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلا في
صورة التعدد لم يصح الحكم باستعماله الخبر المتعدد مطلقا

بالوجهين اذا استعمل با العطف واجب وانما قال يريده اذ
يمكن ان يقال المراد بقوله يستعمل على وجهين اعم من جواز
الوجهين او تعين احدهما قوله لان المقصود اي مقصود المتكلم
بقوله هذا حلو حامض اثبات الكيفية المتوسطة بين الطعمين
ولا يستفاد من اثبات الطعمين بثبوتهما في جميع اجزائه لانه الطعم
الظاهر المدرك فيه لا اثبات كل واحد من الطعمين ويستفاد
من اثبات الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم
بناء على ان الطعمين امتزجا واختلطا في جميع الاجزاء
فانكسر احدهما بالآخر وحصل الكيفية المتوسطة قوله فعلى
هذا القول اي على القول يكون المقصود اثبات الطعمين قوله
وعلى ما قلنا من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
قوله قلنا جاز الخ يعني انما يلزم الضمير في الصفة اذا كانت
مسندة الى شيء لا يربطها به اما اذا لم يكن مسندة الى
شيء كما فيما نحن فيه فان المسند هو مجموع الصفتين
وكل واحدة منهما جزء المسند فيجوز خلوها عن الضمير
لانها يكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب
هذا لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة الى شيء
ممنوع لا بد له من شاهد وقد نص الشارح الرضي في
بحث الاضافة بانه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في
اللفظ لقوة شبهها بالفعل هذا ومن ظهر ان الاشبه بقواعد
العربية ان في كل منهما ضميرا يعود الى المبتداء وان كان

الاشبه

الاشبه من حيث المعنى ما ذهب اليه المحشي فتدبر وقال ابن يعيش ان في
كل منهما ضميرا من حيث انهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث ان
المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله ان قلت ينبغي الخ اي اذا لم يكن ضمير
المبتداء في شيء من الخبرين فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية
المبتداء وجمعه وتانيثه مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان
حامضان وهن حلوات حامضات وهي حلوة حامضة قوله لكن
لما لم يكن المجموع الخ وذلك لان المجموع انما يقبل الاعراب اللفظي او المحلي
اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الخبرين ههنا اما الاسنادي
والاضافي والتوصيفي فظ واما الامتزاجي فلان المركب الامتزاجي
من الاسمين اما يتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر وحرف الجر
نحو بيت بيت او لا يتضمن الحرف وهو لا يكون الا علما قوله اعلم انك
الخ لما بين احوال الخبرين فيما اذا اتصف المبتداء بكل واحد منهما
انجر الكلام الى بيان احوال الخبرين فيما اذا اتصف جزء من المبتدا
باحدهما وجزء آخر بآخر والجزءان متصلان لتشاركهما في الا
حكام فقال واعلم الخ قوله فحكمه حكم حلو حامض في جواز العطف
وتركه وكون التركيب الى الخلو الخبرين عن ضمير المبتداء قوله قيل هذا
الوجه الخ قائله الشارح الرضي وهو الموافق لقواعد العربية قوله
لشهادة مطابقتها الخ يقال هما ابيضان واسودان وهم
بيض وسود قوله كالمطابقة في المثال المذكور اي هذا حلو حامض
في انه لما اجري الاعراب على كل واحد من الخبرين تبع عليه سائر
الاحوال قوله ولان الضمير الخ هذا المبحث مما اورده السيد

السند قدس سره في حواشي الرضي وحاصله ان الحكم في قولنا
هذا اسود وابيض انما هو باعتبار اتصاف بعض المبتداء
بالسواد وبعض بالبياض فيجوز ان يكون الضمير في كل من الخبرين
راجعا الى الابعاض المستفاد من الكل فاذا كان بعض من شئ
واحدا اسود وبعض منه آخر ابيض تفرد الضمير فيهما واذا
كان البعضان كذلك يثنى واذا كان الابعاض كذلك يجمع و
اذا كان البعض مونثا يونث **قوله** لا الى نفسه اي لا يكون
راجعا الى الكل بنفسه حتى يكون مطابقته له دليلا على ان
في كل منهما ضمير المبتداء **قوله** فيكون من قبيل هما عالم وجاهل
في ان المبتداء متعدد في الحقيقة اعني الخبرين الا ان الخبرين
متصلان فيما نحن فيه فلو كان في هذا المثال **قوله** ويدفع
الاخير الخ اي يدفع البحث الاخير بانه لو كان الضمير في كل منهما
راجعا الى الابعاض لم يرد انه يجوز تثنية الضمير وجمعه في الخبرين
مع افراد المبتداء بحسب تعدد ابعاضه بان يتصف البعضان
او الابعاض منه بالسواد والبعض الاخران او الابعاض
منه بالبياض **قوله** الجامع بين الحلاوة والحموضة لكن
الخ المناسب لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
ان يفسر المز بما بين الحلو والحامض على ما في الصحاح الشراب
مز وهو بانه من بين الحلو والحامض لهذه الصورة اي
ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى **قوله** لا يجوز
العطف فيه اصلا فكيف يصح اطلاق قوله وفي هذه الصورة

ترك

تركا العطف اولى **قوله** مثل هذا حامض حلو على ان يكون التابع
اتباع الحامض واما على ما زعم بعضهم من ان المثال العطشان
فهو من قبيل تعدد الخبر لفظا ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز
فيه الامران من غير اولوية **قوله** انه من باب التاكيد حقيقة
قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان
تعيد اللفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد او بمعونة **قوله**
لوازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا **قوله** فليس
الخ اي من باب تعدد الخبر فهو خارج عن المقسم فلا اشكال
في صحة اطلاق قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى
قوله من اتباع تعدد الفاعل فان المراد منه بغير العطف
اذ لا شك في جوازه مع العطف **قوله** الاضافة بيانية ان
كان المراد بالشرط المعنى المصدري اعني الاشتراط و
لامية ان اريد به حروف الشرط **قوله** ليس معنى الشرط الخ
فان الشرط قد يكون مسببا من الجزاء نحو ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة وقد يكونان بسببين لامر ثالث نحو ان كان النهار
موجودا فالارض مضيئة **قوله** فلا يرد الخ لان لصوق النعمة
بهم ملزوم لصدورها من الله تعالى **قوله** يوافق كلام المتن الخ
حيث قال وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول
وسببية الثاني **قوله** فان الجملة الخبرية الخ دفع لما يتوهم
من ان مدخول الفاء بمنزلة الجزاء فيجب ان يكون مضمون
الجملة الخبرية مسببا عما قبلها لا الاخبار به وحاصله ان

الجملة الخبرية قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيها كاخبارها
كما في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس اي اكرمتني
اليوم فقط اعلمتك باني اكرمتك امس في المطول ان الجملة الخبرية
كثيرا ما تورد لاغراض اخر سوى فايدة الحكم ولازمها وفيما
نحن فيه كذلك فان المشركين لما جعلوا امكان النعم ولم يشكروا
النعم لها صار ذلك سببا للاخبار بصدورها منه تعالى قوله
وذلك ظاهر اذ اللصوق متاخر عن الصدور فكيف يكون سببا له
قوله لان من المعلوم الخ اي من المعلوم استناد اللصوق الى
ما هو صفة تعالى اعني الايجاد والاعطاء واما كونه مستندا
الى الصدور والمعلولية الذي هو صفة النعم فغير معلوم
وهذا البحث مبني على ما حققه السيد قدس سره في تعريف
الدلالة بفهم المعنى من اللفظ من ان الفهم صفة المعنى
او السامع ولا يصير بالتقييد بقوله من اللفظ صفة اللفظ
فلا يرد ان الصدور وان كان صفة النعمة لكنه بعد
التقييد بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى
الايجاد والاعطاء الا انه مركب لا يشتق منه بخلاف
الايجاد والاعطاء كما ذهب اليه المحقق التفتازاني
قوله وخيلا في هذا المعنى اي معنى السببية لانه ليس
من كلمات الشرط لكن وما قوله نحو الذي الشرط الخ مع كون خبره كالجزاء
الذي يجب فيه الفاء اعني الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط
فلا يرد ان الشرط ايضا قد يجوز بان ترك الفاء في جزائه كان

الجزاء

الجزاء مضارعا مجردا عن لم او مصدرا بلا قوله في جواز ترك الفاء
في خبره ان قصد السببية على ما نص عليه الشيخ الرضي فما
قيل ان قصد السببية لازم للشرط اذ لا فايدة له سواها
بخلاف المبتداء فانه يصح فيه قصدها وعدم لبقاء
الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول
على الخبر ولزومه في الجزاء ليس بشيء قوله وفي جواز كون الظرف
الخ معنى انه لا يمكن المبتداء المتضمن للشرط شرطا في
الحقيقة جاز ان لا يكون ما بعده صريحا في الفعلية بل يكون
مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وكذا في
جواز ان لا يكون مبهما وان لا يكون ما بعده مستقبلا
لمعنى كاسماء الشرط نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات الاية قوله تعريف الخبر في الخ لا دخل لتعريف الجزء
الثاني في حصر المسند اليه على المسند لان تعريف كل من الجزئين يقتضي
حصره في الاخر فكان اللائق ان يقول تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره
في الاخر وكلا الحصرين غير مستقيم اما حصر المسند في المسند اليه فقط
لان الاسم الموصول بفعل وظرف لا ينحصر في المبتداء المتضمن واما حصر
المسند اليه في المسند فلان للمبتداء الداخل الخ وبما ذكرنا ظهر ان
تعريف الجزئين ليس للحصر قوله من هذا الباب اي من باب المبتداء المتضمن
للشرط قوله لا التعريف باسم الاشارة فلا يكون تعريفه ذلك مفيدا للحصر
قوله فيقول انا ان التعريف بلام الجنس لا يقتضي الحصر مطلقا في جميع
الموارد بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطول قوله الكلام

والحق
محمول على التمثيل والكاف محذوف كما في قولنا زيد الاسد قوله
ان التعريف اي التعريف باسم الاشارة اذا اشير به الى الجنس بمعونة كونه
مقام ضبط المبتداء المتضمن يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف
المذكورين والا لم يحصل الضبط قوله ان لا يكون ذلك المتضمن بواسطة
كلمات الشرط بدليل تخالفهما في الاحكام فان المتضمن الذي بواسطة كلمات
الشرط يقتضي وجوب الفاء وقلب الماضي مضارعا وجزم الجزاء اذا كان
مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجار المجرور بعده دون المتضمن
المذكور ههنا قوله ذلك اشارة الى المبتداء اي لفظ ذلك اشارة الى مجموع
ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء اعني المبتداء المتضمن للشرط
المتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء لا الى ما يستفاد من الشرط
فقط اعني المبتداء المتضمن قوله ولا يخفى ان مواد النقض ليست
منه بحتاج اما على التوجيه الاول فلان المتضمن في المواد المذكورة
بواسطة كلمات الشرط واما على التوجيه الثاني فلانتفاء تفرع صحة
دخول الفاء في الخبر في تلك المواد لان دخول الفاء واجبة فيها قوله
كما سمي الفاعل والمفعول فانهما في الحقيقة فعل لان الصلة لا تكون
الا جملة خبرية غير الى صورة الاسم لكون اللام الموصولة في صورة
لام التعريف قوله لانهما في حكم لفظ واحد لاتحادهما في الصدق
قوله وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه اي المضاف الى الاسم
الموصول المذكور في حكمه لكون المضاف اليه من تتمة المضاف
قوله ينبغي ان يقول به الخ انما قال ينبغي لما في الرضي من انه لا ينكره
عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان

المراد

المراد احدهما الا انه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين
نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فقوله الشيء اي باحدهما يتبادر
للمراد لا بتقدير المضاف كما توهم اي قوله وهو غير نادر بخلاف الماضي
الباقي على مضيه فانه نادر كما مر قوله ليست او للترديد اي لاحد
الامرين مبهما على ما هو اصل وضعه لعدم التردد في وقوعها صلة
او صفة قوله بل للتخيير فان قلت كلمة او انما يجيء للتخيير اذا كان
في الامر نص عليه في الرضي قلت ههنا واقعة في الامر تقديرا اي
قل ما تاتيني او في الدار كما في خصال الكفارة قوله فالمراد الجنس
وهو امر متعين للعموم ولا ابهام فيه قوله فيكون الفاء في فانه ملاقيكم
زائدة كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها في جميع
خبر المبتداء نحو زيد فوجد قوله او يكون الموصول خبرا اي يكون
الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته وخبره جزاء لان في يكون
الضمير في منه وانه للذي بخلاف ما اذا كان صفة للموت
والخبر فانه ملاقيكم فان الضميرين راجعان الى الموت قوله
لما ذكرنا في وجه المخالفة وهو كون ان اختلافي معنى الشرط قوله
ومقتضاه امتناع الخ فدخل النواسخ لضعف مشابهة
المبتداء بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء في خبره قوله لانها
لا تغير معنى الكلام بل تؤكده وتحققه فدخولها كلا دخول فلم يضعف
المشابهة قوله هذا مبني الخ اي المراد بقوله والشرط والجزاء مجموع
الشرط والجزاء كما هو المناسب لما قبله من ان ليت ولعل يخرجان
الكلام وهو مبني على انعقاد الربط الاتصالي بين الشرط والجزاء

على ما حققه السيد السند في حواشي المطول وليس الحكم في الشرط و
الجزاء فيلد مع ها الطرفين كما اختاره المحقق التفتازاني و
لا شك ان مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالي من
قبيل الاخبار وان كان الجزاء في بعض الصور انشاء وليس
مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار حتى يرد ما
قيل ان الجزاء قد يكون انشاء نحو ان جاءك زيد فاكرمه وهذا
الايراد مبني على ان الانشاء يقع جزاء من غير تاويل كما اختاره المحقق
التفتازاني وذهب اليه الشارح الرضي واما على ما حققه السيد
السند قدس سره من انه لا بد من التاويل فلا ايراد **قوله** لا بد
وان يجيء الخ يجوز ان يكون تتميما لكلام الشرح ويجوز ان يكون
ايرادا على الدليل الذي نقله من القوم **قوله** نقل عن المصرح نقله
السيد السند في حواشي الرضي **قوله** منع سيبويه اي نقل الزمخشري
من منع سيبويه **قوله** فقد استشهد الخ اي استشهد لصحة دخول
الفاء بقوله تعالى ان الموت الذي الخ فكيف يمنع صحة الدخول **قوله** في
مخالفة الواضحات يعني مجيء الفاء في خبر ان واضح لكثرة وقوعه
في القرآن المجيد وكلام الشعراء فيبعد منه وقوعه في مخالفة
الواضحات **قوله** القلاء بالفتح والمد الخ في باب المبهتي القلي و
القلية والقلاء دشمن داشتن وفي الصحاح والقاموس و
شمس العلوم ما معناه القلى بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد
البغض فتخصيصه بالفتح والمد وتفسيره بدشمني ليس بسديد
قوله والدواعي مذكورة في علم البلاغة من تعينه او ادعاء تعينه

او تعظيم

او تعظيما او تحقيره او تلقي الانكار اي الحاجة وغير ذلك **قوله** لانه
ركن بخلاف الفضلة فانه قد يجب حذفها اصيل اي مقصود لذاته
بخلاف الخبر فانه لاجل المبتدا فلذا قد يجب حذفه فرقا بين الا
صل والدخيل في الركنية **قوله** مما لا يبعد بين في الرضي دخول نواسخ
المبتدا والخبر على المخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل
يدل على فساد كونه خبر المبتدا **قوله** لان في الافتنان في القاموس
افتن اخذ في فنون من القول والفن الضرب من الشيء والتزيين
قوله وبعد المالوف اي الاعراب المالوف **قوله** زيادة تنبيه لتوجيه
الخواطر الى الحوادث **قوله** وايقاظ للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ
على تضمين معنى الحث والتحريض ويجوز ان يكون على حذف
المضاف اي لصاحب الاصغاء **قوله** وكذلك في زيادة التنبيه **قوله**
يعني به زيادة اعتناء انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم
والترحم حاصل على تقديم اجرائه على موصوفه فكانه اراد اي القاطع
للوصف انه اي الوصف امتاز من بين صفات الممدوح **قوله**
فلم يسن الخ فلا يبطل نكتة التغير ويمكن ان يقال ان في القطع
دلالة على انه جعل التابع مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم
السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم به فيفيد زيادة المدح والذم
والترحم من اجرائه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه
لا يفهم كونه تابعا مقطوعا عن التابعية **قوله** وكلاهما مستقيم اي
كلا المعنيين مستقيم فجمع الشرح بين المعنيين اشارة الى
بيان معنى اللغوي وان كل واحد منهما يصح ارادته لا بيان

المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين قوله لا تعين الخ يعني
قد عرفت فيما سبق ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين فايهما
كان مطلوب الثبوت يجعل خبرا وههنا المطلوب اثبات الهلالية
لشيء او تعيين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه قوله
وذلك اي الوقف عند عدم ذكر القسم ثابت لان الاصل في المفردات
اي الكلمات التي لا تركب مع بعدها الوقف قوله الفاء للعطف
في الرضي وهو قريب قوله حملا على المعنى فان في اذا معنى
المفاجاة قوله ولعله اراد الخ والا فلا شرط ههنا فلا جواب
قوله وفيه انه لا يجوز حذفها قال السيد قدس سره جواز الحذف
ليس من لوازم الزوايد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب قوله
غيرهن السبع اي فبمكان السبع ولا يجوز على هذا القول ان
يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف
من ظرف المكان الى الجمل الا حيث كذا في الرضي قوله وفيه لا يطرد
الخ اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب قوله وجعله بدلا
تعسف اي جعل الباب بدلا عن اذا تعسف لفظا ومعنى فلعدم انسياق
الذهن اليه اما لفظا فلانه يكون بدلا باعادة الجار والجار في
المبدل منه لفظا قوله لان الزمان الخ فدم تحقيقه بالا مزيد عليه
قوله ٧ وفيه انه يلزم الخ وفيه تكلف لان اذا الظرفية غير متصرفة على
الصحيح قوله ان فاجات الخ فالمعنى خرجت فحصل المفاجاة
وقوف السبع في وقت خروجي قوله ولو قيل الخ اي على تقدير جعله
ظرف زمان قوله كما في الوجوه الاخر وهي الوجوه الثلثة المذكورة

واحد

واحد منها في الشرح واثنان منها في الحاشية اي قبيل ملازمة
فالمعنى فيما التزم العرب اي قبيل ملازمة ذكر غير الخبر في موضعه قوله
الاظهر الخ انما قال بحسب اللفظ لان ما ذكره الشارح اظهر من حيث
المعنى اذ المعنى وهو الخبر المحذوف وجوبا في تركيب التزم غيره
موضعه على طبق ما صرح به في قوله جوازا في خرجت فاذا السبع
فيكون الظرفية ظرفية الكل للجزء وهو اظهر واسبق بخلاف
ما اذا فسر الخبر فانه ح يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف
وجوبا فيكون ظرفية الموصوف لصفته فاندفع ما قيل لا معنى
لظرفية الخبر لحذف الخبر قوله لان الذهن ينساق الخ فكانه قيل
في تركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غيره ذلك الخبر قوله
فيغني غناءه الضمير اي ينفع كونه واقعا في التركيب نفع الضمير
وهو ربط الجملة الواقعة صفة بموصوفها يقال ما يغني عنك
هذا من باب الافعال اي ما ينفعك والغناء بالفتح النفع
كذا في الصحاح قوله ليس الا الظرف لان المقصود ظرفية الدار
لزيد لا ظرفيتها الحصول قوله والتقدير الخ وهو ان الظرف
والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل او شبهه
قوله الا زيد خوار ... لا يظهر لادخال الباء
فايدة والاظهر ما في التاج ... وخوار ... ويعدى
بالباء وفي القاموس ... داخل عليه عيبا كما قوله
يرى اي الثناء ما مثل الثناء يرى اي يظهر في بادي الراي
في الرضي لان لما منها انها لو التي يفيد امتناع الاول لا

لامتناع المثال في دخلت على لا ومعناها مع لا باق على ما كان
كما يجي مع غير لا من حروف النفي في مثل قولك لو لم تشتمني
لشتمتك قوله واليه ذهب الكسائي اي الى كونها مركبة من لو الشرطية
ولا النافية ولذا اوجب المقدر الفعل بعدها قوله هي المرافعة
في شرح التسهيل للفاضل المصري قال الفراء لما استغنى الاسم
بلولا ارتفع بها كما يرتفع الفاعل بالفعل ولهذا نظيرها كالذي يجمعا
قيل لا يخفى انه لابد من القول بحذف المسند في الكلام فان
كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل اللفظي دون
الخبر قوله ولا يخفى قصوره في شرح التسهيل يبطل قول الفراء
ان لولا لو كانت عاملة لكان الخبر اولى بها من الرفع لان
القاعدة ان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء من ذات
يعمل الجر قوله قال الرضي الخ وما ذكره الشارح موافق لما في تسهيل
ابن مالك حيث قال وقيل حال ان كان المبتدا او معموله مصدرا
عاملا في مفسر صاحبها او مؤولا بذلك فانه اعتبر مجرد كون
المصدر عاملا وما قاله الرضي موافق لما في شرحه حيث
قال والمحفوظ ان يكون المبتدا مصدرا او مؤولا بمصدر
او افعل تفضيل مضافا الى مصدر او مؤول بمصدر ثم اعلم
ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس الا باعتبار ان ضربي
زيدا قايما داخل فيما نسب الحكم فيهما عند الشارح وفيما اضيف
الى احدهما عند الرضي وما قيل ان ما ذكره الشارح يدخل
فيه ضرب زيد عمرا قايما ليس بشيء لان المصدر المذكور

لابد ان يكون مضافا الى احدهما ليصح وقوعه مبتدا
قوله نحو تضاربنا فان باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما
فاعل من وجه ومفعول من وجه يكون اضافة التضارب
الى ضمير المتكلم مع الغير اضافة الى الفاعل والمفعول معا
لا يخفى ان تضاربنا لازم لما تقرر ان الفاعل اذا بني من متعد
الى مفعول لم يتعد فهو مضاف الى معموله الذي هو فاعل في
الحقيقة فالظاهر ما ذكره الشارح قوله اسمية كانت نحو قوله
عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
قوله او فعلية نحو ملي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني
زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد حاصل اذا كان
يقول كذا وفيه خلاف الفراء قوله على الاصح اذ الحال لفظه
وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل
واقع غير موقعه منكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها
موقع الخبر فيقول ضربي زيدا ابوه قايم كما في قوله كلمته فوه
الى في قوله لت السويق من خد نصر وكذا بل قوله فصاح في آخر
الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح قدس سره معنى اللت
الشيء منه قوله لما قالوا الخ ولان اذا كان منصوب المحل على الظرفية
للخبر المحذوف فاوقات الزمان يكون بعضا منه فيكون كون
الزمان محلا للزمان قوله او عبارة عنه اي يكون بمعنى المصدر
وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
اليه كذا في الرضي وفي شرح التسهيل نقلا من الايضاح

هذا الباب معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيما اضيف اليه
اضافة بعض لكل او كل لجميع والمعنى ان يكون المضاف مصدرا
في المعنى نحو اكثر شربي واقل شربي وايسر شربي السويق ملتوتا
وكل ركوبي الفرس حادرعا قوله او برفع قايما الخ فعلى هذا لا يكون
هذا المثال مما نحن فيه لكونه مشروطا بوقوع الحال بعد المصدر
قوله جاز هذا التقدير اي تقدير الزمان مع المصدرية
ايضا كما جاز عدم التقدير فقول الرضي ويجوز رفع الحال
الى قوله ويجوز ان يقدر زمان بيان لجواز عدم التقدير
وقوله ويجوز تقدير زمان الخ بيان لجواز تقدير الزمان
حال رفع قايم وذلك منصوص في الرضي فما قيل جوز الرضي
جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير قايما حينا اي
اخطب اوقات كونه فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر
اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة ليس بشي
كيف وقد نص بكون افعل افعل التفضيل المضاف
الى المصدر بمعنى المصدر كما مر قوله فلا تقول ضربي زيدا
قايم وكذا لا تقول اكثر شربي السويق ملتوت اذ لا مجاز في
اول الكلام حتى يونس به مجازا آخر قوله لانه نسبة الاخطب
الى الكون مجاز لان المعنى اخطب اكوان الامير حاصل
اذا كان قايما كان كل كون منه خطيبا على جهة المجاز لكونه
خطيبا حال تلبسه بتلك الاكوان قوله والمجاز يونس بالمجاز
في شمس العلوم انس نقيض اوحش اي المجاز الذي هو

في اول

في اول اسناد قايم الى اخطب الذي هو بعض الاكوان
يونس بالمجاز الذي هو في اول الكلام وهو جعل الكون
اخطب وانما كان اسناد قايم الى اخطب مجازا لان الخطابة
صفة الاعيان دون المعاني قوله ويجوز ان يقدر زمان
اي على تقدير رفع قايم يجوز ان يقدر زمان مضاف لانه
ح لبس مما وجب فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدرا
معنى ويكون التقدير اخطب اوقات كون الامير قايم
فيكون اخطب بعض اوقات كون الامير لان افعل التفضيل
يكون بعضا مما اضيف اليه ويكون اسناد قايم الى
اخطب اسناد الى الظرف مجازا قوله نحو نهاره صايم
اي جعل زمان كون الامير اخطب وقايما يكون الامير
خطيبا وقايما فيه كما جعل النهار صايما لكونه صايما
فيه قوله لتناوي تقدير الزمان مع ما عطف عليه
نفعل التقدير الزمان ولا يلزم منه اسناد قايم الى الزمان
الذي هو اخطب قوله ومويده اي يويد تقدير الزمان
جعل الزمان الذي هو يوم الجمعة خبرا عن اخطب
فانه شرع في كون اخطب عبارة عن الزمان قوله لان الاخبار
عن ضربي زيدا بيان للقرينة الدالة على الخبر المحذوف
قوله يكون حالا عن معمول المصدر اي عن ياء المتكلم او
عن زيد لا عن ضمير حاصل لانه عايد الى ضربي وهو ليس
بقايم قوله فان كان عاملا اي عامل قايما قوله كان بعينه مذهب

الكوفيين لان الشارح يكون قايما قيدا للمبتداء والخبر الحصول
مطلقا لا فرق بينهما الا باعتبار تقدير حاصل مقدما على قايم
في هذا الوجه موخرا على مذهب الكوفيين قوله لزم اختلاف عامل الخ
لان عامل ذي الحال وهو المصدر قوله لم يلزم شيء من ذلك المذكور من
تقييد المبتداء واختلاف العامل قوله حال من ضميره اي ضمير كان الراجع
الى زيد فيكون العامل فيهما كان قوله ومن ثمه الخبر فيكون الحال قيدا للخبر
لا للمبتداء قوله وقد نوقش في لزوم الاتحاد اي اتحاد عاملهما ليس بلازم
واليه ذهب ابن مالك قوله فثبت على هذا وجه آخر اي ثبت على تقدير
عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها في هذا الباب وجه
آخر سوى الوجوه الذي ذكره الشارح وهو ان يقدر الخبر المحذوف
حاصل من غير تقدير اذا كان ويكون عاملا في الحال مع كونه حالا
عن فاعل ضربي او مفعوله قوله لاتجه معنى الشرط وهو كون ضربي معلقا
بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط قوله واذا هذه للاستمرار لا للاستقبال
فلا حاجة الى ما قيل انه يقدر اذا اذا اريد الاستقبال ويقدر
اذ اذا اريد المضي قوله ومع الجملة المضاف اليها قيل الواجب المضاف
هو اليها لكونه صفة جرت على غير من هي له وليس بشيء لان المضاف
مسند الى الجار والمجرور لا الى اذا قوله ولم يثبت في غير هذا المكان
اي حذف اذا الظرفية الخالية عن معنى الشرط مع المضاف اليه لم
يثبت في غير هذا المكان فلا يرد ما قيل انه في مواضع الفاء الفصيحة
يحذف اذا مع المضاف اليه وهو كثير قوله ومن قيام الحال مقام
الظرف ولا نظير له واذا كان الحال مودبا بمعنى الظرف اذ معنى جاء

زيد راكبا

زيد راكبا جاء وقت ركوبه قوله انما عدلوا عنه اي عن معنى
الناقصة الى التامة قوله لان مثل هذا المنصوب اي كون المقصود
الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة
قوله وذلك اي كون المقصود عموم المبتداء ثابت قوله لان
اسم الجنس المعرف باللام او بالاضافة فمعنى ضربي زيدا قايما جميع
افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قايما قوله دفعا
للترجيح بلا مرجح من ارادة بعض ما يقع عليه دون بعض
قوله ولا يجوز حذف الموصول الخ الا ان يقال اذا قامت قرينة
قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب
قوله م المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا ما لك وملابستك اي ما
ضربت اياه الخ وكذا اكثر شربي السويق ملتوتا تقديره اكثر
شربي السويق شربه ملتوتا اي ما اكثر شربي اياه الا شربه
ملتوتا قوله امتناع تاكيده الخ جوز الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتوابع فيقول ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قايما
ومنعه غيره فعلية معنى الفعل عليه كذا في الرضي قوله لا يخفى ان الا
الخ بيان لضعف ما ذهب اليه البعض بانه لا استفادة الحصر المقصود
من هذا التركيب الا على تقدير كونه مبتداء الخبر له ليس فيه ما
يفيد الحصر قوله قال الشيخ الرضي الخ وتمسك عليه بما في نهج البلاغة
وانتم والساعة في قرن قوله ولو لا نحو قولهم بان يقال كل رجل مع ضيعته
كان مع ما بعدها خبرا فكذا الواو التي هي بمعنى مع اي يكون خبرا
مع ما بعدها قوله وفيه ان المعطوف الخ معنى ان الواو وان

كانت بمعنى مع بكون نفي اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان
صيغة معطوفا على المبتداء لم يكن خبرا قوله ولا يجوز العطف على
قوله لا يصح وابداء المانع المعنوي من كون الواو مع بعدها خبرا
حاصل انه لابد من القول باثبات الرفع في ما بعد الواو ومنقول عنها
لعدم قابليتها له لكونها في الاصل حرفا كما قيل في نصب المفعول
معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو
في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية
كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وذلك
القول لا يصح لان اذا مع الى آخره قوله لا يستحق الرفع لفظا قيد
بذلك لانه يستحق الرفع محلا النيابة عن عامله في نحو زيد مع
عمرو قوله حتى ينقل اليه يعني نقل الاعراب الى ما بعده لعدم القابلية
فرع استحقاق الاعراب لفظا اذ لا معنى لنقل الاعراب المحلي
لعدم تعذره ومع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا فكيف
ينقل عند نيابة الواو عنه الى ما بعدها قوله بل يكون عطف
على لا يستحق اي مع اذا وقع خبرا يكون منصوبا لكونه ظرفا
عادم التصرف فلازم النصب وفي قوله منصوبا اختيار لما ذكره
الرضي من انه معرب لدخول التنوين في نحو كنا معا واجراه
بمن وان كان شاذا في نحو خرجت من معه وظاهر كلام سيبويه
قوله انه مبني الضيعة في اللغة العقار في الصحاح الضيعة العقار
والعقار بالفتح الارض والنخل ويقال ايضا في البيت عقار
حسن اي متاع واداه فقوله والمتاع عطف على الارض قوله

وهمنا

وهمنا كناية عن مصحفها كالا مرخ في انها مستعملة بمعنى
الضيعة اعني الحرفة بطريق الكناية لكن في الاساس عد الحرفة
في الحقيقة وفي شمس العلوم لا يعرف العرب من الضيعة الا
الحرفة وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة وحرفة
الرجل وصناعته وتجارته ولعل توجيه الكناية ان حصول
العقار في الاغلب تابع ورديف للضيعة مسبب عنها قوله
عن مصحفها على صيغة اسم المفعول في الاساس وهو
لحانة مصحف وصحفا الكلمة اذا غيرها وزيادة لفظ مصحفها
بمجرد لطف الاداء لا دخل له في المقصود قوله لظهور فساد
المعنى اذ ليس واحد من الرجال مقرونا بصيغة كل رجل
لانه ليس مقصودا يعني ان المعنى وان كان صحيحا الا ان كل
صيغة مشتركة بين شخصين مثلا فيصدق ان كل
مقرون بصيغة رجل بالكل هذا المعنى ليس مقصودا اذ
المقص ان كل رجل صيغة وهو مقرون ومشتمل بها قوله المقص
واضح الخ يعني ان الضمير راجع الى كل ومقرونية كل رجل بصيغة
كل رجل اما بان يكون اي واحد بغرض مقرونا بصيغة كل رجل
وذلك بين البطلان لا يمكن ارادته واما بان يكون هذا
مقرونا بضيعته وذاك بضيعته وهكذا وهو المقص وهو
واضح فلم يبال بابهام العبارة معنى ظاهر افاده بادنى
تامل ولك ان تقول ان الضمير راجع الى رجل ويعم العموم المستفاد
من كل بعد رجل ارجاع الضمير الى رجل كانه قيل الرجل مقرون

بصيغة اي رجل كان قوله فلو في توجيه التقدير اي تقدير الخبر
كان اللائق ايراده تحت قوله اي كل رجل مقرون مع صنعته
قوله فيجوز سدها مسدّه لكونه من معمولاته بخلاف ما اذا جعل
معطوفا على المبتدا وقدر الخبر مقرونان فانه يكون من
تتمة المبتدا متقدما على الخبر لاشتراكهما فيه ولا يجوز نيابة
المتاخر عن المتقدم كما سيجي قوله حذف المؤكد على صيغة
اسم الفاعل وذا لا يجوز لفوات الغرض من التاكيد قوله وجوب
النصب الخ لما تقرر ان عامل المفعول معه اذا كان لفظا و
جاز العطف فالوجهان يمكن ان يقال ذلك مخصوص بما اذا كان
المعطوف عليه مذكورا قوله لان صنعه ليس الخ مع ان وجوب
حذف الخبر في هذا المبتدا مشروط بان يعطف عليه اسم
بالواو قوله فيان حذف المؤكد الخ فيما نحن فيه من هذا القبيل
حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر وتاكيده قوله لا بد له
من فعل الخ وليس فيما نحن فيه العامل في صنعه الا المقارنة
المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولا معه فلا يجوز
النصب قوله نظرا الى الصورة اي صورة الكلام حيث حذف
الخبر واقيم المعطوف على ضميره مقامه قوله كالقول زيد قائم
وعمرو والتشبيه في ان الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين
وان اختلفا في كونه مقدرا في احدهما مذكورا في الآخر و
في ان خبر المعطوف محذوف بقرينة خبر المعطوف عليه و
الاصل كل رجل مقرون مع صنيعته وصنيعته مقرونة معه ويرد

على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد
شي مسده الا ان يقال اجري المعطوف مجرى المعطوف عليه
في لزوم وجوب حذف الخبر قوله كما هو الظ لفظا لقلة الحذف
وحمل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق فان
فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه والمعطوف وتكرار
المعنى قوله ولا يجوز الخ ولو جاز نيابة المتقدم عن المتاخر
لدلالته عليه لجاز نيابة قائما في ضربي زيدا قائما عن الخبر
المقدر متاخرا كما هو مذهب الكوفية ولا يصح ابطاله
بان فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سد شي مسده
قوله لانه من تتمة المبتدا لاشتراكهما في الخبر لا لكونه معطوفا
على المبتدا على وهم قوله لهذا الخبر حيثيتان الخ هذا بناء
على ان المثنى في حكم تكرير الواحد فله حيثيتان لانه خبر
عن كل واحد منهما قوله تعينا للقسم بان لا يستعمل الا للقسم
على تعيين الخبر وهو قسمي اي ما اقسم به قوله فنحو بامانة الله
من عند الله ويمين الله المراد بامانة الله ما فرض على الخلق
من طاعته كانه امانة له يجب عليهم ان يؤدوها قوله لا يجب
حذف خبره بل يجوز ان يحذف كما في المثال المذكور وان
يذكر فيقال على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله
قوله في قسم السؤال اي في قسم يكون جوابه امرا او نهيا
او استفهاما قوله اشار الخ اي اشار بايراد كلمة اي المفسرة
الى ان من المرفوعات مقدر في المتن على انه خبر ان وفي جعله

من المرفوعات بو اسم اشارة الى انه ليس خلافي خبر المبتدأ
كما ذهب اليه الكوفيه قوله بقرينة ما سبق وهو قوله ومنها
المبتداء والخبر ابتداء كلام اي جملة ابتدائية ليس لها محلا
من الاعراب مسبوق لتعريفه قوله وانما لم نقل ومنها اي غير الاسلوب
السابق ههنا سواء قلنا انه مبتداء محذوف الخبر او قلنا
المسند خبره قوله فلم يفصل لما هو شعار الخ وهو التصريح بقوله
منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل
قوله لضعفها الخ دليل الكوفية يعني انها حروف ضعيفة فلا
يعمل عملين النصب والرفع والجواب ان عملها المشابهته
الفعل المتعدي فيعمل عمل ما يشبهه قوله ولان اقتضائها
الخ وذلك لان معانيها من التاكيد والتشبيه والتمني
والترجي والاستدراك يتعلق بالجزئين على السوائي قوله
ان قلت الخ اي لا نسلم صدق التعريف بعد زيادة لفظ احد
على كل فرد من افراد المعرف لانه ان اعتبر العطف في قوله
خبر ان واخواتها مقدما على الحكم فيكون المعرف مجموع
اخبار ان واخواتها فلا خفاء في عدم صدق التعريف
على المجموع بل بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما
على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان وخبر
اخواتها فالتعريف وان كان صادق على خبر ان لا يصدق
على اخبار اخواتها لانها ليست مسندة بعد دخول احدها
قوله قلنا المعرف حقيقة الخ جواب باختيار الشق الثالث قوله

وانما لم يحمل الخ اي لم يحمل كلام المتن على توزيع الحروف على الا
خبار بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف فلا يحتاج
الى زيادة لفظ احد وذلك بان يجعل اضافة لفظ خبر
الى ان واخواتها للاستغراق فيكون التقدير جميع اخبار
ان واخواتها هي التي اسندت بعد دخولها على معنى ان
كل خبر بحرف فهو المسند بعد دخول تلك الحرف قوله لان
المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للماهية دون
الافراد فالتعرض للافراد غير ملايم له قوله وان المناسب الخ
يعني المشهور فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد على الاحاد وههنا خبر ان مفرد وان حمل الاضافة
على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد واحد لا بمعنى الجميع
فبا العمل فيهما النصب والرفع لفظا او تقديرا او محلا قوله واه
لشحاب الالتحاب كشيده شدن كذا في التاج يفسر الى
المحكوم عليه وبه بمعنى ان الحكم لما كان نسبة بينهما فكل
واحد من التاكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك
المتعلق به يسري الى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع قوله وعلى كل
تقدير اي سواء اريد ابرازه فيها لفظا او اريد ابرازه
اثره فيها معنى وفيه اشارة الى كلمة او للتخيير لا للتعميم ولا لكان
الواجب ان يقول على هذا لا ينقض وانما حمل على التخيير اشارة
الى انه لا حاجة في دفع النقض الى ارادتهما معا لانتفاء كل واحد
من الامرين في مواد النقض بخبر المبتداء اي لا ينقض

التعريف بخبر المبتدا الواقع بعد ان المفتوحة والمكسورة
المكفوفة عن العمل بما اذ ليس دخول ما لابراث اثر اصلا اما اللفظي
فلبطلان عملها بها واما المعنوي فلانه بعد لحوقها الكافة لم
يبق فيه المعنى الذي كانت موضوعة له اعني التاكيد بل افاد معنى
جديدا اعني الحصر في القاموس المفتوحة فرع عن المكسورة فصح ان
انما يفيد الحصر كانما واجتمعتا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما
الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية
بعكسه وفي الرضي روى ابو الحسن وحده في انما الاعمال و
الالغاء لكن الاعمال قل فيهما لان التاكيد الذي هو معناهما
بقوة الثابت لا تجديد معنى آخر ولكن لا ينتقض التعريف
بخبر المبتدا الواقع بعد ان المكسورة المخففة الملغاة
عن العمل وذلك لان المثقلة كانت مفيدة لاثر لفظي
ومعنوي فلما قصد ابقاء الاثر المعنوي و
ابطال اللفظي خففت فدخول المخففة الملغاة لابطال ابقاء
الكلمة اللفظي وابقاء المعنوي لا لابراث الاثر المعنوي
فتدبر وكذا الجواب في ليتما ولعلما ولكنما وكانما المكفوفة
الملغاة عن العمل فان دخولها لابقاء المعنى الذي كانت
قبل الكف وابطال الاثر اللفظي لا لابراث اثر لفظي
او معنوي هكذا احقق المقال ودع خبط القيل والقال
وان يقال انه اضطراب في الرضي واما الجملة الطلبية كما
الامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام

والعرض

والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لان المكسورة
ولكن في شرح التسهيل وحكى ابن عصفور في شرح الجمل الصغير خلافا
في وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبرا لان وصحح الجواز
انتهى ولعل الشارح لاجل الاختلاف لم يذكره قوله لانه استثناء الخ
يعني انه استثناء مفرغ من ظرف لمعنى لمعنى الفعل المستفاد من
كاف التشبيه فيكون استثناء من وجوه الشبه كانه قيل وامره
كامن خبر المبتدا في جميع الاحكام الا في التقديم فيجب ان يكون
مشتركا بينهما فلا معنى لاضافته الى احدهما وما قيل من ان
المراد اي تقديم خبر ان فان حكمه الامتناع وحكم تقديم خبر
المبتدا الجواز والوجوب فانما يصح لو قيل الا التقديم بدون في
بان يكون استثناء من امره واما مع كلمة في فلا لانها صريحة في
كونه وجه الشبه كما لا يخفى قوله استثناء مفرغ اي استثناء من
الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الاول فيكون الكلام
جملة واحدة كانه قيل وامره كامر خبر المبتدا في جميع الاحكام الا
في تقديم في جميع احوال الخبر الا حال كونه ظرفا قوله والحاصل
اي على كلا التوجيهين قوله واجرى الجار والمجرور وان لم يكن
ظرفا مجرى الظرف في التوسع قوله اذا دخلت على النكرة ظرف
لقوله لنفي الجنس معنى انها يفيد نفي الجنس اذا دخلت على
النكرة اما اذا دخلت على المعرفة فانه يفيد مدلول تلك المعرفة
لما يفهم من قوله خبر لا التي لنفي الجنس اي خبر لا المعدودة من المرفوعات
برأسه اذا دخلت على النكرة بخلاف ما اذا دخلت على المعرفة

فان لا ح ملغاة عن العمل وخبره مرفوع بانه خبر المبتداء فان قلت
لابد من التقييد بان لا يكون تلك النكرة مفصولا عنها لانه ح ايض
خبر المبتداء قلت المراد بالدخول الورود لا ايراث اثر فيها فلا حاجة
الي التقييد ثم اعلم ان ارتفاع خبرها بها متفق عليه اذا لم يكن
اسمها مبنيا بان دخلت علي النكرة المضافة واما اذا كان
اسمها مبنيا فادخلت علي النكرة المفردة مثل لا رجل في الدار
ففيه خلاف سيبويه فان قال ارتفاعه بكونه خبر المبتداء
ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار الاسم الذي كان
معربا بسببها مبنيا مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر
البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي علي اصله من الرفع
بالابتداء ولا يخفي ضعفه لانها عاملة في الاسم الا ان نصبه بسبب
من الاستغراقية صار قسما وذلك مفقود في الخبر قوله وقيل لان لا
نقيض ان فان لا للنفي علي وجه المبالغة وان للاثبات علي وجه
المبالغة ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان حمل النظير علي النظير
ممكنا لا يصار الي حمل النقيض علي النقيض فانه فيه اعتبار التناقض
ووجه التشابه قوله والمثال ينبغي الخ وسهو اذا كان فيه احتمال
ما مثل له واحتمال غيره علي السواء واقبح اذا كان احتمال غيره اظهر
كما في مثالهم قوله كما في توابع ان يعني كما يجوز في توابع اسم ان
وان كان معربا الحمل علي المحل فكذلك يجوز في توابع لا اسم لا معربا او
مبنيا لانها مشبهة بان قوله انما قال ذلك الخ يعني في قوله كما لفظ
للاعتراض السابق بان ما ذكره المصنف مبني علي اللفظ فلا بصرة

احتمال

احتمال المصنف بناء علي غير الظ من الحمل علي المحل قوله بدون سماجة
يعني يكون المعني ح ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا المعني
سمج وما قيل انه لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فليس
بشيء لان اتصافها بالحدوث والتجدد في وقت دون وقت
لا يقتضي صحة تقييد نفسها بالظرف فانه يقتضي انقسامها
الي المقيدة بالظرف وغير المقيدة به قوله جعل الخبر من هذا القبيل
اي جعل الخبر المتعدد خبرا واحدا بتاويل المجموع قوله الا اذا
امتنع الخ كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف قوله ولا يمتنع الاقتصار
علي فيها وان كان يمتنع الاقتصار علي ظريف للزوم الكذب قوله حل
علي امر شامل ليس المراد الشمول بحسب الصدق بل بحسب التحقق فان
نفي الجود يستلزم نفي جميع الصفات قوله النفي المستفاد رفع الوجود
الرابطي اي النفي المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود
الذي هو رابط بين المسند والمسند اليه سواء كان طرف ذلك الوجود
الرابطي الوجود المحمولي كما في لا اله موجود او غيره كما في لا رجل
في الدار ولا دلالة للعام علي الخاص فلا يكون قرينة علي تقدير موجود
قوله قال الاندلسي الخ في شرح التسهيل للفاضل المصري من نسب
المبهم التزام الحذف مطلقا كالزمخشري او بشرط ان يكون الخبر
ظرفا كالجزولي فليس بمصيب قوله يجوز والحذف عندهم اكثر
من الاثبات قوله فيكون لا ح من اسماء الافعال اذا كان لا اهل ولا مال
بمعني انتفي الاهل والمال يكون لا من اسماء الافعال الاخر في نفي لكونه
مع معموله كلاما مستقلا او يرد عليه بجواز ان يكون حرفا نائبا

مناب الفعل لحرف النداء وليس بشيء لان حرف النداء نائب
عن فعل مقدر بعد كان الاصل بازيد ادعو زيدا صرح به في
بعض شروح المفصل والرضي وفيما نحن فيه ليس اسم مقدرا بعد لا
ولا من ذهب الى ان المنادى مفعول لحرف النداء وذهب الى ان من
اسماء الافعال **قوله** ورد عليه المص رح الخ ماذكره المص في شرح المفصل
في بحث المنادى ردا على من ذهب الى ان حرف النداء اسماء الافعال
ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن هذه الحروف
الهمزة وهي حرف واحد واذا ابطل كون الهمزة اسم فعل ابطل الباقي
اذ لا قائل بالفصل انتهى ولا يخفى ان هذا التزييف لا يجري في قول الحرجي
هذه العبارة بان جميع اسماء الافعال منقولة عن المصادر الاصلية
وعن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظرف او عن الجار و
المجرور كما صرح به في الرضي كان التزييف وجيها لكن المص لم يصرح
به **قوله** ان نص لان اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا وما
اورد عليه انه يجوز ان يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكرة فليس
بشيء اما اولا فلانه ذكر الش الرضي في بحث المضمرات انه يجوز نحو
المفسر لفظا ومعنى قصد تعظيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير
بل او فصل كما في نعم رجلا او قصد التعظيم مع اتصال المفسر كما في
ضمير الشأن والثلثة ههنا معدومة اعني قصد التعظيم والمجيء
بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر واما ثانيا فلانه قد يحذف
اسم لا فيلزم حذف الضمير بل حذف الفعل والفاعل والتمييز وذلك
اجحاف **قوله** لدخولهما على القبيلتين ذكر المص رح في شرح المفصل

النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان
الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل في احدهما
وما لا يدخلهما على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت
لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا بالاتفاق فلا
يبعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير الداخلة على
الفعل **قوله** المفهوم الخ يعني ان مرجع الضمير متقدم معنى لكونه
مما سبق **قوله** وبصحة الخ اي يشعر بصحة اجراء حكم ليس عليهما
لان حكم المشبه به يصح اجراؤه على المشبه الضمير راجع الخ لم يلتفت
اليه الشارح لانه يكون اعمالا لمفهوم ما ضمنا وان فهم المرجع
اظهر مما ذكره الش وفي قوله الموجب لعمل عمل ليس اشارة الى ان معنى
كون التشبيه شاذا انه قليل اعتباره في الاستعمال حتى لا يعملون
لا بسببه او هو على خلاف القياس فلا يرد ما قيل انه لا شذوذ
في التشبيه انما الشذوذ في نتيجته وما قيل ان الضمير راجع الى
عمل المفهوم من اضافة الاسم الى ما فلا يخفى ركاكته لان لا لا يعمل
لاجل مشابهته بما حتى يقال عمل ما في لا شاذ **قوله** فالواو وهو
الشعر صرح به في الرضي فمن زعم وقال وهو النكرة وان التخصيص
بالشعر فحمل لا بد له من شاهد **قوله** الحرب المذكورة في الابيات
السابعة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة في الحرب باخر
الاقران ولا براح في موضع الحال الموكدة كما يقول انا فلان
بطلا شجاعا كذا في بعض الشروح **قوله** فانه كاسم ليس
يعني ان اسم ليس يشبه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة

الفعل قبل لم فما المانع من ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على صح

فكذا اسم لا قوله فان لنا ان نقدرها على نقل عن المبرد ان التقدير
لا الحي براح قوله ان المعنى على العموم فان المقصود عموم نفي البراح وشموله
لكل فرد من افراده قوله قال الشيخ الخ تائيد لافادة بمعنى ليس عموم
النفي رداً على من زعم ان العموم مختص بلا التي لنفي الجنس لتضمنه
من الاستغراقية قوله فانه نص في العموم لتضمنه من
الاستغراقية ولذا قال صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب فيه با
لفتح ابلغ من قراءة لا ريب بالرفع اي من حيث الخ والقرينة على
اعتبار الحيثية ما تقرر عندهم ان قيد الحيثية معتبرة في
تعريفات الامور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمس
والحقيقة والمجاز قوله طرد التعريف اي منع تعريف علم المفعولية
وتعريف المنصوب حيث يصدق الاول بدون اعتبار الحيثية
على جميع مسلمات والثاني على ما بسلمات قوله لصحة اطلاق المفعول
بالمعنى اللغوي المفعول الذي اشتق من الفعل وهو الاحداث
والايقاع ويعبر عنه بالفارسية بكردن بمعنى المفعول الشيء
المحدث اي الاثر الحاصل بالاحداث او يعبر عنه بكرده شدن
قوله لفظ الصيغة الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة
الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة
وسكونها واعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه
وقد يقال لمجموع المادة والهيئة ايضا والمراد ههنا ولا شك
في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فان المادة والهيئة
المذكورة انما يعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة قوله لقائل ان

يقول

يقول الخ ان المفعول المطلق اي مدلوله لا يجوز ان يكون مفعولا
بالمعنى اللغوي لانه لو كان كذلك لكان اثرا للفاعل صادرا عنه
بواسطة فعل من افعاله فلا يخلو اما ان يكون مفعولا بواسطة
عين ذلك الفعل الذي وقع معمولا له اي بواسطة الحدث
الذي جزء مدلول ذلك الفعل او بواسطة غير ذلك الفعل مما
يلزمه مثلا ضربا في قولك ضربت ضربا لو كان مدلوله مفعولا
لغويا للمتكلم فلا يخلو من ان يكون مفعولا له وصادرا منه
بعين ضربت اي بمدلوله الذي هو الحدث او بفعل آخر هو احداث
قوله ويتجه على الاول اي على كونه مفعولا بعين ذلك الفعل ان
الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعاني المصدرية
امور نسبية بين فاعليها والآثار الصادرة منه والنسبة لا تكون
عين احد المنتسبين بالضرورة فلو كان مفعولا بعين ذلك
الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق عين
عين ذلك الفعل قوله وعلى الثاني اي يتجه على الثاني اي على كونه
مفعولا للفاعل بواسطة غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق
ح يكون محلا او واقعا ذلك الفعل عليه مثلا اذا قلنا ان الضرب
مفعول للفاعل بواسطة الاحداث كان الضرب محلا للا
حداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة اي
اثرا من آثار الفاعل هذا خلف قوله ولان لذلك الفعل الخ اي
يرد على الثاني ان للفعل الذي هو غير الفعل العامل في المفعول
مصدرا او كل مصدر مفعول للفاعل ذلك الفعل بواسطة غيره

فيكون هذا المصدر مفعولا لفعل آخر بان يكون احداث
الضرب مفعولا لفعل آخر كاحداث الثاني المتعلق باحداث
الضرب وكذلك الفعل الثاني ايضا مصدر هو مفعول الفعل ثالث
كاحداث احداث الضرب وهكذا فيلزم التراقي صدور افعال
غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه وذلك
بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور الاعتبارية
وان احداث الاحداث عين الاحداث لان المفروض ان
كل مصدر مفعول بغير فعله قوله وان فاعل الخ بكسر الهمزة عطف
على قوله ان المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة معطوفا على قوله ان
المصدر اذ لا اختصاص لهذا الايراد بالثاني اذ حاصله ان
الفاعل الفعل المذكور اي ما يكون عاملا في المفعول المطلق قد يكون
قابلا محضا ليس فيه جهة التاثير اصلا فمصدره لا يكون
مفعولا له بعين ذلك الفعل والتغيير ولا يخفى ان هذا الايراد والذي ح
فيما بين لزوم التسمية غير متجه على الشيخ لانه ادعى صحة اطلاق المفعول عليه و
يكفي لذلك صحة اطلاقه باعتبار بعض افراده بخلاف الفاعيل الباقية
فانه لا يصدق عليها المفعول بالمعنى اللغوي اصلا قوله فالظاهر الخ
اي اذا لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه فالظاهر قوله اسم
قرن بفعل الخ المراد بالفعل اعم من الحقيقي او الحكمي قوله ولم يسند اليه
الفعل لاخراج مفعول ما لم يسم فاعله لانه ليس مفعولا اصطلاحا
وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان قوله وتعلق به تعلقا مخصوصا من
كونه جزء مدلوله او محله او ظرفا او علة او مصاحب معموله لاخراج الحال

والمستثنى

والمستثنى والتمييز قوله انه هذا اي لا يظهر وجه التسمية اي اذا
كان اطلاق المفعول عليه بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية
بلفظ المفعول لان وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى
اللغوي والاصطلاحي نقل اللفظ منه اليه وكذا لا يظهر
وجه التقييد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصدق تعريف
المفعول الاصطلاحي على الكل بلا تفاوت قطعا قوله قال الاولى انما قال فالاولى
لان رعاية وجه التسمية امر استحساني فيجوز ان يكون من الاسماء
المرتجلة قوله انا نختار الشق الاول وهو انه مفعول بعين ذلك الفعل
قولكم يلزم ان يكون الفعل الذي هو نسبة عين المفعول الذي هو
احد المنتسبين قلنا انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق هو
المعنى المصدري للفعل العامل فيه وليس كذلك فان المطلق
المفعول المطلق الاثر الحاصل بالمصدر لا المصدر اي معنى
المصدر بنفسه فالمفعول هو الاثر والفعل الذي هو نسبة هو
المعنى المصدري مثلا الضرب الذي هو عبارة عن الكيفية
المخصوصة مفعول للفاعل بواسطة الضاربية اي احداث
الضرب قوله وقد صرح الخ تاييد لكون المفعول عبارة عن الحاصل
بالمصدر قوله وعدم التميز الخ عطف تفسيري للمسامحة قوله
وصيغة المفعول عطف على قوله انا نختار الشق الاول جواب
عن قوله وان فاعل الفعل قد يكون قابلا الخ قوله من الفعل الذي هو
المصدر اعني اسم الحدث الجاري على الفعل اي المعنى المنسوب
الى الفاعل سواء كان صادرا عنه او لا فيشمل التاثر والتاثير

قوله الا انه حاصل المصدر ذلك الفعل سواء كان اثر للفاعل او معنى
قايما به فيصدق في طال طوله مثلا ان الطول الذي يعبر عنه بدرازي
اثر حاصل بمصدر الفعل الذي يعبر عنه بدراز شدن وان
لم يكن مفعولا المحدث بمعنى والموجد قوله وقد سواه حيث اعتبر
في كونه فعل الفاعل اسناده على جهة القيام سواء كان صادرا عنه
او لا قوله يجوز ان يحمل الخ حاصل كلامه كما انه يصدق على ما عدا المفعول
المطلق المفعول المقيد مع قيد يصدق على الحال والمستثنى انه مفعول
مع قيد مضمونه ومفعول بشرط اخراجه قوله وكانهم اي والحاي
اختاروا التخفيف في التسمية فسموها باسم احف فان الحال والمستثنى
اخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط اخراجه قوله اولا
وبالذات اي يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشي آخر قوله بواسطة
انها مبنية الخ فالفعل متعلق بها اصلا قوله معمولة على سبيل الاتفاق
اي جرى العادة انما قال ذلك لان معمولة على سبيل القصد مجموع
المستثنى منه والمستثنى في الرضا ان المجيء في قولك جاءني القوم
الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة ان
الفعل في جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا وكذا ساير المنسوبات
مع توابعها الى الخبرين لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا
الى شيء ذي جزءين او اجزاء فابكل منهما الاعراب اعرب الجزء
الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في ذلك الموقع
وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه بجرد ان استحق الجر كالمضاف
اليه وينبغ ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق

واسطة تعلقه بالفاعل
والمفعول حتى لو قطع النظر
عنهما لا يكون للفعل تعلق
بهما

منشا

شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد
المرفوع قوله يظهر توجيهه الخ وهو انه لما كان تعلقه بها بالذات كان
تاثيره فيها اصالة فيستحق الاثر اصالة واما غيرها فان تعلقه به
بالواسطة فالتاثير واستحقاق الاثر ايضا بالواسطة قوله اطلاق
المفعول العرفي اي المفعول المعنى المنسوب الى عرف النحاة
وهو ما نقلنا سابقا عن الفراء قوله من ضرورات صدق المقيد
الخ لان المقيد هو المطلق مع القيد قوله فكيف يصح القول الخ
اي كيف يصح ما قاله الشارح بانه يصح اطلاق المفعول المقيد
بلفظ به وفيه وله ومعه على المفاعيل الاربعة وعدم صدق
المفعول عليها قوله معنى شامل الخ وهو ما تعلق به الفعل
بالمعنى المصدري في الجملة سواء كان اثرا له او محلا له او
ظرفا او علة او مصاحبا المعمول قوله لا المفعول اي ليس مطلق
هذه المقيدات المفعول فانه مختص بالاثر لان الضمير
المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى الالف و
اللام اي الذي فعل بخلاف المقيدات فانها مستنده الى الجار
والمجرور قوله كما في زيد حسن الغلام فانه الحسن المقيد بالاضافة
الى الغلام ومطلقه معنى يشمل الحسن المسند الى زيد والمسند
الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه
مسند الى زيد قوله حقيقة او حكما الخ يعني ان الفاعل ههنا
بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهوم القيام القابل للوقوع
فلو لم يرد بالفاعل ههنا ما يعم الحقيقي وهو ما اسند اليه

بحث المنصوبات

بحث المفعول المطلق

الفعل على جهة قيامه به والحكمي وهو ما يكون ناشئا عنه لخروج
عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم
كونه اسما لما فعله الفاعل الحقيقي قوله فلا يبطل الطرد الخ اذ
ههنا بالمعنى اللغوي اي الشمول لا بالمعنى المصطلح اعني المنع
وهو ظ قوله فيشكل عليهم اي على البعض تفريع على ما ذهب وفي
بعض النسخ فلا يشكل عليه اي على المص فيكون تفريعا على
النفي في قوله لا ان يكون الخ قوله قيل الخ هذا ما نقل من المص رح
كما نص عليه في الرضي فالمناسب التعبير بقال قوله شيء
فعله المتكلم الذي هو فاعل فعل مذكور وهو ضربت الاول
بمعناه لاتحادهما في المعنى واما تفسير بمعناه بان يكون مشتملا
عليه اشتمال الكل على الجزء فيقربه زيادة الاسم والالفاظ
على الحمل ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور ملتبسا بمعنى
ما فعله سواء كان عينه او مشتملا عليه قوله لفعل على
المصدر اي ان اريد بفعل ضربت المستفاد من بان يحمل
الفعل على خلاف المصطلح قوله اسم لان كل كلمة موضوعة
بالوضع التبعي لنفسها واذا اريد بها نفسها فيصدق عليها
انها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة قوله كما هو الظ من اصطلاحهم على اطلاق الفعل
مقابل القول قوله ان فعل الخ اي الفعل الذي هو صفة مضمون
ضربت لا يصح ان ينسب الى ضربت فلا يصح انه شيء
فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه اعني الحدث

فلا يصدق

فلا يصدق على ضربت الثاني انه مما فعله فاعل فعل الخ قوله
لان ذلك المضمون اعني الحدث مدلول تضمني لضربت
لدلالته على النسبة والزمان ايض قوله الفعل متناول الخ اي
الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول للقول و
التكلم ايض بل الفعل الجنان ايض قطعا ولو مجازا لكيلا
يخرج اعني التعريف مثل علمت علما فاندفع ان الفعل لا يتناول
القول قوله لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها بل دلا
لتها على انفسها دلالة عقلية كما مر والوضع ماخوذ في
تعريف الاسم لكونه قسم الكلمة فلا يكون ضربت حين اريد نفسه
اسما فاندفع انه باعتبار انه مقول اسم قوله الجاري على
الفعل اي يكون له فعل يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا
بعده فيخرج نحو الويل مما لا فعل له قوله ضربة انواعا الخ فان
الضرب والروية يصدق على انواع الضرب ومرات الروية
قوله يعني ان الفعل الخ اي ضميره هو ليس براجع الى المذكور
فقط اذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم
والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى
الفعل مجرد اخل فيه فتعميم المذكور لا ينفع في ادخاله بل هو
راجع الى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد اما باعتبار تعميم
المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما باعتبار
الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم
الفعل من حيث انه يعمل عمله قوله معطوفا على قوله مقدرا فيكون

داخلا تحت قوله او حكما قسما منه اى الفعل المذكور حكما
نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المصدر وما يكون فعلا
حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة
الشرح صريحة في تعميم المذكور وما ذكره المحشى رح انما
يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حكما حقيقة لفظا محلا ويكون
حقيقة وحكما متعلقا بالمقيد والقيد معا فيفيد قوله
حكما التعميم في الفعل المذكور بعد ارتكاب ذلك يرد عليه
ان الضمير في قوله اذا كان مقدرا راجع الى الفعل الحقيقي
وان الفعل الحقيقي كما يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك
الاسم الذي فيه معنى الفعل فما وجه تخصيصه بالفعل
الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان
التقدير كما اذا كان الفعل الحقيقي اسما كان فيه معنى
الفعل ولا يخفى بطلانه فالصواب ان يحمل عبارة الشرح على
الاحتباك وهو ان يحذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني
بقرينة الاول كما في قوله تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا
فيه والنهار مبصرا ان المراد جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا
فيه والنهار مبصرا لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان
يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل
الحقيقي مذكورا حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله
مذكورا او لا يعنى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر
والاسم لان المراد من الفعل اعم من الفعل وشبهه ففيه انه

يقتضي

يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون
مذكورا اصلا قوله وهو بط ولا يخرج الخ اى يخرج المفعول المطلق
الذي يكون للنوع والعدد ولزيادة مفهومه على مفهوم
الفعل والذي للتاكيد اذا عبر به بلفظ مفهومه مغاير لمفهوم
الفعل متحد معه في التحقق قوله بل اراد الخ اى اراد ان معنى
الفعل مشتمل على مدلول الاسم والقرينة على هذه الارادة ان
قوله اسم ما فاعله نا على يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول
الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتمال مفهومه
على مفهوم الاسم بان يكون جزء مفهوم الذي هو المنسوب
عين مدلول الاسم فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث
التحقق وما قيل ان الفعل اذا كان مصدرا يكون مفهومه
عين مفهوم المفعول مدفوع بما مر من ان المفعول المطلق
هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه قوله وذكره الخ الواو
للحال وفي بعض النسخ وانه ذكره فهو للعطف على قوله ان
تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر
بينهم ان قيد الحيثية مراد في تعريفات الامور الاعتبارية
وان لم يذكر فالمراد من حيث انه بمعناه وهو متعلق
بذكر المقدر يعني ذكر المفعول المطلق من حيث ان
الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في
التحقق فيؤل الى انه بيان لجزء ومتحد به ولا يخفى الخ لوجود
الاتحاد بينهما قوله لتقدم وتاخر بينهما فان الكراهة التي

من حيث التحقق بان يكون
تحقق جزئه الذي هو الحدث
تحقق مدلول الاسم

هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة
به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متاخرة
عن المنتسبين في التحقق قوله وان كان هو التاديب في
التحقيق فان المعنى المخصوص الذي يعبر عنه بزدن من
حيث انه مولم يقال له الضرب ومن حيث انه ترتب عليه
الانزجار عما لا يليق به يقال له التاديب فيصدق على
التاديب انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور متحد معه
بد في التحقق لكن لم يذكر من حيث انه متحد بالضرب
بل ذكر من حيث انه مغاير له بالاعتبار وعلة له قوله لا يقال
بقيد الاتحاد اي بقوله وذكر من حيث انه بيان له ومتحد
معه قوله الى اعتبار القيد السابق وهو ان تحقق الفعل با
عتبار جزيه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم قوله
قيد الاتحاد من تتمة السابق لانه مفهوم الحيثية المستفاد
من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقق قوله فلو قيل الصواب
فما قيل على ما في الرضي لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا
قوله كان مسامحة باطلاق اسم الكل على الجزء قوله لدفع توهم
السهو وذلك لانه تاكيد لفظي في الحقيقة كانه قيل احدثت
ضربا ضربا والتاكيد اللفظي يدفع توهم السهو اي توهم تلفظ
الفعل الاول قصدا بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين واما
دفع توهم التجوز في المسند بان يراد بضربت مثلا الشتم فلان
ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي

يدفع

حاشية ... ملا عبد الغفور

يدفع احتمال حمله على المعنى المجازي بامر من الحامل الخ يعني ذكر كلتيهما
دفع ان يكون كلمة مجازا عن الامر بالمتكلم فيفيد ان نحو كلمة بذاته
لا انه يدفع التجوز في الاسناد كما يوهم التفسير بقوله اي كلمة
قوله المصدر المعرف بلام الجنس نحو رجعت الرجعى قوله ان كان للتا
كيد بناء على دلالته على نفس الماهية من غير تقييد وصف او عدد قوله
وجب تخصيص الزيادة الخ كما وقع في الرضي المراد بالتاكيد المصدر
الذي مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد قوله
وان كان للنوع بناء على دلالته على كونه معلوما للمخاطب وهو زايد
على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكانه قيل رجعت المرجعى المعلوم
وجب ان يقال الخ فيه بحث لانه ذكر في الرضي انما يعني بالنوع المصدر
المصدر الموصوف اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كما
لقهقرى الخ ولا شك ان المصدر المعرف بلام الجنس موضوع
على معنى الوصف وهو معلومية المخاطب قوله او كلهما نحو ضربت
انواع الضرب قوله مفهوما بخصوصه نحو جلست القرفصاء
اي قعود المحتبي باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب قوله
او مفهوما من لام العهد نحو ضربت الضرب اي الذي نوع معهود
بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره قوله نحو ضربة فان صيغة الفعلة
للنوع نحو جلسة وركبة قوله وضربين اي فيما يثنى المصدر او يجمع
لبيان اختلاف الانواع قوله او من المادة اي يكون لجوهر الحروف
مدخل في ذلك قوله نحو القهقرى فانه يدل على الحدث باعتبار
خصوص المادة لا بالصفة فقط ولا بانضمامها في ... ما يكو

على هيئة قوله وغير الدالة الخ اي من الماهية الغير الدالة على الحدث
مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب وكذا كله وبعض
قوله ولك ان تقول الخ فيكون داخلا في القسم من قوله او بدونه قوله
اي وحدة فان الواحد عدد عند العامة قوله بعمومها وبخصوصها
اي بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو ضربته قوله ضربتين
بالسوط اشار بافراده الى ان تثنية الالة وجمعها باعتبار تثنية المصدر
وجمعه لانك اذا قلت ضربته سوطين او اسواطا الخ لم تقصد العدد المذكور
الا بسوط واحد الا الاظهر في العبارة الخ لانه يرد عبارة الشرح ان دلالة على
مع الماهية المعراة اي الخالية عن الدلالة على التعدد ينافي دلالته
عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع فلابد من تفسير المعراة بالمقيدة
بالتعرية فيؤول المعنى غير القابلة فلو بدل المعراة بغير القابلة لكان
اظهر قوله تخصيصا كان كما اذا كان للعدد قوله فانه قابل لذلك اي قابل
للتعدد قوله والتكثير قوله مجازا بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة ح
ما يقابل الوحدة قوله كما في قوله تعالى قد نرى قال الزمخشري ونعني
معناه كثرة الرؤية اي كثيرا ما نرى تردد وجهك في السماء تطلعا
لنزول الوحي بتحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها قبلة ابائه
قوله وح كان ابلغ لكونه ادل على دفع توهم السهو والتجوز لان تغاير
اللفظ مع اتحاد المعنى ادل على عدم السهو والتجوز قوله وقع ما
امثلته اي امثلة غير المصطلح حيث قال وح اما ان يدل على
الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا
ورايته القا قوله نحو درسه في قول الشاعر هذا سراقة للقران يدرسه

والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب سراقة اسم صحابي درهم الكتاب يدرسه
ارسادر اسه قراءة والضمير ليس مفعولا به لكونه مذكورا وهو للقران
الا انه لتقدمه زيد فيه اللام التقوية بل مفعول مطلق اي يدرس الدرس
ومنه قوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين قوله قد
يفرق الخ في القاموس القعود الجلوس او هو من القيام والجلوس
من الضجعة ومن السجود قوله لانه في ضمنه اي مفهوم منه تبعا اما
بدلالة التضمن لان انبت جعل نبتا او بدلالة الالتزام لان نبت
مطاوع انبت قوله ولانه الخ عديل لقوله اما انه في ضمنه قوله وفيه
تامل لان مجيء مصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له قوله وقيل انه بمعنى
الخ عديل لقوله فانه مصدر نبت وكذا قيل الثاني اي جعل مصدر
انبت لانه بمعنى التنبيت فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام
والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والاعطاء قوله ليس من هذا الباب
اي باب المفعول المطلق بغير لفظه الا انه مفعول اثبات بحذف الزوائد فهو
مصدر من لفظ الفعل قوله في مثل الخ اي فيما لا فعل له نحو خلقت
يمينا قوله وح يكون خبرا والمقصود اظهار السرور بقدومه لا الاخبار
لعلم القادم بذلك قوله او دعاء بان يجعل الله قدومه مباركا قوله
يعني ان العلم الخ يريد ان الحذف في جميع المواضع سماعي بمعنى
انه لولا السماع لما جاز الحذف وانقسامه الى السماعي والقياسي
باعتبار العلم بما لا يكون العلم لوجوب حذفه الا بالسماع فهو
سماعي وما كان العلم به بطريق الاستدلال بان يقال هذا
مصدر وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وكل

مصدر بشانه كذا فهو واجب الحذف قوله الا استدلالياً عطف بيان
لقياسياً اشار به الى ان القياس بمعنى الاستدلال قوله يسمع خذفه
وجوباً سماعاً اي لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع اي يقاس الخ فالقياس
بمعنى التمثيل وانتصابهما باعتبار العمل خبراً فان الاخبار
عن الحمد ليس حمداً قوله لكان اظهر انما قال ذلك لان الواو يفيد اشتراك
الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليهما ماخوذة في مفهوم
الجمع لا على اجتماعها فيه ولذا وقع في الصحاح بالواو قوله قال الشيخ
الرضي الخ فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل والمفعول
مطلقاً وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه
باللام ولم يقيدوه بعدم قصد النوعية قوله مثل قولهم الخ كقصدت
قصده ونحوت نحوه قوله بمعنى المفعول فانك اذا حمدت محموداً تشخص
قلت حمدت حمد ذلك الشخص قوله لان المواضع يعني لو لم يصرح عن
التبعيضية لافادة الحصر بناء على ان المقام مقام البيان قوله
فان المقصود الخ قصد كون الدوام واللزوم مقصوداً من التكرير
ظ لانه يدل على ثبوته مرة بعد اخرى واما كونه مقصوداً من الحصر
فلانه ادعاء للمبالغة في اتصافه بذلك الفعل ايماء كانه ليس
موصوفاً بفعل آخر اصلاً قوله على التجدد اي حدوث معناه في
زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن باحد الازمنة
الثلثة قوله يستعمل للدوام لدلالته على زمان المستقبل الذي هو
مستمر قوله فان اراد والخ عطف على قوله انما اشترط قوله جعلوا
المصدر نفسه خبراً فيفيد انه لدوام حصوله منه ولزومه له

صار

صار كانه نفسه قوله قيل صفة لنفي الخ عبارة الشرح ظاهرة في انه
صفة لمعنى نفي حيث قدر الصفة لنفي بقرينة وهو الموافق
لقواعد النحو فانه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف
تقدم النعت ومن جعله صفة لنفي فلعله راعى ان معنى
النفي تابع للنفي في الاحكام فيفيده يستتبع معنى تقييد
النفي وانما ساغ تقدم المعطوف على النعت لان
المعطوف المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكانه ليس
مغايراً له قوله والاظهر الخ لعدم الاحتياج الى التقدير لكن
الظ داخلين بصيغة التثنية لان المقصود تقييد كليهما
بالدخول لا تقييد احدهما في الرضي افراد الضمير ومطابقته
في المعطوف با وموكول الى قصد المتكلم فان قصدت
احدهما وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت
المطابقة فلا بد من القول برجوعه الى كل منهما قوله او
منسوخ الخ نحو ان زيداً اسيراً اسير اليس شرطاً اي لوجوب
الحذف قوله انتصاب المصدر الخ مع ان ناصبه واجب
الحذف لما مر من ان المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول
الفعل له ووضع الفعل للتجدد فذكره ينافي الغرض قوله
كما ان جاز يكون منصوباً بكان الخ بالتاويل والمبالغة
قوله فالشرط الخ فالواجب ان يقال ما وقع مثبتاً بعد نفي
او معنى نفي ويكون ناصبه خبراً عن شيء لا يصح ان يكون
هو خبراً عنه قوله بلا تاويل ومبالغة انما قيد بذلك

لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتاويل باسم الفاعل او
تقدير ذو او المبالغة بجعل الحدث عين الذات كما قالوا رجل
عدل وما قيل انه بعد التقييد يصدق على ما زيد الاسرا
انه ليس بحذف الفعل فمدفوع بانه خرج بتفسيره كلمة ما بما
لمفعول المطلق قوله هو ليس الخ فهو خارج بقوله ما وقع لانه
عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون خبرا
عنه قد يكون مرفوعا القيامه مقام الفاعل على ما مر فيفوت
الخ فان فايدة معرفة احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء واذا
جاز كون المفعول مرفوعا لم يحصل هذه الفايدة قوله
لو اعتبر هذه الشرايط في المصدر كلمة بان تفسر كلمة ما بالمصدر
عن تلك الشبهة المذكورة بقوله ان قلت هو ليس مفعولا
قوله انسب بالمقام لان المقام مقام البحث عن المفعول
المطلق والمصدر اعم منه من وجه قوله الا تكلف وهو ما يشير
اليه عبارة الشرح من ان الجمع بين الضابطين يشير الى اشتراكهما
في قيد من القيود ولا يصلح لذلك الا قوله لا يكون
خبرا عنه واما ما قيل من ان المصنف جعل ضمير وقع راجعا
الى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكره
ضمنا فلا يخفى ركاكته لان وقع الثاني معطوف على وقع
الاول فضميره راجع الى ما ومفسره بما ذكره باطل قوله انما وجب
الخ يعني ان وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة
فلا بد لكالة على تعيين المحذوف وقيام شي مقام وكلا الامرين

متحقق

متحقق في مسئلتنا اما الاول فلدلالة الجملة المتقدمة على
مضمونها ومنه ينتقل الى فوايده اللازمة له في الجملة
فيكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنيها واما
الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما انكرت المصادر
استثقلوا ذكر عواملها قبلها فالتزموا اقامة تلك الجملة
مقام عواملها دفعا للاستثقال على سبيل اللزوم وما قيل
انه لو كان الاشتغال منه الى آثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة
بينه بل القرينة على حذف عامل مفعول المطلق نفسه لانه
يتعين ان يكون بمعناه فمدفوع بان الاشتغال من شيء الى
شيء لا يستلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشيء الثاني فان
التنصيص قد يكون مطلوبا في المقام المتكلم كيف وتصريح
ما علم ضمنا طريق شايع وان المفعول المطلق نفسه انما يصح
كونه قرينة لو تعين كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن فيه ليس
كذلك اذ يجوز ان يكون منا وفداء مفعولا به اي يفعلون
منا وما جرون فداء وان يكون حالا اي مانين واخذين
فداء ولذا قال الرضي ان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة
طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد اذا ذكرت
تلك الفوايد بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول مطلق
عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها انتهى وكذا ما قيل
ان الظ ان يجعل مثل فشد والوثاق فاما منا بعد واما فداء
مفعولا له فيغني عن تقدير العامل مدفوع بان المفعول له

يجب ان يكون علة محابلة للفاعل متقدمة عليه في الذهن ولم
يذكر هنا وفداء ههنا كذلك بل باعتبار انها معلولات قرينة
عليه يدل عليه الفاء التفصيلة ولفظ بعد قوله ليخرج نحو له سفر
الخ فان صحة واعتناها المفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر السفر
من غير اعتبار النسبة اي ما قام به بخصوصه ولا يجب ههنا حذف
عامله اذ يقال يصح صحة ونعتنم اغتنا ما بعد التزامهم قيام
الجملة مقامه لعله ما هو اثر المضمون مفرد قوله اي المصدر المفهوم
منها بمعنى ان الاضافة ليست نسبة المصدر الى ما اشتق منه
كما هو المتبادر بل بادنى ملابسة قوله اي غاية الخ يعني ان
المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل قوله اي لان
يشبه بما ناب الخ لم يرد ان الكلام على حذف المضاف حتى يخالف
قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عما ناب مناب
المفعول الحقيقي لان مرجعه اعني كلمة ما عبارة عنه بدليل انه
الواقع بعد الجملة ظاهرا لا المفعول المطلق الحقيقي فلا يرد ان
الواجب ان يقول الشارح لان يشبه بشيء لان المفعول المطلق
في مسلتنا مشبه لا مشبه به وانما لم يقل لان يستلزم حمل الوقوع
على التقديري وهو خلاف الظ والسابق واللاحق وكذا
ما قيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه الذي هو
فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء
كان مشبها به كما في مثال المتن كما لكن في صوت مثل صوت الحمار او ادلة التشبيه
او مشبها كما في له صوت صوتا مثل صوت فانه لا يصدق عليه

انه ما وقع

انه ما وقع لان يشبه بما ناب مناب امر لعدم المنيابة قوله
قد جرت عادتهم الخ يعني جرت عادتهم انهم يحذفون المفعول
المطلق الحقيقي في هذا المقام ولا يذكرونه اصلا ومادة رد
النقض لابد ان يكون متحققة فالشاهد لازم على ناقض الضابطة
لا على المحشي على ما توهم قوله فعلى هذا الخ على ما ذكر من لزوم
مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول
المطلق ليسلم كلام الشارح عن المناقشة بان المفعول المطلق
فيما نحن فيه ليس مشبها به قوله قال سيبويه في مثله الرفع اي فيما لم
يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا واجاز الخليل فيه
النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وهذا الاعتبار وقع
الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الاتية
فانها احتراز عنها على تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل
مطلقة لعدم وجوب حذف عاملها فاندفع ما قيل ان ما وقع
كما فسره الشارح عبارة عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة
ليست منه فلا حاجة في الاحتراز عنها الى القيود المذكورة
قوله بل بما جعل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة قوله لكونه مع وصفه الخ ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله
وصفا لعدم معنى الوصف فيه كما جعلوا الحال الموطئة نحو قوله
تعالى انا انزلناه قرانا عربيا قوله ولذلك اي لكونه مع الوصف
كاسم واحد قوله من ان يكون تاكيد الا انه موصوف
قوله فالاولى الاتباع اي جعله تابعا على انه صفة قوله

و يجوز النصب على حذف الموصوف اي صوتا حسنا على انه مفعول
مطلق اي يصوت صوتا حسنا لكنه لا يجب حذف عامله او على
او على الحال من الضمير المستتر في كه بخلاف ما اذا ذكر الموصوف
فانه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الاول ومعناه
فيجعل الثاني تابعا تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني كانه تابع
الاول قوله وهو ان يكون الاسم الخ اي يكون معنى الاسم عارضا لصاحبه
اي حادثا له غير لازم قوله فيجوز نحو لزيد زهد الخ فان المعنى على الثبوت
دون الحدوث ويتعين الرفع فيه على البدل او عطف البيان
قوله هذه الدلالة الخ اي دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه
بمعنى قوله غناء التقدير اي ينفع نفع تقدير الفعل فالجملة لكونه
بمعنى يصوت ينصب المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل
قوله وحسنه الشارح الرضي حين قال وهذا وجه قوي قوله الخ يجعلوا
الاسم المذكور عاملا فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله اذا لم
يكن مفعولا مطلقا فهو كما يقول عجبت من ضرب كسر ضرب الامير
قوله ويسمح ذلك ان الخ بان يقال مررت به فاذا له ان يصوت
صوت حمار قوله لانه قطع الخ اي مررت فاذا له صوت القطع
وجزم بوقوع بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا وجزما
بوقوع الصوت لان معنى انه مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع
قوله الحاوه مما لابد للفعل منه اعني الفاعل على الحال من الضمير المستتر
فيه قوله او المصدر الخ وبهذا الاعتبار احترز عنه بقيد و
على صاحبه قوله على احد تاويل الوصف اي تقدير المضاف وجعله

معنى

بمعنى منكر قوله ويجز التعريف اي يجوز الخليل تعريف المصدر المذكور
من كونه وصفا للنكرة بناء على تقدير المثل قوله لو جاز هذا اي وقوع
المعرف صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب مع انه باطل
قوله واما على انه جاء بدلا الخ عطف على قوله اما على حذف مضاف
قوله فاذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان عند سيبويه
لا غيرهما اعني الوصف والحال قوله الى القول الخ كما ذهب اليه
الرضي الاصل له صوت يصوت تصويت حمار اي تصويت حمار
فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما قوله
قيل هو اسم الخ في القاموس صاح كغراب لصوت او شديده قوله
على انه بمعنى كان بناء على ان الافعال الناقصة غير محصورة
قوله وهذا اظهر معنى لان الاول يفيد تقييد الوقوع بحال
كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاكته قوله فيحتمل مصدرية موافق
لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره قوله ولكل وجه لفظي او معنوي
اي لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له اما لفظي او معنوي
فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قلة لزوم خلاف الاصل
فانه فيه تقديم الخبر على المبتدا فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه
تقديم المعمول على العامل ايضا والاحتمال الثاني له وجه لفظي
معنوي وهو دلالته على لزوم الالف على المتكلم قصدا فيكون
مؤيدا بالمعنى عامل المفعول المطلق قصدا فيكون قرينة ظاهرة
على المحذوف ثابتا مناسبا به بخلاف الاحتمال الاول فانه مدلوله
ثبوت الالف للمقر له مقيدا بكونه على المتكلم فيكون دلالته

على معنى اعترفت تبعا قوله ومن هذا القبيل الخ اشار الى ان المؤكد لنفسه
وان كرر فيه النكرة يجيء معرفة ايضا كما ان المؤكد لغيره بالعكس قوله
لانه دعاء الى الصلوة لان الله اكبر اول الاذان الصلوة فهو دعاء الى الصلوة
لا يحتمل غير كونه دعوة الحق قوله عاملها الخ فلا يكون من المنصوب
اللازم اضمار عامله قوله هذه التسمية من المتاخرين وسيبويه سمى الاول
بالتاكيد الخاص والثاني بالتاكيد العام ولذلك زاد المصرح لفظ
نسبي بينهما على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ما قبله اعني دأب
القسمين اذ الاصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم قوله كما
يؤكد ضربا في ضربت ضربا بعينه مع تغايرهما في اللفظ فاطلاق المؤكد لنفسه
على القسم الاول لا يحتاج الى تاويل كما ذهب اليه شارح التسهيل حيث
قال سمي الاول مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرر الجملة فكانه نفس الجملة قوله
اعني الفعل بدون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان
قوله مضمون الجملة الاسمية فكانها لا مضمون احد جزئيها قوله
وهو مضمون مفردا اعني الفعل من غير اعتبار اسناده الى الفاعل
من حق الامر ينصب الامر اي من حق المتعدي قوله يعني تحققه في الفاعل
حققت الامر تحققته وتيقنته قوله وكان على تعين عطف تفسيري
لتحققه والضميران راجعان الى فاعل حق الامر قوله فانه من محتملات
الجملة اذ التكلم بالجملة قد يكون على تعين من مضمونها وقد يكون من
شك وتردد فيه قوله كما ان الكذب والباطل من محتملاتها وههنا
بحث لان الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب
احتمال عقلي ناش من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية

يمكن

يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال الحق حقا مؤكد لمضمون الجملة التي
لنا يحتمل غيره بخلاف كون المتكلم عالما بالحكم اللازم فائدة الخبر
اللهم الا ان يعم مضمون مضمون الجملة بحيث يشمل اللازم المضمون
ايضا قوله قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق مثال لما هو صريح القول
اي قلته قول الحق ونحو لا افعله البتة مثال لما هو في معنى القول و
البت والبتة مصدر من بت الامر قطعه في المنهل البتة بوصل
الهمزة على القياس وحكى صاحب الكشاف ان القطع مسموع بل
ادعى شارحه انه المسموع ولا اعرف ذلك من جهة غيرهما
قطعة على وزن المرة فواحد للتاكيد كما في نفخة واحدة قوله
ثم بيدوله في الصحاح بدا له في الامر بداء ممدودا اي نشأ له
فيه رأي وفي النهاية استصواب شيء علم بعد ان لم يعلم
قوله بل هو قطعة واحدة الامر لا تركه قوله في اصل الوضع واما في
الاستعمال بمعنى القول المقطوع به فهي للجنس قوله مفعولا
بها لقلت بيانا للنوع هكذا وقع في النسخ التي رأيناها و
كانه سهو من الناسخ والصواب ما في الشرح الرضي مفعولا بها
لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع
قوله فالقول بالناصب اي بالقول الذي ينصب حقا
مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه
فيكون حذفه واجبا قوله فهي مقولة اي تلك الجملة مقولة
ذلك المتكلم فيكون مدلولا التزاميا للجملة المتقدمة
حتى تلفظ المتكلم بها قوله لا التي فهو مشتق من لبيك لان لا

على تعين فانه ليس مدلول
الجملة ولذا سمي كون المتكلم
صح

على صيغة المتكلم من التقبيل قوله لانهما ماخوذة الخ في الصحاح
واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك
كما ان معنى سبح قال سبحان الله قوله كل ذلك اي من ذلك
اي من حذف الفعل وحذف الزوايد والاضافة الى ضمير
الخطاب بتقدير اللام قوله وهو مفرد اي ليس بمثنى واليه ذهب
يونس قوله لبقائه مضافا الى المظهر فلو كان مفردا لعاد الى
الالف كما في لدى زيد وعلى زيد قال الشاعر دعوت لما نابني
مسورا فلبى فلبى يدي مسور مسور بكسر الميم وسكون السين
وفتح الواو اسم رجل والمعنى دعوت مسورا لما نابني اي اصابني
من الحاجة فلباني فاجابني ثم قال فلبي اي اقيم في طاعته
اقامة بعد اقامة واكون كالشي الذي هو بيده اي اكون
تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون لبى الاولى بالالف
دفعا للالتباس بالثانية التي هي مصدر وان كان
بالياء قوله انما سمي به الخ اي انما سمي هذا المتعلق لان معناه
لغة الذي فعل به على ان الحال فيه صلة الفعل يقال فعلت
به فعلا قال الله تعالى ولا ادري ما يفعل بي ولا بكم والضمير
راجع الى الموصول مرفوع محلا بانه مفعول ما لم يسم فاعله وهذا
المتعلق متصف بهذا المعنى لانه اوقع الفعل به او يتعلق
الفعل به والتزويد بالنظر الى ان الوقوع الماخوذ في تعريفه
بالمعنى الظ وهو وقوع الحسي عليه على ما قيل والمراد بما
وقع عليه او ما جرى مجرى ما وقع عليه ليدخل نحو ما ضربت

اوجدت

١٩٨

اوجدت ضربا واحدثت فعلا او بمعنى التعلق المعقول على ما اختاره
المص وتبعه الش وغيره فمن قال يعني ان الباء للسببية فيتعلق
بالفعل او للصلة وتتعلق بما ضمنه من معنى التعلق فقد خفي
عليه مراد المص رح كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين
يكون الباء صلة التعلق الضمني فلا بد من اعتبار اسناد لفظ
المفعول الى مصدره اي اوقع الفعل معه متعلقا به بل منه رجا
على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان فلا يكون او تعلق به مقابلا
لاوقع به بل مندرجا تحته فالواجب ان يقال اوقع الفعل به
او متعلقا به قوله اوقع الفعل به في الاساس وقع به السوا
واوقعته به انا لنته بخفا لا يقال ع يتعدى بالباء كما يتعدى
بعلى كما لا ثر الى ما ذكره المحشي بقوله لذلك ان تقول ليس امرا مغايرا
لما ذكره المص فالصواب تركه ولعله فهم ان المص جعل الجار متعلقا
بالفعل باعتبار تضمين معنى الايقاع والتعلق فرد عليه انه
يجوز ان يكون متعلقا بالانزال او الالصاق قوله وقيل لانه سبب
الخ اي قيل انما سمي به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه
محل والمحل من اسباب وجود الحال بل من صفات مدلولاتها
تها المتضمنة هذا مبني على كون الاستفهام والشرط مدلولا
تضمنيا لتلك الاسماء ويويده تسميتها بالاسماء المتضمنة للا
ستفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار ان تمام
مدلولاتها ليس معنى في غيرها بل بعضها في ذاتها وبعضها في
غيرها كخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضي في

تعريف الاسم واما عما قيل ان الاستفهام والشرط عارض لهما كما نقل عن سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ابهم ضربت وان ابهم ضربت ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط والمعينان عارضان فيهما وان كانا لازمين فلا اعتراض اصلا قوله تعلقه به اي وصول المعنى الحدثي اليه وارتباطه به سواء كان هناك وقوع حسي كضربت زيدا او قتلت عمروا او لا نحو خاطبته وكلمته وشافهته قوله تعلقه به اولا اي لا يكون تعلقه به بواسطة انه تعلقه بشيء آخر لولاه لم يصل يتعلق به قوله فيخرج الحال لان الفعل انما يتعلق به بواسطة انه مبين لهيئة فاعله او مفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدثي اليها وكذا التمييز من المفعول يتعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ما تعلق به الفعل ولولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره ولولا ذلك لم يتعلق به اصلا وما قيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة الحرف جر فمعنى ضربته زيدا قائما ضربت في القيام فليس بشيء اذ لو كان مجرد التعبير كافيا في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به ايضا بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا اوقعت الضرب على زيد وكذا ما قيل لخروج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما اذ لو لم يتعلق الفعل بهما ما صح اطلاق المعمول والتعلق عليهما بما لا يعقل الا به على ان النسبة الى المفعول به مأخوذ في مفهوم الفعل المتعدي كالنسبة الى الفاعل قوله ظاهره اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل المتعدي

بدون

بدون الثلثة وان لم يمكن تحققه بدون المفعول فيه قوله لا يرد ينتقض الخ اي ينتقض التعريف على ما قاله المصرح واما على ما قاله الشارح فلا انتقاض لان تعلق اشتراكه بعمرو بواسطة حرف العطف ولذا قال بلا واسطة حرف ولم يقل حرف الجر واما ما قيل من انه خارج بما تقرر من ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع فليس بشيء لان قيد الاصالة المعتبر في جميع التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمروا تابع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به لان الاشتراك تعلق به بحيث لا يمكن تعلقه بدونه قوله لان نسبة تعليل للنفي لا للمنفي قوله لا يسمى تعلقا اي لا يطلق على الاسناد اصطلاحا قوله واما قولك الخ دفع لما يرد على ارادة التعلق لغيره الفاعل في الحقيقة بانه يلزم خروج عمروا في ضاربه زيد عمروا عن المفعول لكونه فاعلا حقيقة لان الفاعلة يكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول وحاصل الدفع ان عمروا في المثال المذكور لم يقصد جهة فاعلية بل جهة مفعولية وان كان له الفاعلية ايضا قوله مطلقا اي غير مقيد بقيد قوله في اصطلاحهم فلا فلا لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله قسمين ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطته قوله فيه تامل لعله اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر والفعل قوله عن التاثير

والي ما نقلته من الهند قد مر انهم لم يغرقوا بين الاثر والثاني
ولذا جعلوه بمعناه قوله لا يخفى خروجه بذلك القيد الخ الظاان
يكتفي على قوله في صحة اخراجه تامل ولعله انما زاد ابعيما لبيان
الخروج لان المص نص على عدم الخروج بقيد الفاعل ذكره في
بعض الشروح ان المصرح قال في امالي الكافيه لو اقتصر على قوله
ما يقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا
بقيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما
ان مفعول ما لم يسم فاعله وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب
زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجوه
المسوغة لحذفه فقد اشتركا جميعا في انهما وقع عليهما فعل
الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر و
الثاني ان المراد تحديدهما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما
مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يزاد لفظ يقصد به
اخراج احدهما مع كونه مرادا ولذلك يقال اذا حذف الفاعل
واقيم المفعول به وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع و
هذا تصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع جايزان
يعتوران وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما نقلنا
ظهر صحة قول المحشي لكن في صحة اخراجه تامل وبطلان
قيل ان الارجح الاليق انه ليس بمفعول به كيف ولو لم يكن
مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في المفاعيل لما صح تعريفه
بكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والقول بالاطلاق

المفعول

المفعول عليه مجازا باعتبار ما كان مما يابي عنه مقام رد
التعريف قوله لعل المواد الخ يدل على ذلك ما نقلناه من
امالي الكافية قوله وكذا فيما اذا كان الخ لئلا يلزم اتصال
اما مع الفاء الجزائية قوله ولم يكن لمفعول سواه اذ لو كان
لمنصوب سواه لم يجب تقديمه اما يوم الجمعة فاضرب
زيدا قوله لان تقديمه الخ لان عادتهم تقديم الاهم و
انما قال في ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المقدم
اهم بالنسبة الى ما تاخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلا على
ان الفعل غير مهم فبالنظر الى الظاهر فيجوز ان يكون الفعل
ايضا مهما واهمية المقدم بالنسبة الى ما عداه وما قيل
انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام
فليس بشيء اما اولا فلما ذكر في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية والاهتمام
واما ثانيا فلان التخصيص يقتضي ان يكون الفعل مسلم
الثبوت عند المخاطب وتاكيد الفعل يقتضي ان يكون
المخاطب مترددا فيه فيتنافيان قوله ذكر الجمهور الخ تاييد
لما ذكره الشارح قوله نحو اخاك اخاك الخ لم يذكر المنصوب
على الاختصاص لكونه مفعولا عن النداء اي الزهد و
ما بعده في معناه قوله ونحو الحمد لله الحميد فان هذا
المنصوب بان ينصب بفعل مضمر لا يظهر اصلا وهو اعني

اواحصه او امدح او اذم او ترحم على حسب المواضع كلها بمعنى
الانشاء لا الاخبار ومعناه الحث على الغراء عن نفسه لانه
عطف نفسه على امر بمنزلة تكرير امره فكانه قيل اترك امرءا
فيفيد الحث الفرار عنه ومعناه الخ فانه يكون معناه زر
اترك امراء امصاحبا مع نفسه لا تتعرض له فيكون مواده
قصر اليد والبيان عنه قوله اي مما انتم عليه تقدير المفضل
عليه بناء على خبر ان اسم تفضيل كما هو الشايع والاشتراك
في اصل الفعل اما بالغرض او بالنظر الى اعتقاد المخاطب
ويجوز ان يكون خيرا مخفف خير فلا يحتاج الى التقدير قوله
ولبيت هذه اي لبيت رهينة الحذف قوله اذا ترك الفعل
الخ فان التزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون
الحذف واجبا قوله ومن هذا القبيل اي مما يجب حذف فعله
لاتباع الاستعمال قوله اي وسطا بمعنى قاصدا اذا قصد
بفتح القاف وسكون العين بين الافراط والتفريط فان
كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله واما عند سيبويه
فلا اي ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال وما
قيل قوله ان تعالى انتهوا خيرا لكم عند الزمخشري مما يجب
حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فهو محض نص الرضي
وغيره ان سيبويه اورد انتهوا خيرا لكم مما يجب اضماره
قوله ولعله سمع ذكر فعله اي لعل سيبويه سمع من يثق
به ذكر الفعل في قوله انته امرا قاصدا ولم يسمع اظهارنا صب

انتهوا خيرا

٢٠١

انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك والاولى للتنبيه متمارية المعنى
قوله ذلك اي ان وجوب الحذف انما يكون اذا ترك الفعل
في جميع الاستعمالات قوله غيرها اذ مبنى وجوب الحذف اظهار
الفعل في جميع الموارد وليس للاية الكريمة موارد في كلامهم لكون
المخاطب فيهما معينا اعني النصارى وهي بهذا الاعتبار الخ
باعتبار كونها قرانا لا يجوز ذكر فعلها لان القران بحذف الفعل
قصد فانه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات قوله لا ينبغي
الخ لانه يستلزم ان يكون كلما ورد في القران محذوفا مما يجب
حذفه لكونه متروكا في جميع استعماله لانه من حيث انه قران قوله
عطف مثال على مثال بمعنى انه ليس من قبيل امرءا ونفسه فانه مثال
واحد لما وجب حذفه بما عاد سواء كان الواو للعطف او بمعنى
مع لكون المحذوف فعلا واحدا بخلاف اهلا وسهلا فانه
مثالان لكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى ان الواو فيه
للحكاية بعطف المثال على المثال لكون الواو واردا في المحكي قوله
السهل بفتح السين المهملة وسكون الهاء وكذا الحزن بالحاء
المهملة والزاء قوله يخرج الخ اذ لا ينصور في ذاته تعالى وجه ولا
قلب قوله مجاز يعني ليس من افراد المحذوف حتى يضر خروجه عن
الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز قوله بعيد يدل على
ذلك ما في تفسير القاضي والكشاف ان يا وضع للنداء البعيد وقد ينادى
به القريب تنزيلا له منزلة البعيد اما للعظمة كقول الداعي يا رب
ويا الله فانه صريح في صحة ندائه تعالى وكيف لا ومعنى النداء الا

والمقصد منه والاجابة وهو المدعو في كل الاحوال والمجيب لدعوة
المضطرين في جميع الاهوال ويؤيده ما وقع في التفاسير من قول الاعرابي
في سبب نزول قوله تع واذا سألك عبادي عني فاني قريب ان اعرابيا جاء
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ربنا اقريب فنناجيه ام بعيد
فنناديه فنزلت غير مناسب لانه تشبيه للخالق بالمخلوق ولان في وجه
الشبه اجابة المدعو لداعيه واشهره في ذاته تعالى وكونه كلام الله تعالى نازلا
على لسان العبادي يقتضي ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام
العباد والتشبيه بهم قوله مشعول الاجابة اي اجابة المنادى لدعائه
المقصد من النداء كما صرح به الرضي في بحث الترخيم والاجابة
في اللغة پاسخ كردن والمراد اعطاء المدعو لداعيه ان كان طلبا
والتصديق به ان كان خبرا كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني
رسول الله اليكم جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام
ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو اذ مع انه قد يكون المقصد
بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة وفيه وان اريد التنبيه فلا يكون
مطلوبا منه تعالى قوله من باب التخييل في التاج التخييل كسى را
در خيال وظن افكندن يقال خيل اليه كذا اي من باب تخييل المتكلم
للسامع ان هؤلاء منادى وليس بمنادى حقيقة فلا نصره
خروجها عن الحد ولا حاجة الى تعميم الانفعال قوله لتشبيهها بمحل
صلح النداء في حق سرعة الاجابة للمدعو لداعيه وامتثاله اياه كما
اريد منها قوله لا يبعد من حد علم والمصدر المعد بضم الباء
وفتحها وسكون العين والفن بالضاد المعجمة والنون المشددة

بخيلي كردن

بخيلي كردن من حد ضرب وعلم ان لا يبعدك بكسر العين على صيغة
النهي مستعمل للدعاء ادعو الانشائي فلا يرد ما قيل انه لو كان يا
نائبا مناب ادعو لكان الجملة الثانية خبرية قوله لانه ظاهر في الاخبار
وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب قوله وهو ينصب المصنف
الخ اشارة الى دفع ما يقال ان الفعل المقدر محذوف نسيا منسيا
لقيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب المنادى وافادة لقاعدة
نحوية في باب النداء قوله اتفاقا وان جاز ان يكون ناصبه الفعل
المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق قوله سيندفع بحسب الظاهر الخ
اذ لو كان نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن منادا بل عاملا بنفسه
ولغا قال بحسب الظاهر اذ يمكن ان يقال مراده انه ساد مسده في
افادة معناه لا في العمل فيكون عاملا حقيقة قوله فالظاهر ان
سيبويه الخ اذ لا منع في المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع
بين سيبويه والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل ومجازا
حرف النداء قوله لا يجوز في غيرها مثل مخالفتها لسائر اسماء
الافعال في البناء قوله الا ترى الى الترخيم فانه جائز في المنادى
في السعة لكثرة استعماله مع عدم جوازه في غيره قوله بانه يستتر
الخ اي ضمير المتكلم قد يستتر في اسم الفعل كما ذهب اليه
بعضهم في اف واوه انه بمعنى اتضجر وانضجرت واتوجع
وتوجعت قوله كالجملة القسمية والشرطية فانهما لعروض القسم
والشرط خرجتا عن الاستقلال وصار تامع المقسم عليه والجزاء
كلاما تاما فيجوز ان يخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال

بدون المنادي لان النداء لابد له من منادي واعلم ان
الاجوبة الثلثة ممنوع لكون المعترض مستدلا على بطلان كون
حرف النداء اسم فعل وما ذكره من التنوين بالترخيم وتحوا فسند
للمنع وترك سند المنع الثالث لظهوره مع ان الجرم المنع كاف
في الجواب فما قيل هذا الجواب الثالث لا يتم ما لم يبين ما عرض
منها ليس بشيء **قوله** اي بالضرورة فانه الظاهر الكثير في المسايل
العلمية **قوله** لا الامكان العام بان يكون المراد ان عدم البناء
ليس بضروري سواء كان البناء ضروريا اولا **قوله** بالعلم
الموصوف بابن الخ فانه يجوز فيه البناء والنصب **قوله** بمنزلة الا
ستثناء تخصص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص
بكلام مستقل **قوله** فان محلها اثنان يعني محل البناء الجر والفتح
على ما ذكره المص اثنان حيث قال وما سواهما بضميه
التثنية ومحال النصب على ما ذكره ثلثة حيث اورد له ثلثة
امثلة فلا يرد ما قيل ان محال غير المنصوب ايض ثلثة المفرد
المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف **قوله** بتعيين
مواضع النصب في ايراد صيغة الجمع والتقييد بقوله من غير
حاجة الى تحصيلها اي تعيينها وارادة اتحادها اشارة
الى ان مواضع النصب لكثرتها كان مظنة للاختصار بخلاف
موضع البناء فانه واحد محصل بنفسه غير محتاج الى
التحصيل بالقياس الى الغير فاندفع ما قيل الوقال ويخفض
بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه

والنكرة

والنكرة الغير المعينة ويبني على ما يرفع به ما سواها لكان الا
ختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب
الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء
حتى يتم نكتة تقديم ساعد النصب عليه **قوله** وفيه قد سنح نقل
عنه لان الشروع في الكثير بعد الفراغ عن القليل يناسب
القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقق انتهى فانه يجوز ان
يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة وللقليل مباحث
كثيرة فيكون تقديم الكثير في الذكر اولى ليحصل الفراغ منه
ويتوجه بمرامه الى بيان القليل الذي في مباحثه كثرة **قوله**
او تقديرا واعتبارا وفرضا سواء باعتبار اصله او باعتبار
محله ليتناول المبني قبل النداء ايض **قوله** وجاز ايض اي جوز
في نداء ضمير المخاطب ايراد الضمير المرفوع المتصل نظرا الى
وقوعه موقع المنادي المبني على الضم وايراد الضمير المنصوب
المنفصل نظرا الى كونه مفعولا لادعو المقدر فله محلان
قريب وبعيد لكن رعاية القريب اولى **قوله** اقتصر على قدر
الضرورة ولا يتجاوز الى موضع آخر لا ضرورة فيه للتناسب
قوله واذا اضطر الشاعر في المفرد المعرفة نونه قال الخليل
وسيبويه والمازني مضموما واستشهدوا بما ذكره المحشي
ويونس منصوبا ردا الى الاصل واستشهدوا في شرح المفصل
قوله كما قال الخ فان مطر الاول منصوبا لضرورة رعاية الوزن
والثاني غير منون لعدم الضرورة المبيت للاحوص

الانصار هي هند وانلم يكن النكاح اصل انتي فان نكاحها مطر
احرام مقدم البصرة فخطب الى رجل تميمي ابنته وذكر له نسبه فخرج بها
الى المدينة وكانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعدل بي الى
اختي ففعل فدخلتهم واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاية بالابل
والغنم الكثير واسم مطر فلما راه الاحوص اقبحته عينه كان ذميما
واختار امرأته فسلم عليه فقال واشار الى اخت امرأته باصبعه سلام
الله يا مطر عليها الخ مطر في البيت الثاني مفعول نكاحها وهو
مضاف الفاعل قوله يعني انه من قبيل الخ يعني كما ان الفعل في
هذا المثال مسند الى المشار اليه بدون اعتبار وصف
الكتاب معه بناء على ما تقرر في الاصول من ان الوصف لمعنى
فيما تعين بالاشارة حتى يحنث بدخول الدار الخربة فيما
اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير يرفع مسند الى
ذات المنادي بدون اعتبار وصف النداء معه كما في
قولك هذا النائم ضربني بناء على ان الضمير يرفع مسند الى الذات
ولذا قالوا ان ايراد اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك
على هدى لكونه والتعلي الذوات الموصوفة بتلك الصفات
المذكورة سابقا يفهم منه العلية ولو اورد الضمير كما هو
مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات
لرجعه الى الذوات المذكورة وليس هذا من قبيل المجاز
باعتبار ما كان او ما يؤول على ما وهم والاخرج عن الضابط
ما لم يستعمل بدون المنداء اصلا نحو يا مكرمان على ما في شرح

من اجل النساء فقالت
ازوجته قم الى سلفك و
سلف الرجل زوج اخت
امرأته ص

التسهيل للعلامة المعري قوله قال المحقق التكلف الخ وقد عرفت
انه لا تكلف في ذلك قوله ان المفرد الخ وقع لما يرد من ان اطلاق
المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت اطلاقه
على مقابل المثنى والمجموع ومقابل المركب ومقابل المضاف
وحاصل الدفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف لكن
المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل
والكامل من المفرد المقابل للمضاف ما لا يكون مضافا ومشابها
به قوله اما اخراج الخ اي اخراجها عن ضابطة البناء حتى لا
يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغاثا بقرينة
ذكره فيما بعد بارادة الاول في الافراد بان لا يكون فيه
تركيب بعد لان المفرد الكامل بمعنى المضاف ما لا يكون
شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب
قوله اسم اي غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض
الحد بالمضاف قوله من تمامه اي معنى نص عليه في العباب
والفالي حيث قال والمضارع المضاف ما تعلق به شيء
هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الاسم لفظا الاضافة
والتنوين ونون التثنية والجمع والمعنى كونه من تمامه
معنى انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون صحة اما
بان لا يفيد بدونه شيئا كما في الضرب الثاني او يفيد
معنى ناقصا كما في الضرب الاول والثالث لكون النسبة
الى المعمول والصفة معتبرة معه وذلك لا يحصل الا بذكرها

الا يرى ان المقصود بالخطاب في يا طالعا جبلا ليس مطلق الطالع بل طالع
الجبل وفي يا حليما لا يعجل ليس مطلق الحليم بل الحليم الموصوف بعدم
العجلة قال في العباب والذي يدل على ان الصفة من تمام الموصوف
انك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت له لالة لا تجدها اذا قلت
جاءني رجل لان الاول يفيد الخصوص دون الثاني وما قيل المراد
كونه من تمام في اعتبارهم لداع معنوي كما في القسمين اولا
ضطرار نحوي كما في القسم الثالث ففيه ان كونه من تمامه في
اعتبارهم لا يخلو من ان يكون من حيث معناه او من حيث
لفظه والثاني باطل فتعين الاول **قوله** اما معمول له ولا لمطول المنادى
بمعموله الا ان يكون ملفوظا به فيقال يا ذاهب بالبناء على الضم
وان كان عاملا في ضميره فلو عطف على ذاهب بنصب الاسمين
نحو يا ذاهب وزيد وان عطفته على الضمير المستكن في ذاهب
نصبته نحو يا ذاهبا وزيد لانه عامل في زيد بواسطة حرف العطف
ويا مشتركا وزيد بالنصب فقط والعطف على الضمير لان يا مشتركا لا يستغني
بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري **قوله** اما شيء واحد وانتصب
الجزء الاول الثاني للنداء والثاني بما على الحال السابق اعني
مطابقته للمعطوف للمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن
فيه معنى العطف **قوله** نحو يا ثلثة وثلثين اذا اريد به جماعة مبلغها
هذا العدد وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسي وابن
يعيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في
غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث

اذا قصد

اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة
لغير معين والاولى المطول قبل النداء وارتباط بعضه ببعض
من حيث المعنى كذا في الرضي فهو كخمسة عشر في ان مجموع اللفظين
في كل منهما وقع على مسمى واحد من الجزئين معنى على حدة **قوله**
الا انه لم يركب اي ثلثة وثلثين لم يركب تركيبهما امتزاجا بل بقي
على حالة العطف **قوله** بما ذكر اي بكونه مع المعطوف عليه معنى
انما شيء واحد **قوله** اذ لو لم يكن كذلك بان يقصد بكل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه معنى على حدة كان يكون المقصود بالنداء في قولك
يا ثلثة وثلثين كل واحد منهما **قوله** مفردا معرفة على تقدير المعين
قوله لاستقلاله لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده **قوله** بمنزلة جزئه في
كون مجموعهما اسما لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة به كما في ثلثة وثلثين
في العدد بخلاف ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد
فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع بها مضارعا للمضاف فالمنعوت
باعتبار خروج النصب عنه غير داخل في تعريف شبه المضاف
وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريف ولكون الصفة بمنزلة الجزء
جزء الموصوف تعين عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظ
الغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلكم لان
المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون
في حكم المخاطب برأسه خطاب النداء اليه بخلاف التاكيد فانه
انما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المذكور
وحده فيجوز عود ضمير الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر

[illegible]

ويجوز على لفظ الغيبة نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع

وشرطه ان يكون اي يشترط في كون المنادى المنعوت شبيها بالمضاف

ان يكون نعته جملة او ظرفا ليرتفع احتمال كونه مستقلا كما هو

اصله فيتاكد جانب الجزئية ويتحقق المشابهة بلا ريبة فان الشبه

بالمضاف لاشبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة

والظرف شبيها بالمضاف في باب المنادى دون باب لا فلا يقال

لا حليم لا يجهل بل لا حليم لا يجهل لتحقق الشبه بتاكيد جانب

الجزئية في الاول دون الثاني قوله جاز فيه اشارة الى جواز جعله

مشابها للمضاف وفي الرضي صرح الكسائي والفراء بتجويز يا رجلا ركبا

ركبها المعين لجعله من قبيل المضارع للمضاف وفي كلام سيبويه ايضا

مما يشعر بجوازه ويؤيده تعين والضمير من الوصف الى المنادى الموصوف

بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التاكيد نحو يا تميم

كلكم لان المنادى الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون

في حكم المخاطب بخلاف التاكيد فانه يجي بعد تمام المتبوع لدفع

الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من

التاكيد اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب

في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر

لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العباب وقال الشارح

الرضي فيما هو جوابه اشكال لاستلزامه جواز يا رجلا ركبا مع

انه لا قائل به ويمكن ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة

والظرف في النداء من قبيل المضارع حمل الموصوف بالمفرد

عليه

عليه طرد للباب بخلاف اسم لا فانه يوجب لاعتبار الشبه

فيه اصلا فاجروه على ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه

قوله فانه لا يجوز ان يجعل المنادى الخ عند قصد المعين منه

قوله وفي جعلهما الخ جواب سوال مقدر تقريره ظ قوله

مضارعا للمضاف بجعل الموصوف منادى لا المنادى

موصوفا قوله والنداء الخ اي لعدم الاضطرار لم يجعلوا

الموصوف بالموصوف بالجملة والظرف اذا كان اسم لا

مضارعا للمضاف فلم ينصبوه بل بنوه على الفتح على ما هو

الظ من كونه مفردا تاما بنفسه والصفة خارجة عنه

لانه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة قوله

ولا يجوز الخ جواب سوال مقدر وهو انه لا اضطرار

في باب المنادى ايضا لجواز جعل الجملة او الظرف حالا وحاصله

انه لو كان حالا لكان قيدا للادعو فيكون المعنى على تقييد

النداء وليس كذلك اذ ليس النداء في قولك يا حليما لا يعجل

مقيدا بحال عدم عجلته بل المنادى الحليم الموصوف به

قوله وهو ممتنع ومنها العلم بعد تنكيره واليه ذهب المبرد

فيكون يا زيد في تاويل يا مسمى هذا اللفظ وعند الاكثرين

تعريف العلمية باق والممتنع اجتماع التعريفين اذا كان بعلامة

لفظية كالنداء والالف واللام قوله انما الممتنع اجتماع التي

التعريف لحصول الاستغناء باحدهما قوله يلزم الخ اي صورة الا

ضافة ليست بمنافي التعريف بل قد يكون للتخصيص عما

ذلك الاجتماع اي اجتماع

الالتين الاضافة وحرف

النداء قوله صورة الاضافة

في الاضافة الى النكرة فافادة الاضافة الى المعرفة للتعريف
بسبب كون المضاف اليه معرفة لا بسبب صورة الاضافة
فلا يكون الاضافة اداة التعريف لعدم كونها موضوعة له
فلا يلزم اجتماع الالتين بل اجتماع المعرفين قوله مع ان
محل الدخول مختلف فلا يتحقق الاجتماع قوله اعلم ان الخ دفع
لما ترا اي انه كيف يقع الاسم الظ الذي هو غايب موقع
كاف الخطاب قوله ليلا ينافي الخ بناء على كون المخاطب
صالحا لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف
الاسم الظ قوله ولا يلزم بالنصب على نقوي اي اعتبر الافراد
والتعريف في المشابهة لمجموع الامرين قوة جهة الاتحاد
بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الامور
الثلثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه يلزم بناءها
ايض قوله ان قلت مشابه المشابه الخ هذا منع لمقدمة
مطوية يتبني عليه كلام الشارح كما لا يخفى قوله لجواز الاختلاف
كما فيما نحن فيه قوله المشابهة ههنا الخ اي ليس المراد با
لمشابهة ههنا الخ اي ليس المراد بالمشابهة الاشتراك
في صفة حتى يتجه ما ذكره بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من
الوجوه ولا شبهة في ان مناسب المناسب للشيء مناسب لذلك
ولا اقل من كونه مناسبا المناسبة فيقول ان المقصود الخ يعني ليس
المقصود من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية اثبات الاشتراك
بين المنادى والكاف الحرفية في صفة حتى يحتاج الى تلك المقدمة

ويرد عليه

ويرد عليه ما ذكره بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل
المنادى كانه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما و
الكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى لان المتحد بالمشابه
مشابه لذلك الشيء بلا ريبة قوله العلم اذا ثنى الخ قالوا اذا ثنى
العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف
انما كان بسبب وضع اللفظ بتعيين والعلم المثنى والمجموع ليس
موضوعا الا في اسماء معدودة فاذا زال التعريف العلمي وقد
قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب ذلك التعريف للغائب
باحضاره الى التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم و
مجموعه الا معرفين باللام العهدية قوله خص بالاستغاثة
الباء داخلة على المقصور اي لا يتجاوز الاستغاثة من يا
الى حرف آخر من حروف النداء لكونها اشهر حروف النداء فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث
والمتعجب والمشهود قوله لتقوية لادعوا المقدر عند سيبويه
او لطرف النداء القايم مقامه عند المبرد الى المتعدي للمفعول
قوله لضعفه بالاضمار اي انما جاز تعديته باللام مع ان ادعو
متعد بنفسه لضعفه بسبب الاضمار فاللام لتقوية العمل
عند سيبويه ولضعف النائب منابه عند المبرد كما في
قولك ضربت زيدا حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت
لزيد لام معتنى به الاعتناء بيمار داشتن ويعدي بالباء
والاغاثة فرياد رسيدن والتعجب شكفت كرفتن والتهديد

بم كردن كذا في التاج قوله متعلقه بما تعلق به لام المستغاث
وهو ادعو المقدر او النائب منابه لكن يجد اعتبار تعلق
لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل
واحد قوله لا قبل دخول الخ يعني ان دخول الجار لا يخرج الاسم
عن تاثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بعد دخوله
نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قويت
جهة الاسم فالفعل متعلق بهما بواسطة تعلقه بالفاعل
والمفعول حتى النظر عنها لا يكون للفعل تعلق بها اصلا
قوله معمولة على سبيل الاتفاق اي جرى العادة انما قال ذلك
لان معمولة على سبيل القصد مجموع المستثنى منه والمستثنى
في الرصى لان المجيء في قولك جاءني غلام زيد ورايت غلاما
ظريفا وكذا سائر المتبوعات مع توابعها الى الجزئين لكنه
لكنه الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك الموقع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه ان استحق
الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع
الخمسة وان لم يستحق شيئا ذلك نصب كالمستثنى تشبيها
بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع قوله ليظهر توجيهه الخ وهو انه
لو كان تعلقه به بالواسطة بها بالذات كان تاثيره فيهما
اصالة فيستحق الاثر اصالة واما غيرها فان تعلقه به
بالواسطة قوله اطلاق المفعول الحرفي اي المفعول بالمعنى
المنسوب الى عرف النحاة وهو ما نقله سابقا عن الغزاء قوله

من صرف رايت صدق المقيد الخ لان المقيد هو المطلق مع
القيد قوله فكيف يصح القول الخ اي كيف يصح ما قاله الشيخ رح
بانه يصح اطلاق المفعول القيد بلفظ به وفيه وله ومعه على
المفاعيل الاربعة وعدم صدق المفعول عليها قوله معنى شامل
الخ وهو ما تعلق بالفعل بالمعنى المصدري في الجملة سواء
كان اثرا له او محلا او ظرفا او علة او مصاحبا المعمول له قوله
لا المفعول الذي ليس مطلق هذه المقيدة المفعول فانه يختص
بالاثر لان الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع
الى الالف واللام اي الذي فعل بخلاف المقيدات فانها مسندة
الجار والمجرور قوله كما في زيد حسن الغلام فانه الحسن المقيد با
لاضافة الى الغلام ومطلقه يشمل الحسن المسند الى زيد والمسند
الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه
مسند الى زيد قوله حقيقة او حكما الخ يعني ان الفاعل الى
الغلام هيهنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهوم الفاعل
القدير للوقع فلو لم يرد بالفاعل هيهنا ما يعم الحقيقي وهو ما اسند
اليه الفعل على جهة قيامه به والحكمي وهو ما يكون نائبا عنه
لخرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم
كونه اسما لما فعله الفاعل الحقيقي قوله فلا يبطل الطرد الخ الطرد هيهنا
بالمعنى اللغوي اي الشمول لا بالمعنى المصطلح اعني المنع وهو
ظاهر قوله فيشكل عليهم اي على البعض تفريع على ما ذهب
اليه وفي بعض النسخ فلا يشكل اي على المص فيكون تفريعا

على النفي في قوله لا ان يكون الخ قيل الخ هذا ما نقل عن المصنف كما نص
عليه في الحوضي فالمناسب الى تعبيره بقال قوله شيء فعله المتكلم الذي هو
فاعل فعل مذكور وهو ضربت الاول بمعناه لاتحادهما في المعنى
واما تغييره بمعناه بان يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فبقرينة
زيادة الاسم والالفاظ الحمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور
ملتبسا بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مشتملا عليه قوله بفعل
على صيغة المصدر اي ان اريد به فعل ضربت المستفاد من
قوله لانه شيء فعله المتكلم قوله بل يقابله حيث يسمون الجملة
الواقعة بعد القول مقول القول دون مفعوله قوله وان سلم التناول
بان يحمل الفعل على خلاف المصطلح قوله اسم لان كل كلمة موضوعة
بالوضع النوعي لنفسها واذا اريد بها نفسها فيصدق عليها انها
دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كما
هو الظاهر من اصطلاحهم على اطلاق الفعل مقابل القول قوله ان فعل
الخ اي الفعل الذي هو صيغة مضمون ضربت لا يصح ان ينسب
الى ضربت فلا يصح انه شيء فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه
اعني الحدث فلا يصدق على ضربت الثاني انه مما فعله فاعل
فعل الخ قوله لان ذلك المضمون اعني الحدث مدلول تضمني لضربت
لدلالته على النسبة والزمان ايضا قوله الفعل منا والخ اي
الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله منا وللقول والمتكلم ايضا مثل الفعل
الجنان قطعا ولو مجازا كيلا يخرج عن التعريف مثل علمت علما فانه فعل
ان الفعل الاثنيا والقول قوله لان الالفاظ ليست موضوعة لا نفسها

بل دلالتها على انفسها دلالة عقلية كما مر والموضع ماخوذ في
تعريف الاسم لكونه قسم الكلمة فلا يكون ضربت حين اريد نفسه
اسما فاندفع انه مقول الاسم قوله الجاري على الفعل ربما يكون له فعل
يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بعده فيخرج نحو الويل مما لا
فعل له قوله ضربته انواعا الخ فانه الضرب والرؤية يصدق على انواع
الضربات والرؤية قوله بمعنى ان الفعل الخ اي ضمير هو ليس براجع
الى المذكور فقط اذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم
والحرف كما يدل قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى الفعل غير داخل
فيه فتعميم المذكور لا ينفع في ادخاله بل هو راجع الى الفعل المذكور وتعميم
هذا القيد اما باعتبار تعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه
في حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى
الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله قوله معطوفا على قوله
مقدرا فيكون داخلا تحت قوله احكما قسما منه اي الفعل المذكور
حكما نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المصدر المقدر وما
يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة
الشرح صريحة في تعميم المذكور وما ذكره المحشي انما يتم لو كان قد سقط
قبل قوله مذكورا حقيقة لفظ فعلا ويكون التقدير وهو اعم من
ان يكون فعلا مذكورا حقيقة فعلا مذكورا حكما ويكون حقيقة
وحكما متعلقا بالمقيد والقيد وان الفعل الحقيقي كما يكون مذكورا
حقيقة وحكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فما وجه تخصيصه
بالفعل الحقيقي فيفيد قوله وحكما التعميم في الفعل المذكور بعده

ان يكون كذلك يرد عليه ان الضمير في قوله اذا كان مقدرا راجع
الى الفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان
التقدير اذا كان الفعل الحقيقي اسما كان فيه معنى الفعل و
لا يخفى بطلانه فالصواب ان يحمل عبارة الشارح على الاحتباك
وهو ان يحذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة
الاول كما في قوله تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه
والنهار مبصرا ان المراد جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه
والنهار مبصرا لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون
فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل الحقيقي
مذكورا حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله مذكورا
او لا معنى ان الفعل المذكور يشتمل الملفوظ والمقدر و
الاسم لان المراد من الفعل اعم من الفعل وشبهه ففيه انه
يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا
يكون مذكورا اصلا وهو باطل والا مخرج الخ اي لخرج المفعول
المطلق الذي يكون للنوع والعدد لزيادة مفهومه على مفهوم
الفعل والذي للتاكيد اذا عبر عنه بلفظ مفهومه مغاير
لمفهوم الفعل متحد معه في التحقق قوله بل اراد الخ اي اراد ان
معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بان
يكون تحقق جزئه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم و
القرينة على هذه الارادة ان قوله اسما فعله فاعل فعل
يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول الفعل فلا يمكن

ان يراد

ان يراد من قوله بمعناه اشتماله مفهومه على مفهوم الاسم بان
يكون جزء مفهوم الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون
المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق وما قيل ان الفعل
اذا كان مصدرا يكون مفهومه عين مفهوم المفعول مدفوع
بما مر من ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر
نفسه وذكر الخ الواو للحال وفي بعض النسخ وانه ذكر فهو
للعطف على قوله ان تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا
القيد بما تقرر بينهم ان قيد الحيثية مراد في تعريفات الا
مور الاعتبارية وان لم يذكر فالمراد من حيث انه بمعناه و
هو متعلق بذكر المقدر بمعنى ذكر المفعول المطلق من حيث
الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقق
فقوله الخ انه بيان لجزء ومتحد به قوله ولا يخفى الخ لوجود الاتحاد
بينهما قوله التقدم وتاخر بينهما فان الكراهة التي هو مفعول
به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول
النسبة في مفهوم الفعل النسبة متاخرة عن النسبتين في
التحقق قوله وان كان هو التاديب في التحقيق فان
المعنى المخصوص الذي يعبر عنه بزون من حيث انه مولم
يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار
عما لا يليق به يقال له التاديب قصد وقع على التاديب
انه اسم فاعله فاعل فعل مذكور متحد معه به في التحقق
لكن لم يذكر من حيث انه متحد بالضرب بل ذكر من حيث

انه مغاير له الاعتبار وعلة له قوله لا يقال بقيد الاتحاد اي
اي بقوله وذكر من حيث انه بيان له ومتحد معه قوله الى
اعتبار القيد السابق وهو ان تحقق الفعل باعتبار
جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم قوله قيد الاتحاد
من تتمة السابق لانه مفهوم الحيثية من قوله بمعناه المفسر
بالاتحاد في التحقق قوله فلو قيل الخ الصواب فيما قيل على ما
في الرضي لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا قوله كان
مسامحة باطلاق اسم الكل على الجزء قوله لدفع توهم السهو
وذلك لانه تاكيد لفظي في الحقيقة كانه قيل احدثت
ضربا ضربا والتاكيد اللفظي يرفع توهم السهو اي توهم قوله
توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو
مرتين واما دفع توهم التجوز في المسند بان يراد بضربت
مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة
صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المعنى
المجازي قوله بان امر الح يعني ذكر كلمتها دفع ان يكون
كلم مجازا عن الامر بالتكلم فيفيد انه تعالى كلمه بذاته بلا
انه يدفع التجوز في الاسناد كما يوهم التفسير بقوله اي
كل بذاته قوله المصدر المعرف بلام الجنس نحو رجعت الرجعى
قوله ان كان للتاكيد على دلالته على نفس الماهية من غير
تقييد وصف او عدد وجب تخصيص الزيادة الخ كما وقع
في الرضي المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مدلول مدلول

الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد قوله وان
كان للنوع بناء على دلالته على كونه معلوما للمخاطب وهو
زائد على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكانه قيل رجعت
الرجعى المعلوم قوله وجب ان يقال الخ فيه بحث لانه ذكر في
الرضي انما نعني بالنوع المصدر الموصوف اما بان يكون
موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى ولا شك ان المصدر المعرف
بلام الجنس موضوع على معنى الوصف وهو معلوميته للمخاطب
او كلها نحو ضربت انواع الضرب قوله مفهوما بخصوصه نحو
جلست القرفصاء اي قعود المحتبي باليد او بعمومه نحو ضربت
نوعا من الضرب قوله او مفهوما من لام العهد نحو ضربت الضرب
اذا اريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره قوله
نحو ضربة فان الصيغة الفعلة للنوع نحو جلسة وركبة
ومن بين اي فيما شبيها المصدر او يجمع لبيان اختلاف
الانواع قوله او من المادة اي يكون لجوهر الحروف مدخل
في ذلك قوله نحو القهقرى فانه يدل على الحدث باعتبار
خصوص المادة لا بالصيغة فقط والا لشاركها في ذلك
ما يكون على هيئته او غيرها الداله الخ اي من المادة الغير الدالة
على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب
ضرب كذا كله وبعضه قوله ولك ان تقول الخ فيكون داخلا فيما
مر من قوله او بعمومه قوله اي وحدته فان الواحد عدد بمعنى
العامة قوله بعددها او بخصوصها اي بعموم الكثرة نحو ضربة

٢٣ بلغ مقابلة ملا عبد الحكيم رحمه الله
ملا عبد الغفور رحمه الله

ضربات او بخصوصها نحو ضربته ضربتين قوله بالسوط اشار بافراده
الى ان تثنية الالة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه لانك
ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا الكثير لم تقرنه العدد به
المذكور الا بسوط واحد قوله الاظهر في العبارة الخ لانه يرد على
الشرح انه دلالة على ماهية المعراة اى الخالية من الدلالة
على التعدد لاينافي دلالته عليه بعد لحوق علامة التثنية و
الجمع فلا بد من تفسير المعراة بالمقيدة بالتعرية قبول الى
معنى غير القابلة فلو بدل المعراة بغير القابلة لكان اظهر قوله
تخصيصا كان كما اذا كان قوله فانه قابل لذلك اى قابل للتعدد
قوله او للتنكير مجاز الجلالة التضاد ويراد بالكثرة ما
يقابل الوحدة قوله كما في قوله تعالى قد نرى حال الزمخشري معناه
كثيرا الرؤية اى كثيرة اما نرى ترددوجهك في السماء تطلعا للوحى
المرجى بتحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها
قبلة آبائه قوله وح كان ابلغ لكونه اول على دفع توهم السهو
والتجوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى اول على عدم
السهو والتجوز قوله وقدم امثلته اى امثلة غير المصدر
حيث قال وح اما انه يدل على الحدث نحو او لا يدل
عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا او رايته القا
قوله نحو يدرسه في قول الشاعر هذا سراقة للقرآن
يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب سراقة
اسم صحابي درسه الكتاب يدرسه درسا ودرسه

قراءة

قراءة لو الضمير ليس بمفعول به لكونه مذكورا فهو للقرآن واللام لتقدمه
زيد فيه اللام للتقوية بل مفعول مطلق اى يدرس الدرس
ومنه قوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين
قوله قد تعرف الخ في القاموس القعود الجلوس او هو من القيام
والجلوس من الضجعة ومن السجود قوله لانه في ضمنه اى مفهوم
منه تبعا اما بدلالة التضمن لان انبت جعله نبتا او بدلالة
الالتزام لان نبت مطاوع انبت قوله او لانه الخ عدل لقوله
اما انه في ضمنه قوله وفيه تامل لان مجيء مصدر المجرد بمعنى المزيد
لا شاهد له قوله وقيل انه بمعنى الخ عدل لقوله فانه مصدر نبت
وكذا قيل النبات اى جعل مصدر انبت لانه بمعنى التنبت فهو
اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم
والتكلم والاعطاء قوله ليس من هذا الباب اى باب المفعول
المطلق بغير لفظه لانه مغير انباتا بحذف الزوايد فهو مصدر
من لفظ الفعل قوله في مثل الخ اى فيما لا فعل له نحو حلفت يمينا
قوله وح يكون خبرا والمقصد منه اظهار السرور بقدومه لا
الاخبار لعلم القادم بذلك قوله او دعاء بان يجعل الله قدومه
مباركا قوله يعني ان العلم الخ يريد ان الحذف في جميع المواضع
سماعي بمعنى انه لولا السماع لما جاز الحذف وانقسامه الى
السماعي والقياسي باعتبار العلم بما لا يكون العلم لوجوب
حذفه الا السماع فهو سماعي وما كان العلم به بطريق الا
ستدلال بان يقال هذا مصدر وقع مثبتا بعد نفي داخل

على اسم لا يكون خبرا عنه وكل مصدر شانه كذا فهو واجب الحذف
قوله استدلالا على عدم كون القياس قياسيا اشارة الى ان القياس
في معنى الاستدلال بسبب حذفه وجوبا سماعا اي لا يقاس
عليه غيره لعدم الجامع قوله اي يقاس الخ فالقياس بمعنى
التمثيل وانقسامه اليهما باعتبار العمل قوله خبرا فان الاخبار
عن الحمد انشاء حمد قوله لكان اظهر انما قال ذلك لان الواو
يفيد اشتراك الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليهما
ماخوذة في مفهوم الجدع لا على اجتماعهما فيه ولذا وقع
في الصحاح بالواو قوله قال الشيخ الرضي الخ فعنده وجوب
الحذف مشروط بسان الفاعل والمفعول مطلقا وبعدم
قصد النوعية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه باللام
ولم يقيدوه بعدم قصد النوعية قوله مثل قولهم الحمد قصة
قصده ونحوت نحوه قوله بمعنى المفعول فانك اذا احمدت
محمود شخص قلت حمدت حمد ذلك الشخص قوله لان
المواضع يعني لو لم يصح بمن القضية لا فاد الحصر بناء على
ان المقام مقام البيان قوله فان المقصود الخ فقصد كون
الدوام واللزوم مقصودا من التكرير ظ لانه يدل على
ثبوته مرة بعد اخرى واما كونه مقصودا من الحصر فلانه
ادعاء للمبالغة في اختصاص بذلك الفعل انما كان ليس
موصوفا بفعل آخر اصلا قوله على التجدد اي حدوث
معناه في زمان دون زمان للدلالة على مقترن باحد

الازمنة الثلثة قوله يستعمل للدوام للدلالة على زمان المستقبل
الذي هو مستمر قوله فان اراد والى عطف على قوله انما اشترط
قوله جعلوا المصدر بنفسه خبرا فيفيد انه لدوام حصوله
منه ولزومه له صار كانه نفسه قوله قيل صفة لنفي الخ عبارة الشيخ
ظاهرة اذ في انه صفة لمعنى نفي حيث قدر الصفة لنفي
بقرينة وهو الموافق لقواعد النحو فانه اذا اجتمع النعت
والمعطوف بالحرف تقدم النعت ومن جعله صفة لنفي
فلعله داعي ان معنى النفي تابع للنفي في الاحكام فيقتيده
يستتبع تقييد معنى النفي وانما ساغ تقدم المعطوف
على النعت لان المعطوف المذكور في حكم المعطوف
عليه وبمعناه فكانه ليس مغايرا له قوله والاظهر الخ لعدم
الاحتياج الى التقدير لكن الظ داخلين بصيغة
التثنية لان المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد
احدهما في الرضي افراد الضمير ومطابقته في المعطوف
باو موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما
وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت
المطابقة فلابد من القول برجوعه الى كل منهما قوله
او منسوخ الخ كان زيد اسيرا اسيرا قوله ليس شرطا اي
لوجوب الحذف قوله انتصاب المصدر الخ مع انه صح
واجب الحذف لامر ان المقصود من مثل هذا الحصر دوام
حصول الفعل له ووضع الفعل للتجدد فذكره ينافي

العرض قوله كما جاز ان يكون منصوبا لكان الخ بالتاويل او
المبالغة فالشرط الخ فالجواب ان يقال ما وقع مثبتا بعد
نفي او معنى نفي ويكون ناصبه خبرا عن شيء لا يصح ان يكون
هو خبرا عنه قوله بلا تاويل ومبالغة انما قيد بذلك لانه
يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتاويل باسم الفاعل
او بتقدير ذو والمبالغة بجعل الحدث عين الذات
كما قالوا في رجل عدل وما قيل انه بعد التقييد يصدق
على ما زيد الا سيرا انه ليس بجنس الفعل فمدفوع بانه خرج
بتفسيره كلمها بالقول المطلق قوله وهو ليس الخ فهو خارج
بقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة
الى قوله لا يكون خبرا عنه قوله قد يكون مرفوعا القيام مقام
الفاعل على ما مر قوله فيفوت الخ فان فايدة معرفة احوال
اواخر الكلم اعرابا وبناء واذا جاز كون المفعول مرفوعا لم يحصل
الفايدة قوله او اعتبر هذه الشرايط في المصدر بان تفسر
كلمة بالمصدر قوله عن تلك الشبهة المذكورة بقوله ان قلت
هو ليس مفعولا قوله انسب بالمقام لان المقام مقام
البحث عن المفعول المطلق والمصدر اعم منه من وجه
قوله الا بتكلف وهو ما يشير اليه عبارة الش من ان الجمع
بين الضابطتين يشير الى اشتراكهما في قيد من القيود
ولا يصلح لذلك الا قوله لا يكون خبرا عنه واما ما قيل
من ان المصدر جعل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق بعد

اسم

اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا فلا يخفى ركاكته لان
وقع الثاني معطوف على وقع الاول فضميره راجع الى ما و
تفسيره بما ذكره باطل قوله انما وجب الخ يعني ان وجوب الحذف
مشروط بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام شيء
مقامه وكلا الامرين متحقق في مسئلتنا اما الاول فلدلالة
الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل الى فوايده اللازمة
له في الجملة فيكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى
فوايدها واما الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه
لا تكررت المصادر استغلوا ذكر عواملها قبلها فا
لتزموا اقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعا للاستثقال
على سبيل اللزوم وما قيل انه لو كان الانتقال منه الى اثاره
لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة عينه بل القرينة على حذف عامل مفعول
المطلق نفسه لانه متعين ان يكون بمعناه فمدفوع بان الانتقال من
شيء الى شيء لا يستلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشيء الثاني فان التنصيص
قد يكون مطلوبا في المقام للمتكلم كيف وتصريح ما علم ضمنا طريق شايع و
ان المفعول المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولا مطلقا
وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يكون منا وفداء مفعولا به اي
يفعلون منا ويأخذون فداء وان يكون حالا اي مانين واخذين
فداء ولذا قال الرضي ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او
خبرية يتضمن مصدرا يطلب منه فوايده اذا ذكرت تلك الفوايد بالفاظ
مصادر منصوبة على انها مفعول مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف

افعالها انتهى وكذا لما قيل ان الظ يجعل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما
فداء مفعولا له فيستغنى على تقدير العامل مدفوع بان المفعول له يجب
ان يكون علة حاملة للفاعل متقدمة عليه في الذهن ولم يذكر هنا وفداء
ههنا كذلك بل باعتبار انها معلولات مترتبة عليه يدل عليه الفاء
التفصيلية ولفظة بعد **قوله** ليخرج نحو له سفر الخ فان صححه واعتنا ما
مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر السفر من غير اعتبار النسبة الى ما قام
به بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عامله اذ يقال يصح صححه ويغتنم
اغتنا لعدم التزامهم قيام الجملة مقامه لقلة ما هو اثر لمضمون مفرد
قوله اي المصدر المفهوم منها يعني ان الاضافة ليست بنسبة المصدر
الى ما يشتق منه كما هو المتبادر بل بادنى ملابسة **قوله** اي غايته الخ يعني
ان المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل **قوله** اي
لان يشبه بما ناب الخ لم يرد ان الكلام على حذف المضاف حتى يخالف
قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عما ناب مناب
المفعول الحقيقي لان مرجعه اعني كلمة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع
بعد الجملة ظاهرا لا المفعول المطلق الحقيقي فلا يرد ان الواجب ان
يقول الشـ لان يشبه بشيء لان المفعول المطلق في مثلنا مشبه
لا مشبه به وانما لم قيل لانه يستلزم حمل الوقوع على التقدير وهو خلاف
الظ والسابق واللاحق وكذا ما قيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه
الذي هو فعل المتكلم وضعا اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء
كان مشبها به كما في مثال المتن او اداة التشبيه كما في له صوت مثل
صوت حمار او مشبها في له صوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** يجب

الظ

الظ قيد بذلك لان الواقع بعدها في التقدير المفعول المطلق الحقيقي
المحذوف **قوله** فاذن يخرج اي اذا فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما
اذا فسر بان يشبه بشيء **قوله** اذا ذكر المفعول المطلق نفسه نحو له صوت
صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق عليه انه ما وقع لان يشبه
بما ناب منابه امر لعدم النيابة **قوله** قد جرت عادتهم الخ يعني جرت
عادتهم انهم يحذفون المفعول المطلق الحقيقي في هذا المقام ولا
يذكرونه اصلا ومادة النقض لا بد ان تكون متحققة فالشاهد
لانه على ناقض الضابطة لا على المحشي على ما وهم **قوله** فعلى هذا اي
على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر
دون المفعول المطلق لسلم كلام الشـ عن المناقشة بان المفعول
المطلق فيما نحن فيه ليس مشبها به **قوله** قال سيبويه يجب في مثله
الرفع اي فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا واجاز الخليل
فيه النصب ايضـ اما على المصدر او على الحال وهذا الاعتبار وقع
الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الاتية فانها
احتراز عنها على تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم
وجوب حذف عاملها فاندفع ما قيل انها ويحل فع كما فسره التعبار
عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة في
احتراز عنها الى القيود المذكورة **قوله** بدل بما حصل له من الوصف
كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة **قوله** لكونه مع وضعه الخ ولولا
اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفا لعدم معنى الوصف فيه **قوله** كما
جعلوا الحال الموطئة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا **قوله** ولذلك

اي لكونه مع الوصف كاسم واحد قوله من ان يكون تاكيدا لا انه موصوف
قوله فالاولى الاتباع اي جعله تابعا على انه صفة قوله ويجوز النصب
على حذف الموصوف اي صوتا حسنا على انه مفعول مطلق اي بصوت
صوتا حسنا لكن لا يجب حذف عامله او على الحال من الضمير المستتر
في له بخلاف اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيبويه
لكونه بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى
يكون تابع الثاني كانه تابع الاول قوله وهو ان يكون الاسم الخ اي
يكون بمعنى الاسم عارضا لصاحبه اي حادثا له غير لازم قوله فيخرج نحو
لزيد زهد له فان المعنى على الثبوت دون الحدوث ويتعين
الرفع فيه على البدل او عطف البيان قوله هذه الدلالة الخ اي
دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه قوله يغني غناء التقدير اي
ينفع نفع تقدير الفعل فالجملة لكونه بمعنى يصوت ينصب المصدر
من غير حاجة الى تقدير الفعل قوله وحسنه الشارح الرضي حيث
قال وهذا وجه قوي قوله لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا فانه مصدر
يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما تقول عجبت من ضربك
ضرب الامير قوله ويصح ذلك الخ بان يقال مررت به فاذا له بصوت
صوت حمار قوله لانه قطع الخ اي مررت فاذا له صوت قطع وجزم
بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا وجزما بوقوع الصوت
قوله لان معنى انه مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع قوله لخلوه مما
لا بد للفعل منه اعني الفاعل على الحال من الضمير المستتر فيه قوله او المصدر
الخ وبهذا الاعتبار احترز عنه بقيد وعلى صاحبه قوله على احدتا ويلي الوصف

اي تقدير

اي تقدير المضاف وجعله بمعنى منك قوله ويجوز التعريف اي يجوز
الخليل تعريف المصدر المذكور مع كونه وصفا للنكرة بناء على التقدير
المثل لو جاز هذا اي وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز
هذا التركيب مع بطلانه قوله واما على انه حال الخ عطف على قوله اما
على حذف مضاف قوله فاذا عرف اي اذا عرف المصدر المذكور
كان بدلا او عطف بيان عند سيبويه لا غيرهما اعني الوصف
قوله ولا حاجة الى القول الخ كما ذهب اليه الرضي الاصل له صوت
بصوت صوت حمار اي بتصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر
كما في اعطى عطاء وكلم كلاما قوله قيل هو اسم الخ في القاموس صراخ كغراب
الصوت او شديده قوله على انه بمعنى كان بناء على ان الافعال
الناقصة غير محصورة قوله وهذا اظهر معنى لان الاول يفيد الوقوع
بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاكته قوله فيحتمل مصدر ميمي
موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره قوله ولكل
وجه لفظي او معنوي اي لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له
اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قلة لزوم
خلاف الاصل فان تقديم الخبر على المبتدا فقط بخلاف الاحتمال
الثاني فانه فيه تقديم المعمول على العامل الضعيف والاحتمال الثاني
له وجه معنوي وهو دلالته على لزوم الالف على المتكلم قصدا
فيكون مؤدا بالمعنى عامل المفعول المطلق قصدا فيكون قرينة
ظاهرة على المحذوف ناسبا منا به بخلاف احتمال الاول فان مدلوله
ثبوت الالف للقرب له مفيدا بكونه على المتكلم فيكون دلالته

علي معنى اعترفت به اعترافا قوله ومن هذا القبيل الى اشار الى ان الموكد لنفسه
وانكر فيه النكرة يجي بمعرفة اي بعضهم كما ان المعكد لغيره بالعكس
قوله لانه دعا الى الصلوة لان الله اكبر او الاذان الصلوة فهو
دعاء الى الصلوة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق قوله عامله الى فلا
يكون من المنصوب اللازم اضمار عامله قوله هذه التسمية من
المتاخرين وسيبويه سمى الاول بالتاكيد الخاص والثاني
بالتاكيد العام ولذلك زاد المصرح لفظ يسمى تنبيها علي
كون التسمية في الاستقبال بالنظر الي ما قبله اعني ذات القسمين
اذ لا يصح ارادة الاستقبال بالنظر الي زمان المتكلم كما يوكد ضربا
في ضربت ضربا بنفسه مع تغايرهما في اللفظ فاطلاق الموكد لنفسه
على القسم الاول لا يحتاج الي تاويل كما ذهب اليه شارح التسهيل
حيث قال سمي الاول موكد النفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانه
نفس الجملة قوله اعني الفعل بدون الفعل الفاعل لان الفعل يدل
واحده على الضرب والزمان قوله مضمون الجملة الاسمية بكما لها
لا مضمون احد خبريها قوله وهو مضمون مفرد اعني الفعل من
اعتبار استفاده لا الفاعل قوله من حق الامر بنصب الامر
اي من حق المتعدي بتحقيقه قوله بمعنى تحققه في القاموس
حققت الامر تحققه تيقنته فقوله وكان على تعين عطف
تفسير على تحققه والضمير ان راجعان الى فاعل حق الامر قوله
قوله فانه محتملات الجملة التكلم بالجملة قد يكون علي
تعيين من مضمونها وقد يكون من شك وتردد فيه قوله

كما ان

كما ان الكذب او الباطل من محتملاته قوله وههنا بحث لان
الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال
عقلي ناش من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية
يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال ان حقا موكد لمضمون
الجملة التي لنا محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على تعين
فانه ليس مدلول الجملة وضعا ولذا سموا كون المتكلم
عالما بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم الا ان يعم مضمون
الجملة بحيث يشتمل لازم المضمون ايضا قوله قال الله تعالى
عيسى بن مريم قول الحق مثال لما هو صريح القول اي
قلته قول الحق قوله ونحو لا افعله البتة مثال لما هو في
معنى القول والبت والبتة مصدر من بت الامر قطعه
في المنهل البتة بوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب
اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه انه
المسموع ولا اعرف ذلك من جهة غيرهما قوله وقطعة
على وزن المرة فواحده للتاكيد كما في نفخة واحدة قوله
ثم بيد وله في الصحاح بد الدفي الامر بداء ممدود اي
نشاء له فيه راي وفي النهاية البداء استصواب شي
على بعد ان لم يعلم قوله بل هو قطعة واحدة الاولى بتركه
قوله في اصل الوضع واما في الاستعمال بمعنى القول المقطوع
به فهي للجنس قوله مفعولا لها القلت بيانا للنوع هكذا
وقع في النسخ التي راينا وكانه سهو من الناسخ والصواب

ما في شرح الرضي مفعولا به القلت وهذا المصدر مفعولا
مطلقا القلت بيانا للنوع قوله فالقول الناصب اي القول
الذي ينصب حقا من لول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه
قائمة مقامه فيكون حذفه واجبا قوله فهي مقوله اي تلك الجملة
مقول ذلك المتكلم فيكون مدلوله التزاميا للجملة المتقدمة
حين تلفظ المتكلم بها قوله الا لبي على صيغة المتكلم من
التفصيل قوله لانها ماخوذة الخ في الرضي واما قولهم لبي
فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى
سبح قال سبحان الله كل ذلك اي من ذلك حذف الفعل وحذف
الزوايد والاضافة الى ضمير الخطاب بتقدير اللام قوله وهو مفرد
اي ليس بمثنى واليه ذهب يونس قوله لبقاية مضافا الى المظهر
فلو كان مفردا لعاد الى الالف كما في لدى زيد وعلى زيد قال
قال الشاعر دعوت كما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور مسورا
بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل والمعنى دعوت
مسورا لما نابني اي اصابني من الحاجة فلباني فاجابني ثم
قال فلبي اي اقيم في طاعة اقامة بعد اقامة واكون كالشي
الذي بيديه اي اكون تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون
فلبى الاولى بالالف دفعا للالتباس بالثانية التي هي مصدر
وان كان القياس بالياء قوله انما سمي به الخ اي انما سمي هذا
المتعلق لان معناه لغة الذي فعل به على ان الجار فيه
صلة الفعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى ولا ادري

ما يفعل

٢١٨

ما يفعل بي ولا بكم والضمير راجع الى الموصول مرفوع محلا بانه
مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى
لانه اوقع الفعل به او يتعلق الفعل به د للدلا دين بالنظر
الى ان الوقوع الماخوذ في تعريفه بالمعنى الظ وهو الوقوع
الحسي عليه على ما قيل المراد اوقع عليه او ما جرى مجرى
ما وقع عليه ليدخل نحو ما ضربت زيدا واوجدت ضربا
واحدثت فعلا او معنى المفعول على ما اختاره المص وتبعه
الش وغيره فمن قال يعني ان الباء للسببية فيتعلق بالفعل
او للصلة ويتعلق بما ضمنه من معنى التعلق فقد خفي عليه
مراد المص رح كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين بكون الباء
صلة التعلق المضمن فلا بد من اعتبار اسناد لفظ المفعول الى
صدره اي اوقع الفعل متعلقا به على طريق وقد جعل بين الغير والنزول
فلا يكون او تعلق به مقابلا لما وقع به بل منه جا تحته فالواجب
ان يقال اوقع الفعل به او متعلقا به قوله اوقع الفعل به في الاساس
وقع به السوء واوقعته به وانزلته به فالايقاع يتعدى
بالباء كما يتعدى بعلى كالانزال فما ذكره المحشي بقوله ولك ان
تقول الباء ح مغاير لما ذكره المص فالصواب تركه ولعله انه يجوز
ان يكون متعلق بالانزال وللالصاق قوله وقيل لانه سبب الخ اي
قيل انما سمي به لانه هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محل له و
المحل من اسباب وجود الحال قوله بل من صفات مدلولاتها
التضمينية هذا مبني على كون الاستفهام والشرط مدلولا تضمينيا

فهم ان المص جعل الجار متعلقا
بالفعل باعتبار تضمين معنى
الايقاع والتعلق فزاد عليه انه
صح

لتلك الاسماء ويؤيده تسميتها بالاسماء المتضمنة للاستفهام
والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار ان تمام مدلولاتها
ليس معنى في غيرها بل بعضها في ذاتها وبعضها في غيرها كخروج
الفعل عن تعريف بذلك الاعتبار صرح به الرضي في تعريف الاسم
واما على ما قيل ان الاستفهام والشرط عارض لها كما نقل عن
سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا
وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل واليهم ضربت وان
ايهم ضربت ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط والمقيسان عارضان
فيهما والكانا لازمين فلا اعتراض اصلا **قوله** تعلقه به اي وصول المعنى
الحدثي اليه وارتباطه به سواء هناك وقوع حسي كضربت زيدا
وقتلت عمروا او لا نحو خاطبته وكلمته وشاهدته **قوله** تعلقه به اولا
اي لا يكون تعلقه به بواسطة تعلقه بشيء آخر لولاه لم يتعلق **قوله**
لخروج الحال لان الفعل انما يتعلق به بواسطة انه مبين لهيئة
فاعله او مفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدثي اليها وكذا التمييز من
المفعول يتعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ما تعلق به الفعل
لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى يتعلق الفعل به بواسطة
تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره وما قيل ان تعلق الفعل بواسطة
حرف جر فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام اذ لو كان مجرد
التعبير كافيا في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به
ايضا بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا اوقعت الضرب على
على زيد وكذا ما قيل ان خروج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل

بهما اذ لو لم يتعلق الفعل بهما لم يصح اطلاق المعمول المتعلق عليهما بما
لا يحتمل الا به على ان النسبة الى المفعول به ماخوذ في مفهوم الفعل
المتعدي كالنسبة الى الفاعل فيه **قوله** لا يقال ينتقض الخ اي
ينتقض التعريف على ما قاله الشارح فلا اشعار بقول حرف الجر
اما ما قيل من انه خارج بما تقرر من ان المعتبر في جميع التعريفات
ما يخرج التوابع فليس بشيء لان قيد الاصالة المعتبر في جميع
التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات
عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر وفيما نحن فيه
من هذا القبيل فان عمروا تابع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول
به لان الاشتراك تعلقا به بحيث لا يمكن تعقله بدونه **قوله** لان
نسبة الخ تعليل المنفي لانه انتقض **قوله** لا يسمى تعلقا اي لا يطلق
على الاسناد اصطلاحا **قوله** واما قولك الخ وقع لما يرد على ارادة
التعلق بغير العامل في الحقيقة بانه يلزم خروج عمروا في ضارب
زيد عمروا عن المفعول لكونه فاعلا حقيقة لان الفاعلة يكون
بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول وحاصل الدفع ان عمروا في
المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته وان كان
له جهة الفاعلية ايضا مطلقا اي غير مقيد بقيد **قوله** في اصطلا
حهم خلافا لصاحب اللباب حيث عمم تعريف الفعل المفعول به وجعله
قسمين ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع من بواسطة
فيه تامل لعله اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن
الاثر والفعل فوله عن التاثر والى ما نقل عن السيد قدس سره من انهم

يفرقون بين النمة والنائرة ولذا جعلوه بمعناه قوله لا يخفى خروجه بذلك

الفنيداخ الطان يكتفى على قوله فى صحة اخراجه تامل ولعله انما اراد اهتماما

بشان الخروج لان المصرح نص على عدم الخروج بقيد والفاعل ذكر

فى بعض الشروح ان المصرح قال فى اما الكافية لو اقتصر على قولهم ما

يقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا يفيد

اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول

ما لم يسم فاعله وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم

انك اردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجوه المسوغة المسوغة

لحذفه فقد اشتركا جميعا فى انهما وقع عليهما فعل الفاعل واذا لم يخرج

ذكر الفاعل احدهما دون الاخر والثانى ان المراد تحديدهما جميعا

ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان

يراد بقصد به واخراج احدهما مع كونه واراد لذلك يقال اذا حذف

الفاعل واقيم المفعول به وجب ان يحلل به عن النصب الى الرفع و

هذا تصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع جايزان يعتوره

انه وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما تعلقا ظهر صحة قول

المحشى لكن فى صحة اخراجه تامل وبطلان ما قيل ان الارجح الاليق

انه ليس بمفعول به ولو لم يكن مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فى المفاعيل

لما صح تعريفه بكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والقول باطلاق

المفعول عليه مجازا باعتبار ما كان مما يابى عنه مقام التعريف قوله

لعل المورد الخ يدلك على ذلك ما نقلنا من امالى الكافية وكذا فيما

اذا كان الخ لئلا يلزم انتصال اما مع الفاء الجزائية قوله ولم يكن له مفعول

سواه

سواء اذ لو كان له منصوب سواه لم يجب تقديم اما يوم الجمعة فاضرب

زيدا قوله لان تقديم الخ لان عادتهم تقديم الاهم وانما قال فى ظاهر الكلام

لان التقديم دليل على كون المقدم اهم بالنسبة الى ما تاخر من

اجزاء الجملة المكونة دليلا على ان الفعل غير اهم فبالنظر الى الظاهر فيجوز

ان يكون الفعل ايضا مهما واهمية المقدم بالنسبة الى ما عداه و

ما قيل انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام فليس بشئ

اما اولا فلما ذكر فى الابل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا

مجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية

والمعنا والاهتمام واما ثانيا فلان التخصيص يقتضى ان يكون

الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتاكيد الفعل يقتضى ان

يكون المخاطب مترددا فيه فيتنافيان قوله ذكر الجمهور الخ تايد

لما ذكره الشارح قوله نحو اخاك اخاك الخ لم يذكر المنصوب على الا

ختصاص لكونه منقولا عن النداء اى الزم وما يودى معناه

قوله ونحو الحمد لله الحميد فان هذه المنصوبات ينصب بفعل

لا يظهر اصلا وهو اعنى او احمد وامدح او اذم او ارحم على حسب

كلها بمعنى الانشاء لا الاخبار ومعناه الحث على الفرار عن

نفسه لان عطف نفسه على امره بمنزلة تكرير امره فكانه قيل اترك

امره اترك امره فيفيد لان الحث على الفرار منه قوله ومعناه

الخ فانه يكون معناه اترك امره مصاحبا مع نفسه لا التعرض

له فيكون سوداء فصل المبدا والبيان عنه قوله اى مما انتم عليه تقدير

المفضل عليه بناء على ان خبر اسم تفضيل كما هو الشايع والاشتراك فى

اصل الفعل اما بالغرض او بالنظر الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون جزء
محضت خبر فلا يحتاج الى التقدير قوله وليست هذه اي ليست
قرينة الحذف اذا ترك قوله اذا ترك الخ الفعل فان التزامهم الترك
دليل على عدم جواز الاظهار فيكون واجبا قوله وهذا القبيل اي
مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال قوله اي وسطا فمعنى قاصد
اذا قصد بفتح القاف وسكون العين بين الافراط والتفريط فان
كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله واما عند سيبويه فلا اي ليس
مما يجب حذف فاعله لاتباع الاستعمال وما قيل انه قوله تعالى
انتهوا خيرا لكم عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه
لا يجب فهو محض نص في الرضي وغيره ان سيبويه اورد انتهوا
خيرا لكم مما يجب اضماره قوله ولعله سمع ذكر فعله اي لعل سيبويه سمع
من يثق به ذكر الفعل في قولهم انته امرا قاصدا ولم يسمع اظهار ناصب
انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك والا فالامثلة الثلثة متعاربة المعنى قوله
ذلك اي ان وجوب الحذف انما يكون اذا ترك اظهار الفعل في جميع
الاستعمالات قوله غير ظاهر اذ مبنى وجوب الحذف ترك اظهار الفعل في
جميع الموارد وليس للاية الكريمة موارد في كلامهم لكون المخاطب فيها
معين اعني النصارى قوله وهي بهذا الاعتبار الخ اي باعتبار
كونها قرانا لا يجوز ذكر فعلها الا ان القران يحذف الفعل فيها فصدق
انه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات قوله لا يستدعي الخ
لانه يستلزم ان يكون كلما ورد في القران محذوفا مما يجب
حذفه لكونه متروكا في جميع استعمالاته من حيث انه قران

قوله

قوله عطف مثال على مثال بمعنى انه ليس من قبيل امرا ونفسه فا
مثال واحد لا وجب حذفه سماعا سواء كان الواو للعطف او بمعنى
مع لكونه المحذوف فعلا واحدا بخلاف قولهم اهلا وسهلا فانه
مثالان لكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى ان الواو
فيه من الحكاية لعطف المثال على المثال لكون الواو وارد في
المحكي قوله السهل بفتح السين وسكون الهاء وكذا الحزن بالحاء
المهملة والزاء قوله يخرج الخ اذ المتصور في ذاته تعالى وجه ولا
قلب قوله مجاز يعني ليس من افراد المحدود حتى يخرج وجعل
الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز قوله بعيد يدل
على ذلك ما في تفسير القاضي والكشاف ان يا وضع للنداء البعيد
وقد ينادى به القريب تنزيلا له منزلة البعيد اما لعظمته
كقول الداعي يا رب ويا الله فانه صريح في صحة ندائه تعالى وكيف
لا ومعنى النداء والدعاء والمقصود فيه الاجابة وهو المدعو في
كل الاحوال والمجيب لدعوة المضطرين في جميع الاحوال ويؤيده
ما وقع في التفاسير ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ربنا قريب فنناجيه ام بعيد فنناديه فنزلت قوله غير
مناسب لانه يشبه الخالق بالمخلوق ولان وجه الشبه اجابة
المدعو لداتم واشهر في ذاته تعالى وكونه كلامه تعالى نازلا على لسان
العباد يقتضي ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام العباد
ولا يشتبه بهم قوله مستوى الاجابة اي اجابة للمنادى له فانه
المقصود من النداء كما صرح به الرضي في بحث الترخيم واجابته في

اللغة بانسح كركردن والمراد اعطاء المدعو له ان كان طلبيا والتصديق
به ان كان خبريا كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انجاح ما سئل فهو
لا يستفاد من نفس يا ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء
الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فلان المطلوب
منه قوله من باب التخييل في التاج التخييل كسى را در خيال
وظن افكندن تيقل خيل اليه كذا اي من باب تخييل المتكلم للسامع
انه هو المنادي وليس بمنادي حقيقة فلا يضر خروجها عن
الحد ولا حاجة الى تعميم الاقبال لتشبيهها بمن له صلوح النداء
في جواز سرعة الاجابة للمدعو له وامتثاله اياه كما اريد هيهنا
قوله لا يبعد من حد علم والمصدر البعد بضم الباء
وفتحها وسكون العين والضن بالضاد المعجمة والنون
المشددة بخيلي كردن من حد ضرب وعلم قوله ان لا ابعد
بكسر العين على صيغة الخطاب يعني ان صيغة النهي مستعمل
للدعاء قوله ادعو الانشائي فلا يرد ما قيل انه لو كان يا نائبا
مناب ادعو كانت الجملة الندائية خبرية قوله لانه ظاهر
في الاخبار وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب قوله
وهو ينصب المصدر الخ اشارة الى دفع ان الفعل المقدر
محذوف نسيا منسيا لقيام حرف النداء مقامه فكيف
ينصب المنادي افادة لقاعدة نحوية في باب النداء
قوله اتفاقا وان جاز ان يكون ناصبه الفعل المقدر كما

قيل

قيل الله اكبر بدعوة الحق قوله يستدعي بحسب الظاهر الخ اذ لو كان
نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن سا[؟] وقيل عاملا بنفسه وانما
قال بحسب الظاهر اذ يمكن ان يقال مراده انه ساد مسده في افادة
معناه لا في العمل فيكون عاملا حقيقة فالظاهر ان سيبويه الخ
اذ لا منع في المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه
والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل ومجازا حرف النداء
لا يجوز في غيرها مثل مخالفتها لساير اسماء الافعال في البناء
قوله الا ترى الى الترخيم فانه جائز في المنادي في السعة لكثرة استعماله
مع عدم جوازه في غيره قوله بانه قد تستتر الخ اي ضمير المتكلم
يستتر في اسم الفعل كما ذهب اليه بعضهم في اف واوه بمعنى
اتضجر وانضجرت واتوجع او توجعت قوله كالجملة القسمية
والشرطية فانهما لعروض القسم والشرط خرجا عن الاستقلال
وصارتا مع القسم عليه والجزاء كلاما تاما فيجوز ان يخرج الجملة
الندائية ايضا عن الاستقلال بدون المنادي لان النداء
لا بد له من منادي واعلم ان الاجوبة الثلثة منع للمعترض
مستند لا على بطلان كون حرف النداء اسم فعل وما ذكره
من التنوين والترخيم وخرمسند للمنع وترك سند للمنع
الثالث لظهوره مع ان المنع المجرد كاف في الجواب
فما قيل هذا الجواب الثالث لا يتم لم يبين ما عرض هيهنا
ليس بشي قوله اي بالظهور فانه الظاهر الكثير في المسائل العلمية
قوله لا الامكان العام بان يكون المراد ان عدم البناء ليس بضروري

سواء كان البناء ضمير يا الاولا قوله بالعلم الموصوف بابن

الخ فانه يجوز فيه البناء والنصب مختارة قوله بمنزلة الاستثناء

فان الاستثناء تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل

قوله فان محلها اثنان الخ يعني محل البناء الجر والفتح على

ماذكره المص اثنان حيث قال ماسواها بضمير التثنية

ومحال النصب على ماذكره ثلثة حيث اورد له ثلثة امثلة فلا يرد

ماقيل ان محال غير المنصوب ايضا ثلثة المفرد المعرفة والمستغاث

باللام والمستغاث بالالف قوله سعة مواضع النصب في ايراد

صيغة الجميع والتقييد بقوله من غير حاجة الى تحصيلها اي

تعيينها وازالة ابهامها اشارة الى ان مواضع النصب

لكثرتها كان مظنة للاختصار بخلاف مواضع البناء فانه

واحد محصل بنفسه غير محتاج الى التحصيل بالقياس الى

الغير فاندفع ماقيل لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها

وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما

يرفع به ماسواها لكان الاختصار في بيان البناء على مايرفع

به فلابد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب

الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب

عليه قوله وفيه حزازة نقل عنه لان الشروع في الكثير بعد الفراغ

عن القليل ناسب القليل الكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقيق

انتهى فانه يجوز ان يكون للكثير بحسب التحقيق مباحث

قليلة وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير في

الذكر اولى ليحصل الفراغ منه ويتوجه بتمامه الى بيان القليل

الذي في مباحثه كثرة قوله اوتقديرا اي اعتبارا وفرضا سواء

باعتبار اصله او باعتبار محله ليشمل المبني قبل النداء ايضا

قوله وجوز ايضا الخ اي جوز في نداء ضمير المخاطب ايراد الضمير

المرفوع المتصل نظرا الى وقوعه موقع المنادى المبني على

الضم وايراد الضمير المنصوب المنفصل نظرا الى كونه مفعولا

لادعو المقدر فله محالان قريب وبعيد لكن رعاية القريب

اولى قوله اقتصر على قدر الضرورة والتجاوز الى موضع آخر

لاضرورة فيه للتناسب قوله واذا اضطر الشاعر في المفرد

المعرفة نونه قال الخليل وسيبويه والمازني مضموما واستشهد

ماذكره المحشي ويونس منصوبا ردا الى الاصل واستشهاده في

شرح المفصل قوله كما قال الخ فان مطر الاول منون الضرورة

رعاية الوزن والثاني غير منون لعدم الضرورة البيت

للاحوص الانصاري وبعده وان لم يكن المكاح اصل اثنى

فان نكاحها مطر احرام قدم البصرة فخطب الى رجل يمنى

ابنة وذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة وكانت اختها قريبا من

طريقهم فقالت لبعلها ابي الى اختها ففعل فذبحت لهم واكرمتهم ثم

راح زوجها مع رعاته بالابل والغنم الكثير واسم مطر فلما راه الا

حوص اقبحته عينه وكان دميما واخت امرأته فلم عليه فقال

واشار اليه من اجمل النساء فقالت له زوجته قم الى اسلفك

وسلف الرجل زوج اخت امرأته فلم عليه فقال واشار

الى اخت احراته يا صبح سلام الله يا مطر عليها الخ انظر في البيت
الثاني مفعول نكاحها ومضاف الى الفاعل **قوله** معنى انه من
قبيل الخ يعني كما ان الفعل في هذا المثال مسند الى المشار اليه
بدون اعتبار وصف الشباب معه بناء على ما تقرر في الاصول
من ان الوصف لمعنى فيما تعين بالاشارة حتى تحنث بدخول
الدار الخربة فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك يرفع
مسند الى ذات المنادي بدون اعتبار وصف النداء معه
كما في قولك هذا القائم ضربني بناء على ان الضمير يرجع الي
الذات ولذا قالوا ان ايراد اسم الاشارة في قوله تعالى او
لئك على هدى لكونه والا على الذوات الموصوفة بتلك
الصفات المذكورة سابقا يفهم منه العلمية والولورد الضمير
كما هو مقتضى الظ لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات
لرجوعه الى الذوات المذكورة وليس هذا من قبيل المجاز
باعتبار ما كان او ما يول على ما وهم ولا الخرج عن الضابطة
ما لم يستعمل بدون النداء اصلا نحو يا مكرمان على ما في شرح
التسهيل للعلامة المصري **قوله** خال عن التكلف وقد عرفت انه لا تكلف
في ذلك ان المفرد الخ دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل المضاف
وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثنى والمجموع ومقابل
المركب ومقابل المضاف وحاصل الرفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف
لكن المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل والكامل المراد به
من المفرد المقابل للمضاف هي لا يكون مضافا ولا مشابها به **قوله**

اما اخراج

اما اخراج الخ اي اخراجها عن ضابطة البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار
قيل وان لا يكون مستغنا بقرينة ذكره فيما بعد بارادة الكامل في
الافراد بان لا يكون فيه تركيب بعد لان المفرد الكامل المعنى
المقابل للمضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون
فيه شائبة التركيب **قوله** اسم اي غير مضاف بقرينة المقام
فلا ينتقض الحد بالمضاف **قوله** من تمام اي معنى نص عليه في العباب
والغلا حيث قال والمضارع للمضاف ما تعلق به شي هو من تمام
معناه لا لفظا لان ما يتم به الشي لفظا الاضافة والتنوين و
نوني التثنية والجمع ومعنى كونه من تمام معنى انه لا يفيد ما قصد
منه بدون ضم اما بان لا يفيد معنى منسيا في كما في الضرب
الثاني او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الاول والثالث لكن النسبة
الى المعمول والصفة معتبرة معه فلذلك لا يحصل الا بذكرهما الا ترى
ان المقصود بالنداء في يا طالعا جبلا ليس مطلق الطالع بل
طالع الجبل وفي يا حليما لا تعجل ليس مطلق الحليم بل الحليم الموصوف
بعدم العجلة قال في العباب والذي يدل على ان الصفة من
تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت
دلالة لا تجدها اذا قلت جاءني رجل لان الاول يفيد المخصوص
دون الثاني وما قيل المراد كونه من تمام في اعتبار انهم لا ع
معنوي كما في القسمين الاولين او لا ضلاء نحوي كما في
القسم الثالث ففيه **قوله** لكونه من تمامه في اعتبارهم لا يخلو
من ان يكون من حيث معناه او من حيث لفظ والثاني

بطفقتعين الاول قوله اما معمولله ولا بطول المنادي بمعموله
الا ان يكون ملفوظا به فيقال يا ذاهب بالبناء على الضم
وان كان عاملا في ضميره فلو عطفت على ذاهب بنفيت
الاسمين نحو يا ذاهب وزيد وان عطفته على الضمير المستكن
في ذاهب بنصبته نحو يا ذاهب وزيدا لانه عامل في زيد
بواسطة حرف العطف ويا مشركا وزيد بالمنصب فقط و
العطف على الضمير لان مشركا لا يستغني بواحد كذا في شرح
التسهيل للشيخ المصري قوله اسما لشيء واحد وانتصب الجزء
الاول للنداء والثاني تبعا على الحال السابق اعني مطابقه
المعطوف للمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه
معنى العطف قوله نحو يا ثلثة وثلثين اذا اريد به جماعة
مبلغها هذا العدد وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال الا
ندلسي وابن يعيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والا
فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين
كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة وان قلت يا
ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاولى الطول
قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضي
قوله فهو كخمسة عشر في ان مجموع اللفظين في كل منهما وقعا
على مسمى واحد ولم يقصد قوله بكل واحد من الجزئين معنى
على حدة قوله الا انه لم يركب اي ثلثة وثلثين في العدد بخلاف
ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز

ان

ان يكون المنادي المتبوع بها مضارعا للمضاف فالمنعوت
باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبه المضاف
وباعتبار كونه كالجزء منه داخلا في تعريفه ويكون الصفة
بمنزلة جزء الموصوف بتعين عود الضمير من الوصف الى الموصوف
على لفظ الغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد
نحو يا تميم كلكم لان المنادي هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف
وحده حتى يكون في حكم المخاطب لرعاية خطاب النداء
اليه بخلاف التاكيد فانه انما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع
الاحتمال فيكون المنادي المؤكد وحده فيجوز عود ضمير
الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة
نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع قوله و
يشترط ان يكون اي يشترط في كون المنادي المنعوت شبيها
للمضاف ان يكون نعته جملة وظرفا لير تفع احتمال كونه
مستقلا كما هو اصله فيتاكد جانب الجزئية ويتحقق المشابهة
بلا ريبة فان المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه ومن هذا
ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شبيها بالمضاف
في باب المنادي دون باب لا فلا يقال لا حليما لا يجهل
بل لا حليم لا يجهل لتحقق الشبه تاكيد جانب الجزئية في الاول
دون الثاني جاز فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للمضاف
في الرضي صرح الكسائي والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا لمعين
لجعله من قبيل المضارع للمضاف وفي كلام سيبويه ايضا

فما يشعر بجوازه ويويده تعين عود الضمير من الوصف الى المنادى
الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في
التاكيد نحو يا تميم كلكم لان المنادي الموصوف مع الصفة لا
الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التاكيد
فانه يجي بعد تمام المتبوع لدفع الاحتمال فيكون المنادي
هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التاكيد اليه على لفظ
الخطاب نظرا الي عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ
الغيبة ايض نظرا الي انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار
الوضع كذا في اللباب وقال الش المرضى فيما صرح به اشكال
واستلزام جواز الرجل راكبا مع انه لا قايل به ويمكن ان يقال
لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في النداء من قبيل
المضارع حمل الموصوف قوله بالمفرد عليه طرد اللباب بخلاف
اسم لا فانه لا يوجب لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجروه على
ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه قوله فانه لا يجوز ان
يجعل المنادي الخ عند قصد المعين منه قوله وفي جعلها
الخ جواب سوال مقدر تقريره ظ قوله مضارعا للمضاف
يجعل الموصوف منادي لا المنادي موصوفا قوله وهذا
اي لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف
اذا كان اسم لا مضارعا للمضاف فلم ينصبوه بل بنوه على
الفتح على ما هو الظ من كونه مفردا اتا ما بنفسه والصفة
خارجة عنه لانه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه

نكرة قوله ولا يجوز الخ جواب سوال مقدر وهو انه لا اضطرار في
باب المنادي ايض لجواز جعل الجملة والظرف حالا وحاصل
انه لو كان حالا لكان قيدا للادعو فيلون المعنى على تقييد
النداء ليس كذلك اذ ليس النداء في قولك يا حليما لا يجهل مقيدا
بحال عدم جهلته بل المنادى الموصوف به قوله وهو ممتنع وهذا
العلم بعد تنكيره واليه ذهب الجرد فيكون بانه يغني تاويل
ما سمي هذا اللفظ وعند الاكثرين تعريف العلمية باق
والممتنع اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء
والالف واللام قوله انما الممتنع اجتماع التي التعريف بحصول
الاستغناء باحدهما قوله يلزم ذلك الاجتماع اي يلزم اجتماع
الالتين الاضافة وحرف النداء قوله صورة الاضافة الخ
اي صورة الاضافة ليست تنافي التعريف بل قد يكون
للتخصيص كما في الاضافة الى المنكرة فافادة الاضافة
الى المعرفة للتعريف بسبب كون المضاف اليه معرفة لا بسبب
صورة الاضافة فلا يكون فلا يكون الاضافة دالة التعريف
لعدم كونها موضوعة له فلا يلزم اجتماع الالتين بل
اجتماع التعريفين قوله مع انه محل الدخول مختلف فلا
يتحقق الاجتماع قوله اعلم ان الخ ومع لما تراه اي انه كيف يقع
الاسم الظا الذي هو غايب موقع كاف الخطاب لئلا
قوله لئلا يتنازع على كون المخاطب صالحا لكل واحد
من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظا قوله ولا

يلزم بالنصب ليعطف على تقوي اي اعتبار الافراد والتعريف في المشابهة بالمجموع الامر من قوة جهة الاتحاد بين المنادي المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الامور الثلثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه موقعه يلزم بناؤها ايضا قوله ان قلت مشابه المشابه الخ هذا منع لمقدمة مطوية يبتني عليه كلام الاشتراك في صفة حتى يتم ماذكره بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في ان مناسب المناسب للشي مناسب لذلك ولا اقل من كونه مناسبا لمناسبه قوله فيقول ان المقصود الخ يعني ليس المقصود من تسمية المنادي بالكاف الاسمية اثبات الاشتراك بين المنادي والكاف الحرفية في صفة حتى يحتاج الى تلك المقدمة وبرد عليه ماذكره المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما حكما و الكاف وجعل المنادي كانه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادي لان المتحد بالمشابه بالشي مشابه لذلك الشي بلا ريبة قوله العلم اذا ثني الخ قالوا اذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ لمعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الفائت باحضار اداة التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين

بل

باللام

باللام العهدية قوله حض يا بالاستغاثة اي اليا داخلة على المقصور اي لا يتجاوز الاستغاثة من يا الى حرف آخر من حروف النداء لكونها اشهر حروف النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادي المستغاث والمتعجب والمهدد قوله لتقوية لا دعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القايم مقامه عند الجرد الى المفعول لضعفه بالاضمار اي انما جاز تعديته باللام مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بسبب الاضمار فاللام لتقوية العمل عند سيبويه ولضعف النائب مناب عند الجرمي كما في قولك لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد قوله لام يعني به الخ الاعتناء بهم اهتمام داشتن ويعدي بالباء والافادة فرياد رسيدن والتعجب بشكفت كرفتن والتهديد بيم كردن كذا في التاج قوله متعلقة بما تعلق به لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد قوله قبل دخول الخ يعني ان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله لخرج عن تاثير شبه الفعل مررت باحمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل قوله في غاية الضعف لانها مشابهة الحرف بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا اوجب اعراب المبني دون صرف غير المنصرف قوله ولانه بدخول اللام الخ عطف على لان علة بنائه وهو دليل آخر على

عدم بناء المستغاث واو خارجا عن الافراد لتركيبه مع لام الاستغاثة
قوله وفيه ان البدل الخ اي المبدل من المنادي المفرد المعرفة بني مع بعده
عن حرف النداء بتوسط المبدل منه قوله في مقابلة الاضافة فكيف
يخرجه التركيب باللام عن الافراد قوله ولا يبعد ان يجاب الخ عن اي
الاعتراضين المذكورين بقوله وفيه بتغيير الدليل بان يقال ان
حرف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة وشبههما تنازع
لان الاول يقتضي البناء والثاني الاعراب فاعمل الثاني لغلبته نحوها
من الاسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث اعمل الثاني لقربه و
فيا ان اللام يدخل على المبني ايضا ويعمل فيه محلا كما في فيا لك من
قبل فليجعل فيما نحن كذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان فانه اولى من
الغاء احدهما قوله وبان الخ هذا الجواب مبني على عدم دخول المنادي
المتعجب والمهدد في المستغاث فلذا عطف باو وقال الرضي قولهم
ان لام التهديد لام الاستغاثة تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا
لا حقيقة ولا مجازا فهذا جواب عن قوله وكيف يصدق قوله وينصب
ما سواهما وحاصله ان الامثلة المذكورة من تتمة القاعدة فقوله
ما سواهما مخصوص بالمضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وليس
المراد به ما سواهما مطلقا ثم ان عطف قوله وبان على قوله
قوله الشارح بان لا يقتضي ان يكون المعطوف ايضا جوابا عن الاعتراضين
كالمعطوف عليه بل المشاركة في اصل الجواب قوله قال الخليل الخ
اشارة الى وجه آخر لعدم كون اللام فيه عند لحوق الالف وهو
انه بدل منه فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وقوله ولا

لام بيان لحكم المستغاث بالالف معطوف على قوله ويخفض الخ
وليس حالا على ما وهم قوله وتلك الزيادة الخ اي تلك الزيادة يكون
مرة والفا مرة ياء ومرة الفا كزيادة المندوب كما سيجي قوله
لم يصح عمله لان عمله الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا
يتصور سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمعروض انه لم يعتبر
قوله وان اعتبر الخ اي ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر
بان يقال تقديره يا رجلا طالعا جبلا لم يكن بعد اعتبار المقدر
منادي مضارعا للمضاف اما نفسه فلعدم كونه منادي لظهوره
تركه المحشي واما موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو طالعا لكن
شبه المضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجي في
اخراجه فيما سبق يتمحل حمل المفرد على الكامل منه ومما ذكرنا ظهر
ان كلام المحشي ايجاز مخل الا ان الضماير كلها راجعة الى طالعا
سوى ضميره لانه فانه راجع الى الموصوف المقدر قوله اللهم الا ان
يفرق الخ ويقال ان المنعوت اذا كان مذكورا فطالعا جبلا
مفرد لعدم كونه مضافا اضافة حقيقية على ما هو معنى
المفرد المذكور في التوابع واذا كان مقدرا يكون طالعا
جبلا منادي صورة داخلا في شبه المضاف لعدم كونه مفردا
كاملا على ما هو المراد بالمفرد ههنا قوله لكن بقي شي اي بقي
بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف المقدر
وادراجه في شبه المضاف اعتبار كونه منادي بحسب اللفظ قوله
جاز ان يكون معرفة اذا قصد به معين قوله وانما قال جاز لانه

اذا لم يقصد انه بل يصح ان يكون نكرة قوله ولهذا يوصف بالمعرفة
يا طالعا جبلا الظاهر يقتضي قوله فكيف يصح الخ لانه يلزم النكرة بالمعرفة
مع ان تقدير موصوف نكرة واجب ليكون مثلا لقوله وينصب
ما سواهما لان المراد منه وجب النصب ولا يكون مثاله
يا طالعا جبلا واجب النصب الا اذا كان موصوفه المقدر نكرة
لانه يكون تابعا للفظ بخلاف ما اذا قدر موصوفه معرفة فانه
يكون جائز النصب والرفع لكونه تابعا للمنادي المفرد المعرفة قوله
اللهم الا ان يقال الخ يعني يا طالعا قبل وقوعه موقع الموصوف
كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف باشر حرف النداء ولم يمنع
قصد تعريفه كما في يا رجل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة
حرف النداء قد يقصد تعريفه قوله اي يقال يا رجلا الخ يعني ان
الجار والمجرور وقع حالا عن يا رجلا نبقدير يقال او مفعول مبين
لهيئة رجلا مع قطع النظر عن النصب فيقدر توقيت نصب
رجلا وليس مبنيا لهيئة مع ملاحظة النصب معه حتى يشعر
بان رجلا مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من
التقييد قوله لا يوصف بالمعرفة بل يجب وصفه بالنكرة نبقدير
انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات للنكرة قبل النداء قوله وان
كان الخ اي وان كان الوصف بالنكرة وهي الجملة او الظرف فانهما
في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء
اعتمادا على ما سنذكره فكانه مستثنى من القاعدة بقرينة الآتي
قوله الا ان حكمها في قوله والبدل والمعطوف الغير الممتنع الخ فانهما كا

المنادي

المنادي الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء
كان متبوعهما مضموما او لا نص عليه سيبويه كذا في الرضي قوله نحو يا
زيد عمرو وعلى ان عمرا عطف بيان زيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادي
اي المستقل قوله ولم يحملوا الخ اي لم يحملوا عمرا على محل زيد الذي
هو النصب لكونه مفعول ادعو لان الظاهر انما يترك الى المقدر اذا كان
المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة
بناء كما في يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما في الاستثناء
كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا الامرين منقولان ههنا
قوله كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو الخ واعلم ان مسئلة الحمل على
محل المجرور بالمصدر مختلف فيه فذهب الكوفيون وجماعة
من البصريين الى جواز الحمل على المحل في جميع التوابع وذهب
سيبويه ومحققو اهل البصرة الى انه لا يجوز مطلقا وفصل ابو عمرو
فاجازه في المعطوف والبدل ومنع في النعت والتاكيد فهذه
ثلثة مذاهب والصحيح الاول فتاول لورود السماع كقراءة
الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون
وتاول المانعون على اضمار مانع وفيه تكلف كذا في شرح التسهيل
وفي شرح الرضي قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل
على موضع المجرور باسم الفاعل او بالصفة او بالمصدر وانما جاز
مما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او مصدرا من
جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة وهذا
الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا

كان المقدر الاقوى امس بالمحل من حيث كونه اعرابا والظاهر كونهما
كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على اللفظ كما مر في باب
الاستثناء اذا عرفت هذا فقول المحشي كما في يعجبني ضرب
زيد عمرو يحتمل ان يكون مثالا للمنفي وان يكون مثالا للنفي
وعلى الاول معناه لم يحملوا على محله كما حملوا على محل معمول
المصدر على خلاف القياس لورود السماع وعلى الثاني
لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى
حملوا ما جاء على خلاف اللفظ فيفيد المبالغة في عدم جواز
الحمل على محل المعرب وبالجملة عبارة المحشي لا تخلو عن
اختلاق والظاهر ما في الرضي واما نحو يعجبني ضرب زيد وعمرو
فسيأتي الكلام عليه في باب الاضافة فانه جواب عن سؤال
مقدر كما لا يخفى قوله فان الرفع الخ يعني ان الحكم بجواز
الرفع في تابع المنادي مسبوق بامكان الرفع فيه بناء
ولا يتصور الرفع في تابع المستغاث بالالف لعدم الرفع
في متبوعه قوله في ادراجه فيه بذلك لانه يحتاج الى التعميم
المذكور في ادراج المضاف بالاضافة اللفظية يحتاج في
اخراجه الخ كما في قوله اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج في
اخراج شبه المضاف عنه الى تمحل ارادة الكامل منه
قوله فاعتبر حكم المفرد الخ ولم يعكس الامر لان اعتبار
عطفهما حكم المفرد فيما اذا كانتا منادى بان يكون مرفوعا
يقتضي رفعهما حال كونهما تابعين بطريق الاولى لانه اذا

لم يتصف

لم يتصف حال مباشرة حرف النداء فكيف يتصفان حال كونهما
تابعين فيلزم ترك العمل بالشبه بالاضافة قوله يا هؤلاء العشرين
رجلا مثال لشبه المضاف بالاضافة اللفظية قوله صرح به في المفصل
وترك التصريح به ههنا لسبق الفهم من كونه تعيين للاول الى ان
حكمه حكم الاول قوله لانهما يفيدان الا ما يفيده الاول يعني
ان البدل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيده الاول وههنا
ليس كذلك قوله واذا وصفت الخ معطوف على مقدر اي
هذا اذا لم يوصف الثاني قوله فابو عمرو يضم الثاني كما في حال عدم
الوصف نحو يا زيد زيد الطويل وحكى يونس عن رؤبة انه كان
يقول يا زيد يا زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه تاكيد مثل
يا تميم اجمعين فلا يمنع اذن رفعه قوله ولا يجوز ان يكون الخ اي
لا يجوز ان يكون زيد الثاني مع صفته وضعا للاول لان كلا وصفه
صار مع الصفة كالوصف للاول منه نحو لا ماء ماء باردا قوله
على الاختصاص اي انت العالم او اعني العالم قوله فحكمه حكم البدل
اي حكم المنادي المستقل عند الرضي قوله يشعر الى ما مع الاستقلال
فان تعليق الحكم بالوصف الصالح للعلية يشعر بكونه علة له قوله
ولم يخرج عنه الخ يعني لو قال والمعطوف المعرف باللام لدخل
في هذه الضابطة لفظ الله المعطوف في هذه المثال مع خروجه
عنها لكونه في حكم المنادي المستقل لكونه منادى في الحقيقة و
جواز مباشرة حرف النداء له قوله لتعين الرفع اي الضمة
التي هي شبيهة الرفع لدخوله فيما سيأتي من قوله والبدل و

المعطوف غيرها ذكر حكم المنادي المستقل قوله وابنى
الصفة الخ بيان للفرق بين صفة المنادي وصفة اسم لا المبنى
حيث لم يجز بناء الاولى وجاز بناء الثانية نحو لا رجل ظريف
بالفتح وحاصله ان لا النفي نحو لا رجل ظريف متوجه الى الصفة
لان المنفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان
لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف في
الدار الظرافة التي فيها فالمنفي مضمون الصفة فهو
لنفي الظرفاء لا لنفي الرجل فكانه قيل لا ظريف فيها فلتحقق
مباشرة لا من حيث المعنى جاز بناؤها بخلاف النداء نحو يا
زيد الظريف فان المنادي لفظا ومعنى هو المتبوع دون
التابع فلم يباشره حرف النداء لا لفظا ولا معنى فلم يتحقق
سبب البناء فيها وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجز بناؤها
قوله والرافع الخ لما كان الرفع حركة اعرابية لا بد له من رافع
وبين ذلك مع الاشارة الى حاصل الاشكال فوي ههنا وهو انه كيف
اعرب هذه التوابع بحركة متبوعه المبني مع ان التوابع
تابعة للمعرب في اعرابه لا المبني في بنائه لاذا لا نقول في جاءني
عدو لا والكرام بجر الصفة ولذا عرف التابع بكل ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة وحاصل كلامه ان الرافع بهذه
التوابع حرف النداء لكونه مشابها للعامل الرافع في كون
اثر كل من حرف النداء والعامل الرفع اعني الضمة والرفع
عارضا اي يحدث في المنادي والمرفوع بعروض حرف

النداء

حاشيه ملا عبد الحكيم بر حاشيه ملا عبد الغفور

النداء والرافع وبزواله يزولان لهما مطردا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى
مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به كما يصح ان يقال كلما دخله
الرافع فهو مرفوع فلمشابهة الاثرين في العروض والاطراد تحقق
المشابهة بين المؤثرين فصار المنادي المبني مشابها
للمعرب فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيها التابعة بتابع المعرب
المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محل رعاية للبناء واندفع
الاشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث
كونه مشابها للمعرب قوله ولم يظهر الخ اي لم يظهر اثر كون حرف
النداء مشابها للرافع في المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجز
النصب رعاية للشبه بالمعرب لتحقق البناء فيه باعتبار وقوعه
موقع الكاف الحرفي ومانع عن تغير اخره بخلاف التابع فان المانع
غير متحقق فيه قوله مثل يا فتى ويا هؤلاء اشار الى ان المقدر بمعنى
المفروض فيشمل المحل ايضا لا بالمعنى المشهور المقابل للمحلي ولما كان
هذا الاطلاق غير شايع ايده بانه ذهب اليه الرضي حيث قال
في شرح قول المص يبنى على ما يرفع به الضم مقدر في المنقوص و
المقصود نحو يا قاض ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا و
يا هؤلاء وهكذا في شرح التسهيل قوله والاظهر لانه موافق للمتعارف
بين النحاة قوله للعهد اي الخارجي لتقدم ذكره قوله والجار والمجرور
الخ بالرفع معطوف على يعني عطف الاسمية على الفعل وليس منصوبا
داخلا تحت يعني اذ لا اشارة في عبارة الشارح الى بيان المتعلق
اصلا والتقديم للحصر اي يختار في المعطوف دون غيره من

التوابع المذكورة قوله لان المراد الخ فيه اشارة الى ان الا اختيار
قد يستعمل بمعنى الوجوب قوله ينبغي ان يختار الخليل في المعطوف
المعرف باللام الرفع اذا كان متبوعه منصوبا لمضي لكونه منادى
مستقلا ايض قوله اجيب الخ اي ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال
بل مع رعاية الاتباع اللفظي وهي لا توجد الا حين كون متبوعه
مضموما قوله لا معنى لها فيه لان التعريف حاصل بالوضع العلمي
على ابلغ وجه قوله كانه مجرد عنهما فيختار فيه الرفع كما في المجرد قوله
يجوز ان يراد الخ في يكون موافقا لما نقله الرضي عن المبرد قوله
كلامه في شرحه اي كلام المص في شرحه لهذا الكتاب يابى عن ايراد
ذلك قوله علما كان او غير علم ليبان لتغاير تفسير الشارح لما نقله
الرضي من حيث الصدق فان مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن
ونحو الصعق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضي فبين
التفسيرين عموم من وجه قوله وذلك اي دخول اللام للمح الوضعية
لا القصد منه معنى المدح او الذم لم يدخله اللام الا اذا وقع
اشتراك اتفاقي في اما ان تضيف العلم كزيد تاو زيدكم وتعرفه
باللام نحو ولبيد بن الزيد قوله قصد مدح او ذم بها اي بالوصفية
الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم
باعتبار معناه الاصلي قوله لكنه غير مطرد اي ليس كل علم كان في الاصل
صفة يصح دخول اللام عليه بل في البعض قوله وكذا اي يصح دخول
اللام قوله ولمعنى جنسي اي كلي في الاصل قوله يقصد به مدح او ذم بناء
على اشتهار ذلك المعنى الجنسي بصفة مدح كالاسد بالشجاعة او

بصفة

بصفة ذم كالكلب بالخسة قوله ولا خفاء الخ لكون الكون اللام عارضا
بعد الوضع العلمي قوله وجب ان يكون معها اللام اي لابد ان يكون وقت
استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب
والنجم او الاضافة كابن عباس وابن الزبير ليفيد اختصاص ذلك
الاسم به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علما له قوله وهو العلم الغالب
اي العلم الذي صار علما بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدي
قوله كالثريا الخ فانه لا يتصور بها معنى سوى المعنى العلمية قوله فانها
اي اعلام الاسبوع قوله عند سيبويه وعند المص رح ما لزمته
اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل
لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري
ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار
بالغلبة بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها قوله لكن يجب المتقدير اي
قدر استعمالها اجناسا قوله للالحاق تعليل لقوله اي اسما الترتيب
سيبويه ذلك الالحاق والتعليل بالحكم الاغلب اجراء للازم لانهما
مجرى واحد قوله وجوز الشيخ الرضي الخ لا وجه لتخصيص الرضي
بذلك فانه قاعدة محكية في التسهيل وان كان مع تابع المنادى
ضمه حتى يبدأ الاصفة على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور
باعتبار الحال وكذا في اللباب قوله صفة اما باعتبار جعل التعريف
في المعطوف للعهد الذهني فيكون في حكم ما اضيف اليه
امر او احد كما في عليك بالجماعة غير غير المسكون قوله المفرد مبني او
معرب كالمستغاث قوله فخرج عبد الله اي خرج بقيد المبني

النكرة فيجوز توصيفه بلفظ
غيرها اما باعتبار كون غير
معرفة لكونه مقابل ...

عبد الله بقيت على المبهم بين ان وزيدون قوله اذا جعلته علما
اذ لو لم يجعل العلم خرجا بقيد المعلم اذ المثنى والمجموع ليس بعلم
الا الفاظ معدودة كابانين وعماسين وعرفات قوله اي سهل
ذلك الخ اشارة الى فايده توصيف الفجة بالموصول قوله لا بالتوسط
فلا يصدق القاعدة كلية وقد تقرر في غير هذا الفن ان
مهملات العلوم كليات قوله في الزيدان الخ حرف النداء وعناء
اللام قوله وقد يجاب الخ اعلم ان تحقيق المقام يستدعي مقدمة
وهي ان تثنية العلم وجمعه لما كان خلاف القياس بوجهين
احدهما انه لم يوضع الا مفردا فاذا قصد تثنيته وجمعه فقد زال
العلمية والثاني ان التثنية في الاسماء بالحاق الزيادة المعلومة
ليدل على ان معه مثله من جنسه ولا شك ان الاعلام وان
تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضعا واحدا حتى
يكون تثنيتها بدل على شيئين من جنس واحد فقال الامام
وابن يعيش انه اذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها
ثم ان قصد تعريفها عرفت باللام كسائر اسماء الاجناس و
هذا غير مستقيم لانهم لم يستعملوا الاعلام مثناة ومجموعة
نكرات الا قليلا ولان تنكير الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه
فلو كان التنكير لاجل التثنية وجمعه لكان تثنيته وجمعه قليلا
وليس كذلك وقال المصرح ان العرب لما وصفت الاسم
المثنى والمجموع للايجاز كراهية تكرار اللفظ الواحد مرة او
مرة ان العلم احق بذلك لكثرته اغتفروا امر خروجه بالوجهين

المتقدمين

المتقدمين لما قصدوا الاختصار فيه فاجروا اشتراك اللفظ
فيه مجرى اشتراك المعنى والتزموا ادخال اللام العوض في التثنية عوضا
عن العلمية الزايلة من مفرده من غير تنكيره الذي هو قليل مخالف
للقياس فجبروا التعريف الذايل بالتثنية بالتزام اللام فهم التزم   بالزامه
التعريف المحلى له فكان فيه توفية الامرين الخلاص من التكرير
الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان
متغايرين لانه غاية المجهود هذا خلاصة ما في شرح المفصل
والرضي اذا تقرر هذا فنقول اعتراض المحشي ليس مبنيا على
مذهب الامام لان تعريف العلم باللام عند تثنيته غير
لازم عنده فيجوز ان يكون المنادي في يا زيدان تثنية
علم منكر قصد تعريفه بالنداء بل معناه مختار المصنف من
اللام اذا كان لازما لتثنية العلم وجمعه لا يمكن نداء مثنى
ومجموع بدون اعتبار اللام فاندفع ما اورد من ان
قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام
لان تثنية العلم لا ينحصر بدون اللام فيكون القصد الى
تثنية المعرف باللام وما قيل انه لو اريد نداء الزيدان المعهودان
لقيل يا ايها الزيدان فيه ضبط لا نعت اي لا يكون الا
المعرف باللام الجنسي صرح به في التسهيل قوله وقد يجاب
الخ خلاصة الجواب ان التعريف اللامي جبر للتعريف الفائت
بزوال العلمية فالمدلول باق على حاله الاول والتعويض
بين الدالين العلمية واللام وليس للتعريف لعدم ضرورة

بالتشنه نكرة بل تبديل تعريف بتعريف حفظا للعلم عن التنكير
فاندفع قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف
فيكون اللام للتعريف قوله فيخرجان الخ بقوله المعرف باللام
لان المراد به ههنا ما يكون بقرينة حاصلا بسبب اللام
لا ذا اللام والا لانتقض القاعدة بنحو الرجل قايم اذ سميت
هذه الجملة فانك تقول يا الرجل قايم نص عليه سيبويه كذا
في شرح التسهيل قوله بالتنكير الصواب تركه لما عرفت من
ان السوال والجواب مبنيان على مختار المص وهو لا يقول
بتنكيره كيف ولو كان تعريفه باللام بعد التنكير لكان
كساير النكرات اذا قصد تعريفها وليس بجري الحقيقة
قوله ونحو النجم والصعق ولا يقال يا ايها النجم ويا ايها
الصعق واستثناء يا الله من هذه القاعدة فالوا يا الله
خاصة صحيح لان تعريفه في الاصل باللام ثم صار بالغلبة
علما قوله كثيرا ما يطلق الخ ومنه قوله تعالى واذا قرات القران
فاستعذ بالله وقوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا و
جوهكم الايه انما وجب التاويل بالارادة لان نداء المعرف
باللام بعينه قولك يا ايها الرجل مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزاء لا
لان نداء المعرف باللام غير صحيح حتى يتجه عليه ما يتوهم من انه
اذا لم يصح نداء لا يصح ارادة ندائه عند اهل اللسان
ايض فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع قوله على الاطلاق
اي على معرف بالنداء قوله لخصوصها فانه لا يصح ان يقال اذا

نداء

نداء العرش قيل يا ايها الرجل قوله ولك ايض في تصحيح الخ يعني ان
اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله
بالوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون موسى وقد اشتهر
هذه الامثلة بين النحاة بتوسط اي وهذا وكليهما فيجوز
ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلثة
هي موصوفة في الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في
النداء قوله قال الاخفش في شرح التسهيل ذهب الاخفش في
احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر لمبتداء محذوف واي
موصولة بالجملة قوله وجوبا اندفع بذلك ما قيل انها لو كانت
موصولة لجاز اظهار صدر صلتها ولكان اولى من حذفها
مع انه لم يات باظهاره قوله ويؤيده تعرضه لبيان مويد الموصلة
دون الموصوفة اشارة الى ان مويداتها ظاهرة لا يحتاج
الى البيان منها عدم الاحتياج الى الحذف ومنها صدق
النعت عليه ومنها الموافقة مع هذا فانه موصوف بما بعده و
منها انه لو كانت موصولة لجاز ان يوصل بجملة فعلية او ظرف
ومنها لزوم جواز يا ايها النجم ومنها كونه مقصودا بالنداء
فان الوصف اقرب بافادته ومنها اختلافهم في جواز نصب ما
بعدها فانه انما يحتاج الجاز في جوز نصبه ولو كانت موصولة
لتعين ثبوت الرفع ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعدها فانه
انما يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة قوله
كثرة وقوعها موصولة في غير هذا الوضع قوله وانما لم ينصب الخ

فيقصد ... لانه ... لا يصلح ... لبنا ...

يعني لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها
قوله بني على الضم اي الاغلب فيها ذلك كما سيجي في الموصولات
نحو في النداء على هذا يكون داخلة على اسم مبني على الضم ولم تغيره
وان كان مضارعا للمضاف نحو ها التنبيه من المقصد بالنداء
فانه نص فيها اي في الوصلة لانه موضوع بسبهما يزال ابهامه باسم
بعده يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع فلا يصلح
يا هذا وجوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما
في يا هذه الطريفة واوجب رفع نعت اي قوله ويوتى بتابعه
الخ اي ولعدم كون هذا نصا في الوصلة قد يوتى بتابعه بعد
الصفة لكونه منادى كما يوتى بتابع تابعه لكونه وصلة قوله
لامتناع وصف هذا الخ اي لا يوصف اسم الاشارة الا باسم
الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية
من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان
ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية
حصل من اسم الجنس وتعيين الفرد من افرادها قد علم من
اسم الاشارة فلم يبق الا التطابق بين النعت
والمنعوت واخص التي التعريف اللام اذ هي اقل من
المضاف اليه قوله ولا يجوز الخ عطف على قوله قد يقتصر الخ
اي ولذلك اي لكون اي نصا في الوصلة لا يجوز الاختصار
على ايها فلا يقال يا ايها لعدم دلالته على الماهية بدون
ما بعده ولا يوتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى

بل يوتى ابدا بتابع تابعه لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة
اليه قوله الا اذا قصد التحقير بان يكنى به عن ان المخاطب ليس
فيه شي مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشي
وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة قوله والا توقف الذهن
وتحير انه منادى قوله بحسب الوضع متعلق بطالبا تلفظ نبي
وما بمعناه وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال
ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة قوله ليشتد
الحاجة الى التعيين فيكون اول على عدم كونه مقصودا
بالنداء قوله يكون طالبا المعرف باللام فان الكلام في التوصل
الى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغايب المبهم كما في ربه
رجلا والموصول فانهما وان يطلبان ما يزيل ابهامهما من
التميز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام قوله اذا اريد
تعيين الخ قيد بذلك لانه قد يزول الابهام بالاشارة الحسية
قوله لما عرفت من قوله فالنجر بعدها التنبيه ما فات بعد
حرف النداء قوله بخلاف ما اذا لم يقطع نحو اي رجل في الدار
قوله او بدل الخ نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى قوله فانها
معينة الخ اما في صورة الاضافة فقط واما في صورة التنوين
فلان التنوين بدل من مضاف اليه مقدر قوله وانما وصف
اولا الخ فيه اشارة الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا لكن
ثانيا وذلك لانه رافع للابهام في الحقيقة فيكون كلا الامرين
من اي وهذا وصلة لنداء الا انه تدريج في ازالة ابهام

بان ازيل اولا يجعل مشارا ثم بيانه جنسه ولا يرد ما قيل انه
اذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب مصوغا لاجل نداء
المعرف باللام على ما ادى اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة
قوله اندفع الخ يعني لو اجرى الكلام على اطلاقه بان يقال انها توابع
معرب و توابع المعرب تابعة للفظ يرد عليه ان تابع المعرب قد يجوز
فيه الوجهان ان يكون تابعا للفظ وان يكون تابعا للمحل بخلاف
ما قاله و قدرنا انه اندفع النقض لان توابع المنادي المعرب يكون
تابعة للفظ فقط لان المنادي المعرب اما منادي مضاف لا محل له
واما مستغاث ولهم محل النصب لا يحمل على محله لانه على التقدير
مفعول ادعو بواسطة اللام او بدونه فلا فايدة في ترك الاعراب
الظاهر والرجوع الى المقدر بخلاف الحمل على محل اسم ان فان فيه دلالة
على كونه عمدة وتركنا من الكلام وان ان لا تغير معنى الجملة قوله للوحدة
لانه ليس للتنكير اذ المراد معرب معين وهو الرجل فيحمل بمقتضى
المقام على الوحدة والمراد به الواحد الكامل اي لا يكون فيه التعدد
لا ذاتا ولا اعرابا كما هو المتبادر فلا ينتقض الحكم الكلي بالمثال المذكور
وبما ذكرنا اندفع ما قيل انه هذا الرفع بلغ من التكلف مبلغا
لا يلتفت اليه الا من الاشخاص من التعسف قوله فلانه منادي
معنى لانه المقصود بالنداء واي وهذا انما هو لمجرد التوصل
ودفع لزوم اجتماع التي التعريف قوله فيكون منصوب المحل قبله
عليه ان اعراب النصب للمنادي لفظا لا للمنادي حقيقة والرجل ليس
منادي لفظا وان كان منادي حقيقة اقول انهم قالوا الاجل ان

ان

٢٣٦

اسهام

ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسم المضموم في محل الرفع
لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم
بالرفع بخلاف ان المقصود المفتوحة وهذا الوجه في اثبات المحل جار
في الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء هو الرجل وتوسط الوصلة
لا تؤثر في عدم كونه مقصودا بالنداء وقد نبه عليه بالتزام الرفع كان
الوصلة كالعدم فيكون الرجل في محل النصب وكما انه لا يشترط في كون
المعطوف على اسم ان مرفوع المحل كونه مبتداء لفظا ينبغي ان لا يشترط في
كون الرجل منصوب المحل كونه منادي لفظا والفرق تحكم قوله في
النداء وغيره اي غير النداء وهو القسم اذا حذف حرف القسم و
صدر بهمزة الاستفهام قبل الفاء او صدر بهاء التنبيه ولزم
زيادة ذا بعد المقسم به في الرضي فما قطع الهمزة فيلتقي ساكنان
في يا الله واذا الله وها الله ذا والمراد جواز القطع فان في نداء
وجوها حذف الهمزة فيلتقي ساكنان على حدهما وحذف الفها
مع الهمزة وقطع الهمزة لكونها لازمة فكانها من نفس الكلمة وكذا
في ها الله ذا اربعة اوجه وتفصيلها في الرضي في باب حروف الجر
وحذف حرف الجار نحو الله لافعلن كذا قوله وقد يراد في آخره ما نحو
ماذا عليك ان تقول كلما سبحت او صليت يا اللهم ما امر دو علينا به
شيخنا مسلما قوله نحو اللهم وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير
مخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء قوله الا اسماء المختصة
النداء اي لا يستعمل الا في النداء في المتسهل وهي فل وفلة وملكان
وملامان وملام ونفرهان والمعدول الذي فعال في سب المذكر نحو يا
خبيث والي فعال مبنيا على الكسر في سب المونث نحو يا فساق قوله

الانسان ويما يا رجل
ويا امراة ولام محذوف
واصله فلي لان تصغيره
صح

سماعا متعلق بلا ترهف توصيف يعني لا مانع من توصيفها قياسا
قوله نحو يا فل وقلتي الخ قل وقلة كنايتان عن نكرة من يعقل فهي لجنس فلي ويقال
الكوفيون انهما مرخما فلان وفلانة فعلي هذا هما كنايتان عن علم من يعقل
و قوله ونحو اللهم الخ جواب لما استشهد والمبرد علي جواز توصيف اللهم
بهذه الاية نحو قوله نحو معاد الاله اخره ولا ادمية ولا عقلية ريرب
يعني اعوذ بالله من ان يكون الجنينة قوله في غيرها اي غير السعة و
هو الشعر قوله يسمعها الخ يسمعها بحلقه من ابي ورباح يسمع لاهية
الكبار بضم الكاف صيغة الصفة المشبهة كشجاع قوله وفيما قصد الخ الفرق
بين الوجهين ان المعنى علي ذكره الشارح جاز لكسر في ذلك التركيب قراءة
الضم والنصب وعلي ما ذكره المحشي اراد الضم والنصب علي طبق واذا
نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وان توجيه المحشي لا يحتاج
الي اعتبار قيد كون المنادي المكرر مفردا صورة فيحتاج في بيانه
الي تكلف قوله اما ان الاول مفرد الخ في المرضي يعني بمثل المنادي
المكرر اذ اولي الثاني اسم مجرور بالاضافة ولما كان هذا علي
اطلاقه غير صحيح اذ لو كان المنادي المكرر نكرة او مضافا لا يجوز
في الاول الضم قيد الشارح المنادي بكونه معرفة مفردا وقيد الا
فراد بكونه صورة اذ في الحقيقة كلاهما مضافان اذ الاول مضاف
وافراد الاول صورة ظاهر لعدم ذكر ما يصلح للاضافة اليه بعده
واما كون الثاني مفردا صورة فلانه تكرار للاول بعينه فلا يغاير بالا
فراد الاضافة قوله واما عدي الخ يعني ذكر عدي بعده مجرورا لا
يعين كون الثاني مضافا لان حالة مجهولة لانه يحتمل ان مجروره
باضافة الاول او باضافة الثاني وعدم لزوم الفصل ان كان

موصلا فتح

٢٣١

لم [illegible]
ملتقيين اضافة الثاني فكونه تكرارا للاول يعين الاضافة واذا
لم يتعين اضافة الثاني كان مفردا صورة قوله لانه خرج عن
العلمية بالاضافة فان العلم اذا نكر يستعمل بالاضافة نحو
زيد ناخر من زيدكم وفيه ان العلم قد يضاف مع تعريفه
وذلك اذا اضيف العلم الي ما هو متصف به معنى نحو زيد
صدق وانه لم يكن في الدنيا الا زيد واحد كذا في المرضي و
من هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين لان المغايرة بين
المقصودين انما هو علي تقدير افادة الاضافة للتخصيص
او التعريف اما اذا كانت العلمية باقية بحالها فلا وكذلك
كون المضاف اوضح من المفرد انما هو علي تقدير الاشتراك
في العلم وكون الاضافة للتوضيح اما اذا كان لمجرد المدح او
الذم فلا قوله وانما جيء بتاكيد المضاف الخ بيان للمقتضي وقوله
وجاز الفصل الخ بيان لانتفاء المانع قوله لئلا يستنكر الخ
يعني لو ذكر الثاني بعد المضاف اليه لبقي مستعملا بدون
احد الامور المثلثة وذلك مستقبح عند قصد معنى الاضافة
فقدم عليه ليبقى صورة الاضافة بحالها قوله في السعة وان لم
يخص الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة و
ذلك بالظرف خاصة في الاغلب قوله وان قال اي الشاعر اوله
فلا والله لا يلقى بما لي اي لما بوجد قوله لئلا يلزم الخ يعني القول
باضافة ان الاول الي عدي يستلزم القول بان يتم الثاني

موخر في الاول لهم وبالفصل بين المضاف والمضاف اليه
قوله كذلك الثاني لموافقة الاول قوله لا يحتاج الى من يتحرك
الخ فتح الباب كناية عن نفي من يتولى امره قوله اي لست بابن
رشده في النهاية يقال هذا ولد رشدة اذا كان لنكاح صحيح
كما يقال في ضده ولد زنية بالكسر وقال الازهري كلام العرب
فلان ابن زنية وابن رشدة وقد قيل زنية ورشدة والفتح
افصح اللغتين قوله وهذا الاصل لان كل كلمة على حرف واحد
اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن واصل حركتها
الفتح لان الحرف الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف فلا
يحتمل الحركة الثقيلة من الضم والكسرة وقال بعضهم اصلها
الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل قوله وهو الاكثر
في الاستعمال اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج
اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا
يبتدا بها مع كونها حرف علة قوله وقد يضم ما قبل الياء المحذوفة
قوله للعلم بالمراد تعليل لقوله فقد يضم قوله روما للخفة الى كون
الالف خفيفة بالنسبة الى الياء ومدة حاصلة من انفتاح
الفم قوله اي ليس بشاذ اي ليس بقليل قوله والاصل يا بنيا
اصل يا بني بثلث يا دات مصغر ابن مضاف الى ياء المتكلم
قلب ياء المتكلم بالالف فصار يا بنيا ثم حذفت الالف قوله
لاجتماع اليائين يعني لاجتماع اليائين صار الكلمة ثقيلة مخففت

بقلب

حيث يقلبها الهاء الفا وحذف فيها وشاع استعماله كذلك قوله وبالهاء
للملابسة متعلقة من الافعال العامة لعدم القرينة على تقدير
الخاص وما قيل ان تقديريكون يقتضي وجوب الهاء في الوقف
والوجوب ليس الا مع الالف ففيه ان المتعارف في العضايا
التي لم يذكر جهتها الاطلاق العام والحمل في بعض المواد على
الضرورة لخصوصية المقام قوله حال من الضمير المنتكن في الجار
والمجرور اي موقوفا قوله او ظرف اي في حالة الوقف قوله يوقف
بالهاء وقفا فوقفا مفعول مطلق وقرينة على تقدير الفعل
الخاص قوله لبيان الالف لان الالف حرف خفية بعدها حرف
اخر وذلك في الوصل يتبين النطق بها واذا لم يات بعدها
بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى يظن ان اخر الكلمة مفتوحة
فلذا وصلت بحرف لين لتبيين جوهرها قوله لانها عوض
عن زايد اي زايد على بناء الكلمة خارج عنه فلو جاز جانب
التانيث جعلها هاء حال الوقف قوله بخلاف بنت فانه
لا يوقف عليها بالهاء لان التاء عوض عن اصلي لان
اصل بنت بنوة بفتحتين نقلت الى فعل
بالكسر والسكون وحذف الواو واعتبرت التاء عوضا عنها
لان وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض قوله للمذكر اي
يا ابت قوله مناسبة للحرف المبدل لكونها اصلها ومتولدة
من اشباعها قوله وقد جمع الفرزدق بينهما اي بين عوض
والمعوض عنه في ضرورتها في شرح التسهيل وقد اجاز

سيبويه لمواتاة وكلاي العملس في التبت قوله لان احدهما انه لحق
لان الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما والثاني انه جعل الواو بدلا
من الهاء لخفائها وهذا انما قاله ابو العباس بناء على ان الميم بدل
من الواو وعلى ثبوت لغة المقصر فالميم اصلية قوله يعني ان الجواز
وقوعي يعني فسر المص الجواز بالوقوع لان المراد منه الجواز الوقوعي
فالوقوع لازم له فذكر الملزوم واريد اللازم فاندفع ما قيل ان
كون المراد الجواز الوقوعي لا يصحح تفسير الجواز بالوقوع قوله يتبادر
اليه الذهن فاذا قيل ان كون المراد الجواز هذا واقع في الاستعمال
يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام اي النثر لانه الكثير الشايع
في المحاورات قوله ويؤيده الخ لان المط مقابلة المتباينين
قوله ويجعل الجواز شاملا للضرورة ويكون المقابلة باعتبار
الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام للخاص حتى يجب
تخصيص العام بما عدا الخاص قوله فيقصد سرعة الفراغ فيحذف
اخره اعتباطا تحصيلا للسرعة قوله مع ندرة الالتباس اي التباس
المنادي بغيره بواسطة الترخيم قوله كثرة اتباع للاسمية الخ
نجاء الترخيم في حالة النداء لانه يفهم لكثرة اساهه اسمه و
ان حذف فيه شيء بخلاف غير حالة النداء فانه يلزم الالتباس
قوله فعل الترخيم اي يرخم غيره ضرورة قوله باتحاد الفاعل اي فاعل
كون فاعل المفعول له وفاعل الفعل المعلل واحدا كما سيجيء
قوله انه ضرورة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
قوله يا رمية آخره لا يري مثلها عجم ولا عرب في التاج المساعقة

المواتاة

المواتأة والمساعدة قوله ان تقدم الخ لان الحكم على الشيء
بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى قوله لانه المقصود اي بالذات
والتعريف من مبادي الاحكام قوله بدليل اعتبار الخ اي
المضاف اليه ليس آخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب على ما
قبله والكلمة الاخيرة من بعلبك وكذا تاء التانيث آخر
الكلمة لاجراء الاعراب عليها وان كان بحسب الاصل كل واحد
منها كلمة براسها قوله لان حذف آخره الخ لا لمجرد التخفيف
فحذف بقوله تخفيفا قوله اما تقديرا للاعراب وذلك خلاف
الاصل مع كون هذا الاسماء مع كثرة الاستعمال قوله في التركيب
اي في تركيب كلمة باخري قوله هذا المعنى بلا علة سوى التخفيف
قوله ذبح الشاة بلا علة لعل ذكره الشاة لمجرد بيان التعلق
ففي التاج الاعتباط اشتر اي علت كشتن قوله كان الترخيم
يعني اظن ان وجه التخصيص بالاسم ان الترخيم لا يوجد
في غيره قوله اي ترخيم و تكون قوله وشرطه معطوفا على المنادي
على قوله وترخيم المنادي جايز وقوله وهو حذف في اخره جملة
معترضة لبيان مطلق الترخيم فلا يلزم تفكيك الضماير قوله
اوسبق منه الخ في قوله وينصب ما سواهما فبقرينة ذلك السبق
يحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشبه به بخلاف تعميم
المضاف بحيث يشمل المشبه به فان قرينته خفية وهي كون المشبه
بالمضاف مشاركا بالمضاف في اكثر الاحكام قوله قيل اكتفي الخ
فالمضاف محمول على معناه الحقيقي وحكم المشبه به مشترك فيه

الذكر اكتفاء بذكر اصله قوله لانه يدون المضاف اليه لان
المنادى في يا غلام زيد المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد
قوله حذو حظكم تمام البيت حذو حظكم يا آل عكرم قوله واذكروا
واخها والرحم بالغيب تذكرو والاخرة ما عطفك على رجل من رحم
او قرابة او ظهرا ومعروف والجمع الاواخ والرحم القرابة و
الرحم مثله قوله هذا ظاهر لان كل واحد من جزئيه دال على
معناه بالاستقلال قوله تداعي حال جزئيه الخ فيكون كل واحد
من جزئي المركب العلمي منفصلا عن الآخر بالنظر الى اللفظ
قوله بعد رعاية اللفظ والمعنى فلم يمكن الحذف من الاول نظرا
الى المعنى ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيه بالكلية قوله شاذ اي قليل غير ضابي على العبابة لانه بمنزلة
المستثنى من القاعدة قوله اعني فتح الباء كما في قوله كليني لهم يا اميمة
ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب فصار في غير المنادى المرخم اذا كان
بالتاء وجهان ضم التاء وفتحها قوله يلحقون ها السكت نحو رهو ق
وحنهل قوله على السكون اي سكون الحاء قوله ففي قبل التعريف الخ اخره
ولا كان موقف منك الوداعا ضباعة اسم ابنة ضبيعة لمدوح الشاعر
والمراد والدعاء بان لا يكون وداع وفراق منك متعلق بوداع اي
لا يكون موقف الوداع موقفا منك اي من اجل وداعك قوله فيل لا بد
الخ في بعض شروح المتن قال الامام الجديني احترز بقوله زيادتان في
حكم الواحدة عما لا زيادة في اخره مثل جعفر وعما فيه زيادة واحدة كزيد
وعما فيه زيادتان لكن لم يزد معا كما لوجمع زيد قمر علي زائد قم شد

اشبع كسرة القاف حتى يصير زيدهم فان الياء لم يزد مع الميم بل بعده و
عما فيه زيادة زيدتا لا لمعنى كعصنصر انتهى فان الصاد والنون زيد
معا لا لمعنى بل للالحاق بسفرجل نص عليه في شمس العلوم فانه اذا رخم
يقال عصنص بحذف حرف واحد يقال يوم عصنصب اي شديد الحر
او شديد كذا في القاموس قوله صفة زيادتان اي زيادتان كائنتان
في حكم الواحدة احترازه عن نحو ارطاة فان الالف زيدت اولا للالحاق
ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط قوله ومن قبل فلان في السعادة
اشارة الى دفع ما قيل ان حكم الواحدة في الزيادتين وبين الزيادتان
في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية وحاصل الدفع ان الظرفية عبارة
شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما في
فلان في السعادة كما ان حصول الصفة في الموصوف يشبه بحصول
المظروف في الظرف فيقال على العكس قوله كزيادتي مسلمان الخ فان
الالف زيدت لمعنى التثنية والنون عوض تنوين المفرد للدلالة على تمام
الكلمة وكذا زيادتا جمع المذكر السالم وزيادتا جمع المؤنث السالم
مجموعهما لمعنى واحد وهو تانيث الجمع وزيادتا مروان ونحوه
للتذكير وياء النسبة لمعنى النسبة وشبهها محمولة عليها والفا
التانيث اي الممدودة كصحراء لمعنى التانيث وهمزة الالحاق مع
الالف التي قبلها كما في علباء وخنناء فانهما ملحقان بقرطاس
بكسر القاف وضمها محمولة على الممدودة لكونها مثلها صورة وبهذا
اندفع ما توهم من ان زيادة الهمزة مع الالف اذا كانت للالحاق
لا يكون زيادتان لمعنى وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لاخراج

نحو عصيصيب قوله لم يقيد الشارح الرضي به اي باصلي ولعل وجهه انه
يستلزم في عبارة المتن تركيبا يعني واخذ ما لا يعني لانه لابد من
اعتبار اصلي وبعد اعتباره لا حاجة الى اعتبار صحيح قوله كان عليه
الخ ويمكن ان يقال انها خرجت بقوله حرف فان المراد به حرف المباني
وتاء التانيث من الحروف المعاني قوله ليخرج نحو سعلات فانه لا
يحذف منه الا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وان كانت على
حرف واحد السعلاة والسعلاء بكسر العين الغول او ساحرة الجن
كذا في القاموس وفي الصحاح اخبث الغيلان قوله فعلى هذا اي
على اعتبار قيد صحيح سواء قيد باصلي او بغيرها التانيث يكون
النسبة بين القسمين عموم من وجه فلا يكفي ذكر احدهما عن ذكر الآخر
كما يتوهم من تمثيل المصرح للقسم الاول باسماء ومروان قوله في اسماء
لان آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادتان في حكم الواحد
حيث زيدتا معا قوله وافتراقهما الخ فان آخر بصري ياء النسبة وهي حرف
علة فلا يصدق القسم الثاني عليه ومختار ليس في آخره زيادتان
لكون الراء حرفا اصليا فلا يصدق عليه القسم الاول قوله احتراز
الخ فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لحصول الواو والياء فيهما
بالحركة ويقويهما والشرياق بكسر الشين المعجمة وسكون الراء قوله فخرج نحو
سنور وعلو فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لمشابهتهما اذن
بالحروف الصحيحة القلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون
الا في الالف والاجراء والياء والمتين حركة ما قبلها من جنسهما
السنور بكسر السين المهملة والنون المفتوحة والمشددة وسكون

الواو

٢٥
حاشية ملا عبد الحكيم
على حاشية ملا عبد الغفور

الواو والهمزة جمع سنابر والعلو بضم العين المهملة واللام المشددة
المفتوحة وسكون الواو بالفارسية كدو كذا في الصحاح قوله
لم يحذف زيادتا مثون مع كونه جمع المذكر السالم قوله لانها غير تاء
يحذف الالف وتحريك الياء قوله كثمود خبر بعد خبر اي فكانه مثل ثمود
فاعطي حكمه في الترخيم بان حذف حرف واحد منه قوله فصل هذا
التفصيل اي جعلهما قسمين فاعتبر في الثاني قيد صحيح ليكون بينهما
عموم من وجه ولم يقل عبارة مجملة يشتمل القسمين كما وقع في التسهيل
لابن مالك قوله ولم يقل يحذف فان الخ فان قيل لا يكاد يصح هذا المجمل
لانه لا يخلو اما ان يقيد بقوله وهو الاكثر من اربعة احرف اولا
فعلى الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان في حكم الواحد
فيخرج نحو مثون وفلون مع انه يحذف منهما الحرفان وعلى الثاني
يدخل نحو سعيد وعماد وثمود قلت نختار الاول والمراد من كونه
اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فيدخل
مثون وفلون واما ما قيل انه يرد على هذا المجمل نحو سعلاة فمشترك
الورود بين المفصل والمجمل لورود الجواب قوله ان الثاني
اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها
مع النون في المنهل لا معنى لهذا الاعتراض مع سماعه من العرب
قال سيبويه عن الخليل واما في اثنا عشر فانك اذا رخمته حذفت
عشر مع الف اثنان لان عشر بمنزلة نون مسلمين والالف بمنزلة
الواو واسم في الاضافة والتحقير كاسم مسلمين فيلقى عشر مع الالف
كما يلقى النون مع الواو وهو مقتضى لسماع الترخيم في ذلك على

هذا الوجه من الحرب في العلة ضنا بجهله المسموع وعند كان في العلل
النحوية فالمعنى فالاختصار لان المنزل منزلة الشيء يعطى حكم ذلك
الشيء وهو اراد الخليل وسيبويه بالاضافة المنسوبة بالتصغير التصغير
يعني ان امرائنا عشر في النسبة اليه وفي التصغير له كامر مسلمين
اذا نسبت اليه او صغرته فكما تقول مسلمي ومسيلم بحذف الواو
والنون تقول كذلك اثني ومر ثنيّ بحذف عشر والالف انتهى
وفيه ان كون ما نصه مقتضيا للسماع مم كيف وقد ذكر في شرح
التسهيل للعلامة المعربي انه قيل لم يسمع ترخيم المركب تركيب
المزج من العرب وانما اجازه قياسا ومنع الفراء من المركب من
العدد اذا سمي به وقال اثر الدين والذي اذهب اليه لا يجوز
ترخيم المركب تركيب خرج وعلى هذا فالعلة لا يكون بيانا
للمناسبة بل ~~بيانا جسيا~~ بل قياسا مبنيا للحكم ح يرد عليه
ما اورده المصنف بلا شبهة قوله بعلبك اي ادفعا ولا تخلد تاء
لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر قوله
كمسلمين اي بصيغة تثنية المونث قوله ورخمت بحذف الزيادتين
قوله بالهاء لان التاء تطرقت لفظا ولا توقف على تاء التانيث
الا في بعض اللغات قوله بقرينة الفاء فانها واجبته في
الجملة الاسمية فايراد الفاء مع ان المص بصدد الاختصار
قرينة على حذف المبتدا قوله لكون هذا الحذف الخ يعني ان
هذه الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية لان مناسبة
السابق يقتضي الفعلية والاسمية المعدولة يفيد

التحقير ح

واثنين ح

المزج ح

ترخيم ح

الاستمرار

للاستمرار قوله استمرارها اي استمرار حذف الحرف الاول من يحذف
بحسب تجدد استعمال المنادي المرخم المذكور في محاوراتهم و
الاستمرار التجددي يستفاد من المضارع لدلالته على زمان
الاستقبال المستمر المتجدد لا من الاسمية فانه دال على
الدوام الثبوتي فينبغي ان يقدر المضارع قوله هذا اي كون
استمرار ذلك الحذف تجدديا انما هو بالنظر الى افراد الحذف
الخ محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وماهيته
فاستمراره ثبوتي لانه مستمر ثابت في ضمن افراده المتجددة
بلا ريبة قوله فقدر المضارع فالقرينة عند الشرح الفاء
مع ملاحظة المناسبة لما سبق وعند المحشي الفاء مع روم
الاختصار رفتدير قوله يدخل اي يجوز دخولها قوله انما يجعلون
الخ يعني ان المعلوم من الاستقراء كلامهم ان المحذوف الخ
لعلة موجبة قياسية مطردة كما في عصا وقاض في حكم
الثابت وههنا ليس كذلك لان الترخيم جائز لا واجب
قوله اجيب بان المحذوف الخ يعني ان العلة ههنا وان لم
يكن موجبة لكن اجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية
اي داخلة تحت الضابطة مطردة في جميع الموارد مع انها
قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في المنادى اقصى ما
يمكن لتصغي المخاطب الى ما يجي بعده من الكلام المنادي
له قوله على وقاضي يرد الالف والياء المحذوفين لالتقاء
الساكنين لزوال الالتقاء بزوال الواو للترخيم قوله

نحو استجار فان وضعه بالادغام فسكون سكون المدغم
اصليا قوله بفتح الاخر اتباعا لما قبله قوله بكسر الكسر الاصل للساكنين
وهو اولى لكونه اسما قوله وان لم يكن اصلي السكون اي وان لم يكن
المدغم الباقي بعد حذف المدغم فيه اصلي السكون بل عرض
له السكون بسبب الادغام سواء قبله الالف ولا قوله باراد
بكسر الدال وتخفيفها في زاد اسم فاعل من رد قوله الفاء فصيحة
هي التي تدل على ان ما بعدها متعلق بمحذوف غير شرط هو
سبب لما بعدها كذا في الطيبي وقال القلب الفاء التي
يكون ما قبلها سببا لما بعدها ان كان ما قبلها محذوفا
فهي الفصيحة والا فهي السببية فالشارح جعل الفاء ههنا
فصيحة على وفق ما في الطيبي والمحشي على وفق ما قال القلب
فلو علق المحشي على قول الشارح فبقي على ما كان الخ هكذا
اشار قدس سره الى ان الفاء فصيحة ذلك ان تقدير الشرط
كان انسب واما القول بانها فاء النتيجة فسهو لان هذا
القول فرع للقاعدة الكلية بمثيل له اورد للتوضيح وليس
مقصودا بالذات اورد بالقاعدة المذكورة لابانة
المأول بالفعلية التأويل لتحصيل شدة المناسبة
لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير
تأويل قوله او المحذوف على تقدير ارجاع ضمير في نسخة قوله
وهو في حكم الثابت الى المحذوف قوله بعليه مع ان المقصود
بالتمثيل تحصيل لواحد قوله لان التغييرات فايراد الامثلة

الثلثة

الثلثة ههنا توطئة للتغييرات الثلثة الآتية فيها عند
جعلها اسما بر اسم قوله على غير القياس في الصحاح هو جمع
بحذف الزوائد كانهم جمعوا اكرع مثل ارحاء واخوان قوله اسم
متمكن قال اسم لمجيء الفعل كذلك نحو يدعو وتقريره ولكون
اعرابه عارضيا لان الاصل في الفعل البناء وقيد بالتمكن
لمجيء هو قوله التفتازاني والاولى اصلها تفتازوا ولو قوله و
يكون اعرابه الخ اي اعراب المحمول على وفق اعراب ما كان المحمول
عليه من الاعراب قوله ومن ههنا اي من بيان وجه استعمال
صيغة النداء في المندوب قوله ظهر وجه اعرابه الخ و
هو اجراؤه مجرى المنادى بواسطة دخول حرف النداء وان
لم يكن منادى قوله فاره غير ظاهر انما قال كذلك لانه يمكن
ان يقال انه محمول على المتفجع بباطرد الباب المندوب على طريقة
واحدة لكن فيه خفاء لانه حمل على المحمول على شيء قوله ليس
منادى عنده اي المصنف حتى يكون معمولا لادعو المقدر قوله
ولا منقولا منه اي من المنادى كباب الاختصاص حتى يقال
اجري المنقول مجرى المنقول عنه قوله ولا منصوبا بفعل
التفجع حتى يقال انه منصوب بانفجع المقدر او بوعلى انه نائب
منه قوله لما كانت الخ بيان المصحح التعبير عنه بمطلق صيغة
النداء قوله وفي هذا التفسير الخ بيان للمرجح قوله صلة اللام
في المتاح المنفجع انه وهكذا بين شدته ويعدى باللام قوله
في المحمود غلبه انه بمعنى المحمود له قوله لتضمين معنى

البكاء والبكاء لا يتعدى الا بعلى لا يقال بكيته وبكيت عليه قوله لا يشتمل
الخ لان المبكي هو عليه المفقود لا الموجود قوله والمتفجع للسببية
اذ يا امر والميت سببا للمتفجع دالة وهو الظ قوله اشار الى ان
الخ وفيه رد على الشارح الرضي فانه قدر المقصور عليه وجعل الباء
في قوله بوا للسببية حيث قال يعني اختص لفظ المندوب
بالندبة بسبب وا فوازيد مختص بالندبة ويازيد مشترك
بين النداء والندبة قوله لتضمنه معنى الامتياز فيكون
بدخول الباء مقصورا ومختصا لان ما به الامتياز يكون
مختصا قوله اعرب الخ في التاج المعروبة والقرشية تازي
زبان شدن فمعنى اعرب تازي زبان ترامت قال المحقق
التفتازاني في شرح قول الكشاف والمعنى نخصك بالعبادة
اي نجعلك منفردا بها لا نفيد غيرك وهذا هو الاستعمال
العربي ولو قيل نخص العبادة بك لكان استعمالا عرفيا
انتهى من هذا ظهر فساد ما قيل ان المحقق التفتازاني
جعل الباء على تقدير قوله على المقصور صلة الاختصاص
فان عبارته صريحة في تضمين معنى الانفراد قوله لئلا يلتبس
بالنداء لا يخفى ان الالتباس بالمنادي المستغاث اللاحق
به الالف الاستغاثة وبالمنادي المضاف الى ياء المتكلم المقلوب
ياؤه الفا باق فلعل مراده رفع الالتباس بقدر ما يمكن
قوله وقد يلحق الخ اي يلحق هذه الالف المنادي لغير المندوب
قال ابن السراج تقول لنداء المبعيد يا زيدا ولها لكنه في غاية

البعد وفيه

البعد وفيه توهم ما ههنا في المنادي البعيد غير المعرب بالاسم قوله قال
الشيخ الرضي الخ المقصود من قوله ان ما ذكره المص من
اطلاق جواز اللبس مخالف لما ذكره الشارح الرضي فانه عبره
في المتحرك بالحركات البنائية قوله لا يلحقه الا الالف
لان الاصل في باب الندبة الالف لان المد فيه اكثر
والندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة
فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب لانه يجوز
فيه تقدير الاعراب وحركاته غير لازمة قوله نحو واضرب
الرجلاه وواضربت الرجلاه ووا غلام الرجلاه وكذا
قوله وكذا المتحرك بالحركات الخ لا يلحقه الا الالف اذ لم
يؤد الى اللبس نحو قطام وخذام وصفات اعلاما مشهورة
واما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة للحركة لان رعاية
الاصل مد الصوت فيه وهو الحاق الالف يستلزم محذور
تغير الحركة البنائية واللبس بخلاف المعرب قوله والمصرح
الخ اي المص سمع الحركة البنائية مده مجانسة مطلقا ولا
تغير الحركة البنائية لا عند اللبس ولا عند امنه رعاية
للزومها قوله يا غلاما اي بالحاق الالف وابدال الكسرة
بالفتحة كما قيل في يا زيد يا زيداه بابدال الضمة بالكسرة
لان الكسرة فيهما ليست بنائية بل عارضية شبيهة الحركة الاعرابية
قوله والاولى وذلك لانه قد اغتفر لزوم اللبس في المتحرك بالحركات
الاعرابية وما نحن فيه شبيه به لكن الاولى اتباع المدة

للحركة الغير الاعرابية والحركة المشابهة لهما بالحركة المتباينة
دفعا للبس قوله لاستمالة خطاب المضاف اليه معه وكونه من
تتمته وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعي انفراده عنه و
استقلاله بنفسه وليس هذا مبنيا على القاعدة المشهورة
من انه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية
وجمع او عطف قوله الحق اي جاز ندبة المضاف الى
المخاطب قوله لم يمثل له اي لم يمثل بالمضاف الى ضمير الغائب
مع صحة التمثيل به فانه عند الحاق الالف يلتبس بالمضاف
الى ضمير الغائبة فيحذف قوله فيحذف للساكنين الظاهر فيحذف عنده
الالف لاجتماع الساكنين نحو واغلام زيداه ولا يحرك التنوين كما يحرك
نحو مدة الالف في نحو هذا زيد لان المندوب المنادي
الذي هو موضوع للتخفيف واجاز الفراء فيه ثلاثة اوجه فتحها لاجل
الف الندبة وحذفها واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام
زيديه وكسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها وما ذكرا اولا
هو المشهور المستعمل كذا في الرضي قوله حذفها لا الف الندبة لان
القياس اذا اجتمع ساكنان حذف الاول اذا كان مدا قوله واذا
ندبت له اذا ندبت المنادي المضاف الى ياء المتكلم لسكون الياء
فلك الخيار ولثبوت الاختلاف في كون اصلها الفتحة بناء على ان اصل
كل كلمة بناؤها على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتحة والسكون
بناء على ان الاصل في الممكنات العدم قوله يا غلامية اما لان اصلها
السكون فيمن يذلك فلا يزاد عليها مدة اخرى واما لان السكون

له بالضرورة لان تعلق
الخطاب بالمضاف من
حيث انه مضاف يستدعي
انضمام المضاف ٢ح

عنده ٢

العارضي

العارضي كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا يرد الالف الى اصلها
استغناء عنها بالف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب بها
المقصورة نحو مصطفيان للزوم الف التثنية في المثنى وعدم
لزوم الف الندبة في المندوب قوله فان كانتا مدتين اي حركتهما
من جنسهما قوله يكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة نحو يا قاضي
فان اصل هذه الياء الحركة فمدتها كالمد قوله خيبت بالف الندبة الى نحو
وارضواه وارضاه اذا سمي بهما قوله حذفنا في الجميع له لان اصل
غلامكم علامكمو الابري الى قوله تعالى انلزمكموها على قراءة ابن
كثير لكن حذفت الواو والضمة استثقالا قوله لبيانها لان
الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع الصوت عنده فاذا خيبت
بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف ويتبين
كل التبيين قوله ولا سيما الالف اي وخصوص الالف فانه اشد
احتياجا الى البيان عند الوقف لخفائها في نفسها لكونها حرفا قوله
هوائيا تنسل مع النفس وليس لها مخرج يعتمد عليه قوله كما يبين به
الحركة نحو يا غلاميه قوله يحذف وصلا لعدم الاحتياج اليها
اذ الخفاء في تلك المدات عند الوصل قوله اما مكسورة للسا
كنين او مضمومة باحد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير
الواقع بعد الالف والواو وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة
الالف قبلها قوله وجب ان يكون له لما كان عبارة المتن قاصرة
في بيان شرائط المندوب حيث ترك ذكر كونه معرفة ولم يتم
المعروف افاد المحشي ذلك بجملة مستانفة قوله فشاد فيه شذ وذال

نديه غير المعرف والحاق الف الندبة باخر الصفة قوله وقراوة ابن
عامر الخ جواب سوال وهو انه جاء في قراوة ابن عامر الفصل بين
المضافين بغير الظرف حيث قراوة زين للمشركين قتل اولادهم
شركائهم بنصب اولادهم على انه مفعول قتل وجر شركائهم على انه مضاف
اليه لقتل اضافة المصدر الى الفاعل قوله واردة على الشذوذ ضعف
القراءة التي من السبعة متابعة للزمخشري والرضي لزعمهم ان
تواتر القراءة السبعة ممنوع وان ذهب اليه بعض الاصوليين
وقال المحقق التفتازاني القراءة مما يشهد بها الالها وقد وقع
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف في القراءة فينبغي
ان يحكم بالجواز وجعله صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه
من الاول واضمار المضاف من الثاني والتقدير
قتل شركائهم وقد ذكر صاحب الانتصاف ان اضافة المصدر
الى مفعوله وان كانت محضة لكنها تشبه غير المحضة فاتصاله
بالمضاف اليه ليس كاتصال غيره وقد جاء في الغير الفصل بالظرف
فيمن هو من الغير بجواز الفصل بغير الظرف قوله وكذا ليس كاتصال
الخ اي ليس اتصال الموصوف بالصفة كاتصال الموصول بالصلة
لان الموصول بدون الصلة لا يصير جزءا من الكلام بخلاف
الموصوف قوله فيه انه الخ اي التعليل قاصر عن المطلوب وما قيل
انه الحق ما سوى العلم من المعارف به الملمنا سبته نفيه انه
يقتضي جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف
والحق ان يسقط عن التعليل قوله كثرة نداء العلم ويكتفي بقوله

لان اسم الجنس لم يكثر نداؤه قوله وقد نقال العبي في تعليل عدم
عدم جواز حذف حرف النداء عن اسم الجنس سواء تعرف
بعد النداء اولا قوله ولا من المعرفة الخ عطف على قوله من النكرة
قوله ولا يحذف مما يعرف بها الخ الابري ان لام التعريف لا
يحذف من المعرف بها وحرف النداء اوضحها بعدم الحذف
اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب ولانه كاسم
الجنس وان كان قبل النداء قوله المشار اليه المخاطب
اي لاجل المخاطب قوله اخرج عن ذلك الاصل اي اخرج عما هو
موضوع له اعني كونه مشارا اليه للمخاطب وجعل مخاطبا قوله
اعم من ان يكون الخ فان المتبادر من القضايا المطلقة عن
الجهة الاطلاق العام اي ثبوت الحكم في بعض الاوقات
قوله لانه لا يحذف الخ تتمة عبارة الرضي تعليل لقوله وهي
منه اي لفظ الله مما يحذف منه الحرف ثم انه رد التعليل
بانه لا يحذف منه الحرف الا مع ابدال الميمين فلا يدخل تحت
قوله وقد يحذف لقيام قرينة لان المتبادر منه الحذف
من غير بدل الميم رد الشارح بانا لا نم المتبادر المذكور بل المتبادر
الحذف مطلقا وان قرر بانه لا يحذف منه الا مع ابدال
الميمين منه فلا يكون الحذف من لفظ الله بل من اللهم ايضا
ما ذكره الشارح كما لا يخفى قوله واذا كانت اسم جنس الخ فينبغي
ان يكون كسا يراسما والجنس المعرفة بالنداء قوله عطف
على قوله ذي اللام قوله او دخل في المصباح يعني اصبح اما بمعنى صار

اونابته بمعنى المدخول في المصير قوله احوبعقه منه الطلاق وقيل سالها
عن سبب الحيض واخذها الطلاق فقالت انك ثقيل المصيدة
خفيف المعجز سريع الاراقة بطئ الاذابة قوله في الورطة في الصحاح
الورطة الهلاك قال ابو عبيدة واصل الورطة ارض مطمئنة لا
طريق فيها قوله تلبيث في التاج التلبيد سينه بر زمين نهادن مرغ
قوله ان ذكر الحبارى الخ هذا مبنى على ان كرى ذكر الكروان و
لبس منهم كروان كما في الرضى قوله وهي النعام في الصحاح النعام
من الطير يذكر ويونث والنعام جنس اسم مثل حمام وحمامة و
جراد وجرادة ولكونه في معنى الجمع انث الضمير الراجع اليه قوله
لا يهتدون لان يسجدوا والمعنى انه مطلق به يهتدون بحذف
الكاف اللام وحذف حرف الجر عن ان وان قياسي قوله بدل
عن السبيل بدل الكل اذا كان اللام للعهد وبدل البعض اذا كان
للجنس على التقديرين اي التعلق بيهتدون والبدلية عن
السبيل قوله ويجوز ان يقال الخ وعلى التقادير الثلث كلمة لا للنفي
بدون حذف حرف الجر على الاول ويحذفها على الاخرين قوله
اي به او مطلقا سوى بين التوجيهين لان كل واحد منهما
يحتاج الى تصرف الاول الى تخصيص الاسم والثاني الى اعتبار
انه عده من مواضع الاربعة باعتبار بعض الافراد قوله يجب
تخصيص الاسم بان تقيد المفعولية المتبادرة من قوله لنفسه
يكون معقولا به لان الاسم ههنا تقيد بالمفعول به فانه يخالف
العموم المستفاد من كل وينافي ما ذكره الشرح من اخراج خبر

كان

كان بقيد المفعولية المتبادرة من نصبه لانه ح يكون خارجا
بقوله اسم اي بما ذكرنا ظهر الجواب عما قيل انه كما يتبادر من قوله
لنصبه المنصب بالمفعولية كذلك يتبادر من كل اسم المفعول
فلا حاجة الى اعتبار القيد بالمفعولية فتدبر قوله وارجاع ضمير
هو المطلق المفعول المذكور في ضمن المفعول به المعبر عنه بما
تكلف قوله لصدقه على يوم الجمعة اي يصدق الحد على المفعول
فيه المنصوب على شريطة التفسير مع عدم دخوله في المحدود
اعني ما اضمر لكونه عبارة عن المفعول به قوله وعلى الثاني اي
على تقدير كون ما عبارة عن المفعول مطلقا لا تخصيص في
قوله كل اسم بل يجب اجرائه على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب
على شريطة التفسير كالمحدود قوله ولا باس الخ اي لا باس في تعميم
ما اضمر عامله للمفعول به وفيه مع عد المحدود موضعا ثالثا
من المواضع الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها
لان عد المحدود من تلك المواضع باعتبار بعض افراده وهو
المفعول به لا باعتبار جميعا قوله يعني انه على بنائيه اي يريد
المص من هذا التفسير عن كلمة على في عبارة المتن بنائيه
اي متعلقه بلفظ بناء المقدر المستعمل في معناه الحقيقي
على ترتب شئ على شئ اي اضمر اضمارا مبنيا على شريطة وهذا
على تقدير كون البناء حقيقة في الترتيب الحسي كترتب البناء
على اساسه والعقلي كما في فيما نحن فيه فانه من ترتب المشروط
على الشرط قوله يعني انه على اصله الخ اي يريد المص من التفسير المذكور

ان كلمة على في المتن صلة الوقوع المضمن فيما اضمر والمقدر اي
اضمر اضمارا واقعا على شرط ولما كان ذلك الوقوع مشبها بوقوع البناء
على اساسه في الترتب والتوقف عبر الشارح قدس سره عن ذلك
الوقوع بالبناء فقوله بناء استعارة تصريحية وهذا على
على تقدير كون البناء حقيقة في الحسي لكثرة استعماله فيه مجازا
في العقلي قوله لان الجملة الثانية لما جاءت لمجرد التفسير الخ من غير
ان يتعلق باتيانه فايده اخرى كما فيما نحن فيه فان اتيانه لمجرد
تفسير المقدر فلو اتى كان عبثا بخلاف المفسر الواقع بعد كلمة فان
المقصود من اتيانه ايضاح المراد ولذا قالوا انه عطف بيان لما
قبله فيجوز الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث في نحو قولك زيدا
ضربته ظاهر واما في نحو زيدا ضربت غلامه فلا لان المقدر غير
المذكور فالجواب انه اذا كان المفسر الاخبار باهانة زيد وكان
ذكر ضرب الغلام سلوكا طريق الكناية التي هي ابلغ من الصريح كان
المفسر من قولك ضربت غلامه اهنته فيكون ذكر ضربت غلامه ذكر
اهنته فلو جمع بينهما لزم العبث كما يلزم في قولنا زيد طويل
النجاد وطويل القامة قوله بل التي بها الخ قيل تمامها ظرف لاتى
وقوله باعتبار متعلق بالتبيين وتمامها على التنازع اي اتى
بالجملة الثانية قبل تمام الجملة الاولى باعتبار ما تعلقت
به التبيين الجملة الاولى باعتبار ما تعلقت به في الرضي و
يحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب تبيينا وليس له ذيل
فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله ولا تحسبن بالتاء

الذين

الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بالتاء الخطاب بمفازة من العذاب فلما طال
المفعول الاول بصلته تمم ما ذكره المحشي على تقدير كون
لا تحسبنهم تكريرا للاول واما على ما اختاره القاضي في تفسيره من
انه استيناف فلا ورود للنقض اصلا قوله ما تعلقت به
الرؤية المذكورة الجملة حمدته فان اجريت على ظاهرها فا
حمدين حال وان الحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول
ثان فلذا قال ما تعلقت به قوله الحكم لما كان كل واقعا في
غير موقعه لانه لاحاطة الافراد والتعريف والتعريف انما
يكون بالماهية او بعد الاقحام فانه ادخال شيء في شيء
بعنف قوله لبيان المانعية لافادته ان المحدود يصدق
على كل فرد مما يصدق عليه الحد وذلك يستلزم ان كل ما لم
يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهو معنى
المانعية قوله لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه يستعمل في
الضمير ومتعلقه وفي الاسم المذكور بعد التسليط فان
المراد من الشبه ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا
يعملان بدون الاعتماد اما على الموصوف او على حرف
الاستفهام او النفي قوله كالمثال المذكور في الشرح اي
زيد انت ضاربه قوله على ان يكون الخ بخلاف ما
يكون عمرو فاعل ضاربه فانه لا يجوز النصب لعدم الا
عتماد فلا يعمل في عمرو ولا في زيد بعد التسليط بل يتعين

المرفوع للتحاصل الا عتماد **قوله** صفة لاحد الامرين اي الخبر والحاله
قيل انه طليعة فعل ببطل افراد الضمير وذلك لان شرط الا
شتغال معتبر في كل من المفعل ونشبهه وتصاحبه مافي المرضي
ان افراد الضمير وتثنيته في المعطوفين با و موكول الى قصد
المتكلم بان قصد احدهما افرد وان قصد كلاهما ثنى نحو زيدا
وعمرو جاءني و قد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلقا
باحدهما اذ لا اجتماع بينهما في اسم واحد فكانه قيل كل اسم
بعده احد من الامرين مشتقل **قوله** ولكل من الامرين لانه
ان نظر الى وقوعهما بعد الاسم فهو ضمير لاحدهما وان نظر
اليهما في انفسهما فهو صفة لكل منهما على سبيل التنازع اللغوي
فيقدر لواحد منهما صفة بقرينة ذكرها في الاخر وحذف
المنعت جائز اذا دل عليه القرينة كما في قوله تعالى والله و
رسوله احق ان يرضوه في ان الخبر في احدهما مقدر بقرينة
الاخر وليس المراد التنازع الاصطلاحي لعدم كونهما
عاملين في مشتغل بل متبوعين والعجب ممن قال جعله
صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب مطابقة المص
خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب
الكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي وان شبهه
لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة **قوله** لتضمين
معنى الفراغ هذا على تقدير ان يكون البلد في ضميره
صلة الاشتغال والثاني على تقدير كونها للسببية **قوله**

او بالمتبعية

او بالتبعية ظاهر كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع و
في المرضي اكتفى بالمثالين احدهما من عطف البيان
نحو زيدا ضربت عمرا اخاه والثاني من المعطوف
بالواو وفي شرح التسهيل للعلامة المصري ملابس
ضميره هو المضاف نحو زيدا ضربت غلامه والمشتمل
صفة او صلة او عطف بيان او عطف نسق بالواو
عليه نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت اخاه وزيدا ضربت الذي يحبه
وزيدا ضربت رجلا اخاه بخلاف البدل والعطف
بغير الواو وفي المنهل لان الواو لمطلق الجمع فان كان الاسمان احد
الاسماء بهما معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير
بخلاف الفاء وثم ولو قلت زيدا ضربت عمرا اخاه
جازت المسئلة ان قدرت التابع عطفا او بدلا ويثبت بلبينة
على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه وان جعلته
بدلا ويثبت على ان عامل غير عامل المبدل منه لم يكن بلبينة
الاسم المنصوب مثالا لثبوت المسئلة **قوله** ان يكون
المتعلق موصولا او موصوفا العامل الضمير لم يرد لفظ بين
القسمين مثالا لان المثالين الاتيين مثالان لهما بعد
اسقاط المعطوف عليه **قوله** او رجلا يضربه عطف على
الذي يضربه فيدخل عليه الواو **قوله** بل ليس في شيء
من كتبه اي في شيء من كتب المصرح في هذا الفن
قوله ويمكن ان يعتذر له فيه رد على الشارح المرضي حيث

قال والحق انه لابد من سدا اللفظ ولا يخرج نحو زيدا ضربت
به وزيد اضربت غلامه قوله بان يكون اسم فعل نحو زيد الا انني
نحو زيد ضرب اباه او صفة مشبهة نحو زيد حسن وجهه فان
هولا والثلثة لضعفها في العمل لا تعملها فيما قبلها فلا يجوز
نصب ما قبلها فتعين الرفع وكذا الحال في افعل التفضيل
وفعل التعجب قوله مصدرة بما له صدر الكلام كحرف الاستفهام
نحو هل زيدا ضربته وكم والعرض والتمني وحروف التحضيض
لمعنى الاستفهام نحو هند من يضربها اضربه كذا في الرضي
قوله كان واخواتها الى نحو زيد انك ضربته ولام الابتداء
نحو زيد لعمرو يضربه واما ان المفتوحة وان لم يجب مصدره
لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا قوله
دون لم ولن ولا اما لم فلامتزاجها بالفعل بتغير معناه
الى الماضي حتى صارت كجزئه واما من فلكونها يقتضاسوف
التي تخطاها العامل نحو زيد سوف اضرب واما فلكثرتها
في الكلام حتى انها يقع بين الحرف ومفعوله نحو كنت بلا مال
قوله بان يكون صلة نحو ايهم اضربه خير والصفة نحو رجل ضربته
حاضر فانه يتعين الرفع فيهما لان الصلة والصفة لا
يعملان في الموصول والصفة لان الصلة والصفة مع
الموصول والموصوف في تقدير المفرد فلو عملتا فيهما لكان
كل واحد منهما مع مفعولها المقدم عليها كالاصل فالوقع
واجب قوله وو مضافا اليه فان المضاف اليه لا يعمل فيما

قبل المضاف نحو زيد حين تضربه يموت قوله او وقعا بعد
الا نحو ما زيد الا اضربه لان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها
قوله او مؤكدا بنون التاكيد نحو زيد اضربنه او لا تضربنه
لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله نحو زيد ظنه منطلقا
بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب زيد لانهم كرهوا احتياج
الفاعل لذاته الى تقدم ما هو في صورة المفعول عليه
مع تاخيره رتبة اما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا
الا هو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل
بل للضمير المضاف اليه لاجل الا هو اما اذا كان كل واحد
منهما ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيدا
لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان
المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار
كالاسم الظاهر كذا في الرضي تمت هذه النسخة
الشريفة على يد اضعف الطلبة واحقر الرعية
محمد يوسف الاحمد ابادي
تحمد الله في بلدة دهلي سنة
الف واثنين وثمانين